المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى بمكة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية

دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية

دراسة تاريخية تحليلية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث

الجزء الأول

إعداد الطالب : ياسر بن عبد العزيز قاري

إشراف : الأستاذ الدكتور : يوسف بن علي الثقفي

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ملخص الرسالة

لقد تناولت في هذه الرسالة الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية وبخاصة القوى الكبرى في ذلك الحين وهي فرنسا وبريطانيا وروسيا ، وعلاقتها بالمصير الذي آلت إليه الدولة. ومن خلال مباحث الرسالة بذلت جهدي للتوصل إلى الأسباب الكامنة وراء إبرام تلك المعاهدات ومنح التنازلات السياسية والدينية والقضائية لرعايا الدول الأوروبية ، وبخاصة بعد أن استعرضت في مقدمة البحث تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية منذ نشأة الدولة العثمانية وحتى عصر السلطان سليمان الأول (القانوني) ، والتي تبين أنها لم تختلف في مجملها عن العلاقات في النصف الثاني من عمر الدولة أو عصر ضعفها. وقد تبين أن الامتيازات لم تكن سوى بيان للحقوق المكفولة لغير المسلمين في الشريعة الإسلامية.
وفي ثنايا دراسة المعاهدات مع القوى الأوروبية الثلاث وتعليل أسبابها وتحليل مضمونها وتتبع آثارها تأكد بأن الامتيازات الأجنبية كانت أداة سياسية فعالة استخدمها السلاطين العثمانيين بمهارة فائقة لتفريق الصف الأوروبي. وأما علاقة الامتيازات بسقوط الدولة فإنه لم يقم عليه دليل متين وذلك لأن المعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية قد اختلفت جذريا عما كانت عليه الحال إبان منح الامتيازات في عصر قوة الدولة ومنعتها ، وإن دور الامتيازات في تهيئة السبيل أمام الغزو العسكري للأراضي العثمانية والاستعمار الأوروبي إنما هو ثانوي بالدرجة الأولى.
وختاما ، فقد خلصت إلى عدة نتائج مهمة بشأن الامتيازات الأجنبية وطبيعة العلاقة مع الدول الأوروبية ، بالإضافة إلى وضع بعض التوصيات التي من شأنها دعم هذه الدراسة والبناء على النتائج التي توصلت إليها.

عميد كلية الشريعة	المشرف	اسم الطالب
أ.د/ محمد بن علي العقلا	أ.د/ يوسف بن علي الثقفي	ياسر بن عبدالعزيز قاري

٢/٤/١٤٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

عن موسى بن علي عن أبيه قال : قال المستورد القرشي عن عمرو بن العاص سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " تقوم الساعة والروم أكثر الناس " فقال له عمرو : ابصر ما تقول ، قال : قال أقول ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : لئن قلت ذاك إن فيهم لخصالاً أربعا : إنهم لأحلم الناس عند فتنة ، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة ، وأوشكهم كرة بعد فرة ، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف ، وخامسة حسنة جميلة : وأمنعهم من ظلم الملوك " *

---

* مختصر صحيح مسلم ، للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، منشورات لجنة إحياء السنة ، أسيوط، كتاب الفتن ، باب تقوم الساعة والروم أكثر الناس ، رقم الحديث ٢٠٢٦ ، ص ٥٣٦.

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ، فقد نظم الإسلام علاقة المسلم بغيره مما يحمي دين وعقيدة الأول ويكفل حقوق ومصالح الآخر ، وإن التعايش بين الطرفين عبر القرون لدليل صدق على حقيقة الرسالة ومصداقيتها وعالميتها ، وفي الوقت نفسه حذر الشارع الحكيم من مغبة التساهل في المبادئ أو المرونة في التعامل مع الغير مما يخالف القواعد الشرعية والمصالح المرعية ، ولعل في إنقضاء أجل الدولة العثمانية برهان ساطع يؤكد عاقبة هجر تلك الحماية والسياج الذي وضعته الشريعة للمجتمع والأمة ، فبسماحها للأجانب بحرية التجارة والعبادة والتعليم وضعت الدولة بذور نهايتها بيدها دون أن تتخذ الاحتياطات الكافية.

ومن أجل سبر أغوار موضوع نهاية الدولة العثمانية وأثر الإمتيازات الأجنبية في ذلك ، فقد نقلتني خطاي إلى العديد من مراكز الأبحاث العربية والأجنبية ، كما راسلت بعضها والتي لم يتيسر لي زيارتها شخصيا ، فبدأت رحلتي العلمية بالتنقيب في أعظم مكتبات العصر الحديث ألا وهي مكتبة الكنغرس الأمريكي في العاصمة واشنطن ، وطفت على مكتبات الجامعات في المدينة فأذكر منها جامعات جورج واشنطن ، ومركز جون هوبكينز للدراسات الدولية ، وجورج تاون ثم رحلت إلى بريطانيا لاحقاً وتعرفت على موجودات مكتب الوثائق العامة في لندن ، وكذلك المكتبة البريطانية ، بالإضافة إلى مكتبات كلاً من كلية الملك ، وجامعة لندن ، ومدرسة الدراسات الافريقية والشرقية ، وكذلك الأرشيف العثماني في ديوان رئاسة الوزراء التركية بإسطنبول.

ثم عرّجت على الديار المصرية وتمعنت في محتويات دار الكتب المصرية ، ومكتبة جامعة القاهرة والرسائل العلمية المتوفرة لديها ، وأخيراً زرت المدينة النبوية – على ساكنها الصلاة والسلام – حيث استفدت كثيرا من مكتبة الجامعة الإسلامية ، وكذلك راسلت كلا من مركز الدراسات العثمانية في القاهرة واستفدت من استشارات القائم عليه سعادة الأستاذ الدكتور محمد حرب عبد الحميد ، كما اتصلت بمركز الدراسات والبحوث العثمانية في مدينة زغوان التونسية وقد ساعدني في ذلك سعادة الأستاذ الدكتور محمد الحبيب الهيلة.

وهنا قد يبرز تساؤل مشروع عن إغفال زيارة أو الاتصال بمراكز المعلومات في تركيا ، وللمعلومية فان الذي حال دون ذلك هو الشروط العسيرة ، والمناخ غير الملائم للبحث العلمي ، فضلا عن الإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة من قبل القائمين على مخازن الكتب ودور

الوثائق وبالتحديد الأرشيف العثماني في طوب قابي سراي حيث وثائق المعاهدتين الفرنسية والانجليزية وسائر ما يتعلق بتلك الفترة الزمنية ، وإني لأرجو أن يكون فيما قدمته غنية عما افتقدته ، وأتمنى أن تزول العوائق من أمام الباحثين في تلك المراكز والمخازن وسواها.

أما بالنسبة إلى مضمون الرسالة ، فقد قسمتها إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول ، وتطرقت في المقدمة إلى أسباب اختيار الموضوع ، وكذلك الدراسات السابقة حول أسباب سقوط الدولة عموما بالإضافة إلى الدراسات التي خاضت في موضوع الامتيازات وصلته بالسقوط بصفة خاصة ، ثم تناولت في التمهيد علاقة الدولة العثمانية بالدول الأوروبية قبيل عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) وبالتحديد الجوانب السياسية والعسكرية والإجتماعية والدينية والإقتصادية ، وعرض وتحليل للإتفاقيات في تلك الفترة ، ثم آثارها ونتائجها ، وأخيراً التوصل إلى تعريف دقيق لمفهوم الإمتيازات من خلال إستقراء آراء المورخين والباحثين.

بينما قسّمت الفصل الأول إلى سبعة مباحث ناقشت فيها الأسباب المحتملة لعقد الإتفاقيات الثلاث التي تناولتها الرسالة ، وقد جاءت مواضيعها كالتالي : تطبيق الشريعة الإسلامية بحق أهل الذمة والمعاهدين، ونشر الإسلام في أوروبا ، وتأثير الصدور العظام والزوجات الأجنبيات على السلاطين ، وإظهار عظمة وقوة الدولة ، والتفرغ لمحاربة الأخطار المحدقة بالدولة ، وإنعاش التجارة في الأقاليم المتضررة من الكشوفات الجديدة والتطورات الاقتصادية العالمية ، ومحاولة ضرب دول أوروبا بعضها ببعض.

ثم درست في الفصل الثاني الأسباب والبنود والنتائج المباشرة للمعاهدات الثلاث التي أبرمتها الدولة العثمانية مع كلا من فرنسا في عام ٩٤٢هـ/١٥٣٦م ، وبريطانيا في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، وروسيا في عام ١١٨٨ هـ/١٧٧٤م والمعروفة بمعاهدة السلام الموقعة في كوتشك قينارجة ، وقد قسمت الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة عالج كل واحد منها كل اتفاقية على انفراد.

كما تتبعت آثار الإمتيازات عموماً والإتفاقيات الثلاث خصوصاً على الدولة في الفصل الثالث من خلال ستة مباحث رتّبتها بصورة تدريجية بحسب أهميتها وكذلك تسلسلها الزمني فبدأت بالتدخل الأجنبي في السياسة الداخلية ، ثم تعميق الخلافات الدينية والعرقية ، وانتشار الإرساليات النصرانية ودورها في خدمة الإستعمار ، والهيمنة على

إقتصاد الدولة ، وإقصاء الشريعة الإسلامية وتحكيم القوانين الوضعية ، وإستغلال الهدنة لغزو أراضي الدولة العثمانية.

وأشرت في خاتمة الرسالة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها ، وطرحت كذلك بعض التساؤلات التي لا تزال تبحث عن إجابات شافية من قبل الباحثين المعاصرين في دعوة مفتوحة إلى الأخذ بها والبناء عليها.

وفي الختام أوجه شكري إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث بدأ بمراكز الأبحاث والمكتبات المتخصصة الى دور الوثائق الرسمية ، وأخص بالذكر مكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة والتي إحتضنت البحث في مراحله الأولى ، وكذلك مركز البحث العلمي وإحياء التراث بالجامعة ، بالإضافة إلى مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، كما أتقدم بالشكر والعرفان للقائمين على دار الكتب ودار الوثائق المصريتين بالقاهرة على تعاونهم البّناء ، ولا أنسى أيضاً مكتبة جامعة القاهرة التي سهلت لي الإطلاع على خزانة الكتب والرسائل الجامعية لديها ، وكذلك أرشيف ديوان رئاسة الوزراء في تركيا ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية في يلدز سراي باسطنبول.

ولا يفوتني أن أرفع ثنائي وتقديري لبعض مراكز البحث والمكتبات الأمريكية في العاصمة واشنطن وهي :

1- The Library of Congress.
2- Georgetown University.
3- John Hopkins Institute of International Studies.
4- George Washington University.

وأيضا أقدّم شكري للمراكز والمكتبات البريطانية الآتية :

1- The British Library.
2- The Public Record Office.
3- King's College University.
4- The University of London.
5-The Library of The School of African and Oriental Studies in London.

ولا أنسى أيضاً أستاذي والمشرف على الرسالة سعادة الأستاذ الدكتور يوسف بن علي الثقفي الذي مهّد لي الطريق لأنجز هذا البحث في جو من الإحترام والتقدير والإثراء العلمي والشخصي ، وقد بذل في سبيل ذلك وقته وجهده ، وفتح قلبه ومكتبه في الجامعة وحتى داره العامرة لاستقبالي في أوقات متفاوتة وساعات متأخرة من النهار والليل رغم مشاغله وإرتباطاته العملية والعلمية الكثيرة والمتنوعة. كما أقدر قيام سعادته مشكوراً ومأجوراً – بإذن الله – بتتبع الأخطاء اللغوية والتركيبات الإنشائية ومراجعة ذلك بدأب وحرص شديدين ينبئان عن معدنه الأصيل وتواضعه الجم ، لم يشغله عن ذلك طول الموضوع ولا ضغوط الحياة ، فقام بدور لم يفرض عليه وإنما كان مبادرة شخصية كريمة منه ، وبالإضافة إلى ذلك فإن سعادتّه ساهم بشكل كبير في تطريز البحث بآرائه الثاقبة وملاحظاته القيمة ومرئياته النافعة والمتميزة والمهمة ، فجزاه الله عنّي خير الجزاء ووفقه لما يحبه ويرضاه ، إنّه سميع مجيب.

وأيضا أوجه شكري وعرفاني وتقديري إلى والداي الذين كانا لهما الفضل بعد الله سبحانه في كل ما حققته في حياتي العلمية والعملية وإني مدين لهم بذلك ما حييت ، وكذلك أدعو الله أن يثيب زوجتي ورفيقة دربي على جهدها الكبير رغم مشاغلها المتعددة في ترتيب وتنسيق مواد الرسالة ثم طباعتها وإخراجها وتصحيحها دون كلل أو ملل ، ثم أبنائي الذين إنشغلت عنهم ولهم فأمضوا الساعات الطوال حبيسي المنزل ، والله حسبي وهو نعم الوكيل.

المقدمة

١- أسباب إختيار الموضوع

٢ - الأسباب العامة لسقوط الدولة العثمانية.

٣- الآثار العامة للامتيازات الأجنبية.

٤- الدراسات المتخصصة في الامتيازات الأجنبية.

١ - أسباب إختيار الموضوع :

لقد دعتني إلى طرق موضوع دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية أسباب أجملتها في النقاط التالية :

أولا : عدم إيفاء الدراسات المعاصرة والمحدودة المتوفرة في المكتبة العربية أو سواها للموضوع حقه ، وبالتحديد أثر الامتيازات على العالم الإسلامي عموماً والدولة العثمانية بصفة خاصة ، فقد تطرق كثير من الدارسين المعاصرين إلى عوامل سقوط الدولة العثمانية إجمالاً وتفصيلاً ، ولكن دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة لم يوف حقه من البحث والنظر.

ثانياً : ما لمسته من ضعف الأبحاث المعاصرة في الربط بين الامتيازات والنتائج التي توصلت إليها بصورة واضحة ، وكما سيأتي لاحقاً فإنّ الباحثين الذين عالجوا الموضوع لماماً خلطوا بين السبب والنتيجة ، وتوسعوا في الاستنتاجات دون برهان واضح أو حجة دامغة.

ثالثاً : عدم إقتناع الباحث بالحجج ومن ثم بالخطورة التي إنطوت عليها إبرام مثل تلك المعاهدات وبهذا تفقد تلك التجربة العملية دورها في التذكير والإعتبار للمعاصرين والمتأخرين ، فالتعميم بات إحدى كبريات مشاكل المفكرين والمثقفين المعاصرين رغم مناداتهم بالمنهجية والموضوعية ، وهذا يتضح بصورة بارزة في الإنتقال الخاطف من إبرام الإتفاقيات إلى نتائج حصلت بعدها بعقود مديدة حيث تغيرت فيها الظروف والإمكانات ، الأمر الذي يجعل من تلك الأفكار غير ذات جدوى علمية بغض النظر عن مكانة وطول باع أصحابها.

وأخيراً : الحصول على الدرجة العلمية وتحقيق رغبتي الشخصية في تقديم عمل متميز - في ظني - وسد ثغرة في تاريخنا الإسلامي الحديث نصحاً للأمة وأداءً للأمانة وذلك من خلال هذه الدراسة ، لكن الحصول على الدرجة العلمية وحده لا ينبغي أن يكون شغل الطالب أو الباحث مهما كانت قوة المغريات والمؤثرات أو شدة المنغصات والعقبات ، لأنّ الباحث سيفنى لا محالة ويبقى بعده ما سطرته يداه أمام محكمة التاريخ وعدالة الخالق سبحانه ، وكفى بذلك دافعاً للإجادة والإبداع.

وبعد فسوف أستعرض في الصفحات التالية الدراسات السابقة التي تطرقت إلى عوامل سقوط الدولة بصفة عامة ومن ضمنها الامتيازات

الأجنبية ، ثم سأتناول الأبحاث المعاصرة التي إهتمـت بالآثـار العامـة للامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية ، وأخيرا سأتطرق إلى الدراسات المعاصرة والمحدودة التي عالجت الامتيازات وأسباب عقدها وآثارها.

٢ - الأسباب العامة لسقوط الدولة العثمانية :

لقد تناول كثير من المؤرخين عوامل سقوط الدولة العثمانية إجمالاً وتفصيلاً ، وهذا عرض موجز لبعض ما سطّروه في أسفارهم. ففي إشارة مقتضبة إعتبر المؤرخ المعاصر محمود شاكر الإمتيازات الأجنبية عاملاً مهماً من عوامل الضعف وذلك لأنّها منحت الأقليات الدينية الشعور بالفوقية عليها والندية لها ، فضعفت بالتالي هيبة الدولة في نظرهم وسعوا إلى التمرد والتآمر عليها والإستقلال عنها - وهذا الرأي هو محور إهتمام هذا البحث للتأكد من صحته وعلاقته بموضوع الإمتيازات - (١).

أما محمد طقوش - والذي إعتمد في تحليلاته على أفكار محمد جميل بيهم - وفي إشارة مختصرة وعابرة إلى موضوع الإمتيازات لا تتجاوز وريقات معدودة ، يرى بأن أسباب سقوط الدولة العثمانية كثيرة ومتشعبة نظراً لطول عمرها واتساع رقعتها وتنوع واختلاف رعيتها ، لكنه أجملها في عشرة نقاط رئيسة هي الغرور والاستعلاء على الرعية ، وضعف السلاطين وعجزهم ، وعادة قتل الأخوة (٢) ، والصدور العظام والوزراء الخونة ، والحريم السلطاني ، والخصيان ، ونظام الإقطاع الحربي والالتزام ، والامتيازات الأجنبية ، والتنصير (٣).

كما أشار مجدي الصافوري إلى أن اليهود ، والاستعمار الغربي ، والغزو الروسي المستمر ، والدور الخفي لكمال أتاتورك شكلت الأسباب الرئيسة التي أدت إلى سقوط الدولة العثمانية ، وقد تطرق إلى موضوع الامتيازات في ثنايا حديثه عن المخطط السياسي للإستعمار حيث كانت الامتيازات الأجنبية بمثابة بوابة العبور إلى الدولة نظراً لتعسّف الدول الأوروبية في تفسير بنودها ومضامينها في عصور الضعف وذلك للحيلولة دون الإصلاحات المنشودة ، كما إن الشركات الأوروبية النشطة في أقاليم الدولة تحت ستار الامتيازات أسهمت في إحكام قبضة أوروبا

١- التاريخ الإسلامي : العهد العثماني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١١هـ ، ج ٨ / ص ١١٦.
٢- لم يثبت المؤلف مصدر استقاء هذه المعلومة والتي يكتنفها جدل كبير.
٣- العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة : ٦٩٨-١٣٤٣هـ /١٢٩٩-١٩٢٤م ، دار بيروت المحروسة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ ، ص ٥٦٥ وما بعدها.

على مقدرات الدولة وخيراتها ممهدة بذلك لبسط النفوذ السياسي المشار إليه ومن ثم الإستعمار الغربي (١).

ويتفق الباحث عبد اللطيف الحميد مع بعض تلك الآراء ولكن مع إختلاف من جهة الأهمية ، حيث أورد أسبابا عديدة لسقوط الدولة منها بعدها عن منهج الإسلام وجوهر الإيمان ، وفشل محاولات الإصلاح ، والحركات القومية والطائفية ، والحركات الباطنية والعداء الصفوي الشيعي ، والتخلف العلمي والتقني ، مما وسمها بالأسباب الداخلية ، أما على الصعيد الخارجي فهناك الغزو الفكري ، والحركة الصهيونية ، وخطط إلغاء الخلافة وذلك لتقويض أركان الدولة ، والإستعمار والذي إعتبره الباحث أخطر من الامتيازات الأجنبية (٢).

أما المؤرخ علي حسون فإن رأيه بشأن الامتيازات الأجنبية وكونها أحد عوامل الانحطاط يؤكد بأنها كانت تساهلات بسيطة في بدايتها ما لبثت أن تحولت لاحقا إلى حقوق مكتسبة أججت نيران الفتن الطائفية والحركات الاستقلالية في أقاليم الدولة ، كما حالت دون نموها في الوقت الذي تذرعت فيه أوروبا بموجب الامتيازات لتتمكن من التدخل في شؤون الدولة الداخلية ، وقد نتج عن ذلك من القتل والتشريد والاحتلال ما سطرته كتب التأريخ (٣).

بينما توصلت مجموعة من الباحثين المعاصرين في العلاقات الدولية ضمن مشروع مشترك إلى العديد من العوامل المسببة لضعف الدولة في الفترة بين القرنين العاشر والثاني عشر الهجريين / السادس عشر والثامن عشر الميلاديين تمثلت في ضعف السلاطين ، وبيروقراطية الإدارة والقضاء ، والغدر بالوزراء عبر الزوجات الكافرات ، وتداعي الجيش والعسكر ، وتدني مستوى التدريب ونقل الآلات الحديثة عن الغرب ، والتضخم الإقتصادي وزيادة الضرائب وتمويل الحروب العسكرية ، والإسراف والتبذير، وتدهور الزراعة ، وضعف تماسك

١- سقوط الدولة العثمانية وأثره على الدعوة الإسلامية ، دار الصحوة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ، ص ٦١ وما بعدها.
٢- سقوط الدولة العثمانية : دراسة تاريخية في العوامل والأسباب ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ.
٣- تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ ، ص ١٠٥.

أرجاء الدولـــة ونزعات الإنفصال والإستقلال نتيجة للتســـامح الدينـــي ، والدسائس ضد الدولة من غير المسلمين (١).

بينما أرجعت المؤرخة ليلى الصباغ عوامل إنهيار الدولة إلى عـــدم تطوير نظام الإقتصاد القديم ، والثورة الصناعية والإقتصادية الأوروبيـــة ، وتركيبة المجتمعين العربي والعثمـــاني وعنصـــر الخيانـــة ، والسياســـة الإستعمارية وأسلوب النهب الجشع ، وعدم تأقلم التجار المســـلمين مـــع الوضع الجديد رغم تفوقهم النوعي ، والعداء الأوروبـــي ، والنقابـــات ، وأخيرا ضعف الحركة الفكرية (٢).

تلكم هي آراء بعض الباحثين المعاصرين حول الأسباب العامة التي أدت إلى إنحلال عرى الدولة العثمانيـــة ، وقـــد جـــاءت الإشـــارة إلـــى الامتيازات الأجنبية فيها تلميحا من قبل البعـــض وتصريحـــا مـــن قبـــل آخريـــن ، ولكن في المقابل هنـــاك أراء لمؤرخيـــن عنـــوا بالإتفاقيـــات والمعاهدات التي أبرمتها الدولة مع الممالك الأوروبيـــة فيـــها إشـــارات واضحة إلى آثار ودور الامتيازات في المصير الذي آلت إليه الدولة.

١- نادية مصطفى وآخرون ، العلاقات الدولية في التاريخ الإســـلامي : العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، ج ١١ ، ط ١ ، ١٤١٧هـ ، ص ٩٢ وما بعدها.

٢- الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثمـــاني فـــي القرنيـــن السادس عشر والسابع عشر ، مؤسسة الرســـالة ، بـــيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ ، ج ٢ / ص ٨٦٥-٨٦٦.

٣- الآثار العامة للامتيازات الأجنبية :

إن الامتيازات الأجنبية – حسب ما ذكر الدبلوماسي البريطاني ريدر بولاررد – سهلت في زمن الضعف نفاذ الدول الأوروبية إلى مالية الدولة حيث رفضت تلك الدول طلبات الحكومة العثمانية المتكررة لرفع الضرائب الجمركية بقصد زيادة دخلها والتغلب على ديونها وعجزها ، وعلى العكس من ذلك كانت هناك إدارة أجنبية تدير الديون العمومية ليس فيها سوى تركي واحد لا يملك حق التصويت (١).

بينما أصدر الباحث محمد الدقن حكما قاطعا أكد فيه عدم جباية الدولة لأية أموال أو ضرائب من الأجانب مباشرة بسبب الامتيازات ، وذلك في الوقت الذي تركت فيه مطلق الحرية لمتاجرهم ومصانعهم ومصارفهم لتعمل بكل توسع وتتصرف في أرباحها كيف تشاء ، مما إنعكس بالفائدة على المؤسسات الأجنبية الثقافية والدينية والخيرية المنتشرة في أرجاء الدولة ، وساهم في توطيد نفوذ الدول الأجنبية التابعة لها ومن ثم التدخل في شؤون الدولة إبان ضعفها (٢).

وهذا التصور القاتم ليس حكرا على الباحث المذكور فهناك من شاركه تلك النظرة من غير المسلمين ، إذ ذكر الباحث الغربي دونالد بليزديل أن الإتفاقيات التفضيلية بين الدولة العثمانية ودول أوروبا قد منعت الحكومة في إسطنبول من زيادة عائدات الضرائب ، وبالتالي أوجدت لها مشاكل مالية كبيرة جدا وبخاصة فيما يتعلق بضبط الموازنة العامة ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز المالي وإضطرار الدولة للإستدانة من الخارج ، وذلك إبان فترة ضعفها في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي (٣). وإنعكس ذلك التحكم على محاولات الإصلاح الإقتصادي والتي كان مصيرها – بطبيعة الحال – الفشل بسبب

١- بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢م ، ترجمة حسن أحمد السلمان ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٦م ، ص ٥٨.

٢- دراسات في تاريخ الدولة العثمانية ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ٧٩-٨٠.

3- Donald C. Blaisdell, European Financial Control in the Ottoman Empire, Columbia University Press, N.Y., 1929, p.25.

تكبيل الامتيازات الأجنبية لحركة الدولة داخليا وخارجيا ، وإنتزاع عنصر المبادرة والمنفعة من يد التاجر العثماني ومنحه لنظيره الأوروبي (١).

وكان من نتيجة تطبيق الامتيازات – كما نقل ذلك الباحث قيس العزاوي عن بعض الباحثين الأوروبيين – هيمنة التجار الأوروبيون الناشطين في الدولة العثمانية على عمليات التبادل التجاري في الموانئ والمدن التجارية بإطراد في ظل ضعف السلطنة ، حتى أصبح التجار يمثلون مع قنصلياتهم وبصورة عملية " دولة داخل دولة " ، كما أن مجمل التجارة مع أوروبا غدا في قبضة النصارى الشرقيين واليهود وبالطبع الأوروبيين أنفسهم. وقد أدى ذلك التفوق المالي قبيل نهاية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي إلى انطلاق شرارة الخلافات العقدية بين الأقليات من جهة وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى ، ومن ثم تنامي النزعات الانفصالية عن الدولة بسبب شعور رعاياها من النصارى بالإستغناء عن الحكومة في إسطنبول نهائيا (٢).

كما باتت الدولة العثمانية هدفا للإستغلال الإقتصادي للدول الأوروبية الأمر الذي رسخ مبدأ التبعية العثمانية للقوى الغربية ليس على الصعيد السياسي فحسب بل وكذلك الإقتصادي ، إذ جعل الأوروبيون من الدولة سوقا كبرى لمنتجاتهم ، في الوقت الذي حاربوا فيه تطور الصناعة العثمانية المحلية وذلك من أجل أن تظل القاعدة الصناعية للدولة محدودة فتتقلص قوتها بالتالي (٣).

ويؤكد الباحث محمد الفيومي أن هيمنة التجار الأوروبيين على مقدرات الدولة العثمانية وخيراتها كان منشأها السبق الثقافي والإقتصادي لدول أوروبا بالإضافة إلى نظام الامتيازات الأجنبية والذي مكنهم من إكتساب خبرة تجارية وحضارية واسعة عن الدولة وأقاليمها (٤).

١- وجيه كوثراني ، الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي : من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير ، منشورات حسون الثقافية ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص ٤١.

٢- الدولة العثمانية : قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط ، الدار العربية للعلوم، بيروت ، ط ١، ١٤١٤هـ ، ص ٤١.

٣- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص١٠٧.

٤- الإستشراق : رسالة إستعمار ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ ، ص ٦٩-٧٠.

ولكن المؤرخ نور الدين حاطوم يخالف ذلك الرأي مشيرا إلى إهتمام السلاطين العثمانيين بالمصالح التجارية للدولة وحضهم وتشجيعهم عليها على عكس ما يشاع (١).

فيما يعتقد الرحالة الفرنسي فولناي أن سبب تنازل العثمانيين المسلمين عن التجارة في بلادهم للإفرنج يعود إلى الضرائب والجمارك الباهظة التي كانت مفروضة على التجار المسلمين ، بينما أعفت الحكومة العثمانية الأجانب من تكرار الضرائب بل وخفضت قيمتها (٢). وهذا الرأي يفسر سر عزوف كثير من سكان المدن العربية عن التجارة – والتي تركوها للأجانب – واكتفائهم بتقديم الخدمات العامة للأوربيين مثل الحلاقة والجمالة وسياقة الحمير ، بالإضافة إلى الأعمال الترفيهية كالرقص والغناء والتهريج الأمر الذي أعاق تطور التجارة والصناعة في المنطقة العربية بأسرها (٣) ، ونظرا لذلك غدت الامتيازات عبئا ماليا ضخما على الدولة العثمانية وأقاليمها في العصور المتأخرة (٤).

من ناحية أخرى فإن المؤرخ إسماعيل سرهنك يذكر بأن الامتيازات الأجنبية الممنوحة لدول أوروبا كانت من أسباب ضعف الدولة العثمانية وذلك لأنها خولت الرعايا الأوروبيين التدخل في شؤون الدولة ، وبالتالي قيامهم بالتواطؤ مع رعايا السلطان من النصارى ، مما ساهم في قيام حركات التمرد والثورات والخروج عن طاعة الدولة (٥).

وقد أكدت الباحثة ليلى الصباغ تلك النتيجة المفزعة مشيرة إلى أن إحتفاظ الأقليات الدينية بجنسياتها ولغاتها كان من أهم العوامل التي تمخض عنها التدخل الأوروبي في الأراضي العثمانية في عصور الضعف والانحلال ، إذ أصبحوا يدعون " المحميين " أو " البراءتيين " وذلك

١- تاريخ عصر النهضة الأوروبية ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ ، ص ٣٤٦.
٢- أحمد عبد الكريم ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص ٣٣.
٣- الفيومي ، مرجع سابق ، ص ٧٤.
4- Metin Heper, Historical Dictionary of Turkey, The Scarecrow Press, Inc., London, 1994, p.108.
٥- تاريخ الدولة العثمانية ، بيروت ، ١٩٨٩م ، ص ١٠٨.

بموجب الاتفاقيات (١). كما تمكنت الأقليات الدينية من التخلص من سلطة العثمانيين بحكم تعاملهم التجاري مع الجاليات الأوروبية وفق نظام الإمتيازات (٢).

ثم إن مساندة الدول الأجنبية ساعدت على قصر الرواج والإزدهار الإقتصادي على فئة النصارى دون المسلمين ، علاوة على نشاط الجمعيات القومية والإرساليات التنصيرية مما مكن الأقليات النصرانية من إيجاد وضع متميز وقوي لها في طول البلاد وعرضها (٣).

وقد تفاقم ذلك الوضع وأصبح خطرا هدد مصير الدولة العثمانية بأسرها كما أشار إلى ذلك المستشرق أندريه ميكال بقوله :

" إن الإمتيازات الأجنبية ثم التدخلات العسكرية الأجنبية وأحيانا النشاط المكثف للإرساليات الدينية راحت تربط الطوائف المسيحية أو بعضها اقتصاديا وثقافيا بالغرب " (٤).

وإستطال ضرر الإتفاقيات لينال من سيادة الدولة حيث تسلحت الدول الأوروبية بالإمتيازات الأجنبية لتحقق لها حضورا إقتصاديا ومركزا حربيا بكلفة أقل كثيرا من ثمن خوض المعارك الحربية والخسائر البشرية الطبيعية (٥). كما إن إمتيازات الحماية كانت السبب المباشر للتدخل الأوروبي في شؤون الدولة فصار لكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا نفوذ كبير من خلال رعاية الكاثوليك والبروتستانت والدروز والأروام

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٢٤.
٢- حسون ، تاريخ الدولة العثمانية ، ص ١٢٤.
٣- زكريا سليمان بيومي ، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين ، عالم المعرفة ، جدة ، ط ١ ، ١٤١١هـ ، ص ٢٢٦.
٤- الإسلام وحضارته ، ترجمة كمال الدين الحناوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٩٨١م ، ص ٤٨٣.
٥- مصطفى خالدي وعمر فروخ ، التبشير والإستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص ١٣٢.

الأرثوذكس على التوالي ، وغدت قيودا طوقت عنق الدولة (١).

ولقد أساء ممثلوا القوى العظمى إستخدام الإمتيازات الأجنبية وتوسعوا فيها وتجلى ذلك في إدخال الآلاف من نصارى الدولة تحت حمايتهم رغم كون أولئك الرعايا لم يغادروا أراضي الدولة العثمانية ولم يطئوا تلك البلاد الأوروبية إطلاقا ، كما منح بعضهم الجنسيات الأوروبية وجوازات السفر (٢). وكيف لا يكون ذلك وقد تمكن الأجانب من إحتكار العديد من الجوانب الإقتصادية في الحياة العثمانية بواسطة الجاليات الأرمنية واليهودية واليونانية التي سهرت على رعاية وخدمة مصالح تجار أوروبا ودولها معا ، على الرغم من كونهم – أي الجاليات – كانوا يدينون بالتبعية للدولة العثمانية (٣).

ونتيجة لتفاقم الأمور فقد تشكلت عن تلك الطوائف أحزاب سرية نشطت في مجال الحركة القومية مفسحة الطريق أمام جحافل الجيوش الأوروبية الإستعمارية بقصد تحقيق مطالبها السياسية والمتمثلة في الإستقلال وتقطيع أطراف الدولة (٤). وقد أشار إلى هذه الحقيقة الوفد التركي إلى مؤتمر لوزان مستدلا برأي المؤرخ الفرنسي ميشليه القائل :

" إن منشأ حوادث التوتر في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين – رعايا الدولة العثمانية – يرجع إلى المشاكسات الخارجية التي جعلت غرضها الدولة العثمانية والتي ضعفت عن مناوأة جاراتها اللئام " (٥).

١- محمد جميل بيهم ، فلسفة التاريخ العثماني ، مكتبة صادق ، بيروت ، ١٣٣٤هـ ، ج ٢ / ص ١٠٠.

2- Roderie Davison, Reform In The Ottoman Empire: 1856-1876, Princeton University Press, New Jersey, 1963, p.73.

3- M. Philips Price, A History of Turkey: From Empire to Republic, George Allen and Unwin Ltd., London 1956, p.166.

٤- الحميد ، سقوط الدولة ، ص ٣٤.

٥- الامتيازات الأجنبية وحقوق الأقليات في تركيا : نص المذكرتين اللتين قدمهما الوفد التركي إلى وفود الحلفاء في لوزان ، ترجمة إسكندر سعيد عمون ، مطبعة اليقظة ، القاهرة ، ص ١٨-١٩.

من ناحية أخرى ، فإن الأوروبيين إستغلوا تساهل الدولة العثمانية في نظام الامتيازات الأجنبية للتمكين للكنائس النصرانية بشتى مشاربها وكذلك الجمعيات التنصيرية في أراضي الدولة (١). بل تطور الحال إلى أبعد من ذلك إذ سعت الدول الأجنبية لبسط حمايتها على منصريها في بلاد المشرق الإسلامي ليس لأنهم وسطاء لتجارتها وحسب ، بل لكونهم رسل ثقافتها وأفكارها إلى تلك البلاد ، حيث كان من أبرز أنشطة أولئك المنصرين السعي من خلال نشر التعليم على تهيئة شخصيات في المنطقة الإسلامية لا تقاوم الهيمنة الأجنبية (٢). وقد أدى ذلك إلى إرتباط كثير من التطورات الإجتماعية والسياسية في ولاية سورية العثمانية في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين بالقضايا الدينية وعلى رأسها النشاط التنصيري (٣).

وقد خلص الوزير الروماني دوجوفار - مؤلف كتاب " مائة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية " - إلى أن أعظم عوامل إنحلال الدولة العثمانية تمثل في إعطاء الحرية المذهبية والتعليمية التامة للأمم النصرانية حيث أرسيت بتلك الوسيلتين دعائم الهوية القومية لهم (٤).

وعلى هذا التلازم الخفي بين التنصير والإستعمار بنى الباحث الأمريكي زيقلر دراسته التاريخية المعاصرة والتي توصل من خلالها إلى نتيجة مفادها أنه :

" ليس من شك في أن التوسع الاستعماري كان له وجهان اقتصادي وسياسي ، وكان النشاط التنصيري جزءا أساسيا من هذا التوسع الأوروبي " (٥).

١- الحميد ، سقوط الدولة ، ص ٥٣.

2- Re-Thinking Missions, By The Committee Appraisal, (Ernest Hocking, Chairman) N.Y., 1932, pp.14-15.

٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٦٨.

٤- لوثروب ستودارد ، حاضر العالم الإسلامي ، ترجمة عجاج نويهض، دار الفكر ، دمشق ، ج ٣ / ص ٣٢٤.

٥- أصول التنصير في الخليج العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة برنستون ، ١٩٧٧م ، ترجمة مازن مطبقاني ، مكتبة إبن القيم ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ، ص ٣١.

بل إن سفراء الدول المنتصرة في الحرب العالميـــة الأولى أجمعـوا رأيهم علـــى أن معاهد التعليم الثانوي التابعة للمنصرين والتـــي أسسـت قديما في إسطنبول كان لها الفضل في حل المسألة الشرقية ، وقد فاقت في جهود تلك المعاهد أعمال الدول والحكومات الأوروبية مجتمعة ، فقد كانت السبب الرئيس لإستعمار أوروبا للدولة العثمانية (١). ولا غرابة حينئذ أن تصبح الدولة العثمانية مستعمرة لدول شتى نتيجة للامتيازات الأجنبيـــــة المختلفة الممنوحة للرعايا الأوربيين (٢).

وأكد المؤرخ اليوناني ديمتري كيتسكس ذلك الرأي مشيرا إلـــى أن الامتيازات فتحت الباب أمام إستعمار دول أوروبــا الإقتصــادي للدولـــة العثمانية (٣) ، مما جعلها أثر بعد عين إذ لم تحتـــاط للمســتقبل عندمــا إرتكبت تلك الغلطة السياسية الكبيرة إبان عظمتها ومجدها (٤).

وفي هذا الإطار فقط يمكن فهم مقولة القانوني الفرنســـي رينـــو ، والتي إستشهد بها الوفد الرسمي التركي لمؤتمر لوزان بأن :

" الدول الأوروبية تبرر تمسكها بنظام الامتيازات بإظـــهار الفوارق بين المسيحيين والمسلمين في الأخلاق والعــــادات والديانات وبإيهام العالم عن الأخطار الوهمية التي يتعــوض لهـــا المسيحيون في تركيا إذا هـــم تركــوا وشـــأنهم دون ضمانة ما " (٥).

كما تمخض عن التسامح الديني تمكين الدول الأجنبية من التدخـــل في الإختلافات الدينية والعرقية والتلاعب بها بهدف إثارة المشاكل أمـــام الدولة العثمانية (٦) ، وبذلك مارست الدول الأجنبية ضغوطا متنوعة على

١- محمد محمود الصواف ، المخططات الإستعمارية لمكافحة الإســلام ، ١٣٨٤ هـــ ، ص ١٩٣.
٢- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٦.
٣- العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٦.
٤- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١١٣.
٥- الامتيازات الأجنبية وحقوق الأقليات ، مرجع سابق ، ص ٦.
٦- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٩٨.

الدولة من حين لآخر من أجل مُنصّريها (١). ثم إنّ الأوروبيين توسعوا في مطالبهم فطفقوا عند كل إمتياز تجاري جديد ينتزعونه يطالبون بإمتياز ديني مقابل وسط غفلة خطيرة من السلاطين الذين لم يكونوا يقدّرون تماماً آثار مسلسل التنازلات المستمر (٢).

وفي مقابل ذلك الكرم المفرط تبدو الصورة مغايرة تماماً في البر الأوروبي ، إذ لم يحترم الساسة الأوروبيون التسامح الإسلامي والمعاملة الحسنة وإستغلوهما في فترة ضعف الدولة لتحقيق مآربهم الإستعمارية وتثبيت نفوذهم عبر الإمتيازات ، فتمتعت دول أوروبا وشعوبها بخيرات البلاد العثمانية بينما حُرم سكان البلاد الأصليين منها ، فضلاً عن فرض الأوروبيين سيادتهم على الدولة ورعيتها (٣) ، فكانت - أي الامتيازات - نتيجة لسوء إستخدام المبدأ ذاته (٤).

وثمة آراء أخرى تربط بين الإمتيازات الأجنبية كأحد أسباب سقوط الدولة العثمانية من جهة ، وبين الدراسات الإستشراقية التي إستفادت من التسهيلات التي منحتها الإمتيازات لدعاة الإستشراق وجنوده بالحركة والعمل في الأراضي العثمانية من جهة أخرى ، إذ أشار كثير من الباحثين إلى الإستشراق كمعول هدم في الكيان العثماني حيث إنّ غالبية العاملين فيه كانوا من الرهبان والقسس والمنصّرين الذين تحوّل إهتمامهم من إرضاء الكنيسة إلى تذليل الصعاب والمساهمة في الإستعمار وتسهيل مُهمّته في القضاء على الإسلام وذلك من خلال أعمال الجاسوسية وتدبير المؤامرات التخريبية ، وتلك الحرية في الحركة والعمل في أراضي الدولة كانت مما كفلته الإمتيازات (٥).

ثم إنّ إزدهار الإستشراق إقترن بفترة ضعف العثمانيين وتطلع الدول الأوروبية إلى إحتلال أملاكهم ، ولذا فقد زعم المستشرقون تحرّرهم

١- خالدي وفرّوخ ، مرجع سابق ، ص ١١٧-١١٨.
٢- العزّاوي ، مرجع سابق ، ص ٨٦.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٣٢.
4- Jean Ubicini, Letters on Turkey: an account of the religious, political and economic conditions, Easthope, London, translated by John Murray, 1856, vol.I, p.348.
٥- عدنان وزّان ، الإستشراق والمستشرقون وجهة نظر ، رابطة العالم الإسلامي ، مكة ، ١٤٠٤هـ ، ص ١٨.

الكامل من الأهداف التنصيرية وتجردهم للبحث العلمي فقط ، ومن ثم راجت سوق المخطوطات وتم جلبها لأوروبا ليتم نشرها لاحقا في عملية إتسمت بالتنافس الشديد بين الحكومات الأوروبية ، وبذلك إرتبط مسار الإستعمار والإستشراق ومعهما مصير البلاد الإسلامية بأسرها ، فإستبدل الملوك الجيوش العسكرية بالمؤسسات الدينية والسياسية والإقتصادية وذل لتوفير الدعم للمستشرقين وتقديم المنح والمعونات لهم ، حتى تطفلت الحركة الصهيونية على هذا المجال في فترة متأخرة (١).

وتجدر الإشارة إلى أن المستشرقين قد عكفوا على دراسة المخطوطات بصورة إنتقائية بقصد رسم صورة مشوهة للإسلام والمسلمين ، ومن ثم تضمين رؤاهم في التقارير المرفوعة إلى صناع القرار مبررين بذلك سياسة الغرب في السيطرة على بلاد المسلمين (٢) ، فلا غرابة حينئذ أن تحسن الدول الإستعمارية للمستشرقين وتقربهم ، كما قام ملوك أوروبا بضمهم لحاشيتهم ، فعملوا أمناء سر وتراجمة عندهم ، وعهد إليهم بكراسي الدراسات الإستشراقية ، وانتدبوا للعمل العسكري والديبلوماسي ، كما أضفيت عليهم الألقاب التشريفية (٣).

كما إن نشر الآراء والدراسات الإستشراقية كانت تتم عبر المؤسسات التي أنشأها المنصرون مثل المستشفيات والجامعات والمدارس والمخيمات والنوادي الاجتماعية ، وكذلك من خلال الكلمة المكتوبة في المطبوعات المختلفة من دوريات ومجلات وصحف ، ونظرا لخشية كثير من المنصرين إكتشاف حقيقتهم ، فإنهم لجأوا إلى إستعمال أسماء وعناوين وهمية لإخفاء هويتهم وكذلك نواياهم المبيتة (٤) .

وقد لخص الباحث أنور الجندي والمعني بهذا الموضوع الخطير الأسس والأهداف التي قامت عليها مدرسة الإستشراق بقوله :

١- محمد عليان ، أضواء على الإستشراق ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ ، ص ١٤-١٥.

2- Edward Said, Orientalism, London, 1980, p.98.

٣- نجيب العقيقي ، المستشرقون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤م ، ط ٣ ، ج ١ / ص ١١٤٩.

٤- وزان ، مرجع سابق ، ص ٦١.

" لا ريب أن أصدق مفهوم للاستشراق هو أنه العلم في خدمة السياسة والاستعمار وهدفه إذابة الشخصية الإسلامية وتغيير ما بنفس المسلم من إيمان بالإسلام ومثله والتمسك بنظمه ولغته وحضارته والتنكر لهذا كله وقطع الصلة بينه وبين دينه وربه ونبيه " (١).

وهذا عين ما أكدته دراسة تأصيلية للموضوع مشيرة إلى أن الأوروبيين عمدوا إلى دراسة الشرق الإسلامي بشتى جوانبه التاريخية والثقافية والدينية واللغوية ، وكذلك النظم الإجتماعية والسياسية والثروات والإمكانات المتوفرة فيه من منظور التفوق العنصري والثقافي الغربيين على الشرق ، وذلك من أجل السيطرة عليه وتبرير ذلك المسلك عبر بوابة الدراسات والبحوث والنظريات التي تظاهرت بالعلمية والموضوعية تحت إشراف باحثين غربيين من الدول الإستعمارية ، فالإستعمار يصاحبه الإستشراق وتوسعهما متلازم أيضا (٢).

كان ذلك إستعراضا مختصرا لما ذكره ثلة من الباحثين بصدد عوامل سقوط الدولة العثمانية والتي وردت الإشارة فيها إلى الإمتيازات الأجنبية وآثارها إجمالا. والغريب في الأمر أن دور الإمتيازات الأجنبية في إنحلال عرى الدولة العثمانية على الرغم من أهميته التي جرى التلميح إليها من قبل كثير من المؤرخين والباحثين ، إلا أنه لم يحظ بالدراسة والتحليل العميقين رغم الأهمية المشار إليها ، اللهم بعض المحاولات المحدودة والتي سأتناولها في السطور التالية.

١- شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ٩٥.

٢- أحمد غراب ، رؤية اسلامية للاستشراق ، المنتدى الاسلامي ، لندن ، ط٢ ، ١٤١١ هـ ، ص ٦ ، ٨.

٤- الدراسات المتخصصة في الامتيازات الأجنبية :

إن الدولة العثمانية توسعت كثيرا في منح الإمتيازات إلى رعايا الدول الأوروبية ، فمنذ منتصف القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي تمكنت كلا من السويد والدانمارك وبروسيا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا والاتحاد الألماني والبرتغال واليونان والبرازيل من الحصول على إمتيازات تجارية ودينية ، بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا ، كما دخلت سويسرا والبابوية تحت مظلة التسهيلات الممنوحة لفرنسا واللتين كانتا تتبعان لها (١).

وقد ولد ذلك التوسع نزاعات سياسية بين دول أوروبا بخصوص حماية الأجانب الذين ليس لدولهم تمثيل ديبلوماسي في الدولة العثمانية ، نتيجة لتكاثر الإمتيازات الممنوحة للأوربيين ، فتمكن القناصل من تجاوز الأنظمة والقوانين ، كما استخدموا المنصرين والرحالة والمستشرقين والأطباء وعلماء الآثار وغيرهم من النفعيين في تنفيذ مخططاتهم.

كذلك فإن موجة الإصلاحات في العصور المتأخرة والتي توجت بخطي كلخانة وهمايون الشهيرين فاقمت الوضع كثيرا ، وأدت إلى زيادة حجم ونوع الإمتيازات وحقوق الأقليات النصرانية ، وبذلك ترسخت التدخلات الأجنبية في شؤون الدولة عموما وفي منطقة الشرق العربي على وجه الخصوص ، فباتت فرنسا تدعي حماية الكاثوليك ، وبريطانيا ترعى البروتستانت ، وروسيا تنافح عن الأرثوذكس (٢).

ومن هذا المنطلق فإن الدراسات التي نحن بصددها تنبثق في تحليلاتها من العصور المتأخرة للدولة وليس من فترة منشأ الإمتيازات ، ففي دراسة مشتركة توصل مجموعة من الباحثين إلى أنه خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي برز تحول في سياق وكيفية

١- يوسف خليل جاد الله ، علاقة الإمتيازات الأجنبية بالإصلاح القضائي في عهد إسماعيل باشا (١٨٦٧-١٨٧٥م) ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٥٣م ، ص ١٥.

٢- سيار الجميل ، تكوين العرب الحديث ، دار الشروق ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٧م ، ص ٣٩٥ ، ٥٠٣-٥٠٤.

وأهداف توظيف الإمتيازات العثمانية مقارنة بالقرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، إذ غدت الإمتيازات الأجنبية ومنذ عام ١١٣٠هـ/١٧١٨م تمنح من قبل السلاطين بقصد البحث عن حليف أوروبي نتيجة المواجهات والضغوط التي كانت تواجها الدولة ، بينما كانت في الماضي عملا فرديا وإختياريا من قبل السلطان يبرز فيه صداقته ، وبيده حق تجديدها أو إلغائها أو تعديلها ، أي أنها كانت تعكس التفوق الإسلامي على الأطرف الأوروبية مجتمعة ، ثم إنقلب الحال فباتت أوروبا هي التي تملي شروط المعاهدات ، والتي كانت قد إكتسبت صفة الإستمرارية والتبادلية الثنائية - وليس الأحادية التي غلبت على إتفاقيات السنوات المتقدمة.

إذ تضمنت إمتيازات العقود المتأخرة الكثير من إجراءات الحماية السياسية والدينية التي حصلت عليها روسيا وفرنسا لغير المسلمين من الأوروبيين وسواهم من المقيمين في الدولة العثمانية ، فلم تعد معاهدات الإمتيازات تقتصر على الجوانب الإقتصادية فقط - فذلك من المسلم به - وإنما باتت تعكس العداوات بين الدول الأوروبية نفسها ، ولم ينقض القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي حتى أصبحت الإمتيازات أداة سياسية للإستغلال الإقتصادي الغربي ، وكذلك وسيلة لدمج الدولة العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية. كما أعاقت دول أوروبا من خلال الامتيازات مشروعات الإصلاحات لإبقاء الدولة العثمانية في حالة إعتماد كلي على أوروبا (١).

وقد علق الوزير الروماني دوجوفار على ذلك الوضع المتفاقم بقوله أنه :

" صارت المصالح الاقتصادية والمناظرات بين الملوك - الأوروبيين - تفرق بين أولئك - يعني ملوك أوروبا أنفسهم - الذين كان الصليب يؤلف بينهم من قبل " (٢).

وأخيرا ، فإن الدراسة المشتركة خلصت إلى أن الإمتيازات سمحت للدول الأوروبية بالتوسع الخارجي والتكون الإقتصادي الرأسمالي على

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص ٨٦-٨٧ ، ١٦٠.
٢- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٣٢٤.

حساب الدولة العثمانية والتي غدت هدفا للإستغلال الإقتصادي الأوروبي ، ومن ثم فقد تحول العثمانيون إلى التبعية السياسية والمالية لأوروبا في ظل التدهور الحاد لأسس الإقتصاد العثماني وبالتحديد في مجالي الزراعة والصناعة. وتزامن ذلك مع زيادة العجز في ميزان المدفوعات وشح الموارد المالية ، وبذلك إختفى دور الوسيط التجاري بين الشرق والغروب الذي مارسته الدولة في الماضي ، كما إزداد الوضع سوءا بسبب الشلل التام الذي أقعدها عن تدارك الخلل نتيجة المعارضة الأوروبية الشديدة لرفع نسبة الضرائب وتعديل بنود معاهدات الإمتيازات (١).

ومما يميز تلك الدراسة الحديثة إعتمادها على مدرسة العلوم السياسية في تحليلاتها ، وإستخدام منظور الإقتصاد السياسي بالتحديد ، وقد نجحت إلى حد كبير في تناول الموضوع ، لكنها قصرت عن إعتماد الأدلة التاريخية والحجج الساطعة في إقناع القارئ بصحة النتائج التي توصلت إليها ، فهي دراسة شمولية ينقصها التأصيل الإستدلالي.

من جهة أخرى ، تناول الباحث عبد العزيز الشناوي في موسوعته الضخمة عن الدولة العثمانية موضوع الإمتيازات الأجنبية من زاوية العزلة المفروضة على العالم العربي والتي روج لها القوميون العرب ، فاجتهد مأجورا في دحض تلك الرؤية العقيمة مستعرضا ومستدلا بمعاهدة الإمتيازات التي أمضاها السلطان سليم الأول في سنة ٩٣٥هـ/١٥٢٨م لرعايا البندقية وذلك بعد ضم أرض مصر لأملاكه ، ثم تطرق في عجالة إلى معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لسنة ٩٤١هـ/١٥٣٥م ، وأتبعها بالإتفاقية مع بريطانيا في عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م.

وقد فند الباحث آثار الإمتيازات وقلل من فعاليتها على البلاد العربية خصوصا بحسب مجموعة من العوامل المهمة وهي أولا : الإرث الثقيل للحروب الصليبية والذي كان لا يزال حاضرا في الأذهان ، وثانيا : أزمة إنعدام الثقة بين الطرفين نتيجة المعاملة السيئة التي لقيها المسلمون والعزلة الشعورية والمكانية التي تجذرت في نفوسهم تبعا لذلك ، وثالثا: غياب الرغبة في التبادل المعرفي العلمي ، ورابعا : الاكتفاء الذاتي للإقتصاد العربي وإقتصار التبادل التجاري على دول الجوار المتاخمة للأوروبيين ، فضلا عن إفتقار خطوط التجارة العالمية إلى الأمن ، وناهيك عن الجهل باللغات الأوروبية اللازمة للتخاطب مع الآخر ، وكذلك

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص ١٠٦ وما بعدها.

محدودية العملة النقدية المتداولة ، وأخيرا : تقلص النفوذ السياسي المطرد للدولة على الأقاليم التابعة لها بسبب التمرد والإستقلال وتدخل السفراء والقناصل في ظل تفشي الفساد السياسي (١).

وبالرغم من الجهد الذي بذله الباحث القدير ، إلا أن طرحه للموضوع شابه الكثير من القفز فوق عصور التاريخ ، والتعميم المطلق وغير الموثق لآثار الإمتيازات على الدولة عبر القرون المتعاقبة ، ناهيك عن أن الدراسة لم تتطرق إلى الموضوع بصفة رئيسة وعالجته بصورة عرضية ومبتورة ، بل نفت عنه أي دور فاعل في تاريخ الدولة الطويل لأسباب يعتريها الضعف ويعوزها الدليل الملموس.

وثمة دراسة حديثة للباحث يوسف الثقفي عن معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية لسنة ٩٤١هـ/١٥٣٥م لسبر أغوار الأسباب والآثار التي إرتبطت بالإتفاقية ، حيث أرجع الباحث عقد الاتفاقية إلى ثلاثة أسباب رئيسة شملت الجوانب السياسية والإقتصادية والدينية معا. ففي الجانب السياسي قصد السلطان سليمان القانوني تحييد مملكة فرنسا في الصراع الدائر بينه وبين أوروبا النصرانية ، وكذلك فتح قناة للتأثير في أوروبا ، بينما رأت فرنسا في قوة ومكانة السلطان سندا لها ضد أسرة الهابسبرج التي أسرت ملكها فرانسوا الأول من قبل. أما البعد الإقتصادي فإنه تجلى في رغبة الدولة العثمانية في تنويع البضائع المستوردة ومصادرها ، وكذلك زيادة وارداتها الضريبية ، بالإضافة إلى تقليص النفوذ الإقتصادي القوي لتجار إمارة البندقية ، في الوقت الذي تطلعت فيه فرنسا إلى تعويض عجز قوتها البحرية عن مجاراة نظيراتها الأوروبيات وبالتالي التميز والإنفراد عن الممالك الأوروبية بالتجارة مع الدولة العثمانية ، علاوة على ما كانت تتوقعه فرنسا من الأرباح التي سوف تدرها عليها التجارة مع الدولة العثمانية وإسهام ذلك في تحسين وضعها الإقتصادي الضعيف. بينما تمثل الجانب الديني في إهتمام مملكة فرنسا وحماستها للتنصير والمنصرين ، وإمدادها للحملات الصليبية قديما وحديثا.

كما أشار الباحث من خلال إستعراضه لبنود الإتفاقية إلى أنها إنقسمت إلى قسمين إشتمل أحدهما على مواد قضائية تنظم قوانين إقامة

١- الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٠م ، ج ٢ / ص ٧٠٠ ، ٧٢٢.

الأجانب في أراضي الدولة بما في ذلك أمور العبادة والنواحي الدينية إجمالا ، وأخرى إقتصادية حددت أطر المعاملات التجارية من قبيل حماية ورعاية ومساعدة السفن وملاحيها. ورغم إستفادة فرنسا من التبادل التجاري مع الدولة العثمانية وأقاليمها ، إلا أن الفائدة الكبرى التي جنتها فرنسا من الإتفاقية تمثلت في تخويلها حماية رعايا ممالك أوروبا مما أكسبها إمتنان حكومات تلك الممالك نظرا للدور الرائد الذي باتت تمارسه فرنسا ومن خلفها سفنها وتجارها ورجال دينها.

وقد حققت الإتفاقية أيضا مكاسب إقتصادية إيجابية للطرف الفرنسي ، كما رجحت ميزان القوى لصالح فرنسا في المجال السياسي العالمي نظرا لثقل الدور العثماني المؤثر في أحداث القارة الأوروبية والعالم ، وأخيرا فإن الإتفاقية ساهمت في فتح منفذ لفئات الرحالة والتجار والمنصرين الأوروبيين فتمكنوا من التعرف على البلاد التي طالما حيل بينهم وبينها ، وإتضح ذلك الدور بصورة أكبر مع إزدياد عدد المستفيدين من نظام الإمتيازات مما مهد الطريق للإستعمار.

ومن الإنصاف – كما ذكر الباحث – فإن الإتفاقية كان لها أثر إيجابي مباشر على التجارة في الدولة العثمانية حيث إتسع حجم النشاط في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، وإنتعشت موانئ الأقاليم العثمانية والتي تضررت من الإلتفاف الأوروبي حول القارة الإفريقية بزعامة مملكة البرتغال الحاقدة – مما سيأتي بيانه لاحقا في الفصل الأول من هذه الرسالة – (١).

ورغم أهمية تلك الدراسة في طرق موضوع الامتيازات وبخاصة أشهر معاهدة وذلك وفق منهج البحث العلمي الحديث ، إلا أنه يؤخذ عليها الإختصار في التناول مع التوسع في الإستنتاجات مما أفقدها الشمولية المطلوبة لربط السبب بالنتيجة ، وهي ليست بدعا في ذلك فإن جل الدراسات التاريخية التي تناولتها سابقا إشتركت معها في ذلك ، كما إن البحث إقتصر على إتفاقية واحدة فقط هي معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية الأولى – وهي من الأهمية بمكان لأنها أرست القواعد لكل

١– "معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام ٩٤١ هـ / ١٥٣٥م" في دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور ، دار الثقة للطباعة والنشر ، مكة ، ط ٢ ، ١٤١١هـ ، ص ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٠٨–١٠٩ ، ١١١–١١٢.

الإتفاقيات اللاحقة - ، ولكن الدراسة توسعت كثيرا في النتائج التي خلصت إليها دون أدلة كافية.

وفي دراسة حديثة أخرى سلطت الباحثة ليلى الصباغ الضوء على موضوع الإمتيازات من زاوية ختلفة تناولت فيها أوضاع الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في المجالات الإقتصادية الإجتماعية والدينية في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، فتطرقت إلى قدوم الأوروبيين للمنطقة وبخاصة رعايا الإمارات الإيطالية المهمة مثل جنوة والبندقية وفلورنسا وبيزا ، وإستغرقت في الحديث عن نشأة وتطور علاقاتها بالمنطقة.

وبعد التمهيد المستفيض توسعت الباحثة لتشمل من أطلقت عليهم مسمى " الوافدون الجدد " من رعايا فرنسا وبريطانيا وهولندا على التوالي والذين حصلت دولهم على تسهيلات تجارية وتنظيمية من قبل السلطان العثماني سليم الأول والذي نجح في ضم معظم أقاليم المنطقة العربية لدولته في مطلع القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي.

ثم تناولت الدراسة بالبحث والإستقراء التاريخي المطول والموثق نشأة الإمتيازات مفندة أقوال المؤرخين المعاصرين الذين إعتبروا أن الدولة العثمانية قد إبتدعت أمرا غير مسبوق ، وهو ما أدى الى إنهيارها ، وقد خلصت الباحثة إلى أن الإمتيازات كانت عهود أمان للحربيين في دار الإسلام بحسب المذهب الحنفي الذي إعتنقته الدولة (١).

ويصدق هذا الرأي رجوع السلطان بصفة عامة إلى مفتي الدولة وصدوره عن رأيه في قراراته كما جاءت الاشارة إلى ذلك :

" فسواء للسلم أو الحرب ولنظام سياسي أم لقانون عسكري ولعقاب وزير أو قائد عام كانت تركيا تلجأ إلى المفتي طالبة فتواه ، وكثير ما كانت تفاوضه وتفاوض كبار العلماء قبل الفتوى " (٢).

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٨٤ ، ١٩٢ ، ١٩٥.
٢- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٠٨.

وأخيرا تتبعت الباحثة آثار الإمتيازات على المنطقة العربية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وسياسيا مؤكدة على أن حملات التتصير ودراسات الإستشراق – والتي شكلت في مجموعها طلائع الإستعمار للبلاد والعباد – كانت أكثر تلك الآثار ضررا (١).

إن الملاحظ على تلك الرسالة القيمة والغنية بالمعلومات إفتقارها إلى إقامة الرابطة الواضحة بين المعاهدات التي بدأت منذ أربعة قرون من جهة ، وبين آثار الامتيازات السلبية التي ظهرت في الفترة المتأخرة من عمر الدولة من جهة أخرى. إذ أن هناك فجوة عميقة بين إمتيازات السلاطين الأوائل في عصر القوة والمنعة وأثارها ، وبين المآل الذي إنتهت إليه في عصر الضعف والإنحطاط ، فبإعتبار الفترة الزمنية والحيز المكاني أو الجغرافي للدراسة – والذي إقتضته طبيعة منهج البحث العلمي المعاصر – فإن الفجوة تبدو جلية للناظر حيث يستحيل الربط بين كلا من الإستعمار والإستشراق والتنصير ونظام الرأسمالية والحركات القومية والنزاعات الطائفية والغزو الفكري والقوانين الوضعية التي أشارت إليها الدراسة من جهة – وبخاصة أنها لا تظهر على مسرح الأحداث إلا في منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي – ، وبين نطاق الامتيازات الأجنبية الزماني والمكاني معا من جهة أخرى.

أما أحدث دراسة صدرت عن الإمتيازات الأجنبية فهي تلك التي قام بها الباحث قيس العزاوي ، وأشار فيها إلى ستة عوامل مجملة أدت إلى إنحطاط الدولة العثمانية هي : الإمتيازات الأجنبية ، والتنظيمات ، والوصاية الغربية على الأقليات الدينية ، والقوانين الوضعية ، والقومية التركية ، والحركة الطورانية. وتطرق الباحث في وريقات معدودة إلى نظام الإمتيازات مبتدئا بالإتفاقية العثمانية الفرنسية المشهورة والتي ناقش بعض بنودها على عجل ، ثم تناول أسبابها مستعرضا بعض أقوال المؤرخين ومرجحا في ذلك رأي المؤرخ التركي يلماز أوزتونا بأن القصد من إبرام المعاهدة كان تنمية فرنسا إقتصاديا ، ثم خلص إلى آثارها والتي تمثلت في حرية التنقل ، والوصاية على النصارى ، والتنصير ، وانتفاضة الأقليات ، والتغريب الفكري ، والتدخل السافر للديبلوماسيين الأوروبيين في شؤون الدولة. وختاما فإن أبرز نتائج الإمتيازات – في رأي الباحث – هي تمكن الدول الأوروبية من كسب ولاء الأقليات من رعايا السلطان

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٥١.

وإتخـــاذهم معاول لهدم كيان الدولــــة من داخله لحساب أوروبـــا ، بينمـــا توارت دول أوروبا خلف التجار والقسس والمستشرقين والذين قاموا بدور مخلب القط من خلال إقامتهم جسورا متينة مع تلك الطوائـــف والملـــل ، وبخاصة في ظل توسع الدولة في منح الإمتيازات كما ونوعا (١).

وبغض النظر عن الأسباب الرئيسة والدوافع الشخصية التي دعـــت المؤلف إلى طرق الموضوع ، وعدم الخوض في المنـــهج الـــذي إتبعـــه المؤلف في تصنيف كتابه ، فإنه وبقراءة متأنية ونقدية للتسلسل المنطقـــي والترتيب الزمني للأحداث التاريخية مقارنة بما أورده المؤرخ ، يتضح أن الوصاية الغربية على الأقليات الدينية والتي أفرد لها بابا مســـتقلا تدخـــل ضمن نتائج الإمتيازات ذاتها وذلك حسب ما دلت عليه بنـــود الإتفاقيـــات بأسرها ، وبصفة خاصــــة المعاهدة العثمانيــــة الفرنسيــــة ، فكان عليـــــه الحديث عنها ضمن موضوع الامتيازات وليس جعلها سببا مستقلا.

كما إن الباحث نسب الآثار السلبية للإمتيازات إلى الإتفاق المـــبرم بين السلطان سليمان القانوني وملك فرنســـا هـــنري الثـــاني فـــي عـــام ٩٦٠هـ/١٥٥٣م ، وهذا قول غريب ومخالف لأقوال كافة المؤرخيـــن ، بل وحتى نصوص الوثائق التاريخية للمعاهدات ، فمن المعروف أن إتفاق السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا الأول هـــو محـــور دراســـات الباحثين في موضوع الإمتيازات ، بينما إتسم الإتفاق بين السلطان سليمان وهنري الثاني بالطابع العسكري البحت (٢).

وأخيرا ، فإن البحث لم يضف شيئا مهما لموضوع الإمتيازات ، بل إنه أثار من التساؤلات أكثر مما أوضح من جوانب ، فبالرغم من توفـــر الكثير من المصادر الأصلية في هذا العصر ، إلا أن الدراســـة أبـــت إلا الإشتراك مع من تقدم في إطلاق العموميات والإستنتاجات دون أدلة علمية ملموسة يمكن تتبعها وتمحيصها وبالتالي قبولها أو ردها ، وكأنـــها تعيـــد سيرة المستشرقين الأول في إنتقائية التناول للمواضيع وطرق الإستدلال ، فالأدلة لديها هي الإتفاقيات المبرمة بين السلطان سليمان القانوني والملـــك فرانسوا الأول أو خلفه هنري الثاني وهي أحداث وقعت في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، بينما الآثار الواردة هي مـــن نتـــاج العصور المتأخرة جدا في عمر الدولة العثمانية.

١- مرجع سابق ، ص ١١ ، ١٧ ، ٨١.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢.

إن ضعف الإستدلالات والاستنتاجات يمثل صفة مشتركة بين الأبحاث المعاصرة والمحدودة التي تناولت الامتيازات الأجنبية ناهيك عن خلطها بين عصور القوة والضعف ، فالمؤرخون يتحدثون عن إمتيازات السلاطين سليمان الأول وسليم الثاني ومراد الثالث وخلفائهم إلى مطلع القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ، ثم ينسبون إليها نتائج الفترة اللاحقة والتي إختلفت عن سابقتها بالكلية في ظروفها وملابساتها وعواملها السياسية والإقتصادية والعسكرية. بينما ومن المفترض عند معالجة موضوع ما أن يحتكم إلى العصر الذي حدث فيه وتقييمه بحسب المعايير السائدة حينها ومراعاة الظروف الخاصة به ، وليس من الحكمة أو المهنية العلمية أو الفائدة العامة في شيء خلط الأوراق ، وتجاوز الفوارق الطبيعية والتاريخية.

وبعد هذه المقدمة الخاطفة عن ما أورده المؤرخون بخصوص الإمتيازات الأجنبية في دراساتهم المختصرة أو المفصلة ، فسأتناول في التمهيد التالي علاقة الدولة العثمانية بدول أوروبا والإمتيازات الممنوحة لها وآثارها ومفهومها في الفترة السابقة على الإتفاقية العثمانية الفرنسية الشهيرة وذلك لمعرفة الظروف البيئية والسياسية والتاريخية لنشأة نظام الإمتيازات وأسبقيته ، وكذلك عرض الإتفاقيات السابقة وتحليلها ، ثم النظر في آثارها على الدولة العثمانية في مختلف المجالات ، وأخيرا سأحاول أن أستخلص تعريف دقيق للإمتيازات بحسب الممارسة الفعلية للأطراف المتعاقدة وفهمها له.

التمـــــهـــيـــــد

المبحث الأول : علاقة الدولة العثمانية بأوروبا قبيل عصر
السلطان سليمان القانوني المتوفى عام
٩٧٤هـ/١٥٦٦م.

المبحث الثاني : إستعراض الإتفاقيات في تلك الفترة وتحليلها.

المبحث الثالث : آثار ونتائج الإتفاقيات على الدولة في المجالات
المختلفة.

المبحث الرابع : إستخلاص تعريف عملي للإمتيازات.

المبحث الأول

علاقة الدولة العثمانية بأوروبا قبيل عصر السلطان

سليمان القانوني المتوفى عام ٩٧٤هـ/١٥٦٦م :

لقد تميزت الدولة العثمانية بإتساع رقعتها وتقاطعها مع أديان وأعراق وحضارات متباينة ، وكذلك محافظتها على أراضيها لأطول فترة عرفها التاريخ الحديث ، فمن سهول آسيا الصغرى إنطلق بنو عثمان إلى شرق أوروبا ، ثم القسطنطينية معقل الديانة النصرانية الأرثوذكسية ، فالجزيرة العربية والشام والعراق وشمال إفريقيا ودول البحر الأسود حاملين راية الإسلام ليخرجوا الناس من ظلام الجهل والهمجية إلى نور العلم والإنسانية ، ومن هنا تظهر حجم المشكلات والصراعات التي واجهتها الدولة منذ نشأتها حتى تآمر عليها الأعداء والمنافقون.

فليس العجيب أن تسقط ، بل إن العجيب هو بقائها لمدة تجاوزت ستة قرون وهي تدفع عن المسلمين غوائل النصارى وأطماعهم وكيد اليهود وحقدهم ، وفي هذا المقام سأتعرض إلى أصل ونشأة العثمانيين ، ومن ثم أمعن النظر في علاقتهم بالممالك الأوروبية على جبهات الصراع المختلفة والتي شملت السلم الحرب والدين والإقتصاد من أجل تكوين صورة واضحة وخالية من أباطيل المستشرقين وترهات الحاقدين عن تاريخ تلك الدولة الإسلامية العظمى.

ولكن من الحكمة أيضا عدم المبالغة في الدفاع عن الدولة العثمانية والاعتراف بحقيقة المنهج الديني الذي إعتنقته الدولة منذ نشأتها ، ومن المفيد في هذا الصدد إستعراض رأيين لباحثين معاصرين ، إذ يشير المفكر محمد قطب إلى :

" إن الدولة العثمانية قد شجعت الصوفية ولا شك ، ورسختها في ربوع العالم الإسلامي باعتناق حكامها وعلمائها لها ، ولكن من التجاوز أن نقول إنهم هم الذين أدخلوها إبتداءا ، فقد نشأت وترعرعت في ظل الحكم العباسي ، بل الأحرى أن نقول أن الأتراك أنفسهم قد إبتلوا بها عند دخولهم في الإسلام لأنها كانت هي الصورة الشعبية عندئذ للإسلام، فإن

كانوا هم قد زادوها رسوخا لقد كان هذا إعتقادا منهم انهم بذلك يخدمون الإسلام " (١).

بينما يستطرد الباحث التركي المعاصر أكمل الدين إحسان أغلو مؤكدا رأي محمد قطب مع الاشارة إلى نبذ الدولة لاحقا للمذهب الذي نشأت عليه وإعتناقها منهجا سنيا صحيحا إذ يقول :

" إستمد السلاطين الأوائل التفسير الإسلامي من عدد من المتصوفة والدراويش وخاصة أبدال الروم القلندرية الذين عرفوا بجهادهم ، ثم تحولت الدولة إلى العلماء في عصر تطورها منذ عهد السلطان بايزيد الأول ، وباتت تعتمد على الأحكام الفقهية والقواعد الشرعية المؤصلة ، ثم إستكملت الأنظمة الإدارية والسياسية الإسلامية كافة جوانبها في عهد السلطان سليمان القانوني" (٢).

إن الأتراك – وهو الأصل العرقي الذي ينحدر منه بنو عثمان – ليسوا غرباء على تاريخ المسلمين فقد إعتمدت عليهم دولة بني العباس في عصرها الثاني للمحافظة على سلطانها ، وكذلك الدويلات التي هيمنت على الحكم العباسي مثل السامانيين والبويهيين (٣) ، هذا فضلا عن إستقلال كثير منهم عن الخلافة وتكوين دويلاتهم المستقلة في المشرق كالغزنوية والخوارزمية (٤).

ثم ورث السلاجقة في العراق تلك الدويلات وتفرع عنهم دولة الزنكيين ، وبنو أيوب ، ودولتي المماليك البحرية والبرجية في مصر

١- كيف نكتب التاريخ الإسلامي ، دار الوطن ، الرياض ، ١٤١٢هـ ، ص ١٧٥.

٢- الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة ، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى ، ترجمة صالح السعداوي ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إستنبول ، ١٩٩٩م ، ج ٢ / ص ١٥٧.

٣- عصام شبارو ، السلاطين في المشرق العربي ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٤م.

٤- شاكر مصطفى ، دولة بني العباس ، ط ١ ، ١٩٧٣م.

واللتين وقفتا حائلاً دون أحلام وأطماع الصليبيين في بلاد الإسلام. ولمّا إعترى الضعف والإختلاف دولة سلاجقة الروم قيّض الله سبحانه من يحمي حوزة المسلمين خاصة بعد سقوط بغداد في أيدي التتار وفقدان المسلمين لسلطة قوية تجمعهم وتحميهم ، فكان ظهور عثمان ودولته والتي إستمرت لفترة طويلة تعادل نصف تاريخ المسلمين (١).

ويرجع المؤرخون الأتراك المتقدمين أصل العثمانيين إلى يافث إبن نوح – عليهما السلام (٢). إلا إن الواقع القريب يشير إلى أنّ قبيلة قابي التي إنحدر منها أرطغرل والد عثمان – مؤسّس الدولة – كانت قد إستقرت في الأناضول الشرقية بعد موقعة ملاذكرد بين السلاجقة والبيزنطيين في سنة ٤٦٣هـ ، وقام أرطغرل ومن بعده عثمان بالمهمة التي إعتنقها سكان تلك البقاع ألا وهي الجهاد ضد النصارى البيزنطيين ، وإستمدا شرعيتهما من السلطان السلجوقي في ذلك الحين فعملا بإسمه وتحت رايته ، وقد تزامن إنتصار عثمان وتفوقه مع ضعف وإنحلال دولة السلاجقة وعجزها عن الإستمرار في مقاومة النصارى – وكذلك المغول – (٣).

إنّ العثمانيين منذ نشأتهم وهم على ثغرة من ثغور الإسلام ، فقد مكث أرطغرل وأبناؤه الثلاثة كوندز ، وصاروبني ، وعثمان في موضع يقال له ياسين اوه سي يجاهدون الكفار (٤) ، وهذا دليل على إسلام عثمان وصدق إيمانه ، ولذلك فلا غرابة في أن تتكاثر جماعات الجهاد الإسلامية المؤيدة في دولتهم مثل غازيان روم – والتي يعود تاريخها إلى العصر العباسي – والتي تمركزت على الحدود مع بيزنطة ، وكذلك جماعة الآخيان – أي الأخوان – والتي ساندت المجاهدين بتوفير خدمات السكن والطعام بتمويل من التجار الأثرياء ، وأيضاً جماعة باجيان روم

١- حسن محمود وأحمد الشريف ، العالم الإسلامي في العصر العباسي ، دار الفكر العربي ، ط ٥.
٢- إسماعيل سرهنك ، حقائق الأخبار عن دول البحار ، المطبعة الأميرية، القاهرة ، ط١ ، ١٣١٢هـ ، ج ١ / ص ٤٨٢.
٣- يلماز أوزوتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان سلمان ، منشورات دار فيصل ، إستنبول ، ١٩٨٨م ، ج ١ / ص ٩١.
٤- أحمد القرماني ، أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ ، ج ٣ / ص ٦.

- أي حجاج أرض الروم - (١).

ويضيف مؤرخ آخر القول بأنّه إبان إغارة التتار على سلطنة قونية السلجوقية في سنة ٦٩٩هـ/١٢٩٩م والتي أسفرت عن مقتل أميرها علاء الدين شاه وولي عهده ، أعلن عثمان زعامته ليفوّت الفرصة على أعداء الإسلام و يحتفظ بزمام المبادرة وبذلك :

" أصبحت [أي السلطنة] المنفس الوحيد للحماس الديني في الإسلام ، فجاءها كل راغب في الجهاد واجتذبت إليها أعداداً من المتحمسين لنصرة الدين " (٢).

كما إنضم إلى صفوف جيش عثمان علماء وأعيان وأمراء الدولة السلجوقية ، وذلك بدافع الجهاد في سبيل الله تحت راية اللواء الجديد (٣).

أما المؤرّخ عبد الرحمن الجبرتي فقد لخّص سيرة العثمانيين في مطلع حكمهم بما يلي :

" كانوا في صدر دولتهم خير من تقلّد أمور الأمة بعد الخلفاء المهديين ، وأشد من ذبّ عن الدين ، وأعظم من جاهد المشركين ، فلذلك اتسعت ممالكهم بما فتحه الله على أيديهم وأيدي نوابهم ، وملكوا أحسن المعمور من الأرض، ودانت لهم الممالك في الطول والعرض ، هذا مع عدم إغفالهم الأمور وحفظ النواحي والثغور ، وإقامة الشعائر الإسلامية والسنن المحمدية ، وتعظيم العلماء وأهل الدين ، وخدمة الحرمين الشريفين ، والتمسك في الأحكام والوقائع

١- حسين مؤنس ، أطلس تاريخ الإسلام ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ، ص ٣٥٦-٣٥٧.
٢- زياد أبو غنيمة ، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك ، دار الفرقان للنشر ، عمّان ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ ، ص ١٩.
٣- خلف الوذيناني ، الدولة العثمانية والغزو الفكري ، مطابع جامعة أم القرى ، مكة ، ١٤١٧هـ ، ص ٣١.

بالقوانين والشرائع ، فتحصنت دولتهم وطالت مدتهم ، وهابتهم الملوك وانقاد لهم المالك والمملوك " (١).

كما جاء التأكيد على إلتزام الدولة العثمانية بمنهج الإسلام في صورة إعتراف نادر لا يخلو من لمز للمستشرق الأمريكي ستانفورد شو - وقد أكلته الغيرة على أسلافه النصارى - أقر فيه بأن الدولة العثمانية قامت على دوافع دينية ، وأخرى إقتصادية في نفس الوقت ، وأن معارك السلطان عثمان ضد النصارى كانت إستكمالا لما كان يقوم به السلاجقة من قبل (٢).

ويضيف المستشرق برنارد لويس بأن الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى سقوطها قامت بالدفاع عن الإسلام (٣). وتحدث مستشرق ثالث عن قوة عقيدة الغازي عثمان التي أطلقت الفتوحات العثمانية ضد الكفرة تحت شعار الجهاد في سبيل الله (٤).

وقد أجمل السلطان عثمان رسالة دولته ومهمتها في وصيته لخلفائه ورعيته والتي جاء فيها :

" وصيتي الأولى لأبنائي ولجميع الأعزاء على أن لا يتركوا الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله ونشر دين الإسلام الجليل ، ورفع راية محمد صلى الله عليه وسلم ، وليكن كل وقتكم لخدمة الإسلام ونشر كلمة التوحيد في ربوع العالمين ، وإنني أقول لكم أنني أدعو الله عز وجل أن

١- عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، مطبعة الأنوار المحمدية ، القاهرة ، ج ١ / ص ٣٠.

2- Stanford Shaw, History of The Ottoman Empire and Modern, Turkey, Cambridge University Press, London, 1977, vol.I., pp.14, 120.

3- Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, 2nd. ed., 1968, p.13.

4- Eric Wolf, Europe and The People Without History, University of California Press, Berkeley, 1982, p.35.

يحرم من شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة كل واحد فيكم يبتعد عن طريق الإسلام ويظلم الناس ويترك الجهاد " (١).

لم تثن الغازي عثمان بهرجة السلطة ونشوة الإستقلال عن مواصلة جهاده لنشر الإسلام ، فإنطلق نحو مدن أزمير ، ثم أزنيك ، وإتخذ من مدينة يكي شهر إلى الشمالي الشرقي من بروسة عاصمة لملكه ، ثم راسل أمراء الروم في آسيا الصغرى يدعوهم إلى الإسلام أو الجزية أو الحرب ، فأسلم البعض وإستعان الآخرون بالتتار فإنهزموا ، وقد أختلف في فتحه لمدينة بروسة والتي إستمر حصاره لها أكثر من عشر سنوات (٢) ، إلا أنه تمكن من زيادة مساحة دولته عما كانت عليه زمن أبيه أرطغرل بمقدار ثلاثة أضعاف (٣).

وخلفه في الحكم إبنه أورخان الذي نقل عاصمة دولته إلى مدينة بروسة وأسس فرقة الإنكشارية - أي الجيش الجديد - من الأطفال اللقطاء والمشردين (٤) ، ممن ليس لهم ولاءات سياسية أو قناعات دينية سابقة على الاسلام فساهموا في إنتصارات الدولة ، ثم ما لبثوا أن تسببوا في ضعفها في الأزمنة المتأخرة (٥).

وإستمر أورخان على نهج أبيه في فتح بلاد النصارى ، فتوجه نحو إمارة قرة سي في سنة ٧٣٦هـ /١٣٣٦م ، وأرسل إبنه سليمان على رأس حملة إجتازت مضيق الدردنيل في سنة ٧٥٧هـ/١٣٥٧م ونزلت ميناء تزنب فمدينة غاليبولي ، ثم ابالا ، ورود ستود ، وغيرها.

ومكنت تلك الحملة العثمانيين من وضع أقدامهم في الأرض الأوروبية للمرة الأولى في تاريخهم القصير ، إذ لم يمض على نشأتهم أكثر من ستين عاما تقريبا ، ومنذ ذلك الحين شاع مصطلح " الروملي " والذي يعني بلاد الروم ، ويعتبر فتح مدينة غاليبولي أحد أهم الوقائع

١- أبو غنيمة ، مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٣.
٢- محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠٦هـ ، ص ١١٩-١٢٠.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٢.
٤- أبو غنيمة ، مرجع سابق ، ص ١٢٦.
٥- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٩٧.

التاريخية التي غيرت مستقبل القارة الأوربية ، وقد تمكن أورخان عند وفاته من زيادة مساحة الدولة ستة أضعاف ما كانت عليه عند توليه وذلك رغم تكالب الأعداء وتكاثرهم ، وفي هذا دلالة كافية على صدق دعوة الدولة وتأييدها بالنصر والتوفيق (١).

ولم تنته الحملات العسكرية والرامية إلى إعلاء كلمة الله بوفاة السلطان أورخان ، إذ باشر خلفه مراد الأول فتوحاته فدخلت مدينة أنقرة تحت سلطته ، بينما تم له في سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١م فتح مدينة أدرنه التي غدت عاصمة للدولة حتى فتحت القسطنطينية ، ثم مدينة فيلبه – فيليبو بولس – عاصمة الروماللي الشرقية مما أحكم الطوق حول عاصمة مملكة بيزنطة وعزلها عن باقي إماراتها (٢).

وإستمر تقدم السلطان مراد في أوروبا إلى حدود البلقان ، وإعترف ملك بلغاريا في سنة ٧٧١هـ/١٣٧٠م بتبعيته للدولة العثمانية ، ومن ثم مدت الدولة نفوذها إلى سواحل البحر الأدرياتيكي ، كما دانت لها جمهورية دبروفنك الإيطالية ، وكوسنتندل ، ونيش وصوفيا ، ومناسطر ، وكوريجه وغيرها. ودحر مراد بجيشه التحالف المكون من رومانيا (الأفلاق) ومولدافيا (البغدان) وبلغاريا والذي تزعمه لازار ملك الصرب (٣). وإنتهى بتلك الهزيمة إستقلال مملكة الصرب تماما ، ومهد السلطان الطريق لخلفائه في الأفلاق والأرناؤوط (ألبانيا) واليونان والبوسنة (٤).

ثم أكمل السلطان بايزيد حملة والده الشهيد وقفل راجعا إلى مدينة بروسة ليؤمن جبهة الدولة الجنوبية والتي كان يسيطر عليها الأمراء المسلمون في الأناضول ، وليتفرغ للجبهة الأوروبية الصليبية ، ومن ثم توجه الأسطول العثماني نحو جزر ساقز وكيكلاد وآعيبوز الخاضعة للاتين الكاثوليك مرسلا إشارة قوية لإمارتي البندقية وجنوة الإيطاليتين بإستعداده لشد الخناق على البيزنطيين (٥).

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٧.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٩-١٣٠.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٩-١٠٠.
٤- محمد حرب ، البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة ، المركز المصري للدراسات العثمانية ، القاهرة ، ١٤١٣هـ ، ص ١٧.
٥- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٠٤.

وتم له فتح رومانيا في عام ٧٩٢هـ/١٣٩١م ، ثم سلانيك وبالتالي قطع العلاقة بين بيزنطة ومقدونيا ، وحرر ما تبقى من بلغاريا في سنة ٧٩٥هـ/١٣٩٣م ، ثم إنتقل إلى أثينا في سنة ٧٩٩هـ/١٣٩٧م ، وجزر المورة وسار نحو سواحل البحر الأسود في السنة اللاحقة. إن تلك الأعمال بالإضافة إلى بناء السلطان بايزيد الأول لقلعة أناضولي حصاري على الضفة الأسيوية من البوغاز وتوقف المرور على إذن العثمانيين زادت من معاناة بيزنطة وحنق أوروبا ، وقد تمخض عن ذلك الغضب قيام تحالف صليبي مكون من دول المجر وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وبولونيا والبندقية وأسبانيا وأرغون وفرسان رودوس والنرويج واسكتلندا وجنوة وبقية الإمارات الصغيرة في أوربا ، وبرئاسة ومباركة البابا بونيفاس التاسع الذي بادر بالدعوة إلى ذلك التحالف بسبب إدراكه الخطر المحدق بالمضائق المائية ومدينة القسطنطينية والتجارة بصفة عامة (١).

وإلتقى جيش التحالف الصليبي مع الجيش العثماني بقيادة السلطان بايزيد الأول في موقعة نيكوبولي في سنة ٧٩٨هـ/ ١٣٩٦م ، وتمكن السلطان من إلحاق هزيمة نكراء بالحلف النصراني ، وأسر كثير من أمرائهم ، وقتل البعض الآخر منهم ، وتم ضرب الحصار على مدينة القسطنطينية للمرة الثالثة في تاريخ بني عثمان (٢). وكادت المدينة أن تفتح على أيدي المسلمين لولا قيام أمير قسطموني ومن لجأ إليه من أمراء الأقاليم السلجوقية – والتي ضمتها الدولة العثمانية – بتحريض تيمورلنك على قتال السلطان بايزيد ، فهزمه تيمورلنك وفرق ملكه وأراضي دولته بين أبنائه الذين دب بينهم الخلاف. ومن ناحية أخرى ، فإنه نتج عن تلك المعركة قيام أول إتصال سياسي مباشر بين الدولة العثمانية ومملكة فرنسا في ثنايا معالجة قضية الأسرى (٣). ومما يجدر ذكره أن ملوك الطوائف في بلاد الروم قد ساروا في أعقاب تلك المعركة إلى تيمورلنك في سنة ٨٠٢هـ/١٤٠٠م يشكون إليه السلطان بايزيد الأول ويرغبونه إليهم ويستنجدون به لإستعادة ممالكهم (٤).

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٥١.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٤٠-١٤١.
٣- روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٣م ، ج ١ / ص ٦٨.
٤- القرماني ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ١٨.

وبالرغم من أن المعركة بين الطرفين تبدو في الظاهر غـــير ذات صلة بأوروبا وعلاقتها بالعثمانيين ، إلا أن أوروبا والبابا كانوا يتلـــهفون على حدوثها على الرغم من أن المراسلات بين السلطان بايزيد وتيمورلنك كانت تشير إلى قرب التوصل إلى إتفاق لتوحيد كلمة المسلمين وإصـــلاح ذات البين ، فما كان من القسطنطينية وفرنسا إلا الدخول في مفاوضـــات مع تيمورلنك من أجل تأجيج حدة الصراع ونسف مساعي الصلح المبذولة لحقن دماء المسلمين ، وتبعتهما إمارة طرابزون التي أبدت إستعدادها لفتح مينائها للجيش التتري ، بينما تكفلت جنوة بإرسال سفنها لمنع أية إمـدادات عسكرية من العبور إلى آسيا الصغرى (١).

وكانت المراسلات بين تيمورلنـــك وبيـــن كـــل مـــن إمـــبراطور القسطنطينية وإمارة جنوة قد تم التطرق فيها إلى عرض إرسال قوات من المشاة والفرسان لدعم جيش التتار ، وكذلك بذل وتقديم الأموال اللازمـــة للحرب ، بينما كان رأي أمراء تيمورلنك وأولاده وقادة جيشه يميل إلـــى عدم قتال الدولة العثمانية المسلمة نظرا لأنها كانت تشاركهم فـــي الديـــن والمذهب واللغـــة ، وتتميز عنهم بصدها للصليبين الغزاة (٢).

ولكن قدر الله ماض ، فوقعت المعركة وإنهزم جيش السلطان بايزيد الأول ، وثارت بعض الإمارات الأوروبية وفي مقدمتها البلغار والصـــرب والرومان ، في الوقت الذي إستقل فيه كل واحد من أبناء السلطان بـــايزيد الأول بما تحت يده بعد وفاة أبيهم ، وتقاتلوا وإســـتعانوا بأعدائـــهم (٣). والجدير بالذكر أن ملكي أسبانيا وبريطانيـــا بعثا برســـائل تهنئـــة إلـــى تيمورلنك بتلك المناسبة (٤) ، كما قام ملك فرنسا ببعث رســـالة مشـــابهة أيضا هو الآخر (٥).

ومن الملفت للنظر أن بعض الإمارات الإيطالية كانت أشد حرصا

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٥٩.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١١٠.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٤٧-١٤٨.
٤- نادية مصطفى وآخرون ، العلاقات الدولية في التاريخ الإســـلامي ، العصر المملوكي : من تصفية الوجود الصليبي إلى بدايـــة الهجمـــة الأوروبية الثانية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧هـــ ، ج ١٠ / ص ٩١.
٥- الوذيناني ، مرجع سابق ، ص ٧٦.

على مصالحها الإقتصادية منها على التضامن النصراني ، وكان ذلك بمثابة خدمة كبرى للعثمانيين إذ ساعدت السفن الايطالية على نقل الجيش العثماني بعد هزيمته من مدينة أنقرة إلى الشاطئ الأوروبي ، ولكن في مقابل مبالغ باهظة (١).

ثم إستتب الأمر لمحمد الأول (جلبي) بعد صراع مرير مع إخوته ، فبادر إلى تسوية الأوضاع والمشكلات التي طرأت ، وتمكن من هزيمة ملك المجر سيجموند في كرواتيا وفتح بعض المناطق في البوسنة ، وكذلك وثق صلاته برومانيا وأستيريا - النمسا - ، كما ألحق الهزيمة بالجيش الألماني (٢).

وإستهل إبنه مراد الثاني الحكم في سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م بعقد هدنة مع المجر لمدة خمس سنوات ليتفرغ لتوطيد أركان الدولة وإعادة الإمارات المنشقة عنها ، فباغته إيمانويل بدعم من المدعو مصطفى عم السلطان (٣) لمحاربته فإنتهى الأمر بقتل مصطفى وتم وأد الفتنة ، كما نجح السلطان في ضرب الحصار على مدينة القسطنطينية (٤).

ثم حارب السلطان مراد الثاني ملك المجر وإنتزع أملاكه المطلة على نهر الدانوب ليكون فاصلا طبيعيا بين الدولتين ، ودفع ملك الصرب الجزية للدولة العثمانية ، بينما إسترد السلطان مدينة سلانيك وفتح ما بقي من بلاد الصرب وألبانيا. وقد أزعجت تلك الإنجازات إمارة البندقية فسعت إلى القتال قبل أن يلتقط الجيش أنفاسه ويتمكن السلطان من إعادة ترتيبه ، وإستمر الصراع بينهما لمدة خمس سنوات إنضمت خلالها ألمانيا والمجر إلى البندقية في سنة ٨٢٨هـ/١٤٢٥م ، ولكن الحلفاء ما لبثوا أن تخلوا عنها الأمر الذي سمح للجيش العثماني بإنتزاع ميناء سلانيك ثانية من يد البنادقة ، وحينئذ تقدمت البندقية بطلب الصلح فتم توقيع معاهدة غاليبولي في سنة ٨٣٤هـ/١٤٣١م ، حيث إعترفت إمارة البندقية بالفتوحات العثمانية (٥).

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر المملوكي ، ص ٩٣.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٧.
٣- قيل أنه منتحل لشخصية عمه الذي ظل أسيرا لدى مانويل ؛ أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٢٠.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٥٣.
٥- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٢٢.

وفي سنة ٨٣٦هـ/١٤٣٣م إقتفت رومانيا أثر إمارة البندقية ودخلت في صلح مع الدولة العثمانية ، بينما تجول لابروكيار أحد خاصة ملك فرنسا في العام نفسه في أراضي الدولة العثمانية محرضا الأهالي في كل من أنطاكية وبروسة وغاليبولي وأدرنة وفيلبه وصوفيا لشن حرب على السلطان – وهي وسيلة إستمرت دول أوروبا في اللجوء إليها حتى سقوط الدولة العثمانية – (١).

ثم كانت معركة نيش في سنة ٨٤٥هـ/١٤٤٢م حيث إنهزم السلطان وأبرم صلحا مع هونياد قائد المجر الذي إستطاع حشد أكبر تجمع كاثوليكي في حينه ، والأول من نوعه في تاريخ الصراع الطويل بين الدولة العثمانية وأوروبا ، إذ شاركت فيه بولونيا ومولدافيا ولم يتخلف عنه بابا روما أوجبنييوس الرابع ، وقد تنازل السلطان بموجب الصلح عن رومانيا وسمندرية ، وعلى أن توضع الحرب بينهما عشر سنين (٢).

وكانت تلك المرة الأولى التي تنازل فيها العثمانيون لعدوهم بسبب الهزيمة العسكرية ، فآثر السلطان التنحي عن الحكم لإبنه محمد لإحساسه بالتعب ، بينما لمست أوروبا جدوى قيام الأحلاف العسكرية ونبذ الخلافات، فحرض البابا ملك المجر وأفتاه بجواز نقض العهد مع العثمانيين (٣). وقد بعثت معركة نيش الروح من جديد في الحماس الديني في جميع أنحاء أوروبا (٤) ، فقام ملك المجر آلبير بقيادة خامس حملة صليبية شخصية له ضد العثمانيين برعاية البابا وبمشاركة بولونيا وألمانيا وفرنسا والبندقية وبيزنطة ، فجرت موقعة فارانا في سنة ٨٤٧هـ/١٤٤٤م ، حيث أخذ النصارى في هدم القلاع والحصون ونهب المدن وكنائس الأرثوذكس ، وإرتفعت أصوات المنادين بضرورة عودة السلطان مراد الثاني للحكم ، وقد تمكن بعد عودته – بفضل الله – من إلحاق الهزيمة بالعدو وكذلك تقرير مصير إمبراطورية بيزنطة في المدى القريب ، وإرساء حكم المسلمين في ولايات شبه جزيرة البلقان (٥).

١- محمد العبدة ، تعليق على التعصب الأوروبي أم التعصب الإسلامي : مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ ، ص ٤٧.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٥٧.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٢٥.
٤- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٨٠.
٥- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

وبعد مضي أربع سنوات تقريبا جمع النصارى جيوشهم في حملة صليبية جديدة اتحدت فيها كل من المجر وألمانيا وبولونيا وصقلية ونابولي ومولدافيا والبابوية ، فالتقى الطرفان في موقعة كوسوفا الثانية وكانت الآمال معقودة على إخراج العثمانيين من البلقان ، إلا أن الهزيمة التي مني بها أطراف التحالف غيرت من موقف أوربا الهجومي وأرجأت فكرة إخراج العثمانيين من البلقان لعصور طويلة (١).

وكانت محاولات عديدة قد جرت للتقريب بين الكنيستين الكاثوليكية في روما والأرثوذكسية في القسطنطينية ، من أشهرها تلك التي توجت بذهاب يوحنا الثامن إمبراطور بيزنطة إلى روما ولقاء البابا ، وإعلان إستعداده لتوحيد الكنيستين. وقد تم ترجمة ذلك الإتفاق إلى واقع ملموس في سنة ٨٤١هـ/١٤٣٨م حيث عقد مجمع فراري ، ثم مجمع فلورنسا في السنة التالية والذي تعهد فيه البابا يوجينوس الرابع بدعوة الممالك الأوروبية كافة لإنقاذ القسطنطينية وصد الغزو العثماني عنها (٢).

ولقد إتخذ الباباوات تلك المجامع وسيلة لإخضاع الكنيسة الشرقية لنفوذهم وتحويل ما إعتبروه هرطقة في الشرق إلى الكاثوليكية ، وتذرعوا بالخطر العثماني للتدخل في شؤون الملة الأرثوذكسية ، وقد صور تلك الحقيقة الشاعر الإيطالي بترارك بقوله :

" إن العثمانيين ليسوا إلا مجرد أعداء لنا أما اليونانيين – يعني البيزنطيين – فهم أكثر من كونهم أعداء فالعثمانيون يكرهوننا ويخشون بأسنا إلى حد ما أما اليونانيون فهم يكرهوننا ويخشوننا بكل جوارحهم " (٣).

ويضيف الفيلسوف ارنست رينان القول :

" إن الروم لم يكن يصعب عليهم الخضوع للعمامة – أي

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٢٩.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٧٨.
٣- محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ٣٣.

العثمانيين المسلمين – كما يصعب عليهم الخضوع للتاج البابوي " (١).

ويذكر أن إمارة البندقية أخذت الإمبراطور يوحنا باليولوج رهينة لديها مقابل الديون اليونانية ، وذلك أثناء عبوره في الطريق إلى روما للدخول في طاعة البابا ونبذ الكنيسة الشرقية (٢). بينما جرى إحتفال رسمي في سنة ٨٥٦هـ/١٤٥٢م في كنيسة أيا صوفيا بمناسبة الوحدة بين الأرثوذكس والكاثوليك وبحضور الإمبراطور ، وذلك على الرغم من العداء الشديد بين الفريقين (٣).

لقد سبقت الإشارة إلى محاولات العثمانيين المتكررة لفتح القسطنطينية والتي كاد أن ينجح بعضها لولا الأحداث الجانبية في أطراف الدولة الأمر الذي أجل تلك المهمة حتى عصر السلطان محمد الثاني والذي سارع ببناء قلعة على الطرف الأوروبي من المضيق في مطلع ولايته ، كما رفض عرض الإمبراطور البيزنطي دفع جزيه سنوية مقابل التخلي عن فكرة القلعة إيمانا منه – أي السلطان – بقرب زوال الإمبراطورية وإصراره على فتح تلك المدينة المهمة (٤).

ولم يهرع لنجدة القسطنطينية إلا أهالي جنوة دون سائر الممالك الأوربية والتي أوجعتها الضربات العثمانية السابقة ، ناهيك عن إستحكام العداوة بين الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية والإختلاف المتوقع حول غنائم الحرب وعلى رأسها مدينة قسطنطين. وفي يوم ٢٠ جمادى الأولى من عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م فتح الله القسطنطينية على يد السلطان محمد الثاني ، وتحققت نبوءة الرسول صلى الله عليه وسلم والتي جاهد الخلفاء والسلاطين لنيل شرفها ولكن ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. وقد أظهر السلطان عظمة الإسلام وعدالته التي لا تؤثر فيها عوامل الرضى

١- العبدة ، مرجع سابق ، ص ٣٧.
٢- علي حسون ، العثمانيون والبلقان ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط٢، ١٤٠٦هـ ، ص ٧٤.
3- Halil Inalick, An Economic and Social History of the Ottoman Empire, Cambridge University Press, Cambridge, 1994, vol.I., p.23.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٦١.

والغضب ، فكانت قراراته المتسامحة مع أصحاب الملة النصرانية الأرثوذكسية تفيض كرما وعدلا ، وذلك مما لم ينعموا به في زمن دولتهم البائدة (١) ، فعين القس جناديوس رئيسا للملة ومسؤولا عن شؤونها ومنحه صلاحيات مطلقة في جباية العشور والفصل في المنازعات والتعليم والشؤون الإجتماعية ، وتم رفع منصبه إلى درجة وزير (٢).

وإنطوت بذلك الفتح صفحة العصور الوسطى - بحسب المؤرخين الغربيين - ودخلت الدولة العثمانية في إطار الدول العظمى في التاريخ ، كما تأكد دور روسيا كوريث للبيزنطيين وذلك بزواج إيفان الثالث من إبنة أخ آخر أباطرة أسرة باليولوج ، وغدا مطران موسكو راعيا للكنيسة الأرثوذكسية ، وكانت تلك بداية الشرارة التي أطلقت الصراعات العثمانية الروسية الطويلة فيما بعد (٣).

وعقب فتح القسطنطينية إتجه السلطان محمد الفاتح نحو بلاد المورة وبعض الجزر في بحر الروم في سنة ٨٦٢هـ/١٤٦٠م ، كما فتح بلاد الفلاخ ودانت له بلاد البشناق وشرق رومانيا وبلاد القرم وأصبحت شواطئها تابعة للعثمانيين ، وقد كان من سياسته جعل البحر الأسود بحيرة مغلقة. وإستمرت الحروب بينه وبين البندقية منذ سنة ٨٧١هـ/١٤٦٩م إلى أن توصلا إلى إتفاق بعد ستة عشر عاما من القتال، كما حاصر جزيرة رودوس والتي بقيت شوكة في طريق الملاحة العثمانية في البحر المتوسط (٤). ويذكر أن السبب المباشر لإندلاع تلك الحرب هو إمتناع إمارة البندقية عن تسليم عبد نصراني أتهم بسرقة مبلغ كبير من المال من الخزانة العثمانية ، وفر من أثينا ولجأ إلى بلاد المورة ، وتلك صورة أخرى تؤكد نقض النصارى للعهود التي قطعوها للمسلمين (٥).

ولم تشأ أوروبا السكوت على سقوط القسطنطينية ، فدعا دوق

1- Shaw, op., cit., p.59.

٢- ثريا شاهين ، دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية ، ترجمة محمد حرب ، دار المنارة ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ ، ص ٢٦.

٣- علي حسون ، العثمانيون والروس ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط١، ١٤٠٢هـ ، ص ٥٧.

٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٧٠.

٥- حرب ، البوسنة والهرسك ، ص ٢٦. أما السبب الخفي والرئيس هو حنق أوروبا على الدولة العثمانية لامتلاكها تلك المدينة الحيوية!

بورغونيا الفرنسية في عام ٨٨٠هـ/١٤٧٥م إلى تأليب الأمم النصرانية في البلقان على حرب العثمانيين ، ولكن لم يكتب لدعوته النجاح (١).

ولقد أصاب سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين صدمة كبرى للأوروبيين وتجسم لهم خطر المسلمين وتهديدهم لأوروبا النصرانية ، فأخذت الممالك الأوروبية تستنفر بعضها لنبذ الخلافات والاتحاد ، وكان البابا نيقولا الخامس أشد الناس تأثرا بتلك الحادثة فاجتهد في توحيد الامارات الايطالية للقتال لكنه توفي كمدا في سنة ٨٥٩ هـ / ١٤٥٥م ، ثم تولى من بعده البابا بيوس الثاني المهمة فدعى العثمانيين في رسالة له إلى إعتناق النصرانية ، ولما فشل في ذلك أخذ يولح بالقوة مما دعى السلطان محمد الفاتح للاستمرار في الفتح ونشر الاسلام (٢).

كما سعى الأوروبيون إلى التحالف مع أوزون حسن خليفة تيمورلنك لفتح جبهة قتال ثانية على الدولة العثمانية ليسهل القضاء عليها ، وقد قبلت دولة التتار المسلمة بذلك العرض ، بينما رفض المماليك الضلوع في المؤامرة ، وإستعرت المواجهة بين العثمانيين من جهة وبين خمسة وعشرين دولة أوروبية وآسيوية من جهة أخرى لمدة عشر سنوات كان النصر في نهايتها حليف العثمانيين.

ثم توجه السلطان محمد الفاتح نحو إيطاليا لفتح مدينة روما ثاني كبرى العواصم النصرانية ، ومقر البابوية والتي ما فتئت تكيد للإسلام وأهله ليلا ونهارا ، سرا وجهارا ، فتمكن الأسطول العثماني بقيادة الوزير الأعظم من فتح أوترانتو في سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م ، وكان ذلك آخر أعمال السلطان العسكرية إذ أدركته المنية. وقد تمكن السلطان من قطع طريق الشرق على الأوروبيين مما دفعهم نحو البحار المفتوحة والمحيطات ، وكذلك بلاد المغرب العربي التي لم تستطع مقاومتهم (٣).

إشتهر بايزيد الثاني إبن محمد الفاتح وخليفته بحبه للعلم وعزوفه عن الحرب فشجع ذلك أوروبا على مساومة السلطان بشأن أخيه المنشق والمطالب بالعرش الأمير جم – وقد كان مأسورا في جزيرة رودوس – مقابل بعض المال ، ثم نقل إلى فرنسا حتى إنتهى به المطاف في مقر

١- العبدة ، مرجع سابق ، ص ٤٩.
٢- الوذيناني ، مرجع سابق ، ص ١١٦-١١٧.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٥٤-١٥٥، ١٧٥.

البابوية فدس له السم ثم سلم إلى الامبراطور شارل الثامن فمـــات - أي الأمير جم - وإنتهت فتنة داخلية كانت أوروبا تراهن عليها لتمزيق عـرى الدولة العثمانية (١) ، بينما سعت مملكة فرنسا وناشدت رعايا الســلطان من النصارى بالثورة عليه في تلك الأثناء (٢).

ولم تمنع نزعة السلطان بايزيد السلمية من تقديم المساعدة لإخوانــه للمسلمين المضطهديــن في الأنــدلس ، فخاضت الدولــة في عصره أول معركة حربية في غرب البحر المتوسط ضد مملكة أسبانيا المعتديــــة - والتي شرعت تقتل وتحرق وتضطهد المسلمين بدافع التعصب للكاثوليكيـة فيما عرف بمحــاكم التفتيش (٣) - بقيـــادة كمــال رئيـس فــي ســنة ٨٩١هـ/١٤٨٧م ، فــرد عليها القسس الحاقــدون بجمع آلاف الكتــب والمخطوطات العربية وإضرام النيران فيها على الملأ إمعانا فــي إهانــة المسلمين وتعذيبهم (٤).

ونتيجة لذلك بعث السلطان سفراء إلى بابا رومـا يـهدده بمعاملــة النصارى المقيمين في الدولة العثمانية بالمثل إذا لم ينــه ملكـا قشـتالة وأسبانيا الحصار المفروض على مدينة غرناطـــة (٥). وكـانت الســفن العثمانية قد تمكنت من إنقاذ آلاف المضطهدين ونقلهم إلى شواطئ فـــاس والجزائر ، في الوقت الذي حالت فيه الحكومة الصليبيـــة الحـاقدة دون هجرة الأطفال المسلمين مع ذويهم مما زاد من حنــق الدولــة العثمانيـة وحفزها للتدخل في شؤون المنطقة بكل ثقلها. وتأكيدا لرغبـــة الســلطان بايزيد الثاني التفرغ للجبهة الجديدة فإنه نجح في تحييـــد أمــير البغــدان ومكافأته ماليا مقابل تخليه عن نصرة ملك بولونيا ، وكان أمير بولونيا قـد أظهر في سنة ٩٠٠هـ / ١٤٩٦م العداوة للاسلام ودعـا أميــر البغدان

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٨١-١٨٢.
٢- العبدة ، مرجع سابق ، ص ٥٣.
٣- راجع عبد الله جمال الدين ، المسلمون المنصرون أو المورســكيون الأندلسيون : صفحة مهملة من تــاريخ الأندلــس ، دار الصحــوة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩١م ؛ وكذلك تاريخ مسلمي الأندلس ، ترجمــة عبدالعال طه ، دار الإشراق ، الدوحة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٩٥.
٥- عبد اللطيف الحميد ، موقف الدولة العثمانية تجاه مأساة المسلمين فــي الأندلس ، العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ ، ص ٥٩.

للاتفاق معه فوافقه الأخير في الظاهر وكان يوالي الدولة العثمانية في السر ، وبحسن تدبيره انتصر المسلمون على بولونيا وهرب ملكها وتعقبه المسلمون داخل بلاده ، فكافأ السلطان أمير البغدان على جهوده تلك (١).

ومن ناحية أخرى ، فقد رفض السلطان بايزيد بقاء القناصل في بلاده بما فيهم سفير البندقية والرعايا والمقيمين الأجانب لأنهم كانوا ينقلون الأخبار والأسرار إلى حكومات بلادهم عبر كتابتهم الغامضة ، وقد أمهل السفير البندقي " جيرولا مارسيلو " ثلاثة أيام لمغادرة البلاد قبل طرده بعدما أرسل رسائل بالشفرة إلى حكومته في سنة ٨٩٧هـ/ ١٤٩٢م ، وإستمرت تلك السياسة نافذة حتى سنة ٩٠٧هـ/١٥٠٢م (٢) ، ولذلك فإن دول أوروبا كانت قليلة الإتصال بالدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي (٣).

وبسبب الفتنة مع أخيه ، وطبيعة شخصيته المسالمة فإن أعمال السلطان بايزيد الثاني العسكرية إقتصرت على تخوم الدولة لوقف زحف الأعداء المتربصين بها ، وقد تزامن ذلك مع سعي بعض الدول الأوروبية إلى تحسين علاقاتها مع الدولة العثمانية رغبة في الحصول على تسهيلات تجارية.

ثم إن من عجيب قدر الله – سبحانه وتعالى – أن قيض للدولة العثمانية سلطانا ذا شخصية قوية ونزعة حربية في فترة ظهور الدولة الصفوية الشيعية في المشرق الإسلامي وأسبانيا الكاثوليكية الحاقدة في جنوب غرب أوروبا وصنوتها البرتغال مما فاقم الضغوط على أهل السنة ، وذلكم هو السلطان سليم الأول. ولئن كانت العلاقات العثمانية الفارسية في ظاهرها تخرج عن نطاق البحث ، إلا إنه وبعد التدقيق يتضح أن الدولة الصفوية قامت بدور رأس حربة لأوروبا ضد العثمانيين ، فأوقفت فتوحاتهم في الأراضي الأوروبية وأجبرتهم على تقديم التنازلات وذلك من أجل التفرغ للخطر الصفوي ، ولم تكن تلك المرة الأولى وليست الأخيرة على أية حال في سلسلة المؤامرات الدنيئة للدولة الصفوية ومن شايعها من الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة.

١- إبراهيم بك حليم ، تاريخ الدولة العثمانية العلية ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ ، ص ٧٣-٧٤.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، حاشية رقم (٢) ، ج ٢ / ص ٥٤٧.
٣- حاطوم ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

فقد أرسل الشاه إسماعيل سفراء إلى إمـارة البندقية القوة البحرية والتجارية الأوروبية الأولى ، وصاحبة الخبرة الطويلة في حرب العثمانيين ، وذات الأطماع المعلنة في خلافة إمبراطورية بيزنطة ، والملمة بطرق المواصلات في الأراضي العثمانية ليخبرها بعزمه على القضاء على الدولة العثمانية ويحرضها وأوروبا من خلفها على التحرك من الغرب لفتح جبهتين لقتال العثمانيين مما يضعف قدرتهم على المواجهة ، كما حاول الشاه إغراء البندقية بالمكاسب التجارية والسياسية المتوقعة من وراء تلك الحملة (١).

كما أبدى الشاه استعداده للتنازل لمملكة البرتغال - التي طردت المسلمين من الأندلس وقتلتهم وعذبتهم - عن هرمز وما تطلبه في منطقة الخليج العربي لقاء مساعدته في حربه ضد العثمانيين (٢) ، وللتأكيد على صدق نيته فقد عرض الشاه أن يتنازل عن مصر للأوروبيين ، ويحتفظ لنفسه ببلاد الشام والأناضول ، ضاربا الصفح عن ذكر مصير العاصمة إسطنبول من أجل تجنب إثارة الخلافات الأكيدة بشأنها (٣).

ومما يبرز متانة العلاقة الناشئة بين الطرفين تلك الرسالة التي بعث بها القائد البرتغالي البوكيرك مع روى جوميز إلى الشاه والتي جاء فيها :

" إني أقدر لك احترامك للمسيحيين في بلادك وأعرض عليك الأسطول والجند والأسلحة لاستخدامها ضد قلاع الترك - أي العثمانيين - في الهند ، وإذا أردت أن تنقض على بلاد العرب أو أن تهاجم مكة فستجدني بجانبك في البحر الأحمر أمام جدة ، أو في عدن ، أو في البحرين ، أو في القطيف ، أو في البصرة ، وسيجدني الشاه بجانبه على امتداد الساحل الفارسي ، وسأنفذ له كل ما يريد " (٤).

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٠٤. وفي ذلك عبرة بعدم الركون لأصحاب الفرق الضالة الذين يكيدون لأهل السنة!!
٢- فالح حنظل ، العرب والبرتغال في التاريخ ، منشورات المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ط ١ ، ١٤١٨هـ ، ص ١٩١.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٤١.
٤- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي : من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠-١٩٩١م ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص ١٥.

ومن خبث ومكر القائد البرتغالي أنه بدأ رسالته بـالمديح والثناء ليستميل الشاه ، ومن ثم أغراه وعرض عليه الدعم العسكري مصرحا بنيته ومعلنا عن هدفه المرحلي الذي كان يسعى إليه بالقضاء على النفوذ العثماني في منطقة الخليج العربي ، فإستثار بذلك الحقد الكامن لدى الشاه الرافضي بما يتفق مع طموحات الفريقين ، كما رغبه في الإستيلاء على الديار المقدسة مما يكفل له الزعامة الروحية في العالم الإسلامي ويفقد الدولة العثمانية قوة معنوية كبيرة كانت تعول عليها الكثير في حروبها مع أوروبا والصفويين أنفسهم. وليتسنى له - أي البوكيرك - بعد ذلك تحقيق أهدافه بعيدة المدى والتي تمثلت في السيطرة على التجارة في الهند ، والتحكم في البحار المحيطة بجزيرة العرب ليسهل بعد ذلك إنجاز المهمة الرئيس بإحتلال المدينتين المقدستين مكة والمدينة ، ومساومة العثمانيين عليهما مقابل بيت المقدس مما سيأتي ذكره في الفصل الأول من هذه الرسالة. ولم يفطن الشاه في عمى سكرته إلى ما إنطوى عليه ذلك الدعم والحرص المزعوم من المكر والحيلة بإتخاذه مطية لنشر النصرانية الوثنية في أرض التوحيد ومهبط الوحي ومهد الرسالات السماوية ، وكم في التاريخ من مثل تلك النماذج السيئة التي مكنت لأعداء المسلمين في أراضيهم - والله المستعان -.

ولقد أجمع بعض الباحثين المعاصرين على أن الدولة الصفوية في ظل أطماعها التوسعية وخلافها المذهبي مع العثمانيين ، تطلعت إلى التحالف مع الدول الأوروبية ضدهم (١) ، وقد بادلتها أوروبا شعورا مشتركا ، ففي سنة ٩٠٧ هـ/١٥٠٢م حرضت إمارة البندقية (٢) الصفويين على محاربة الدولة العثمانية ووجدت فيهم خير معين (٣) ، بينما سعى بابا روما لاون العاشر بدوره لدى ملك فرنسا لويس الثاني عشر لتكثيف الإتصالات مع العجم من جهة ، ومع سلطنة مراكش من جهة أخرى لفتح جبهات عديدة على العثمانيين (٤).

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر المملوكي ، ص ١٥٧.
٢- كان إسمها الرسمي هو " جمهورية القديس مرقص " وقد أطلق تشارلز دايل أستاذ التاريخ البيزنطي بجامعة باريس عليها "إمبراطورية البندقية الإستعمارية " لما بلغته من نفوذ وقوة رهيبة ؛ أنظر الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٦٨.
٣- حليم ، مرجع سابق ، ص ٧٥.
٤- العبدة ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

ولم تكن تلك المرة الأولى التي تواطأ فيها الشاه مع النصارى ضد المسلمين ، إذ سبق له أن دعا إمارتي البندقية وجنوة إلى التحالف معه ضد المماليك في مصر (١) ، ولكن الله أبطل مكرهم وأحبط سعيهم فإندحر الباغي وأخمدت الفتنة وانقلب النصارى على أعقابهم خاسرين ، بينما تظاهرت دول المجر وإيطاليا وأسبانيا بالود والمحبة للسلطان العثماني ، وقدمت له الهدايا وتبعتهم إمارة البندقية التي كانت حتى الأمس القريب تحشد الأحلاف ضده (٢).

وينبغي التوقف قليلا عند تقديم الهدايا إلى السلطان والذي كان سابقة ديبلوماسية إذ إنها المرة الأولى التي أقدمت فيها دول أوروبا على ذلك العمل ، والذي ربما كان بدافع إبعاد الشبهة عنها! وإلا ما هو سبب إختيار ذلك التوقيت بالذات لمثل تلك المجاملات السياسية؟

وتجدر الإشارة إلى أن الممالك الأوروبية كانت تحركها دوافع إقتصادية لتوثيق علاقتها بالدولة الصفوية الشيعية ، إذ إقتنع كثير من الأوروبيين بأن تجارة التوابل كانت السبب الرئيس وراء القوة العثمانية وسر تقدم الدولة في القارة الأوروبية والإستحواذ على أراضيها ، ومن هنا إندفعت تلك الدول للبحث عن طرق أخرى للتجارة من أجل القضاء على العثمانيين ، وقد تزعمت البرتغال الحملة في مطلع القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، ووجدت في الدولة الصفوية العون المنشود لممارسة مزيد من الضغط على الدولة العثمانية ، وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية من خلال منهجية مرحلية وواقعية (١).

وبعد مرور أكثر من قرنين على قيام الدولة العثمانية لم تتوقف الحروب خلالها إلا لتستأنف من جديد ، ولأن أوروبا لم تتوان عن رميها عن قوس واحدة ، فقد لجأ السلاطين إلى وسائل شتى للتخفيف من حدة الصراع تارة ولتحييد بعض الأطراف تارة أخرى ، ومزجوا في ذلك بين المصاهرات السياسية والإمتيازات التجارية والتسامح الديني وذلك لدق

١- نوال الصيرفي ، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي ، دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ١٤٠٣هـ ، ص ١٠٩-١١٠.
٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ٨٢.
٣- محمد عبد اللطيف البحراوي ، فتح العثمانيين عدن وإنتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر ، دار التراث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ، ص ٥٤.

اسفين بين الممالك الأوروبية وإستغلال حالة السلم المؤقت – لا للإستراحة إذ حرمتها المعارك المتصلة ذلك – للإستعداد للحرب ، وسوف أتتناول بالبحث فيما يأتي تلك الوسائل المختلفة مبتدئا بالعلاقات الأسرية أو المصاهرات السياسية بعبارة أدق.

إن الإسلام أباح نكاح نساء أهل الكتاب في الجملة ، إلا أنه وضع شروطا تضبط تلك العلاقة للحفاظ على ذراري المسلمين وهويتهم الدينية ، وقد عمد السلاطين إلي إتخاذ تلك الرخصة جسرا نفذوا منه إلى البيوتات الحاكمة المجاورة لهم ، فالمؤسس عثمان الأول إقترن بامرأة نصرانية من قيليقيا – أرمينيا الصغرى – ، وإقترح على إبنه أورخان الزواج بامرأة يونانية (١). كذلك فإن أورخان خطب لنفسه إبنة إمبراطور بيزنطة (٢) ، بينما زوج ملك الصرب إبنته لإبن السلطان أورخان عربونا للتحالف بينهما ضد القسطنطينية (٣).

وفي المقابل ، وفي ثنايا حادثة إختطاف خليل إبن السلطان أورخان والتي إتهم فيها إمبراطور بيزنطة ، أصر الأخير على تزويج إبنته من خليل وسط إحتفال كبير في القسطنطينية تأكيدا لبراءته – أي الإمبراطور – من الحادثة (٤). وبذلك فقد سن المؤسسان سنة سار عليها أحفادهما من بعدهما ، فتزوج السلطان مراد الأول إبنة أمير قرمان لتوثيق عرى الوحدة بين الطرفين (٥) ، ثم أتبعها بشقيقة شيشمان ملك بلغاريا (٦) ، وكذلك تزوج السلطان مراد وإبنيه بايزيد ويعقوب من بنات إمبراطور القسطنطينية تلبية لإلتماس الأخير ورغبته في توطيد أركان العلاقة بين الدولتين (٧).

أما السلطان بايزيد الأول فقد حصل على مدينة كوتاهية مهرا لزواجه من إبنة أمير كرميان في بلاد آسيا الصغرى جريا على عادة الإفرنج ، وبذلك دخل آخر أمراء آسيا المستقليين في حلف مع العثمانيين ،

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٧٢.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٢٥.
٣- أنيس ، مرجع سابق ، ص ٢٥.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣١.
٥- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٢٩.
٦- حرب ، البوسنة والهرسك ، ص ١٤.
٧- حليم ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

ثم ألحقها بايزيد بأخت ملك الصرب (١) ، وذلك مقابل تولي الملك بلوسيفتش قيادة فرقة في الجيش العثماني ودفع جزية سنوية (٢). أما السلطان مراد الثاني فقد عقد على إبنة أمير قسطموني والذي قدم نصف أمواله مهرا للعروس (٣) ، كما تزوج مراد الثاني من إبنة أمير الصرب التي تدعى مارا (٤). وتزوج موسى إبن بايزيد الأول من إبنة أمير الفلاخ ، وكان رد أخيه سليمان على تلك الخطوة الزواج من إحدى أميرات أسرة باليولوج والتي كانت تحكم بيزنطة (٥).

وفي المقابل لم يمتنع بنو عثمان من تزويج بناتهم لأبناء الأسر الحاكمة في محيط الدولة الجغرافي ، إذ قام السلطان بايزيد الثاني بتزويج إبنته إلى وريث عرش مملكة فارس ، كما عقد لإبنة أخيه على سلطان مصر (٦). بينما حاول قسطنطين الحادي عشر الزواج من أرملة السلطان مراد الثاني ووالدة محمد الفاتح وإبنة أمير الصرب برانكوفتش والتي تدعى ماري لكي يحمي نفسه من خطر العثمانيين ، ولكنه فشل وذلك بسبب إعتكافها في أحد الأديرة (٧).

وبعد هذا العرض للعلاقات الأسرية والمصاهرات السياسية التي ربطت الدولة العثمانية ببعض دول أوروبا ، يظهر أنها في إقترنت في جلها بمصالح إقتضتها الظروف السياسية في حينه ، إلا أنها في المقابل فتحت أبواب قصر السلطان العثماني المعادي لأوروبا أمام جيش من النسوة اللاتي ربما غلب عليهن الولاء لأهلهن وذويهن ، وبتن يشكلن إختراقا خطيرا وتغلغلا مؤثرا في داخل أركان الدولة فيمكنهن الهدم من حيث لا يشعر الآخرون ، ناهيك عن تسريب المعلومات وتحقيق المصالح والتحريض والوشاية بالناصحين من الأعوان والمسؤولين ، وهي مأساة

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ ، ١٣٧.
٢- أنيس ، مرجع سابق ، ص ٣٥.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٥٤.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٧٤.
٥- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٨١.
٦- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٢٨. إن من الممتنع عقلا حدوث تلك المصاهرة نظرا للعدواة السياسية والاختلاف المذهبي الجذري بين الطرفين ، ولم يذكر المؤلف المصدر الذي أخذ عنه تلك المعلومة ، كما إن ذلك الخبر مما إنفرد به المؤلف فلا يتابع في رأيه.
٧- حسون ، العثمانيون والبلقان ، ص ٨٠.

وداء أبتلي به العثمانيين وغيرهم من دول المسلمين على مر العصور مع الأسف الشديد (١).

ومن ناحية أخرى ، فقد إنتظم سير العلاقة بين الدولة العثمانية وأوروبا في مجال آخر تمثل في الدعم والتعاون العسكري. فمما لاشك فيه أن الصراعات الأوروبية الداخلية والتي تركزت حول زعامة العالم النصراني ومباركة الكنيسة كانت شديدة الإستقطاب لدرجة إستعانة الأوروبيين بالمسلمين على بعضهم البعض ، فمنذ الأيام الأولى للسلطان أورخان في الحكم دعاه البيزنطيون إلى منطقة البسفور وإستعانوا به في نزاعهم الداخلي في سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٦م ، كما قدم إمبراطورها كونتاكوزين قلعة على الجانب الأوروبي من الدردنيل مكافأة للسلطان على خدماته (٢). وإستمرت بيزنطة في التقرب إليه على الرغم من حداثة دولته وصغرها وضعف قدرتها حتى عقدت معه معاهدة في سنة ٧٣٣هـ/١٣٣٣م تضمنت مساعدته لبيزنطة ضد المصاعب التي تتعرض لها ، الأمر الذي أتاح لأورخان التدخل في شؤونها.

ويبدو أن الإمبراطور كان يتوقع تنامي الأخطار المحدقة به فبادر مسرعا إلى ترجمة الإتفاقية إلى واقع ملموس في سنة ٧٤٧هـ/١٣٤٧م ، وإستجاب السلطان أورخان لذلك بإرسال ستة آلاف جندي لمساعدة الإمبراطور على إستعادة عرشه المفقود (٣). وبعد عامين من تلك الحادثة قاد سليمان باشا إبن أورخان حملة أخرى قوامها عشرون ألف مقاتل بطلب من صهر والده كانتاكوزين وذلك لدحض الجيش الصربي في مدينة سالونيك (٤).

ونظرا لأن بيزنطة باتت تواجه مصيرها المحتوم وسط كثرة الطامعين فيها ، فإن من المرجح أن حكامها فضلوا إلقاء تبعة حماية القسطنطينية – وهي كل ما تبقى تحت سيطرتهم فعليا – على الدولة العثمانية الفتية ، وليس ذلك حبا فيها وإنما نكاية في أوروبا الكاثوليكية المناهضة للأرثوذكسية ملة الإمبراطورية ، ومن هنا لجأ جان باليولوج

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤١.
٢- عمر توفيق ، تاريخ الدولة البيزنطية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥م ، ص ٢٤٣.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٣-٣٤.
4- Shaw, op., cit., p.61.

في سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٥م إلى السلطان أورخان يطلب مساعدته ضد غارات ملك الصرب دوشان والذي كان يطمح إلى بسط سلطانه على مملكة الروم الشرقية (١).

ومما يجدر ذكره أن تلك المساعدات لم ترهن علاقات الدولة الخارجية ومصالحها الحيوية أو تقيدها ، فقد كان السلطان أورخان يمارس سياسة مستقلة تماما يؤكدها مساندته لإمارة جنوة في سنة ٧٥٢هـ/١٣٥٢م في مواجهتها مع البندقية حليفة بيزنطة حينها ، إذ أمد الجنويين بتسعة سفن حربية وزودهم بالمؤن ، وأخبرهم بتحركات أعدائهم ، وسمح لجيشهم بإستخدام مطاحن القمح ، وباللجوء إلى الضفة الشرقية لمضيق البسفور بعد تضييق الأعداء عليهم لاحقا (٢).

كما إتبع السلطان أورخان نهجا بناء ضمن سياسته العسكرية وذلك بإدماج البيزنطيين في دولته عبر نظام المكافآت على الخدمة العسكرية ، وإقطاع الأراضي المفتتحة وتوزيعها على الجنود المشاركين في المعارك، فحقق نجاحا كبيرا في إجتذاب علية القوم إليه وكسبهم إلى صفه (٣).

ومن جهة أخرى ، أوفد أمراء البلقان النصارى فرقا عسكرية كثيرة للخدمة في الجيش العثماني ، بالإضافة إلى المستشارين والإداريين للمساعدة في تطوير المقاطعات العثمانية والمؤسسات المركزية الحكومية ، وإستمروا في ذلك حتى زمن السلطان مراد الأول (٤).

ورغم الفائدة الظاهرة للأوروبيين في التعرف عن قرب على عمل الجيش العثماني ، إلا أن المستشرقين قد دأبوا على نسبة الفضل لهم والتخلف لغيرهم وبخاصة للمسلمين ، إذ كيف تحتاج الدولة العثمانية إلى الخبراء العسكريين الأوروبيين وهي التي هزمت جيوشهم مرارا وتكرارا؟

وتطورت العلاقة بين العثمانيين وبيزنطة بشكل كبير حتى أن

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٢٥.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٩.
٣- أحمد مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ ، ص ٣٩.
4- Shaw, op., cit., p.24.

الإمبراطور أرسل إبنه ثيودور للخدمة في الجيش العثماني مع السلطان مراد الأول عربونا على خضوعه لسيادة الدولة (١). بينما إعتمد اندرونيك إبن إمبراطور بيزنطة على الدعم المالي للسلطان والذي أعاد إليه - أي اندرونيك - في عام ٧٦٨هـ/١٣٦٧م مدينة غاليبولي بعد فتح السلطان لها (٢) ، علما بأن السلطان دفع مبالغ مالية في مقابل شراء نصف أراضي حميد أوغلو في الأناضول من حاكمها المسلم ، بينما كان بإستطاعته أخذها عنوة مما يظهر مدى سماحة السلطان (٣).

ومما يؤكد هيمنة الدولة العثمانية على الساحة البيزنطية إنتصار الإمبراطور يوحنا اندونيقيوس الرابع في نزاعه على العرش في سنة ٧٩١هـ /١٣٩٠م بتحريض ودعم من السلطان بايزيد الأول (٤) ، وكذلك إمتثال خلفه يوحنا الخامس لأمر السلطان بهدم القلاع المستحدثة في مدينة القسطنطينية (٥) ، وإرساله فرقة عسكرية لمحاربة الإمارات التركمانية ، بينما قبل وريثه امانويل بتمركز حامية عثمانية قوامها ستة آلاف جندي على طول الشاطئ الشمالي للقرن الذهبي ، والسماح للمسلمين بتكوين حي خاص بهم في القسطنطينية ، وبناء مسجد وتأسيس محكمة (٦) ، وكذلك ضرب النقود بإسم السلطان (٧) ، والتنازل عن نصف حي غلطه في إسطنبول ، ووضع حامية عثمانية فيه ، وزيادة الجزية ، وفرض رسوم على الخضراوات (٨).

وتعدت تدخلات السلطان بايزيد الأول البحر الإدرياتيكي إلى الإمارات الإيطالية ذاتها والتي أخذت تلوح بورقة الإستنجاد بالعثمانيين في حروبها (٩) ، بينما بادر أسقف سالونا في عام ٧٩٩هـ/١٣٩٧م بدعوة السلطان محمد الأول لتخليص شعبه من طغيان حكام شبه جزيرة

١- بيهم ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٤.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٩.
٤- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٤٨.
٥- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٣.
٦- يوسف آصف ، تاريخ سلاطين آل عثمان ، دار البصائر ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ ، ص ٤١.
٧- حليم ، مرجع سابق ، ص ٤٨.
٨- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٥٣.
9- Inalick, op., cit., p.31.

مورة اللاتين مؤكدا علو كعب الدولة العثمانية وهيمنتها على السياسة في المنطقة برمتها (١).

وبعد وفاة السلطان بايزيد الأول وتنازع أبنائه على الملك قدم أمير الأفلاق مددا عسكريا لمحمد جلبي الأول لقتال أخيه مصطفى (٢). كما أيد الأمير المذكور موسى في صراعه مع أخيه سليمان والذي إستنجد بدوره بصهره إمبراطور بيزنطة والذي كان يدعم الأمير محمد الأول أيضا (٣). وكان ملك فرنسا شارل السادس قد أوفد الراهب فرنسيسقوس إلى تيمورلنك يغريه ويحرضه على قتال العثمانيين عطفا على العلاقة الناشئة بينهما بعدما أطلق تيمورلنك سراح المساجين الفرنسيين المأسورين عقب واقعة نيغوبولس – وهذا التآمر يظهر رغبة النصارى الشديدة في تأجيج الصراع ، وإستغلال تلك الفرصة النادرة للقضاء على الدولة العثمانية ، ولكن الفشل كان حليفهم ، ولله الحمد والمنة – (٤).

وثمة وقفة مع حدث مهم يجسد الدور الأوروبي المخرب تمثل في حركة الشيخ بدر الدين إبن إسرائيل الصماونوي ، والتي كانت بمثابة ثورة عقائدية صوفية ذات أبعاد إقتصادية ، فيما سعت كذلك إلى محاولة التقريب بين الإسلام والنصرانية (٥) ، حيث أطلق بدر الدين دعوة جديدة تركزت محاورها حول وحدة الوجود ، والزهد ، وإنكار الجنة والنار ويوم القيامة والملائكة والشياطين (٦) ، والمساواة في الأموال والأمتعة والأديان (٧) ، وأن الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم – ليس بأفضل من غيره من الأنبياء ، كما أنكر ذلك الدعي على الناس حق التملك عموما (٨).

وقد وجد الحاقدون في تلك الأضغاث متنفسا لهم فطفقوا يدعمون

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٥١.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٨١-٨٢.
٣- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٨٧.
٤- عبد العزيز نوار ، الشعوب الإسلامية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص ٣٩.
٥- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٦٩.
٦- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٥٠.
٧- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١١٨.
٨- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٨٦.

الشيخ وينشرون مذهبه طمعا في تقويض أركان الدولة التي خرجت لتوها من فترة صراع الإخوة على الملك بعد هزيمة السلطان بايزيد الأول وأسره. وإستغلت بعض القوى الأوروبية تلك الأحداث ، فسمحت إمارة الأفلاق لبدر الدين بإستخدام منطقة دلي أورمان في بلغاريا قاعدة لإنطلاق حركة تمرده ، وقدمت له دعما ماليا وعسكريا ، وفي ذلك دلالة على عدم تورع أوروبا عن إستخدام أي وسيلة في مواجهتها مع المسلمين ، ولكن السلطان محمد الأول قطع رأس الفتنة ووأدها في مهدها (١).

أما الإمارات الإيطالية التي أنهكتها الحروب الداخلية فقد رأت في سياسة السلطان محمد الفاتح ما شجعها للمناداة به سلطانا على روما ، وقد بادرت بسك أنواط تحمل إسم السلطان وصورته (٢).

ومن ناحية أخرى ، قام قسطنطين الحادي عشر بتحريض إبراهيم أمير قيرمان على العثمانيين ، لكن السلطان محمد الفاتح تمكن من هزيمته ، فلجأ الإمبراطور إلى مد الأمير أورخان الأسير بالسلاح ومساومة الفاتح على مزيد من المخصصات المالية من أجل إحداث فتنة في صفوف الأسرة الحاكمة (٣) ، كما طلب الإمبراطور من بابا روما - المخالف له في المذهب الكنسي - مساعدته في صد العثمانيين (٤).

كما أجرت كل من إمارة نابولي وميلانو وفلورنسا والبابا اسكندر السادس إتصالات مع خليفته السلطان بايزيد الثاني بقصد طلب معونة الدولة وجنودها ومراكبها لمحاربة بعضهم البعض (٥).

ثم دبر حاكم جزيرة رودوس خطة إختطاف الأمير جم إلى فرنسا ، ثم تسليمه إلى البابا والذي كان يطمع في الإستحواذ على رضا السلطان بايزيد الثاني ، وقد نجح البابا في الحصول على أموال كثيرة ، علما بأن الدافع وراء تلك العملية كان إستخدام الأمير وسيلة للضغط على

١- محمد حرب ، العثمانيين في التاريخ والحضارة ، المركز المصري للدراسات العثمانية ، القاهرة ، ١٤١٤هـ ، ص ١١٠.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٥.
٣- حسون ، العثمانيون والبلقان ، ص ٨٠.
٤- ادورد جيبون ، إضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها ، ترجمة محمد علي أبودرة ، دار الكتب ، القاهرة ، ج ٣ / ص ٣٤٤.
٥- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٨٤.

السلطان من أجل ثنيه عن إنقاذ المسلمين في الأندلس والذين إستنجدوا به في سنة ٨٩٠هـ/١٤٨٥م من الحكام الأسبان وبطشهم (١).

وبالإضافة إلى الجانب السياسي ، فإن العلاقات العثمانية الأوروبية في تلك الحقبة إتسعت لتشمل الجانب الديني والذي غلب عليه التسامح الإسلامي العثماني في مقابل التعصب النصراني. ففي فترة غزو تيمورلنك لأراضي الدولة العثمانية نقض صاحب القسطنطينية عهده بالسماح للمسلمين ببناء محلة يسكنون فيها وجامع ومحكمة ، فخرب الجامع ، وأخرج المسلمين من المدينة وساقهم إلى الروم (٢) ، وذلك بعد أن بلغه نبأ إنتصار تيمورلنك على بايزيد في معركة أنقرة في سنة ٨٠٥هـ/١٤٠٢م (٣). وكان السلطان بايزيد قد عقد معاهدة مع البابا اسكندر السادس - الشهير ببورجيا - ضد ملك فرنسا والذي كان يخطط لإحتلال الأراضي المقدسة في الشام ، والتي لم تكن تخضع لحكم العثمانيين حينها (٤).

وفي مقابل ذلك الغدر المستمر برزت سماحة وتساهل السلطان محمد الفاتح الذي وعد ملك الصرب ببناء كنيسة تؤدي بها رعيته شعائرها بكامل الحرية وذلك في مقابل تشييد كل مسجد (٥) ، وأقسم لنصارى القسطنطينية بأن يبني لهم كنيسة يجتمعون فيها للصلاة تماما كما يفعل المسلمون ، وعين رئيسا لكل ملة يرتبط مباشرة بالحكومة العثمانية ، كما سمح السلطان للملل الدينية بإنشاء المدارس الخاصة بها والمحاكم ، علاوة على منحها الإستقلال المالي والإداري ، والإبقاء على لغاتها ، والترخيص لها ببناء القصور (٦).

وبموجب تلك الإمتيازات التي أطلق عليها "عهد نامه" حصل رئيس البطريركية على صلاحيات لم يسبق لأسلافه التمتع بها في عهد الإمبراطورية البائدة ، وغدا البطريرك وسيطا بين الدولة العثمانية

١- حليم ، مرجع سابق ، ص ٧١-٧٢.
٢- القرماني ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ١٧.
٣- حرب ، العثمانيين في التاريخ ، ص ٥٤.
٤- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٢٥.
٥- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٢٤٣.
٦- ماري ملز باتريك ، سلاطين بني عثمان ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ، ص ٣٢.

والطائفة اليونانية (١). وتم رفع منصبه إلى مرتبة وزير - الرفيعة جدا في الدولة حينئذ ، وبذلك تجاوز نفوذه جدران الكنيسة ، وأصبحت البطريركية في زمن وجيز بمثابة " دولة داخل دولة " (٢) ، كما أذن السلطان للكاثوليك من خارج الدولة بالهجرة إلى بلاده من أجل إعمار الأراضي المهجورة ، وذلك يفسر وجود فئات من النصارى في منطقة البوسنة والهرسك اليوم لأن أهل البلاد الأصليين كانوا قد تحولوا إلى الإسلام لكونه الأقرب إلى فطرتهم من الوثنية النصرانية (٣).

وهذه شهادة تزكية للسلطان محمد الفاتح من أحد رموز الإستنارة في الغرب ، وهو الفيلسوف المشهور فولتير علق فيها على ذلك الحدث قائلا :

" إن الأتراك لم يعاملوا النصارى بقسوة كما نعتقده نحن ، ولا تجيز أمة من أمم النصارى أن يكون للمسلمين مسجد ببلادها أصلا بخلاف الأتراك - يقصد المسلمين - ، فانهم يسمحون لليونانيين المقهورين بأن تكون لهم كنائس ، وكثير من هذه بجزر الأرخبيل ، تحت مراقبة حكامهم " (٤).

ثم خلف من بعد ذلك سلاطين إعتمدوا " عهد نامه " الذي أقره السلطان الفاتح مرجعا لنظام الإمتيازات في الدولة (٥). وبمرور الزمن إنقسمت الملل على بعضها ، وحدث إستقطاب عميق في صفوف المجتمع العثماني برمته نتج عنه إتخاذ أحياء سكنية محددة وقرى نائية إجتمعت فيها كل ملة على حدة (٦) ، كما ساهم نظام الملل في توحيد النصارى في شرق أوروبا تحت سيطرة بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية ، وهو الهدف الذي عجزت عن تحقيقه الدويلات النصرانية السابقة (٧). ولئن قنن الفاتح

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٦٨.
٢- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٢٥-٢٦.
٣- حرب ، البوسنة والهرسك ، ص ٢٢.
٤- حسّون ، تاريخ الدولة العثمانية ، مرجع سابق ، ص ٤٤.
٥- سعيد برجاوي ، الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٣م ، ص ٧٩.
٦- باتريك ، مرجع سابق ، ص ٣٥.
7- Shaw, op., cit., p.59.

ما تعارفت عليه الـــدول من قبلـــه ، فإنّه قصد بذلـــك إحتواء النصـــارى الأرثوذكس خشية تحالفهم مع الكاثوليك العدو اللدود للمسلمين حينها (١).

وبعد أنّ تمكن السلطان سليم الأول من ضم أقاليم مصـــــر والشـــام والحجاز إلى حكمه ، ودحر المدّ الصفوي الرافضي القادم من المشـــرق والغزو البرتغالي الآتي من جهة الغرب ، أبـــرم إتـــفاقاً مع ملك أسبانيـــا ضمن بموجبه للنصارى حريـــة زيارة القدس الشريف (٢) ، وذلك علـــى الرغم من الأهوال والجرائم الفظيعة التـــي إرتكبتـــها دولتـــه فـــي حـــق المسلمين في الأندلس ، كما منح السلطان بطريركيـــــة إســـطنبول لقـــب "اوكومينك " - أي العالمية - ، فأصبحت تتساوى في مكانتها مع مركـــز البابوية بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية. ولكن السلطان سليم الأول في الوقـــت ذاته غرس بيده نواة حكومة اليونان الكبرى ، وأوجد الرابطة المتينة التـــي تجمّع حولها اليونانيون في الشتات ، وأخذوا يعدّون الخطـــط ويحشـــدون الوسائل تحت مظلتها للقضاء على الدولـــــة العثمانيـــــة ، فيمـــا قصـــد السلطان من تلـــك "الخُلعَة " إضعاف مركز البابوية في روما (٣).

وخلاصة القول فإنّ الدولة العثمانية إرتبطت بعلاقات متشعبة بالدول الأوروبية في الفترة التي سبقت عقد معاهدة الإمتيازات الأجنبية مع مملكة فرنسا ، وقد شملت تلك العلاقات جوانب مختلفة تراوحت بين المصاهرات السياسية ، والتحالفات العسكرية المؤقتة والمتقلبة لدحر عدو لهذا الطـــرف أو ذاك ، والتسامح الديني أحادي الجانب من قبل الدولة العثمانيـــــة تجـــاه قاصدي الأراضي المقدسة في بلاد الشام من الأوروبيين ، وكذلـــك منـــح رعية السلطان الأرثوذكسية مجالات واسعة وغير مسبوقة من الحريـــات السياسية والإقتصادية والدينية في مدينة إسطنبول وغيرها مـــن أراضـــي الدولة ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى ضرورة وجود إتفاقيات ثنائية فـــي تلك الحقبة ، وهو ما ستحاول الإجابة عليه صفحات المبحث التالي.

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٨٢.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٩٦.
٣- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

المبحث الثاني
إستعراض الإتفاقيات في تلك الفترة وتحليلها

لما إتسعت رقعة الدولة العثمانية وتداخلت وتشعبت العلاقات بينها وبين دول أوروبا كان لزاماً على الدولة أن تطوّر وتنمّي مواردها المالية وتوفر إحتياجاتها من السلع لمواجهة الحروب المتواصلة من جهة والقيام بحقوق الرعية من جهة أخرى ، ونظراً لحداثة عهدها وقلة خبرتها في مجال التجارة الدولية وإنشغالها بالجهاد والفتوحات فقد ركنت إلى وسيلة تستطيع من خلالها تحقيق مبتغاها وذلك من خلال السّماح للتجار الأجانب من رعايا الممالك الأوروبية بمزاولة نشاطهم في أراضيها.

وكانت تتنازع التجارة العالمية في ذلك الوقت قوّتان هما إمارتا جنوة والبندقية الإيطاليتين ، وقد قامت الأخيرة بدور الوسيط بين الشرق والغرب بسبب أسطولها البحري الضخم (١) ، وغدت مع الإمارات الأخرى أكبر مصدر لتكديس رأس المال وبالتالي التحكم في الإقتصاد الدولي (٢). وبينما سمحت جنوة بحرية التجارة للأفراد والشركات ، فإنّ إمارة البندقية ربطت مجال الإقتصاد بالإقطاعيين (٣) ، وغطائهم الشرعي المتمثل في رجال الكهنوت الذين وجّهوا سياسة الامارة بما يتناسب مع عقائدهم ومصالحهم ، ولم يسلم من طموحاتها وجبروتها حتى الإمارات المجاورة لها إذ كان ينظر إليها جمهور الإيطاليين على أنّها عدو يسعى إلى التسلط والتوسع (٤).

ولابد من وقفة قصيرة مع تجارة البندقية لإدراك حجم الخطر الذي كانت تمثله تلك الإمارة على مصالح العثمانيين ودولتهم الناشئة ، فمنذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي والبنادقة يهيمنون على التجارة

١- غسان الرّمال ، صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر ، دار العلم للطباعة ، جدة ، ١٤٠٦هـ ، ص ٤٧.
٢- جوزيف يوسف ، دراسات في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م ، ص ١٤٣.
٣- جورج لوفران ، تاريخ التجارة : منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث ، ترجمة هاشم الحسيني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص٥٣.
٤- حاطوم ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

بين منطقة غرب أوروبا والعالم الإسلامي ، ومع زيادة حجم التبادل التجاري فإنّهم تمكنوا من شق طريقهم إلى الشام ومصر بالإضافة إلى تونس ، وقد تبعهم رعايا إمارتي جنوة وبيزا (١).

وأدرك السلطان أورخان خطر البنادقة الذين سعوا إلى العبث بأملاكه المطلّة على البحار ، في الوقت الذي كانوا يحتقرون مجرّد التفاوض معه كأمير (٢) ، فإتخذ خطوة ذكية بهدف تحجيم دورهم ، فأقام علاقات إقتصادية متينة مع إمارة جنوة سعياً إلى كسر إحتكارهم وهيمنتهم على التجارة (٣) ، وقد منح إمارة جنوة في سنة ٧٣٥هـ/١٣٥٢م إمتياز إنتاج الألوم – العنصر الرئيس في صناعة الأقمشة الأوروبية – في منطقة مانيسا (٤).

ومما يبرهن على حنكة ذلك القرار تقدم الراهب غليوم دادام إلى بابا روما بطلب إعلان الحرمان الكنسي على التجار الجنويين من جهة ، والسعي إلى قطع تجارة مصر مع الشرق الأقصى وذلك بوضع قوة صليبية في بحر الهند وعدن من أجل ضرب تجارة الجنويين من جهة أخرى (٥).

وكرّس السلطان مراد الأول سياسة أبيه في مواجهة البندقية في الميدان الإقتصادي ، فوقع معاهدة تجارية مع إمارة راجوزه البلقانية في سنة ٧٦٦هـ/١٣٥٦م ، وهي المرة الأولى التي يُعلن فيها عن عقد إتفاقية رسمية بين العثمانيين وإمارة أوروبية ، وقد تعهدت الإمارة بموجبها بدفع جزية سنوية قدرها خمسمائة دوكا ذهباً (٦) ، والجدير بالذكر أنّ فتوحات العثمانيين قد دعت راجوزه إلى المبادرة للإتفاق مع السلطان ، ممّا يعني أنّ السماح بمزاولة الأنشطة التجارية تم من موقف قوة ولم يكره عليه السلطان ، وكانت لديه القدرة على إبطالها متى شاء ، وكذلك فهناك أسباباً

١- مونتجمري وات ، فضل الإسلام على الحضارة الغربية ، ترجمة حسين أحمد أمين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ ، ص ٢٩-٣٠.
٢- الوذيناني ، مرجع سابق ، ص ٤٥.
3- Shaw, op., cit., p.16.
4- Inalick, op., cit., p.134.
٥- العبدة ، مرجع سابق ، ص ٤٢.
٦- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٣١.

وظروفاً زمنية معينة كان ينبغي على خلفائه أن يأخذوها في الإعتبار عند منحهم الإمتيازات لدول أوروبا ورعاياها لاحقاً (١).

وبعد مرور ثلاث سنوات على تلك الإتفاقية أدركت إمارة البندقية حقيقة السياسة العثمانية التي كانت ترفض الإستعلاء والعدوان فبادرت بطلب عقد إتفاقية مماثلة خوّلتها إقامة قاعدة تجارية لها في أشقدورة والتي كانت تحتلها قبل فتح العثمانيين لها ، وكذلك إعفاء رعاياها من رسوم الدخول والخروج وإقامة صداقة وسلام بين الطرفين (٢) ، ولكن تلك كانت مزاعم فقط سوف يكذّبها المستقبل القريب ، إذ تولت البندقية حشد خمسة وعشرين دولة لمحاربة العثمانيين ولمدة ستة عشر عاما متصلة. ومن جهة أخرى فإنّ السلطان مراد الأول حصل في سنة ٧٧٣هـ/١٣٧٢م على عدة مدن بموجب الإتفاقية مع إمارة راجوزه (٣).

ونظراً لشدة التنافس بين جنوة والبندقية فقد بادرتا إلى تجديد الإتفاقيات مع تولي السلطان بايزيد الأول خاصة بعد أن نجح والده في فتح بلاد البلقان وتأثير ذلك على تجارتهما في بحر مرمرة والقسطنطينية ، وكان مجلس الشيوخ في البندقية قد أوعز إلى سفيره بتعليمات محددة تقتضي أن يتصل بخلفاء مراد إذا كانوا أكثر من واحد دون معرفتهم (٤). ورغم ذلك فقد أقرّ السلطان بايزيد الأول إمتيازات البندقية السابقة في جزر افسيس وميليت ، والتي حصلت عليها من حكّامها السابقين ، بينما حوّلتهما الدولة العثمانية فيما بعد إلى قاعدتين لغزو الجزر النصرانية الأخرى (٥). كما إستقبل السلطان ممثلين عن إمارتي راجوزه وجنوة طلبوا منه إستمرار مزاولة أنشطتهم التجارية على أراضيه مقابل الدخول تحت سيادته ، وتلك الإتفاقات كانت بمثابة النواة الأولى للإمتيازات والتي بدأ معها عصر النفوذ الأجنبي في الدولة (٦).

وثمة كلمة حق وإنصاف ينبغي أن تقال في حق السلطان بايزيد الأول ، فبالرغم من الحروب المتوالية والسباقات المحمومة على مصادر

١- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٤٢.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٨٢.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٩.
٤- أنيس ، مرجع سابق ، ص ٤١-٤٢.
٥- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢.
6- Shaw, op., cit., pp.29-30.

المواد الخام والبهارات وما سببته حماية القوافل من متاعب جمة للدولة فضلا عن التحكم في الطرق نفسها في ذلك العصر ، فإن السلطان جازف بسيطرته على طريق تجارة الحرير الكائن بين جوروم وعثمانجك ليحافظ على مصالح رعيته ودولته في ظل التسهيلات المعطاة للأجانب ، رغم إستعداء ذلك للدول المعنية بتجارة تلك المنطقة (١).

وإستغلت الممالك الأوروبية فترة الصراع بين أبناء بايزيد الأول لتحصيل المكاسب الممكنة ، إذ نجح المبعوث البندقي في إنتزاع معاهدة من الأمير سليمان نظمت علاقات العصبة الرومانية المكونة من بيزنطة وجنوة وردوس والبندقية بما تحت يده ، بالإضافة إلى الحصول على ضمانات كفلت حرية الملاحة وعدم زيادة الرسوم ، في الوقت الذي لم يسمح لسفنه – أي الأمير – بتجاوز المضيق إلا بإذن تلك الدول ، كما أعفيت جنوة ودوقية ناكسوس من الجزية على وكالاتهما التجارية في البحر الأسود ، وتم تثبيت ملك فرسان جزيرة القديس يوحنا على سالونا – امفيسيا – ، وكذلك إعفاء جان باليولوج من الجزية وإعادة مدن سالونيك وشالسيديك وسواحل بحر مرمرة وجزءا من شواطئ البحر الأسود وبعض الجزر إليه، بالإضافة إلى تعهد الأمير بالدفاع عنه – أي جان باليولوج – ضد أي عدوان خارجي ، ومنح إمارة البندقية شريط من الأرض على القارة قبالة اوبييه (٢) ، كما حصلت الأخيرة بمفردها على وعد بعدم زيادة الضرائب على تجارها في الأراضي الخاضعة للأمير موسى (٣).

إن تلك التنازلات الكبيرة تؤكد سعي البندقية وغيرها إلى إستمرار الصراع بتأييد الأطراف المتنازعة من أجل تمزيق جسم الدولة في الوقت الذي جنت فيه البندقية ثمار تلك الفتنة إقتصاديا وسياسيا ، إذ كانت تطمح إلى القضاء على الدولة. وقد قام السلطان محمد الأول في سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م بتجديد الإتفاقات السابقة مع البندقية بعد أن إستتب له الأمر (٤) ، وذلك عرفانا منه بالجميل ، وبذلك أرسى قواعد

١- روبرت اولسن ، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية ، ترجمة عبد الرحمن الحاج الجليلي ، دار العلوم ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ ، ص ٥٩.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٧٩.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٨٦-٨٧.
٤- أنيس ، مرجع سابق ، ص ٥٥.

الإمتيازات لرعايا الدول الأوروبية على أراضي مملكته وبالذات الجنويين والبنادقة (١).

وتأسيا بسيرة أجداده ، فقد عقد السلطان مراد الثاني إتفاقيات بخصوص التجار الأجانب مع البندقية وجنوة وراجوزه عقب تسلمه دفة الأمور في الدولة (٢) ، كما جدد المعاهدات مع المجر والصرب والدول المجاورة في مطلع عام ٨٣٠هـ/١٤٢٧م (٣). وفي المقابل ، فإن البندقية وعقب ثلاث سنوات من المعارك الضارية في منطقة غاليبولي إعترفت بحقوق التجار العثمانيين وحرية تحركهم في موانئها (٤).

وفي ذلك إشارة إلى أن التجار المسلمين قد بدأوا في غزو القوة الإقتصادية الأوروبية في عقر دارها ، وليس ذلك بالأمر الغريب خاصة بعد مرور أكثر من قرن من الزمن على قيام الدولة وتفاديها للأخطار التي لحقت بها ، كما أنه ينبئ عن سياسة حكيمة من جانب السلطان مراد الثاني الذي فاوض من أجل حقوق رعيته ومصالحها ، خاصة وأن الدولة قد خرجت لتوها من فترة الضعف والتنازع والتي قدمت فيها الكثير من التنازلات.

إشتهر السلطان محمد الثاني والذي خلف والده مراد الثاني بفتحه لمدينة القسطنطينية المنيعة - ذلك الحدث العظيم الذي غير كثيرا من مجريات التاريخ - ، لكن الإمتيازات التي منحها والقوانين التي سنها بعد الفتح لا تقل في الأهمية لكونها إقترنت بالدولة لقرون عديدة ، وسمحت لرعية الدولة من غير المسلمين بالتغلغل في إقتصادها ، حيث تمكن التجار اليونانيون والأرمن من شراء الحقوق الحصرية لشركات المواد الغذائية وجني أرباح طائلة (٥) ، كما إضطلعوا بدور كبير في الإقتصاد بسبب إعراض رعايا الدولة المسلمين عنه من جهة ، ونتيجة حماية البطريركية لحي الفنار مقر سكنهم من جهة أخرى. وكذلك فإنهم قاموا

١- عمر عبد الرحمن عمر ، تاريخ المشرق العربي ، دار النهضة العربية الحديثة ، بيروت ، ص ٦١.
٢- محمد كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ٧٣.
٣- حليم ، مرجع سابق ، ص ٥٧.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٨.
5- Shaw, op., cit., p.67.

بسفارات للدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية وعملوا وسطاء أيضا بين الطرفين ، هذا فضلا عن تبوئهم مناصب رفيعة في الحكومة (١).

وبعد فتح القسطنطينية رضخت البندقية للواقع الجديد إذ قدم باتولومي مارسيو مبعوث دوق البندقية على السلطان محمد الفاتح بقصد تجديد معاهدة أضنة وإضافة بعض الزيادات عليها (٢) ، وتم عقد إتفاقية بين الطرفين خولت رعايا البندقية الإقامة في إسطنبول وغيرها ، وحقهم في تملك العبيد ، وإمضاء وصاياهم ، وتحديد ضريبة المبيعات عليهم بنسبة ٢% ما عدا الفضة الخام أو المسكوكة التي توجب عليهم تقديمها للسلطان لصب العملة ، بالإضافة إلى بند غريب وسابقة سياسية فريدة من نوعها تمثلت في إجبار السلطان لكل من جنوة وبيزا بدفع الديون المستحقة لرعايا البندقية (٣). كما سمح لهم بدخول الموانئ العثمانية ، وحماية سفنهم وممتلكاتهم ، في الوقت الذي تمنى فيه تجار الدولة العثمانية التمتع بحقوق مماثلة (٤). وكذلك الموافقة على تعيين عامل للبندقية – أي سفير – في حي غلطه بإسطنبول ليشرف على مصالحها (٥) ، وكان ذلك أول تمثيل سياسي رسمي أوروبي لدى الدولة ، ويعتبر بمثابة بداية تقنين نظام الإمتيازات الأجنبية في الأراضي العثمانية (٦).

وقد عثرت على نسخة باللغة الإنجليزية لتلك المعاهدة ضمن مذكرة أعدت لمجلس النواب الأمريكي في نهاية القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، فترجمتها إلى اللغة العربية ، وآثرت إثباتها في متن البحث لإتاحة الفرصة للتأمل والمقارنة بينها وبين المعاهدات التي تعالجها هذه الدراسة لاحقا ، وقد جاءت تلك الإتفاقية على النحو التالي :

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٦٨.

2- Gabriel Ravndal, The Origin of The Capitulation's and The Consular Institution, Government Print Office, Washington, D.C., 1921, p.92.

٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ص ٨٨-٨٩.

٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٢٥.

٥- كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١١ ، ١٩٨٨م ، ص ٤٤٠.

٦- باتريك ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

المادة الأولى : لا يقبل أي أحد من الطرفين إيواء المجرمين ضد الدولة الأخرى ، وكذلك اللصوص والذين يجب تسليمهم فورا إلى الطرف الآخر هم والمسروقات التي بحوزتهم.

المادة الثانية : يسمح لتجار البلدين بدخول أراضي الطرف الآخر ، والتجارة فيها برا وبحرا دون معوقات.

المادة الثالثة : تشمل هذه الإتفاقية دوق ناسو ورعيته ، مع التأكيد على عدم دفعهم لأية ضرائب أو تعويضات مالية ، وعدم منعهم من ممارسة أي نشاط.

المادة الرابعة : تستقبل سفن كل طرف بالترحاب ولا تتعرض للإعتداء.

المادة الخامسة : يدفع البنادقة مبلغ إجمالي قدره ٤٣٦ دوكات رسوم دخول لكل من ليبانتو ، ومدن سوكتاري واليسبو ودريفاستو في ألبانيا ، ويتم تحصيلها من قبل حاكم مدينة إسطنبول.

المادة السادسة : يعتق جميع العبيد البنادقة دون دفع فدية إلا من إعتنق منهم الديانة المحمدية فإنه يتعين دفع ألف بياسترز مقابل تحريره.

المادة السابعة : بغض النظر عن الحرية المطلقة للتجار البنادقة في الأراضي العثمانية ، فإنه يجب عليهم دفع نسبة ٢% من إجمالي قيمة بضائعهم ، وكذلك الحال بالنسبة للتجار العثمانيين الناشطين في أراضي البندقية.

المادة الثامنة : يسمح لجميع السفن القادمة والمغادرة إلى البحر الأسود بالتوقف في إسطنبول وتحميل ما تحتاجه من المؤن ، ثم الإبحار بحرية تامة.

المادة التاسعة : يتم دفع نسبة ٢% على بضائع الدول النصرانية المصدرة من البحرين الأسود والأبيض المتوسط والمباعة بواسطة التجار البنادقة ، والذين يحظر عليهم نقل بضائع المسلمين.

المادة العاشرة : يجب على جميع المقيمين في حي بيرا دفع ديونهم للبنادقة

ما عدا الأموال المصادرة ، أو المتعلقة برعايا إمارة جنوة.

المادة الحادية عشر : يتمتع الرعايا البنادقة بحرية زيارة البطريركية في إسطنبول.

المادة الثانية عشر : تتولى كل دولة حماية الرجال والبضائع للسفن المعطلة أو المتضررة في مياهها.

المادة الثالثة عشر : إذا مات شخص بندقي دون وصية أو وارث ، فإنه لا يجوز التصرف بإرثه ، ويتم حصر ميراثه من قبل القنصل والقاضي وباشا المنطقة ، ثم يسلم للقنصل ، أو لتاجر بندقي آخر إلى أن يطلبه دوق البندقية.

المادة الرابعة عشر : ليس لأي منا – السلطان والحاكم – تقديم المعونة أو الدعم لأعداء الطرف الآخر.

المادة الخامسة عشر : لا يجوز إيواء أي عدو أو خائن للسلطان في أي من الحصون أو القلاع أو المدن التي يملكها الدوق في رومانيا وألبانيا ، وكذلك لا يقدم له الدعم المالي ، أو يسمح له بالعبور برا أو بحرا ، وللسلطان حق إعلان الحرب على تلك الأراضي أو القلاع في حالة مخالفة هذه الشروط ، ولكن الحرب لا تعني بالضرورة قطع السلام أو إنتهاك المعاهدة ، ويجب على الدولة العثمانية القيام بالشيء نفسه تجاه دوق البندقية.

المادة السادسة عشر : يمكن لراعي البندقية إيفاد قنصل له إلى إسطنبول إذا رغب في ذلك بحسب الأعراف السائدة ، وأن تكون له صلاحية الفصل بين رعيته وإدارة شؤونهم ، وعلى السلطان توجيه الباشا أو قائد الروملي بتقديم المساعدة اللازمة للقنصل لتيسير أموره.

المادة السابعة عشر : تتعهد سلطنتي – أي الدولة العثمانية – بإصلاح وتعويض جميع الأضرار التي وقعت على الأشخاص والبضائع نتيجة لعمليات العثمانيين أثناء

فتح مدينة إسطنبول شريطة أن تثبت عدالـــة تلـــك المطالب وملائمتها.

المادة الثامنة عشر : يحق للبنادقة إدخال الأموال والنقود إلى الدولة سـواء كانت مسكوكة أو غير ذلك دون دفع أية ضرائـــب بشرط أن تعرض المعادن غير المسكوكة على إدارة النقود والصرف.

المادة التاسعة عشر : تسقط جميع الديون المتراكمة على ســـكان مدينـــة إسطنبول وبخاصة رعايا إمارة البندقية ، وذلك عن الفترة السابقة على فتح العثمانيين للمدينة ، وليـــس لتلك الديون أي صفة قانونية لاحقا (١).

وبنظرة عابرة للمعاهدة يظهر حجم الإمتيازات التي منحها السلطان محمد الفاتح لرعايا إمارة البندقية والتي لا تختلف فـــي مضمونـــها عمـــا سوف يمنحه السلطان سليمان القانوني لاحقا لمملكة فرنسا ، بل إن هـــذه المعاهدة مع البندقية أولى بالجدل والنقاش بين الباحثين نظرا لأنها منحـت في أعقاب إنتصار كبير للدولة العثمانية المســـلمة علـــى الإمبراطوريـــة البيزنطية النصرانية!

ليس ذلك فحسب ، فقد أدى فتح القســـطنطينية وإتســـاع الفتوحـــات العثمانية إلى قيام واسطة جديدة لنقل المنتجات الشـــرقية الـــى الأســـواق الأوروبية (٢) ، مما أفرز إتفاقيات عثمانية أوروبية أخرى كتلـــك التـــي تمت مع مولدوفيا في سنة ٨٥٩هـــ/١٤٦٥م وسمحت لتجارهـــا بحريـــة ممارسة نشاطهم في إسطنبول وبروسة وأدرنه فساهم في إنعاش إقتصـــاد تلك المدن (٣). كما حصل رعايا جنوة المقيمين في حي غلطه بإسـطنبول على إمتيازات عدة منها حق التملك وحرية التجارة وحق الحيـــاة مقـــابل الضرائب القليلة ، وذلك لأنهم ســـاندوا العثمـــانيين ضـــد الأرثوذكـــس البيزنطيين أعداء ملتهم (٤).

1- Ravndal, op., cit., pp.92-93; انظر الملحق رقم – ١ –

٢- لوفران ، مرجع سابق ، ص ٦٦.

3- Inalick, op., cit., p.129.

٤- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٦٩.

كما منحت الدولة العثمانية جزر الأرخبيل تاكسـوس وامـبروس إمتيازات متنوعة هي الأخرى (١). وفي خطوة ذكية وبادرة سياسية فريدة منح السلطان محمد الفاتح في سنة ٨٦٩هـ/١٤٦٤م إمـارة فلورنسـا الإيطالية تسهيلات تجارية كبيرة معززا بذلك إقتصادها وأحوالها المادية ، وكان هدف السلطان من وراء ذلك القرار إضعاف قدرة إمـارة البندقيـة الإقتصادية التي ما برحت تكيد للدولة العثمانية (٢). وتمكـن السـلطان محمد الفاتح كذلك مـن إنتزاع حق دخول السفن العثمانيـة لميناء إمـارة نابولي الإيطاليـة وممارسة مزيد من الضغوط على إمارة البندقيـة (٣) ، وإضطر إلى سجن تجارها وحجز ممتلكاتهم وأموالهم (٤).

إن السياسة السالفة تجاه منافسي إمارة البندقيـة حققت نتائجـها المرجوة فبالإضافة إلى خسارة البندقية لعدة مدن (٥) ، فإن إتفاقية عـام ٨٨٣هـ/١٤٧٩م ألزمت البنادقة دفع مبالغ مالية ضخمة مقابل السماح لهم بمزاولة نشاطهم التجاري في منطقة شرق البحر المتوسـط (٦) ، بينمـا أطلقت الإتفاقية يد العثمانيين في ألبانيا والمورة ، فتمكنوا من التأثير فـي شؤون التجارة البحرية الأوروبية ، وكانت تلك هي أول خطـوة خطتـها الدولة العثمانية للتدخل في شؤون أوروبا إذ كانت إمارة البندقية حيـن ذاك أهم دول أوروبا في مجال التجارة وليس لها نظير سوى إمارة جنوا (٧).

وعلى إثر ذلك طلبت إمارة روسيا الناشـئة مـن خانـات القـرم المسلمين التوسط لدى العثمانيين من أجل الحصول على إمتيازات مماثلـة أسوة بإمارة البندقية ، وقد تم لروسيا ما أرادت في بادرة كانت الأولى من نوعها بين الطرفين (٨).

ولقد ساهمت القرارات التي إتخذها السلطان محمد الفاتح في تحسين

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٠٨.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٥٨.
٣- سالم الرشيدي ، محمد الفـاتح ، مكتبـة الإرشـاد ، جـدة ، ط ٣ ، ١٤١٠هـ ، ص ٣٣٧.
4- Inalick, op., cit., p. 135.
٥- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٤٤.
٦- نوار ، مرجع سابق ، ص ٥٨.
٧- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٧٥.
8- Inalick, op., cit., p.131.

أوضاع التجار ومراكزهم مقارنة بالماضي (١) ، كما إتخذ ضوابط لحماية رعيته المسلمة وبالذات سكان العاصمة إسطنبول ، والتي عقد العزم على تخليصها من قبضة التجار الأوروبيين ليفسح الطريق أمام التجار المسلمين في مجال الصناعات المحلية (٢) ، وسمح السلطان أيضا بإستيراد إحتياجات الدولة من المواد الأولية كالصلب والقصدير والصمغ والأقمشة الصوفية وبعض المنتجات المصنعة من أجل تلبية الإحتياجات الأساسية لرعايا الدولة (٣).

وفي المقابل فقد رفع السلطان الضريبة التجارية على الأجانب بنسبة ٤-٥% ليحمي التجار المسلمين ويمكنهم من مقارعة الإيطاليين ، بل والتفوق عليهم بعد مدة وجيزة (٤) ، وذلك في مسعا من السلطان إلى خدمة دولته ورعيته (٥). ليس ذلك فحسب إذ أصدر السلطان أمره بمنع تصدير منتجات منطقة البحر الأسود الزراعية والغذائية كالقمح والزيت والملح والسمك إلى إيطاليا ليضمن الأمن الغذائي للدولة (٦).

ولكن بعض المؤرخين يشيعون بأن الوضع المالي العام للدولة كان أقل إزدهارا ، حيث إنخفضت قيمة العملة الفضية ووزنها مما إضطر السلطان إلى مصادرة بعض الأوقاف الخاصة من أجل دعم مشاريعه الجهادية (٧). ويضيف أحد الباحثين المعاصرين بأن أوضاع الأقليات الإقتصادية باتت أفضل مما كانت عليه في السابق ، فيما لم تفد الإمتيازات الممنوحة لجنوة والبندقية في عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م في نمو التجارة وزيادة موارد الدولة الضريبية ، إذ حدث ضمور في التجارة العثمانية في البحار الشرقية وذلك بسبب إعتمادها على التجار الأوروبيين (٨).

١- ج. ج. كولستون ، عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة ، ترجمة د. جوزيف يوسف ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط٢ ، ١٩٣٨م ، ص ٢١٢.

2- Shaw, op., cit., p.67.

٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٨٣-١٨٤.

٤- الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ٧٦.

٥- الرشيدي ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧.

6- Inalick, op., cit., p.129.

٧- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٦.

٨- العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٨٥-٨٦.

ولئن صدقت المقولة الأولى ، فإن الشريعة الإسلامية تنظر دوماً إلى المصلحة العامة للمسلمين ولكن دون إلحاق ضرر بمصالح الأفراد ، وليس ثمة مصلحة أعظم من نشر دين الله في الأرض. بينما يقوم الرأي الثاني بإسقاطات إستنتاجية وتحليلية في ضوء قرارات السلطان محمد الفاتح ، بينما الواقع يؤكد أنه كان هناك سوء تقدير من قبل خلفائه الذين لم يدركوا أبعاد سياسته الواقعية والرامية إلى التقليل من إحتمالات إلتقاء الأهداف الكاثوليكية الغربية مع المتغيرات الأرثوذكسية الشرقية الناجمة عن فتح مدينة القسطنطينية.

وفي عصر السلطان بايزيد الثاني ، إستطاع رئيس فرسان القديس يوحنا بجزيرة رودوس الحصول على إمتيازات مالية عقب أسره للأمير جم ، والذي كان ينازع السلطان على الحكم ، وقد إستمر ذلك الإبتزاز حتى مصرع الأمير (١) ، كما إستغلت إمارة البندقية تلك الفترة الحرجة فتخلصت من الجزية ، مما دفع السلطان لتقديم إغراءات تجارية لميلان ونابولي نكاية في البندقية (٢). وحصلت مملكة بولونيا هي الأخرى على إمتيازات تجارية في سنة ٨٩٥هـ/١٤٩٠م ، وبعد ذلك بعاميين تم تعيين أول سفير لروسيا لدى الدولة العثمانية (٣) ، فيما حصلت إمارة فلورنسا في سنة ٩٠٤هـ/١٤٩٩م على إمتيازات تجارية إضافية (٤).

وبإنتهاء الفتنة أعاد السلطان بايزيد الإمتيازات للتجار البنادقة في سنة ٩٠٨هـ/١٥٠٢م على نمط الإتفاقيات التي عقدها أسلافه (٥) ، فيما إعتبر نقطة تحول في دور العثمانيين بالنسبة لميزان القوى في أوروبا بعد تحجيم دور البندقية ، وخضوع طرق التجارة الدولية في البحر المتوسط لسيطرتهم (٦) ، وذلك نتيجة لإنتصار أسطول السلطان بايزيد الثاني على الأسطول البندقي العريق في موقعة ليبانتو الشهيرة في سنة ٩٠٤هـ/١٤٩٩م ، وذلك على الرغم من حداثة التجربة البحرية العثمانية

١- إسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٦هـ ، ص ٥١.

2- Shaw, op., cit., p.75.

٣- نشانجي محمد باشا ، سير أنبيائي عظام وأحوال خلفاء كرام ، الدار العامر ، إستنبول ، ١٢٩٠هـ ، ص ١٦١.

٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٦٢.

٥- الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ٧٣.

6- Shaw, op., cit., p.76.

والتي بدأت مع فتح القسطنطينية (١) ، بينما حصلت البندقية في المقابل على حق الملاحة في البحر الأسود والذي كان حكرا على المسلمين منذ عهد السلطان محمد الثاني (٢).

وسارع سفراء الدول الأوروبية والذين أصبح لهم موطئ قدم في إسطنبول إلى تهنئة السلطان سليم الأول بمناسبة توليه حكم البلاد في سنة ٩١٨هـ/١٥١٢م وطلب تجديد المعاهدات لدولهم (٣) ، ولكن السلطان رفض الإستمرار في مسلسل الحصول على إمتيازات جديدة ، وهو الأمر الذي إعتادوا عليه في الماضي (٤). وقام بمبادرة غير مسبوقة في ثنايا تجديده للإمتيازات ، إذ فرض جمارك قدرها ٥ % على البضائع الأجنبية (٥) ، ثم بذل السلطان جهده للتفرغ للأخطار الناشئة في المشرق الإسلامي ، وفي مقدمتها تنامي المذهب الرافضي لدولة الصفويين من جهة ، والتغلغل البرتغالي التجاري في المنطقة وسيطرته على المنتجات الصناعية التي إزداد طلب الأسواق الأوروبية عليها من جهة أخرى (٦).

وكانت السفن الأوروبية قد عادت من بيروت في عام ٩٠٨هـ/١٥٠٢م بأربع بالات من الفلفل فقط ، ولم تجد سفينتان من خمس سفن في ميناء الإسكندرية ما تحمله إلا بمشقة كبيرة ، وذلك نتيجة إكتشاف البرتغاليين لطريق آخر للهند عبر رأس الرجاء الصالح ، وقيامهم ببيع البضائع بأسعار رخيصة جدا في أسواق لشبونة ، في الوقت الذي إنصرفت فيه البندقية عن سلطان مصر متذرعة بخشية إتهام البابا لها بالخيانة ، وإقترحت على السلطان تخفيض أسعار السلع ، ومفاوضة حكام الهند وحثهم على رفض التعامل مع التجار البرتغاليين ، بينما شرعت البندقية في مفاوضة شاه فارس من أجل إحياء الطريق البحري عبر الخليج العربي إلى البحر المتوسط (٧).

وقد نجح السلطان سليم الأول في الحيلولة دون حصول الفرس على

١- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٥٤.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٢٥.
٣- حليم ، مرجع سابق ، ص ٧٩.
٤- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩١.
٥- حليم ، مرجع سابق ، ص ٧٩.
٦- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٣٣.
٧- حنظل ، مرجع سابق ، ص ١٣٩-١٤٠ ، ٢٠٧.

المواد الحربية والفضة والحديد مقللا بذلك إيرادات الشاه ، وتعقب التجار الذين سلكوا طرقا أخرى فصادر بضائعهم وفرض عليهم الغرامات ، ولكن نتج عن تلك السياسة آثار سلبية أبرزها إرتفاع ثمن الحرير الأمر الذي أدى بالتجار والنساجين العثمانيين إلى هجر المهنة ، فخلت الساحة لطائفة الأرمن الذين أحكموا سيطرتهم عليها (١).

إن تلك الأحداث المتسارعة باتت تهدد أمن الحرمين الشريفين والإقتصاد المصري ، كما تنبئ عن تقارب صفوي بندقي يخل بالتوازن الدولي في المنطقة من جهة وبمصالح العثمانيين الحيوية من جهة أخرى ، الأمر الذي إستدعى التدخل الفوري بعد ضم مصر والشام ، فبادر السلطان سليم الأول إلى علاج أزمة الإقتصاد المصري أولا وذلك بإبرام إتفاقية مع البندقية في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م تكونت من ثلاث وثلاثين مادة أقر فيها الإتفاقيات السابقة لدولة المماليك ، والتي تضمنت حرية ممارسة التجارة في مدينة الإسكندرية ، وتعيين قنصل للفصل بين التجار البنادقة ، وحماية سفنهم وحمولتها وملاحيها ومعاملتهم بالحسنى (٢) ، وعدم زيادة الرسوم عليهم، والسماح لهم بإصلاح أبنيتهم وإقامة أخرى ، وعدم شراء سفنهم إذا سرقت أو حمولتها والقيام بردها إلى أصحابها ، وكذلك عدم أخذهم بجريرة غيرهم من بني جنسهم ، وأن ينعموا بالأمن والسلام (٣).

وبرغم تلك الشروط التي جعلت رعايا البندقية يمثلون " دولة داخل دولة " ، إلا إن تلك الإتفاقية نجحت في تخفيف الضغط البرتغالي على التجار العرب والإمارات العربية الساحلية ، والأهم من ذلك إنعاش التجارة في البحر المتوسط عموما ومصر بصفة خاصة ، وأما بالنسبة للمشكلة الفارسية فإن السلطان سليم قد أرجأ التعامل معها إلى حين لأنها كانت تتطلب حلا عسكريا حاسما (٤).

وتجدر الإشارة إلى أنه وبحلول القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي كانت البندقية تسيطر على تجارة البحر المتوسط ، ولديها مستودعات لمنتجات بلاد الشرق الأقصى ، كما كانت تتحكم في المدن

١- اولسن ، مرجع سابق ، ص ٦٠.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٠٠.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٣.
٤- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

الصناعية في ألمانيا وبوهيميا وجزء من هنغاريا وبولونيا ، علاوة على أن قوافل تجارة القطن والتوابل كانت تمر بأراضيها ، بينما خولها إمتلاكها لشاطئ البحر الأدرياتيكي الشرقي التحكم في تجارة منطقة البلقان وخاصة بعد أن إحتلت جزيرة قبرص في سنة ٩٠٠هـ/١٤٨٥م. وعلى الرغم من ذلك ، فإن البندقية كانت تعتمد على الدولة العثمانية لتأمين إحتياجاتها الغذائية مما إضطرها إلى إقامة علاقات حسنة معها (١).

لقد تطرقت في الصفحات السابقة إلى المعاهدات الثنائية التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية منذ نشأتها وحتى عصر السلطان سليم الأول ، وإتضح من خلال العرض والتحليل أن الدولة قدمت تسهيلات أو إمتيازات لبعض الأطراف الأوروبية دون سواها وذلك لأسباب سياسية بحتة ، وإن تلك التسهيلات التجارية لم تخرج في نطاقها عما قدمه السلطان سليمان القانوني وخلفائه لاحقا ، إن لم تكن تفوقها. إذ إن إتفاقية السلطان محمد الفاتح مع إمارة البندقية والمواد التي تضمنتها تجاوزت كثيرا ما أتت به الإتفاقيات المتأخرة في عهد سليمان القانوني ، وإنها – أي إتفاقية الفاتح – جديرة بالبحث والتحليل لكونها سابقة قانونية مهمة جدا في تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها مع الدول الأوروبية. ولكن المهم في الأمر هو آثار تلك الإتفاقيات المتقدمة على الدولة العثمانية في المجالات المختلفة ، وهو ما سأتناوله في الجزء التالي.

١- حاطوم ، مرجع سابق ، ص ٣٨-٣٩.

المبحث الثالث
آثار ونتائج الإتفاقيات على الدولة
في المجالات المختلفة

من خلال إستعراض تاريخ أكثر من مائتي عام من العلاقات العثمانية الأوروبية في مختلف الجوانب العسكرية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية تبرز للعيان حقيقتان ماثلتان أولها : أن الامتيازات التي منحها السلاطين كانت إختيارية ولم تفرض عليهم ، وثانيها : أنها كانت تخدم مصالح الدولة الحيوية وتعززها ، ولم تبادر الدولة أو تتنازل عن سيادتها أو صلاحياتها على الرغم من الحروب الطاحنة والمستمرة ، بل حافظت على دينها وأمنها وإقتصادها خلا برهة من الزمن أطلق عليها "دور الفترة " حين تنازع أبناء بايزيد الأول على الحكم ، وبإنقشاع تلك السحابة المظلمة تمكن السلاطين اللاحقين من تدارك الوضع وإصلاح الخلل.

وبإستقراء أحداث تلك الحقبة يلاحظ أن الإتفاقيات التي أبرمها السلاطين كانت تهدف إلى كسر إحتكار تجاري لدولة ما ، أو إضعاف خصم سياسي ، أو إقرار إتفاقيات سابقة في أراض ورثتها ، وبعبارة أخرى فقد كانت الإمتيازات وسيلة لتمزيق الصف الأوروبي (١).

أما بالنسبة لسياسة الدولة الداخلية مع رعاياها غير المسلمين ، فإنها إلتزمت في كثير من الأحيان بالشريعة الإسلامية وبما قرره الفقهاء من أحكام لأهل الذمة ، ومثال ذلك عمل السلطان محمد الفاتح مع أهالي القسطنطينية عقب فتحها ، ولكن المشكلة برزت في توسع السلاطين المتأخرين في ذلك المجال ، وعدم إعادة النظر في أحوال الذميين في ضوء المتغيرات الدولية والنزاعات العرقية ، وبخاصة في ظل سوء إستغلال سماحة الشريعة المتكرر من قبلهم.

وليس المقصود هو الدفاع عن السلاطين العثمانيين أو تبرير أخطائهم ، فهذا ليس من شأن البحث ، ثم إن التاريخ لا يظلم أحدا ، ولكنهم كغيرهم كان لهم من الحسنات ما يسوغ لكل منصف عدم بخسهم. ولذلك فينبغي دراسة تلك الحقبة الطويلة بعيدا عن القناعات المسبقة والأفكار المقولبة ومدارس الإستشراق ، وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص١٦٠.

كلمة حق للمستشرق ستانفورد شو - أراد بها باطل - قال فيها :

" إن التاريخ العثماني نوقش كثيرا في السابق ولكن من وجهة النظر ، واعتمادا على المصادر ، وفي ظل التوجسات الأوروبية المحضة " (١).

وهذا - مع الأسف الشديد - هو سبب الحملة الشعواء والصورة القاتمة للدولة العثمانية في تصورات كثير من المسلمين عامتهم وخاصتهم على السواء ، ناهيك عن تتلمذ كثير من المثقفين والباحثين المعاصرين على أيدي المستشرقين والعمل تحت إشرافهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

إن الإعلان كان من أبرز خصائص الإتفاقيات العثمانية وذلك على النقيض مما كان عليه الحال في ذلك العصر الذي غلب عليه طابع المعاهدات والأحلاف العسكرية السرية. ثم إن الدولة رفضت توقيع أي معاهدة مع الأوروبيين الأجانب على الإطلاق ، وقد حمل ذلك البعض على القول بأنه ترفع من قبل السلطان الذي آثر إبرام الهدن ومنح الإمتيازات ليبقى له الحق في نقضها متى شاء (٢).

ورغم وجاهة ذلك الإستنتاج وإعتباره إعترافا بحكمة وإدراك السلاطين للواقع وإحتفاظهم بزمام المبادرة ، فإن الإتفاقيات كانت في حكم المعاهدات من جهة ندرة الحالات التي نقضت فيها ، ويؤكد ذلك شهادة الوزير الروماني دجوفارا الذي أفاد بأن :

" احترام المعاهدات والعمل بموجب الكلمة المعطاة كان من مزايا العثمانيين والتي يدور عليهما التاريخ العثماني كله ، فإن كان الشعب التركي قد غلب - أي في الحرب العالمية الأولى - فإنه فقد كل شيء إلا الشرف " (٣).

ولقد ترجمت القرارات السياسية والعسكرية أهداف الإتفاقيات

1- Shaw, op., cit., p.vii.

٢- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٢٩٢.

٣- العبدة ، مرجع سابق ، ص ١٩٦.

العثمانية المشار إليها سابقا ، حيث تمكن السلطان أورخان من الحصول على موطئ قدم في البر الأوروبي بمساومة إمبراطور بيزنطة من خلال الإتفاقية المبرمة بينهما في عام ٧٢٦هـ/١٣٢٦م (١) ، وعزز نفوذه في شؤون الإمبراطورية البيزنطية الداخلية بإتفاقية دفاعية عقب ذلك بسبع سنين مضاعفا من إضطراب أوروبا ومخاوفها السياسية والأمنية (٢). وإستطاع السلطان أورخان في ذلك الوقت أيضا تعميق الفجوة بين قطبي المعسكر النصراني البندقية وجنوة بدعمه للأخيرة ماليا وعسكريا ، مما ساعد الدولة الفتية على ترسيخ أقدامها على المسرح الدولي ، وشق طريقها نحو مصاف الدول العالمية بثبات وإقتدار منذ وقت مبكر جدا في عمرها المديد (٣).

وإقتفى مراد الأول أثر والده فقبل عرض الإمبراطور أدرونيكوس الرابع بأن يحفظ له عرشه مقابل إعادة قلعة غاليبولي إلى السلطان حتى لا تنقطع جيوشه في الروماللي عن منطقة الأناضول (٤). وقد برزت قدرة السلطان على إستغلال الأحداث وتسخيرها لخدمة المصالح الكبرى للدولة إذ إستطاع تأمين غطاء لجيوشه المتوغلة في الأراضي البيزنطية وبمباركة إمبراطورها ، بينما حصل السلطان بايزيد الأول للمسلمين على بعض الإمتيازات في حي غلطه (٥) ، - جعلت منهم نواة لنشر الإسلام ونقطة إرتكاز تبشر بالفتح القادم متأسيا بسياسة الخليفة الراشد عمر الفاروق - رضي الله عنه - الداعية إلى توطين الدعوة الإسلامية في الأمصار أولا قبل الإنطلاق إلى آفاق جديدة ، كما عبر عن ذلك أحد الباحثين المعاصرين حيث أرجع أسباب نشأة الدولة العثمانية وتوسعها لتصبح دولة كبرى لاحقا إلى الجهاد والإستقرار الإستيطاني (٦).

١- توفيق ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٣.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٩.
٤- إبراهيم شحاتة ، أطوار العلاقات المغربية العثمانية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨١ م ، ص ٨٧.
٥- آصف ، مرجع سابق ، ص ٤٨.
٦- شحاتة ، مرجع سابق ، ص ٨١. إن المقصود بالإستيطان هو حث الأسر المسلمة على الهجرة والإقامة في الأراضي المفتتحة ، وذلك بغرض تعليم الناس شرائع الإسلام ، وليس إغتصاب الأراضي وطرد أصحابها منها كما هو الحال في الوقت الراهن من سياسة اليهود الصهاينة في أرض فلسطين المحتلة!

كما أدى إقرار السلطان بايزيد الأول لإمتيازات إمارة البندقية في جزر افسيس وميليت إلى تحولها لاحقا إلى نقاط إنطلاق للفتوحات في الجزر المجاورة (١).

وقد تحقق للمسلمين بتلك الوسيلة هدفين مهمين ، الأول : شق صفوف التحالف الصليبي ضد الدولة بإغراء إمارة البندقية القوة البحرية العظمى لأوروبا بالإمتيازات الممنوحة لها ، والثاني : دعم إقتصاد الجزر عن طريق تجار خبراء في شؤونها وبالتالي تشجيع الأسر المسلمة المهاجرة على الإقامة فيها وكسب العيش.

وفي خطوة رائدة إختلطت فيها الأهداف الدينية والسياسية معا ، سعى السلطان سليم الأول إلى الحط من مركز البابوية في روما وذلك برفعه لمرتبة بطريرك إسطنبول إلى مستوى عالمي (٢).

ورغم أن ذلك القرار كان شأن داخلي للدولة العثمانية وخطوة رمزية ، إلا أنه نبع من إستقراء وفهم عميقين لطبيعة العلاقة بين الكنيستين ومحاولة توسيع الفجوة بينهما ، وإستثمارها لمصلحة المسلمين ، الأمر الذي حال دون تعاون الطرفين ضد الدولة في تلك الحقبة الحرجة جدا من تاريخ الغزو الصليبي لبلاد الإسلام والذي ظهرت فيه دولتا أسبانيا والبرتغال الحاقدتان في أوروبا ، وكذلك الدولة الصفوية في فارس والتي تحالفت مع البرتغال ضد المسلمين.

وإستفادت الدولة أيضا من الإتفاقيات التجارية للتعرف على جغرافية البلدان مما سهل عليها مهمة الفتوحات لاحقا (٣) ، وذلك لأن معرفة طرق التجارة الرئيسة كان ذا أهمية بالغة في أي لقاء أو صراع بين أوروبا العصور الوسطي والشرق ، وإن كانت تلك فائدة مزدوجة نعم بها الطرفان ، لكن ما جنته الدولة العثمانية في عصورها الأولى رجح كفتها أكثر من الأطراف الأوروبية مقارنة بالعقود المتأخرة (٤).

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢.
٢- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٣٣.
٣- يوسف الثقفي ، موقف أوروبا من الدولة العثمانية ، دار الحارثي للطباعة والنشر ، الطائف ، ط ١ ، ١٤١٧هـ ، ص ١٧.
٤- يوسف ، مرجع سابق ، ص ١٤٨.

كما كان لسياسة إمارة البندقية المتقلبة وعلاقاتـها مـع العثمـانيين والأوروبيين وفق ما إقتضته مصالحها التجارية وليس المبادئ الثابتة أكبر الأثر في فشل العالم النصراني وقف إنتشار الإسلام في القارة الأوروبية ، وذلك برهان ساطع على جدوى السياسة العثمانية والتـي حجمـت مـن الحركة التجارية لإمارة البندقية ، وأزاحتها عن صدارة القـوى البحريـة وحدت من هيمنتها على الملاحة الدوليـة ، في وقت كـانت تمثـل فيـه الإمارة محور الإرتكاز للمحاولات الأوروبية للقضاء على العثمانيين (١).

وللدلالة على حيوية الإقتصاد في العصور الغابرة وأهميته كسـلاح ناجح لتحقيق المآرب السياسية ، فإن كارلوس الثاني ملك جزيرة صقليـة في مطلع القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي اقترح على البابـا نيقولا الرابع أن يعدل الأوروبيـون عن قتال المسـلمين بالسـيف إلـى التجارة ، وأن يعدوا الأساطيـل الـلازمة لقطع الطريق على متاجرهم - وهذا ما تمارسه دول أوروبا وأمريكا منذ الحرب العالمية الأولى - (٢).

ومن جهة أخرى ، إستوعب العثمانيون الدرس القاسي الذي تلقتـه الإمبراطورية البيزنطية على أيدي تجار البندقية إبان الحملـة الصليبيـة الرابعة على فلسطين حيث قاموا بتخريب إقتصـاد مدينـة القسـطنطينية وتوابعها ، فبادر العثمانيون إلى مداراة البندقية حينـا ومدافعتـها أحيانـا أخرى بحسب الظروف والمتغيرات ، وبذلك حصلوا على أكبر المكاسـب الممكنة وبأقل الخسائر المحتملة (٣). والجدير بالذكر أن البنادقة لم يكونوا وحدهم في إلحاق الضرر بالاقتصاد البيزنطي ، إذ قام تجار جنوة أيضـا بسد كافة طرق التجارة أمام امبراطورية بيزنطة المتهالكة - فيما يشـبه الحصار الإقتصادي بلغة العصر الحديث - (٤).

لقد هبطت على الدولة ثروة هائلة بعد فتح البلقان تمثلت في منـاجم الذهب والفضة ، واللتين كانتا وسائط التعاملات المالية المحلية والعالميـة حينها ، ونظرا لحداثة الأمر وقلة خبرة الدولة في ذلك المجال ، فقد أقـر السلطان سريان القوانين والتشريعات السابقة على الفتح في تلك المنطقـة من أجل الحفاظ على المكاسب الجديدة وزيادتها.

١- أنيس ، مرجع سابق ، ص ٤١.
٢- العبدة ، مرجع سابق ، ص ٣١.
٣- حسون ، العثمانيون والبلقان ، ص ٦٨.
٤- توفيق ، مرجع سابق ، ص ٤٠.

وإستثمر العثمانيون كذلك موجة الكراهية والتطهير الكنسي في أسبانيا لمصلحتهم إذ فتحوا الباب أمام اليهود رغبة منهم في محاربة الدور الإقتصادي للتجار الأرمن واليونانيين الذين كانوا يحلمون بزعزعة هيمنة الدولة العثمانية. ولكن تأثير الأقليات العرقية والدينية على عالم التجارة والمال في بداية نشأة الدولة هو موضع شك كبير بحسب الباحث المعاصر روبير مانتران والذي أكد على الحضور البارز والفاعل للتجار المسلمين حتى مشارف القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، وأغلب الظن أنه قد حدث خلط بين المجال الإقتصادي والعمل في خدمة السلطان وحكومته ، والذي ظهر فيه تغلغل الأجانب بوضوح. ومن ناحية أخرى فإنه ومنذ قرار الطرد الأسباني ، أصبح لليهود وجود ملحوظ ومتفاوت في كافة المدن العثمانية تبعا لأهميتها الإقتصادية (١).

إن تلك الهفوة السياسة العثمانية لم تكن صائبة بتاتا ، إذ إستبدلت الدولة الثوار اليونانيين بأساتذة الخيانة والغدر عبر التاريخ ، فإسترعت الذئب ، وتحالفت مع الشيطان ، والله المستعان!

ولقد آتت سياسة السلاطين التجارية أكلها رغم الحروب الإستنزافية الطويلة ، فبعد مرور أكثر من قرن وربع على قيام الدولة أصبح لديها من السيولة المالية والموارد ما بات يمكنها – حسب تعبير الرحالة برترناند ديلا بروكير الذي زار الدولة في عصر السلطان مراد الثاني – من إحتلال سائر أوروبا نظرا لدخل الدولة العام والذي بلغ ٢،٥ مليون دوكة ذهب ، وذلك نتيجة إزدهار تجارتها وإقتصادها (٢).

وساهمت تلك السياسة العملية في إيجاد نوع من التوازن بين أوروبا والعالم الإسلامي لمدة قرنين من الزمان منذ إتفاقية السلطان سليمان القانوني مع فرنسا إنتهت بتقدم أوروبا على سائر القارات الأخرى الأمر الذي أحدث القطيعة بينهم (٣).

فبينما كانت الدول الأوروبية تتصارع فيما بينها من أجل إرضاء العثمانيين ، حال التنافس بين إمارتي جنوة والبندقية دون دعمهما للمدن الإيطالية الأخرى لوقف الفتوحات العثمانية ، وتعاونهما في المقابل مع

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٢ ، ١٩٧ ، ٣١٨.
2- Inalick, op., cit., p.21.
٣- يوسف ، مرجع سابق ، ص ١٥٠.

الدولة العثمانية لضمان نشاطهما التجاري (١).

كما نجح السلطان بايزيد الأول في إستخدام تصدير القمح إلى إمارة البندقية كوسيلة للضغط عليها ، وذلك في أثناء محاولته فتح مدينة القسطنطينية ، مقلدا في ذلك سياسة جده السلطان أورخان مع إمارة جنوة في الماضي القريب (٢).

وإنعكست الخبرة الطويلة للدولة في التعامل مع الأوروبيين على الإتفاقيات التي أبرمها السلطان محمد الفاتح والتي تميزت بتعددها وفعاليتها معا ، حيث هادن البندقية ، ووسع نشاط مولدافيا التجاري على أراضيه ، ومنح إمارة فلورنسا تسهيلات كبيرة ، وإنتزع من إمارة نابولي حق إستخدام مينائها البحري ، وساوى روسيا في إمتيازاتها مع البندقية ضمن خطة محكمة جعلت الممالك الأوروبية تنشغل بالمنافسة التجارية الشرسة عن الإتحاد ضد الدولة. كما أجبر السلطان إمارة البندقية على دفع الأموال وتقديم التنازلات بغرض إستعادة مزاولة التجارة في شرق حوض البحر المتوسط ، بينما خلت الساحة في جزر المورة للعثمانيين ليحكموا قبضتهم على التجارة الأوروبية (٣).

إن التجارة والحرب يتغذيان على بعضهما ، وفي هذا الصدد تمكنت الدولة العثمانية من قطع خيرات وثروات آسيا على البرتغال وأسبانيا وغيرهما من الممالك الأوروبية التي كانت لديها طموحات وأطماع إقتصادية وسياسية ، وذلك من خلال توثيق الدولة لصلاتها مع إمارتي جنوة والبندقية بعد فتح القسطنطينية ، وما إذعان روسيا للواقع الجديد وطلبها من خانات القرم المسلمين التوسط عند السلطان للحصول على إمتيازات تجارية لإنقاذ إقتصادها من الإنهيار إلا شاهد يؤكد ذلك.

كما تم القضاء على تجارة العبيد والذين كانوا يجلبون من اليونان والسلاف إلى شرق البحر المتوسط والبحر الأسود ، فتم تقليص مداخيل الدول النصرانية ، والأهم من ذلك أنه تم إضعاف قدراتها الإنتاجية والصناعية (٤).

١- الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ٢٥.
2- Karpat, op., cit., p.134.
٣- نوار ، مرجع سابق ، ص ٥٨.
4- Wolf, op., cit., pp.129, 202–204.

وسار السلطان بايزيد الثاني على خطى والده فعقد إتفاقيات مختلفة مع ميلان ونابولي وفلورنسا وروسيا من أجل إضعاف البندقية والتي لم يجاهرها بالعداوة بل أبرم معها إتفاقا هي الأخرى. كما قام السلطان بتمهيد الطريق لأسلافه وذلك بإصطناعه لإمارة راجوزه والتي أصبحت منافسا شرسا للبندقية في تجارة التوابل بين الموانئ المصرية والشامية من جهة ، وبين وسط أوروبا وألمانيا من جهة أخرى ، مما سيخفف العبء لاحقا عن السلطان سليم الأول والذي ثارت في أيامه أخطار كل من الصفويين الشيعة والبرتغاليين النصارى في المشرق الإسلامي ، وكل ذلك يضفي مصداقية كبيرة على نجاح العثمانيين في إستخدام الإمتيازات الأجنبية التجارية كسلاح سياسي (١).

وكان السلطان بايزيد الثاني قد أرسل مدربين عسكريين وبعض العتاد الحربي في سنة ٩١٦هـ/١٥١٠م إستجابة لنداء السلطان المملوكي قانصوه الغوري من أجل محاربة البرتغال في الخليج العربي والهند ، وأيضا لوقف إستنزاف التجارة المصرية ، وذلك القرار تداخلت فيه الجوانب السياسية والمصالح الإقتصادية والحمية الدينية في آن (٢).

كما تجدر الإشارة إلى النجاح الكبير الذي حققته سياسة السلطان بايزيد الثاني في دعم إمارة راجوزه ، إذ تمكنت من تبوأ الصدارة في مجال تجارة نقل البضائع بين أقاليم الدولة العثمانية وبين الدول الأوروبية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط وذلك بحلول القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، وحافظت على ذلك التفوق لمدة قرنين من الزمن تقريبا (٣).

وفي أثناء اللقاء الذي جرى في مدينة الإسكندرية بين السلطان سليم الأول وقناصل البندقية في الشام ومصر بعد ضمهما للدولة ، تجلت قدرة السلطان على التمييز بين مصالح الدولة وبين تقدير الأخطار السياسية والأمنية المحدقة بها ، حيث قبل السلطان إعتذار القناصل عن دعمهم للمماليك في حربهم الأخيرة ضده بحجة أن دولتهم كانت تعمل على توسيع حصتها من تجارة السلع الشرقية للصمود أمام واردات البرتغال المنافسة ، كما وافق على إستمرار الإمتيازات التي كان يتمتع بها

1- Inalick, op., cit., p.136.

٢- حنظل ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥-٢٠٦.

٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٢٢.

تجار البندقية في ميناء الإسكندرية من قبل (١).

وتشير الباحثة ليلى الصباغ إلى أن سفن البندقية الموجودة في ميناء الإسكندرية وقتها كانت تحمل الأموال اللازمة لدفع ثمن كمية الفلفل المفروضة على إمارة البندقية ، وليس لتوفير الدعم للمماليك (٢).

ويتضح من ذلك أن إمارة البندقية لم توفر أي دعم عسكري لدولة المماليك بينما لم تتردد الإمارة يوما في خوض الحرب ضد أية دولة إسلامية ، ولكنها رفضت القيام بالمثل ضد الدول النصرانية خشية غضب بابا روما كما مر معنا ، في الوقت الذي قامت فيه دول تدعي الإسلام كالمغول والصفويين بالتعاون مع أعداء الملة والدين ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولقد تمكنت الدولة العثمانية من تحقيق ذلك النجاح في خضم الصراع التجاري الشرس بين قطبي التجارة العالمية في ذلك الحين وهما إمارتي البندقية وجنوة ، وفي ذلك عبرة لما يمكن للمسلمين عمله داخل الأراضي الأوروبية دون الحاجة إلى اللجوء لحمل السلاح ، حيث أسهمت تلك السياسة في ضرب الممالك الأوروبية بعضها ببعض وإشغالها بالتنافس والصراع التجاري على الأسواق العثمانية ، فكانت وسيلة ناجحة لتفريق الصف الأوروبي الصليبي على الرغم من حاجة الدولة للبضائع المستوردة ، وهو مما يحمد لأولئك الساسة الحاذقين.

إن الإتفاقيات السابقة لم تشكل إختراقا للعقيدة الإسلامية أو الحياة الإجتماعية وذلك لتمكن الدين وتجذر مبادئه في نفوس الرعية المسلمة ، فضلا عن أن أوروبا كانت تعاني تخلفا كبيرا في شتى المجالات في تلك الحقبة والتي هيمنت فيها الكنيسة على جوانب الحياة الإنسانية ، وحجرت على الفكر والثقافة ، وجاهدت للحيلولة دون إمتداد الفكر الإسلامي إلى أتباعها.

كما أصبحت القرصنة البحرية في أوروبا في تلك العصور المهنة الخاصة للرجال الأشراف الذين يريدون التفاني في سبيل الله والوطن وأنفسهم وذلك بمحاربة الكاثوليك – الذين أقاموا محاكم التفتيش لأتباع

١- حنظل ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠.
٢- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٢.

المذهب البروتستانتي – ، وقد إنخرط فيها أبناء الملوك أيضا (١).

وقد جعل ذلك أوروبا أقل تقدما وتأثيرا في المجتمع العثماني ، ولم يحدث التغيير الجوهري في التركيبة الإجتماعية إلا بعد أن بسط العثمانيون سلطانهم على شرق أوروبا فحصل الإحتكاك الثاني بعد الأندلس ، وحينها دخلت أوروبا ما يعرف بعصر النهضة ، وفبدأ المسلمون في فقدان زمام المبادرة تدريجيا (٢).

ولئن كانت تلك مجمل محاسن الإتفاقيات ، فإن المآخذ عليها تبدو متفاوتة ، ومن ذلك ما ذكره الباحث التركي ثريا شاهين من إستعمال اللغة الرومية في صياغة المعاهدات ، والإعتماد على الكتاب الروم أيضا، ومرد ذلك جهل كثير من المسلمين باللغات الأخرى (٣).

ولكن هذا القول مجمل ولا يتقيد بفترة زمنية محددة ، فمن المعروف عن السلاطين وهم المعنيون بالأمر إلمام كثير منهم باللغات الأجنبية بسبب الزيجات والعلاقات الثنائية مع بعض الدول الأوروبية ، علاوة على أن التدين بالإسلام وتحدث اللغة العثمانية أعتبرا مفتاح الطريق إلى النفوذ الحقيقي والوجاهة الإجتماعية بالنسبة لرعايا الدولة الذين تقلدوا زمام الأمور من الألبان والسلاف واليونانيين والأكراد والعرب ، وليس هناك ذكر للغة الرومية (٤).

كما إن الدولة العثمانية سمحت لرعايا الدول الأوروبية من سفراء وتجار بالتمركز في العاصمة اسطنبول وبالتحديد في حي غلطه أو بيرا كما أطلق عليه الأوروبيون (٥) ، فبنوا فيه الدور ، وأسسوا البنوك الأجنبية ، وأقاموا المخازن التجارية ، كما أنشأوا فيه معامل الذخيرة

١- جيمس انتوني فرويد ، التنافس البريطاني الأسباني الفرنسي في القرن السادس عشر حول العالم الجديد وجزر الهند الشرقية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٤١١هـ ، ص ١٤-١٦.
٢- يوسف ، مرجع سابق ، ص ١٥٣-١٥٤.
٣- مرجع سابق ، ص ٤١.
4- Lewis, The Emergence of Modern Turkey, p.8.
٥- برنارد لويس ، إستنبول وحضارة الخلافة الإسلامية ، ترجمة د. سيد رضوان علي ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ ، ص ١٦٣.

والبارود (١).

وفي هذا المقام يجدر تذكر موقف سيجسموند ملك المجر النصراني والذي لم يأمن التجار والرعايا البنادقة رغم كونهم على ملته ودينه ، فإتخذ من طريق الدانوب الممتد إلى البحر الأسود بديلا عن الإعتماد عليهم في تجارة منطقة وسط أوروبا ، فكيف بهم فوق الأراضي العثمانية وبالقرب من مركز الأحداث (٢).

وربما كان قصد الدولة العثمانية من ذلك تجميع الأجانب في منطقة واحدة ليسهل عليها مراقبة تحركاتهم وإتصالاتهم ، ولعل تلك النظرة أقرب إلى الصواب إذ لمح أحد المستشرقين إليها بقوله :

" كانت بيرا مدينة النصارى والأجانب حيث تتركز ثروة الإمبراطورية في أيديهم ، والتي تقوت بسبب الامتيازات والحقوق الحصرية التي أعفتهم من الضرائب ، وسمحت لهم بالحرية الدينية بسبب رغبة السلاطين في فتح الأسواق الأوروبية ، ولكن عندما ضعفت الدولة أصبح هؤلاء بمثابة حكومات أجنبية داخلها ، وأحكموا قبضتهم على (الإمبراطورية) ، حتى اعتبر التركي أن مصيره بات يتحكم فيه هؤلاء الأغيار " (٣).

ثم إن الدولة بالغت في تخفيض الرسوم على الأجانب مما يعتبر إحدى السلبيات الرئيسة للإمتيازات ، إذ منحتهم إمتيازات التجارة والإقامة فيها بما يتناسب مع إحتياجاتها ، وإستثنتهم من القوانين المحلية ، وحددت الضرائب عليهم بنسبة ٢-٥% حتى تشجعهم على التجارة في أراضيها ، وهي أقل كثيرا مما كان يدفعه التاجر العثماني ، الأمر الذي سمح لهم بالتفوق في مجال التجارة الخارجية (٤).

١- باتريك ، مرجع سابق ، ص ٤٩ ، ١٧٠.
٢- يوسف ، مرجع سابق ، ص ١٤٦.
3- Lord Kinross, Ataturk: The Rebirth Of A Nation, Weidenfeld and Nicolson, London, 1964, p.15.
4- Shaw, op., cit., p.164.

إن تلك المعاملة التفضيلية إنطوت عليها أسباب إستثنائية أبرزها الحروب المستمرة لعشرات السنين ، ثم إن تحييد الجبهات في خضم المعارك المستمرة سياسة بناءة ومطلب مشروع ، كما إن الضرر الحاصل إنحصر في نطاق ضيق جدا تمثل في وسيلة نقل البضائع من الخارج وليس تسويقها في الداخل ، وتلك طريقة وقائية حدت من تنقلات التجار في داخل الدولة. إضافة إلى ذلك فإن تلك الحالة لم تأخذ صفة الإستمرار في القرنين الأولين من عمر الدولة ، فمن المعلوم أن بعض السلاطين قد رفعوا نسبة الرسوم ، أو إستعاضوا عنها بفرض جزية كبيرة ومقطوعة قبل توقيع الإتفاقيات وبالتالي لم تخسر الدولة مبالغ مالية تذكر.

كما ينبغي أيضا إدراك حقيقة مهمة هي أن الدولة العثمانية لم يكن لديها أسطول بحري تعتمد عليه في التجارة العالمية ، فضلا عن توفير الحماية لتجارها ، وقد هيمنت إمارة البندقية على البحار بشكل كبير وذلك بفضل أسطولها الضخم في ظل إعراض تام من قبل العثمانيين عن الخوض في ذلك المجال بسبب إنشغالهم في المعارك الحربية ضد أوروبا لفترة طويلة (١).

ولكن تلك الإتكالية العارضة إنتهت في عصر السلطان بايزيد الثاني والذي تمكن من إلحاق هزيمة منكرة بإمارة البندقية في موقعة ليبانتو الشهيرة ، وإستطاعت الدولة عقبها الصمود أمام المحاولات الكثيرة للنيل من سيادتها وثرواتها بالتقلب بين المداراة والمدافعة ، أو سياسة " العصا والجزرة " المتبعة في العصر الحديث ، ولئن كانت الدولة قد شغلت بالحروب المتصلة فإن ذلك لا يعذرها أو يعذر المسلمين أبدا في التخلي عن الأخذ بالأسباب.

وثمة نقطة أخيرة بخصوص إتفاقيات الإمتيازات الأجنبية والتي أبرمتها الدولة العثمانية مع الممالك الأوروبية في تلك الحقبة ينبغي الإشارة إليها ، فربما ساهمت في فهم أعمق لقرارات السلاطين ووضحت دوافعهم الخفية ، إذ ذكر المؤرخ التركي المعاصر كمال كاربات بأن الدول الأوروبية والتجار من ورائها كانوا يهددون الدولة العثمانية بمقاطعة موانئها التجارية وذلك للضغط عليها من أجل إنتزاع المزيد من الإمتيازات والتسهيلات ، مستغلين في ذلك حاجة الدولة الملحة إلى بعض المنتجات الأوروبية ، وقد كان ذلك في الفترة التي سبقت دخول البلاد

١- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٥٤.

العربية المشرقية تحت مظلة الدولة (١).

وعند التعامل مع مثل هذا القول لابد من الأخذ في الإعتبار أهداف الدولة الكبرى والتي تفوق ما كان يدور في خلد الأوروبيين والممارسات التي قاموا بها لإنتزاع بعض الإمتيازات ، فواقع الأمر أن ما حققته الدولة من وراء الإمتيازات فاق بمراحل ما جنته أوروبا حينها. ومن ناحية أخرى ، فقد تقدم معنا تسابق الدول الأوروبية والقوى التجارية على وجه الدقة فيما بينها على خطب ود الدولة العثمانية إلى حد التضحية بمصير الأمم والإمارات النصرانية في سبيل الإحتفاظ بمكتسباتها التجارية المحدودة ، فلا يعقل أن يكون حجم الابتزاز النصراني مساويا لحاجات العثمانيين الضرورية ، فضلا عن أن يفوقها!

وختاما فإن الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية في الفترة السابقة على عصر السلطان سليمان القانوني إتسمت بالإعلان وعدم السرية. وفي الوقت ذاته فإنها نجحت في تحقيق الأهداف المنشودة منها وأهمها تحييد الأعداء وإصطناع القوى الإقتصادية والسياسية المناهضة للدولة ، وكذلك توفير الإحتياجات اللازمة لها. علاوة على ذلك فإن الإتفاقيات سمحت للدولة بإستمرار الفتوحات الإسلامية في القارة الأوروبية وغيرها ، بالإضافة إلى زيادة موارد الدولة المالية من التجارة الخارجية. ولكن الإتفاقيات لم تخلو من مآخذ محدودة يمكن وفق منهج الجرح والتعديل أن تطوى في بحر الإيجابيات المتعددة والمستمرة التي أسفرت عنها.

إن النتائج الإيجابيات الكثيرة للامتيازات تثير في حقيقة الأمر تساؤلا مشروعا عن كنها ومدى صحة إطلاق ذلك الوصف عليها من عدمه ، والى أي مدى أدرك المسئولون العثمانيون وحكام الدول الأوروبية مغزى ومعنى مصطلح " الإمتيازات الأجنبية " في ذلك العصر المتقلب ! ونظرا لأن المعنيين بالأمر لم تكن لديهم تلك الحساسية المفرطة تجاه ذلك المصطلح ، فإنني ومن خلال الأسطر القادمة سوف أبذل جهدي في تسليط الضوء على هذا المصطلح الشائك والمحير وذلك من خلال إستعراض آراء المؤرخين والباحثين قديما وحديثا من أجل الوصول إلى تعريف عملي ودقيق له ، ولتسترشد به هذه الدراسة في مباحثها القادمة.

1- Kemal Karpat, The Ottoman State and Its Place in World History, Leiden, Belgium, 1974, p.56.

المبحث الرابع
إستخلاص تعريف عملي للامتيازات

منذ عصور قديمة جدا ، إعتاد التجار الأجانب العيش في أحياء سكنية منفصلة كل منها خاضع لإدارة رئيس خاص به والتسليم لولايته إلى حد ما ، وتتمتع بحصانة ضد التشريعات المحلية في المنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى جنوب بحر الصين على طول الموانئ الشرقية ، ولذلك فإن الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للتجار لم تكن سابقة تاريخية ، بقدر ما هي إرث حضاري عالمي نابع من إحتياجات طبيعية ، ونتيجة لظروف تاريخية متشابهة إلى حد كبير بين الأمم والدول (١).

ولقد سبقت الإشارة إلى الخلاف حول إسم المعاهدات والإمتيازات من جهة معناها وقوتها القانونية وذلك في معرض الحديث عن الآثار العامة للامتيازات في مقدمة الرسالة ، وللخروج من هذه الثنائية المعضلة ينبغي العودة إلى الوراء لإستعراض تاريخ إقامة الأجانب ونشاطهم في خارج بلادهم ، فمن المعروف أن الإمتيازات الأجنبية لم تكن بدعة للدولة العثمانية ، وإنما سبقها إليها دولة المماليك في الماضي القريب والتي منحت تسهيلات تجارية لكل من جنوة والبندقية في مصر والشام (٢).

ثم إن ذلك المسلك لم يكن حكرا على المماليك المسلمين وحدهم ، إذ يشير الباحث قيس العزاوي إلى أن سياسة الإمتيازات الأجنبية كانت بمثابة عادات إكتسبتها الدولة العثمانية من الحكام البيزنطيين (٣) ، بل إن ثمة دراسة معاصرة لمجموعة من الباحثين ترجع بداية المعاهدات إلى عصر الخليفة العباسي هارون الرشيد والذي منح الإفرنج ضمانات وتسهيلات تجارية ، وقد تابعه في ذلك السلطان صلاح الدين الأيوبي في علاقته مع حكومة بيزا الإيطالية (٤).

ومع العلم بأن معاهدات صلاح الدين الأيوبي كانت بمثابة عقود

١- ك. د. بوكسر ، إمبراطورية هولندا البحرية ، ترجمة شوقي جلال ، منشورات المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ط ١ ، ١٩٩٤م ، ص ٢٦٤.
٢- لوفران ، مرجع سابق ، ص ٤٤.
٣- مرجع سابق ، ص ٢٧.
٤- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص ٢٩.

أمان فقط ، إلا أن المؤرخ محمد عبد الباري يشير بأنّ تاريخ الإمتيازات الأجنبية يرجع إلى فترة تاريخية أعرق في القدم إذ يقول :

" ترجع - الإمتيازات - إلى أصل روماني عرفته أوروبا قبل أن تعرف الإسلام أو تختلط بالمسلمين ، وأساس هذا النظام فكرة محلية القوانين ومركزيّتها ، وأصلها أن الفاتحين الرومان جروا على ترك الولايات الإغريقية الراقية تباشر تنظيم علاقاتها الاعتيادية الداخلية بتطبيق قوانينها المحلية ، ولم يفرضوا تطبيق القانون الروماني العام إلا في الأمور ذات الارتباط بالشؤون الرومانية العامة ".

وقد ورث تجار المدن الأوروبية النشطة مثل بيزا والبندقية ومرسيليا وغيرها هذه السُنّة ، وسار على إثرهم العثمانيين بعد فتح القسطنطينية ، وهذه الحقيقة العلمية قرّرها الأستاذ بتشايوني المتخصص في القانون الدولي المعاصر (١).

كما بسطت الباحثة المعاصرة ليلى الصبّاغ الحديث عن تاريخ المقيمين والتجار الأجانب في الأمم الغابرة ، إذ إعتبروا في البداية "عدو " ، و " بربري " ليس له وضع شرعي في البلاد ، ورغم ذلك فقد تمتعوا بإمتيازات لا تختلف في جوهرها كثيراً عن تلك التي منحتها الدولة العثمانية لاحقا. فمن الأمثلة على ذلك ما أقرته مدينة أشور في العصور القديمة وسوزا والفينيقيين بمصر ، وما حصل عليه اليهود في عصر البطالمة بمدينة الإسكندرية وروما وبلاد اليونان ، وكذلك سماح الإمبراطور الروماني لتجار قادس باختيار حاكم لهم ، وإمتيازات التجار في أسبانيا ، وفي مصر. كما سمح جوستنيان للأرمن بالحكم فيما بينهم في مجال الأحوال الشخصية ، بينما تحاكم التجار العرب إلى الشريعة الإسلامية في إقليم كانتون الصيني في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، وكذلك طائفة الوارينغز الروس في بيزنطة الذين تحاكموا إلى القانون الروسي ، وتبعهم البنادقة. وفي نقلة نوعية سُمح للجنويين

١- الإمتيازات الأجنبية ، مطبعة الإعتماد ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ ، ص ، ١٣-١٥ ، ٤٩.

بتأسيس حي غَلَطه في القسطنطينية ، كما إستثنت روسيا التجار الألمان من القانون المحلّي ، بينما تمتع العرب المسلمون في كورسيكا وصقلّية بحق القضاء فيما بينهم.

ولم يشذ حُكّام وسلاطين المسلمين عن تلك السياسة ، فقد تنعّم الصقلّيون في مصر بفوائد تجارية ، ومنح الخليفة الفاطمي مدينة بيزة إمتيازات. وفي خطوة مشابهة لما يجري في العصر الحديث أقرّ السلطان صلاح الدين الأيوبي إمتيازات إمارة بيزة ، وتبعتها جنوة والبندقية ، كما سمح أمير حلب لتجار البندقية بتعيين قنصل لفصل الخصومات بينهم ، وفي الفترة ذاتها منح السلطان الأيوبي العادل إمتيازات لرعايا البندقية وأكّدها خلفائه العادل الثاني ، والصالح أيوب ، والسلطان ايبك قلاوون. وإستطاع الملك الفرنسي لويس الحصول على إذن بإقامة محاكم خاصة بمصر ، وحصلت إمارة جنوة على حق فصل الخصومات بين رعاياها في الأراضي المصرية ، بينما منح أمير قونية علاء الدين إمتيازات قضائية لتجار البندقية ، في الوقت الذي إتفق فيه أمير التولوغو مع البابا على الحقوق القضائية لرعايا قبرص ورودس والبندقية (١).

وقد أكد هذه الحقائق باحثون آخرون منهم فيليب براون والذي إستعرض تاريخ الأمم عبر التاريخ في بحثه الخاص بالرعايا الأجانب في تركيا (٢).

أما جبرائيل رافندال فقد تطرّق إلى الشعوب والأعراق التي مارست سياسة التنازلات الحقوقية للرعايا الأجانب فذكر الهنود والصينيين والسلافيين والعرب والبرابرة والمصريين والإيطاليين وحُكّام رودس وغيرهم. وعلاوة على ذلك فإنّ معظم الباحثين – حسب استنتاج رافندال – يُرجعون الإمتيازات إلى العرب المسلمين الذين حكموا جزيرة صقلّية الإيطالية ، فيما يذهب قلة من الباحثين إلى الإعتقاد بأنّها بدأت مع فرنسا والعثمانيين في سنة ٩٤٢هـ/١٥٣٦م ، ويخلص كذلك إلى أنّ الإمتيازات لا ترتبط بدين أو أو حضارة معينة إذ إنها مُوغِلة جداً في القدم (٣).

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٠٠ وما بعدها.

2- Philip Brown, Foreigners in Turkey: their juridical status, Princeton University Press, London, 1914, pp.9 –15.

3- Ravndal, op., cit., pp.5-18.

فيما يشير الباحث سعيد برجاوي إلى أنّ " عهد نامه " والذي أصدره السلطان محمد الفاتح في سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م بخصوص الرعايا النصارى في إسطنبول والذي تكوّن من تسع وسبعين مادة ، وكذلك معاهدة السلطان سليم الأول مع البندقية في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م يعتبران الأساسان اللذان قامت عليهما معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية ، وكذلك الإمتيازات الأجنبية التي أبرمتها الدولة لاحقاً (١).

ونخلص مما سبق إلى أنّ ما فعله السلطان سليمان القانوني لم يكن سابقة البتة فله في ذلك سلف وخلف على حد سواء ، ولكن هذا في حد ذاته لا يعني بحال الإقرار والتسليم بصحة تلك التصرفات وإضفاء الشرعية عليها ، أو ردّها وتجريم فاعلها فليس ذلك من طبيعة وهدف هذه الرسالة ، وإنّما المقصود هو معالجة هذا الموضوع المهم بسعة أفق ، وصدر رحب ، ودون أحكام وقناعات مسبقة.

أما بالنسبة لمصطلح الإمتيازات الأجنبية فإنّه ترجمة لمعنى كلمة (***Les capitulations***) في اللغة الفرنسية ، وقد فسّره المؤرخ عبدالعزيز الشناوي بأنّه يشير إلى :

" المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية ، ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم " (٢).

بينما تذكر ليلى الصبّاغ أنّ هذا المصطلح لا يعني الإمتيازات في لغته الأصلية كما درج على إستخدامه لاحقاً ، وإنّما إشتُق في الأساس من الكلمة اللاتينية " capitulatio " ، أو من " caput " ، أو " capitula" والتي تعني رؤوس الأقلام ، أو عناوين الفقرات ، أو أوامر وقرارات ، وكان الإيطاليون أول من إستخدم تلك الكلمة بمعنى الإتفاق (٣).

١- مرجع سابق ، ص ٩٨-٩٩.
٢- مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧١٩.
٣- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٣٠-٢٣١.

ويؤكد المؤرخ جورج كيرك هذا المعنى بقوله إنها :

" إشارة إلى رؤوس المسائل التي امتازوا بها عن غيرهم " (١).

أما جبرائيل رافندال فإنه يوضح بأن ذلك المصطلح خادع ، وقد غرر بالكثيرين ، وليست له صلة بتاتا بفكرة الإستسلام ، وإن معنى الكلمة في الإغريقية يعني معاهدة لها شروط إنخرط فيها أفراد قلائل ، والبديل العصري لها هو " recapitulation of articles agreement " ، وهي تعني الشيء نفسه. أما بالنسبة لمبدأ " exterritoriality " والذي يعني عدم خضوع رعايا دولة أجنبية للقانون المحلي للدولة المقيمين بها مثل السفراء ، فإنه سابق على الإمتيازات الأجنبية ، فضلا عن أن الإمتيازات كانت بمثابة معاهدة حقيقية تم بموجبها إرساء قواعد السلوك الدولي بين الحكومات والدول (٢).

أما قاموس التاريخ التركي ، فإنه يعرف الإمتيازات بأنها معاهدات تجارية تعود إلى سنة ٩٤٢هـ/١٥٣٦م وذلك عندما حصلت الدول الغربية على إمتيازات تجارية سمحت لها بحرية التجارة في الموانئ العثمانية ، والتحاكم إلى القوانين الأوروبية ، وحرية العبادة ، والتحرر من الضرائب العثمانية ، وقد إعتمدت زمن قوة الدولة ولكنها غدت عبئا ماليا ضخما عليها في العصور المتأخرة (٣).

وفي المقابل ، فإن أحد أشهر معاجم اللغة الإنجليزية المعاصرة يصف الإمتيازات الأجنبية بوجه عام على أنها شروط تنازل ، أو معاهدة إستسلام مشروطة (٤).

١- موجز تاريخ الشرق الأوسط : من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الإسكندري ، مركز كتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٥٤م ، ص ٩٩.

2- Ravndal, op., cit., pp.33-34.

3- Heper, op., cit., p.108.

4- Webster's New World Dictionary, New York, Simon and Schuster, 1980, p.210.

ولكن ذلك الاستسلام لا يكون إلا بين طرفين غير متكافئين ، مما يعني أن الدولة العثمانية كانت الطرف الأضعف بسبب التنازلات التي قدمتها ، وتلك نصف الحقيقة ، لأن الدولة كانت في القرون الأولى قوة عالمية كبرى تخشاها أوروبا بأسرها ، ولا ينطبق هذا المعنى إلا على القرون المتأخرة. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو هل هناك إرتباط بين المعنى " المحدث " للكلمة وبين السياسة التي إنتهجتها أوروبا مع العثمانيين فأدت إلى هذا التغيير في إستعمال هذه الكلمة أم لا ؟

ويؤكد الباحث المعاصر فيليب حتي أن المقصود من تلك الكلمة – في لغتها الأصلية – أنها معاهدات إمتيازات منحها السلطان العثماني بكامل قدرته ومطلق إرادته ، وليست كما يشاع بأنها حقوقا إنتزعتها الدول الأوروبية من سيد ضعيف (١).

ومن المفارقات العجيبة أن كثيرا من الغربيين يعتقدون أن كلمة (*Capitulation*) في اللغة الانجليزية تعني خضوع المسيحي واليهودي لإرادة المسلم لكي يحصل على السلام ، في الوقت الذي يعتقد المؤرخون الشرقيون أنها تعني خضوع سلطان الدولة العثمانية للقوى الأجنبية ، وذلك لأن السلطان منح الأجانب تسهيلات عديدة لم يسمح بها لرعاياه أنفسهم (٢).

إن هذا الفهم الغربي يتفق إلى حد كبير مع ما هو شائع الآن في القواميس اللغوية ، ويظهر قناعة مسبقة نابعة من الإرث الحضاري لمرحلة الصراع العثماني الأوروبي والشعور الدفين بالكراهية المتراكم من تلك الحقبة الزمنية ، مما يصادم أحد أبجديات المنهج العلمي المنصوص عليها ألا وهو التجرد الموضوعي ، بينما يعبر الموقف الشرقي عن أثر الإمتيازات أكثر من كونه تعريفا لذلك المصطلح ، وهذا خلط فاضح بين الأسباب والنتائج. ولست بصدد حل هذا الإشكال لأن لكل فريق أدلته وحججه ، وإنما قصدت الإشارة إلى الإختلاف القائم حول التعريف مما ينعكس على الأسباب والنتائج التي توصل إليها الطرفان بخصوص الإمتيازات ، وكذلك يوضح حجم الفجوة العلمية بينهما وبالتالي مشقة الباحث في معرفة الحقيقة النهائية للدور الذي لعبته الإمتيازات في

١- تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ترجمة كمال اليازجي ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٩م ، ج ٢ / ص ٣١٣.

2- Brown, Foreigners in Turkey, op., cit., p.29.

تاريخ العثمانيين ، وبخاصة في ظل تعذر الحصول على كثير من الوثائق الأصلية.

ولكن ايدون بيرز – أحد الساسة البريطانيين الملمين بالشأن التركي – نفي عن الإمتيازات الأجنبية الصفة السلبية بقوله :

" إن الإمتيازات لم تكن شعار إحتقار فرضه الأجانب كما توصف دائما ، ولا دلائل على ذكاء خارق من قبل السلاطين " (١).

فهو على النقيض من الرأي السابق يصور الشعور بالمهانة وكأنه منبثق من الأدبيات التاريخية العثمانية وليس العكس ، وهذا الرأي نشاز على أية حال لأن المؤرخين تواترت أطروحاتهم عن الأسباب وراء تلك الإتفاقيات ، مؤكدة أنها كانت من حاكم عزيز الجانب إلى أمراء صغار يحكمون الدويلات الأوروبية ، فلا عبرة بترهات مثل هذه قد أعماها الحقد وجانبها الصواب.

وفي المقابل فقد أطلق المؤرخ الغربي بيرز على نتائج سياسة الدولة العثمانية الرسمية تجاه الجاليات المقيمة على أراضيها أو بالأحرى مع الدول التي تنتمي إليها تلك الجاليات سياسة " العهود " أو " الإمتيازات " ، مشيرا إلى أنها بمثابة قواعد حددت وضع الأجانب في الدولة العثمانية ووضحت التسهيلات الممنوحة لتجارهم ، ودور المشرفين عليهم من مواطنيهم كالسفراء والقناصل دون أي عواقب سياسية (٢).

بينما عرف الباحث إسماعيل ياغي الامتيازات الأجنبية بأنها "قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية " ، ولم تصبح إمتيازات حقا إلا عندما زاد عدد الرعايا الأجانب وأصبح لديهم مطلق الحرية في السكن والعمل فغدت نقمة على أهل البلاد. وربما كان هذا التعريف أكثر ملاءمة وموافقة لواقع الإمتيازات في القرون الثلاثة الأولى من عمر الدولة ، ولكنه يخبر في الوقت ذاته عن تفريط الدولة في واجب الدعوة إلى الله في

1- Ravndal, op., cit., p.45.

٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٨٢-٨٣.

أوساط الذميين وتسامحها الكبير معهم (١).

بينما ترى الباحثة ليلى الصباغ أن الإمتيازات الأجنبية أشبه ما تكون بعهود الأمان أو الذمة التي منحها المسلمون في السابق لأهل الكتاب والمستأمنين (٢).

فيما يؤكد المؤرخ نسيم سوسة أن الإمتيازات الأجنبية لا يمكن تعريفها بصورة دقيقة فقط إلا في حال تقسيمها إلى مواد تتعلق بالجانب الإقتصادي وأخرى بالمجال القضائي (٣).

وربما دفع ذلك أحد الساسة الفرنسيين ليقرر أن الإمتيازات كانت نتيجة لعدم تقرير الشريعة الإسلامية لحقوق غير المسلمين وعجزها عن ذلك – حسب زعمه وفهمه القاصر. في الوقت الذي فسرها آخر بأنها مخرج مؤقت للعداوة المستحكمة ، فكانت بمثابة صلح أو هدنة محدودة زمنيا. بينما شطح آخرون بزعمهم أنها تمخضت عن إستكبار العثمانيين وتنزيههم للشريعة الإسلامية وعدم تطبيقها على غير المسلمين.

وقد دحض الباحث عمر لطفي بك تلك الآراء مؤكدا أن مصدر الإمتيازات الأجنبية كان الشريعة الإسلامية عموما ، وبالتحديد التخيير الذي ورد في الشريعة الاسلامية – مما سيأتي بيانه في الفصل الأول من هذه الدراسة بالتفصيل – ، كما إستدل على ذلك بإستعراض تاريخ الذميين وإمتيازهم بحق التحاكم وفض المنازعات إلى جهاتهم الدينية وذلك قبل إتصال العثمانيين بالدول الأوروبية وإقامة المعاهدات معها (٤).

ويشير الباحث محمد أنيس إلى أن مصطلح الإمتيازات الأجنبية قد فهم خطأ ، فالدولة العثمانية لم تقطع الرعايا الأوروبيين إمتيازات ، وإنما ميزتهم عن رعيتها فقط وليس في ذلك ميزة لهم ، ولذلك يستحسن تسميتها بالمعاهدات المنظمة لحياة الأوربيين في الشرق الأدنى. وقد

١- العالم العربي في التاريخ الحديث ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ ، ص ٢٦.
٢- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٢٩.
3- Nasim Sousa, The Capitulatory Regime of Turkey, Johns Hopkins Press, Baltimore, 1933, p. 70.
٤- الإمتيازات الأجنبية ، القاهرة ، ص ١٢.

بنيت على أسس الفقه الإسلامي وبحسب أحكام المستأمنين ، كما أنها ليست عيبا لأنها كانت تطبق على أعداد قليلة جدا. ثم إن هناك مصدر آخر لتنظيم حياة الأوروبيين في الشرق تمثل في القوانين المحلية والتي أصدرتها كل من " غرفة مرسيليا التجارية " ، ونظيرتها " الشركة الإنجليزية " (١).

أما المؤرخ عمر عبد الرحمن عمر فإنه يصف معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية بأنها إتفاقية تعاون وصداقة موجهة بالدرجة الأولى ضد أسرة الهابسبرج ، ولكنها سمحت للفرنسيين بالحصول على حقوق ومزايا عديدة سميت لاحقا بالإمتيازات الأجنبية (٢).

كذلك فإن البريطاني هاري لوك – المؤرخ المتخصص في التاريخ العثماني – يصف الإمتيازات الأجنبية بأنها تنازلات من السلطان لأمير غربي وذلك لتنظيم فصل القضاء بين نصارى أجانب غير مهمين للدولة ، وليسوا جديرين بإضاعة وقت المحاكم والقضاة بشأنهم ، وقد تأثر المؤرخ في ذلك برأي السفير والمؤرخ الألماني فون هامر (٣).

ويصف الباحث المعاصر يوسف جاد الله الإمتيازات وبحسب ما جاء في مضمون إحدى المعاهدات بأنها كانت :

" قاصرة على إعطاء رعايا الدول المسيحية حقا واحدا هو حق التجارة والإقامة في أراضي المسلمين فحسب .. ولم يكن بها امتيازات ما تقيد من سلطة الدولة نحوهم " (٤).

أما القانوني الغربي المدعو فرناند جيرو فإنه تطرق إلى الإمتيازات الأجنبية في كتابه القضاء القنصلي ، وعرفها من خلال أهم ثلاث صفات إتسمت بها ، وهي الوقت والتوقيع وتبادل النسخ ، فقال بأنها :

١- مرجع سابق ، ص ١٨٨.
٢- مرجع سابق ، ص ٦١.
3- Harry Luke, The Old Turkey and The New, Geoffrey Bles, London, 1955, p.6.
٤- مرجع سابق ، ص ٤.

" منح وقتية يمكن استردادها ونقضها بعد موت الملك [السلطان] الذي منحها ، فإنه ينقصها لتصير معاهدة تبادل المواثيق والإمضاءات " (١).

وهذا الوصف غير دقيق لأن معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية – كما سيأتي في الفصل الثاني – نصت صراحة على تعليق نسخ منها في بعض المدن الرئيسة في البلدين ، وإطلاع البابا وملك بريطانيا عليها ، بينما أشارت الإتفاقية بين الدولة العثمانية وبريطانيا إلى مدة صلاحية الإمتيازات ، فيما جاء في معاهدة السلام في كوتشك قينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا بعد ذلك بقرنين من الزمان شرط ينص على التوثيق وتبادل النسخ.

أما المؤرخ التركي مجار اسكندر فإنه عرف الإمتيازات بأنها حقوق أخلاقية وسياسية ، جزائية ومدنية ، دينية وروحية ، ضمنها نظام الدولة الداخلي للملل المختلفة (٢).

وبعد هذا السرد لآراء المؤرخين المعاصرين حول مفهوم الإمتيازات الأجنبية نخلص إلى عدة نقاط مهمة تتمثل في التالي ، أولا : هناك شواهد كثيرة ومتضافرة تؤكد قدم وعراقة تاريخ الإمتيازات ، إذ إنها تعود إلى عصور ما قبل ميلاد عيسى – عليه السلام – ، كما أنها ليست حكرا على دين أو أمة أو حضارة أو جنس ، هذا علاوة على أن ثلة من السلاطين المسلمين من مختلف المشارب الفقهية والعقائدية على حد سواء قد منحوا إمتيازات تجارية وقضائية للأجانب في طول بلاد الإسلام وعرضها ، بل وفي فترة زمنية متقدمة جدا من تاريخ الملة الحنيفية ، ناهيك عن السلاطين الأول من بني عثمان ، وبهذا فإن الإمتيازات ليست بدعة سنها سلطان عثماني بذاته بقدر ما هي مسلك سياسي متوارث.

ثانيا : إن السياسة العثمانية تجاه الأجانب المقيمين على أراضيها قد دارت حولها تساؤلات كثيرة من جهة الأسس التي بنيت عليها ومستندها

١- الامتيازات الأجنبية وحقوق الأقليات ، مرجع سابق ، ص ١٤.
٢- قايبتولاسيونلر : تاريخي ، منشأي ، أصللري ، قنـاعت كتابخانه ، إلياس ، ١٣٣٠هـ ، ص ١٧.

الشرعي ، والراجح من آراء المؤرخين المحققين والمبني علـــى أقــوال الفقهـــاء المسلمـــين أن الإمتيـــازات الأجنبية لم تكن سوى تأكيد وتوضيح لحقوق غير المسلمين من المعاهدين وأهل الذمة ، وأسلوب التعامل معـــهم بحسب ما أقرته الشريعة الإسلامية.

وأخيرا : هناك تباين وتناقض عجيـــب بيـــن البـــاحثين الغربييـــن والشرقيين حول مفهوم الإمتيازات الأجنبية ، إذ يرى كل فريق منهم أنـــها تعني خضوع أسلافهم من أتباع الديانة التي ينتمون إليها لسلطان الطـــرف الآخر وتقديمهم للتنازلات التجارية أو القضائية ، وهذا يظهر المدى الـــذي وصلت إليه عدوى التعصب التي لحقت بالمؤرخيـــن المتجرديـــن للحقيقة العلمية في كلا الفريقين. والحقيقة أن هذا السجال الدائر لا يعدو أن يكـــون إحدى حلقات سلسلة ردود الأفعال للإستعمار الحديث وآثاره السلبية علـــى المجتمعات الشرقية من جهة ، ومنافحة الغربيين عن تصرفات أســـلافهم والسعي إلى تبريرها من جهة أخرى.

ولكن بعض دراسات الباحثين المعاصرين توضـــح أن المقصـــود بمصطلح الإمتيازات هو قيام الدولة العثمانية بصياغة القوانين التي نظمت إقامة ونشاط المستأمنين والمعاهدين في بلاد الإسلام علـــى هيئـــة رؤوس أقلام أو مواد أو مسائل أو شروط أطلق عليها جميعا إســـم الإمتيـــازات الأجنبية ، وقد أستوحيت تلك المواد من النصوص الشرعية الواردة فـــي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بحقهم ، وفي هذا حسم للجدل القـــائم حول موضوع نشأتها وشرعيتها. وفي هذا الصدد ، فإن الدراسة الحديثـــة التي أشرف عليها الباحث التركي المعاصر أكمل الدين أوغلى تؤكـــد أن حقوق المستأمنين في الدولة العثمانية لم يعرف عنها شيء يذكـــر حتـــى إبرام معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية في عـــهد الســـلطان ســـليمان القانوني (١).

أما التفاوت البين في فهم وتفسير ذلك المصطلح بيـــن المؤرخيـــن عموما ، فإن مرده إلى عدم التفريق بين الإمتيازات التي منحتها الدولـــة العثمانية في عصر قوتها ومجدها ، وبين تلك التي أكرهت عليـــها إبـــان فترة ضعفها وإنحدارها ، وإن أي محاولة للتفسير في غير هـــذا الإتجـــاه ستؤدي حتما إلى خلل كبير في التحليلات والإستنتاجات.

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٠٦.

وختاما ، فإن التعريف الذي يعتمده هذه البحث ويميل إليه هـــو أن الإمتيازات الأجنبية كانت بمثابة تطبيق عملي لأحكام الشريعة الإسلاميـــة مع أهل الذمة وفق ما نص عليه الفقهاء ، وقوانيـــن محـــددة وواضحـــة ضبطت معيشة ومعاملة التجار المستأمنين ومن فـــي حكمـــهم أو تحـــت وصياتهم ، مع الإعتراف بوجود تجاوزات في التطبيق من الطرفين معا.

وبعد ، فإن الصفحات السابقة قد مهدت السبيل لتنـــاول موضـــوع الامتيازات الأجنبية وأثرها في سقوط الدولة العثمانية ، وذلك من خـــلال الحديث عن العلاقات العثمانية الأوروبية قبيل عصر الســـلطان سـليمان القانوني ، وبسط الإتفاقيات التي أبرمت في تلك الحقبة وتحليلها ثم النظـــر في آثارها ، وصولا إلى تعريف واضح ومنطقي لمصطلح الإمتيـــازات. ولكن قبل النظر في معاهدات الإمتيازات التي أعقبت تلك الفترة الزمنيـــة والتي تعالجها هذه الدراسة ، فإنه يجب أولا رسم وتحديد إطـــار نظـــري ومنهجي يرتكز عليه البحث في تحليلاته وإستنتاجاته لإبـــرام الإتفاقيـــات اللاحقة ، وهذا الإطار هو محور نقاش الفصل التالي.

الفصل الأول

أسباب عقد الإمتيازات
الفرضيات وبناء " النظرية "

المبحث الأول : تطبيق الشريعة الإسلامية بحق أهل الذمة والمعاهدين.

المبحث الثاني : نشر الإسلام في أوروبا.

المبحث الثالث : تأثير الصدور العظام والزوجات الأجنبيات على السلاطين.

المبحث الرابع : إظهار عظمة وقوة الدولة.

المبحث الخامس : التفرغ لمحاربة الأخطار المحدقة بالدولة.

المبحث السادس : إنعاش التجارة في الأقاليم المتضررة من الكشوفات الجغرافية والتطورات الاقتصادية العالمية.

المبحث السابع : محاولة ضرب دول أوروبا بعضها ببعض.

بادئ ذي بدء ، فإن الدولة العثمانية قد أبرمت مائة وستة وثلاثين إتفاقا قبل معاهدة الإمتيازات الأجنبية التي وقعتها مع فرنسا في عام ٩٤٢هـ/١٥٣٦م ، وذلك خلال فترة تجاوزت قرنين من الزمن (١). وقد تطرقت إلى مجمل أحداث تلك الحقبة الطويلة في ثنايا التمهيد بما يغني عن الإعادة ، ولكن الملفت للنظر حقا سكوت كثير من المؤرخين عن مناقشة تلك المعاهدات في إجماع فريد من نوعه لا يضاهيه سوى الإعراض التام عن تناول موضوع الإمتيازات الأجنبية ، وكلا الأمرين محير لأن المؤرخين كما رأينا قد قفزوا فوق العصور التاريخية ، وأصدروا حكمهم على الإمتيازات دون مقارنة بالماضي أو إرتباط بالحاضر.

وفي هذا الفصل سأقوم ببحث الأسباب المحتملة لعقد الإتفاقيات بين العثمانيين والأوروبيين منذ منتصف القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، وذلك من أجل الوصول إلى السبب الرئيس والمشترك بينها أو ما يشبه " النظرية العلمية " والتي سيجري في ضوئها دراسة وتقييم المعاهدات الثلاث التي يتناولها البحث. وبعد إستقراء عميق ودقيق لتاريخ الدولة العثمانية الطويل ، فقد خلصت إلى بعض الخطوط العريضة أو الإقتراحات حول دوافع عقد الامتيازات مما أعانني على حصر أطراف هذا الموضوع المتشعب ، وقد جعلتها في سبعة مباحث جاءت عناوينها كالتالي : تطبيق الشريعة الإسلامية بحق أهل الذمة والمعاهدين ، ونشر الإسلام ، وتأثير الصدور العظام والزوجات الأجنبيات على السلاطين ، وإظهار عظمة وقوة الدولة ، والتفرغ لمحاربة الأخطار المحدقة بالدولة ، وإنعاش التجارة في الأقاليم المتضررة من الكشوفات الجغرافية والتطورات الاقتصادية العالمية ، ومحاولة ضرب دول أوروبا بعضها ببعض. ولم يكن ترتيبها عشوائيا ، بل عن قصد وذلك وفق قاعدة المهم فالأهم إذ تدرجت بينها بصورة تصاعدية بحيث تأتي الأسباب تلو بعضها من جهة الأهمية والمنطقية.

1- Luke, op., cit., p.4.

المبحث الأول
تطبيق الشريعة الإسلامية بحق أهل الذمة والمعاهدين

تبدو المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية ومنذ الوهلة الأولى كأنها مذكرة توضيحية لقوانين معاملة الأجانب في الأراضي العثمانية مع وجود بنود يغلب عليها التمييز (١) ، ويشير المؤرخ يوسف الثقفي بأن المعاهدة العثمانية الفرنسية تتقسم إلى جزئيين تجاري وآخر قضائي (٢). إذ نصت المعاهدة على السماح للفرنسيين بالتحاكم فيما بينهم ، والحرية المطلقة في كتابة الوصية وتنفيذها ، ومنح حصانة لبيوت السفير والقناصل ، وعدم أخذ الأبرياء بجريرة المذنبين ، وحماية الفرنسيين من أعمال السخرة أو الإكراه على تأدية بعض الخدمات للمسلمين ، وتحرير أسرى الحرب ، واختصاص الصدر الأعظم بالمشكلات الدينية بين الطرفين ، والتعويض عن الأضرار ، وهي مواد توضح للفرنسيين الحقوق " القضائية " التي كفلتها الشريعة لأهل الذمة. أما المواد الخاصة بالتجارة فإنها شملت حرية السفر وحمل السلاح ، والتبادل التجاري ، والمساواة في الضرائب ، وتعيين القناصل ، وتعاون الأساطيل وإحترامها لبعضها (٣).

إن الحقوق القضائية والتجارية لغير المسلمين في بلاد الإسلام منصوص عليها في الشريعة الإسلامية ، ولا مشاحة فيها بين الفقهاء فقد تضمنتها كتب الفقه بالتفصيل تحت أحكام الزكاة ، والخراج ، والجزية ، وكذلك القصاص ، والإجارة ، والإستعانة ، والحرب والسلم ، وغيرها من أبواب الفقه. كما أفرد لها المؤلفات الخاصة بها فيما إصطلح على تسميته بأحكام أهل الذمة ، وفيما يلي إستعراض موجز لما أورده أحد أوثق وأشمل المراجع الفقهية بخصوص موقف الشريعة الإسلامية من أهل الذمة وذلك نظرا لأهمية الموضوع وصلته الوثيقة بالبحث.

١- راجع بنود المعاهدات مع فرنسا (ص ٢٢٤-٢٢٩) ، ومع روسيا (ص ٣٤٢-٣٥٨) من كتاب تاريخ الدولة العلية لمحمد فريد بك المحامي ، والإتفاقية مع بريطانيا في :
J.C. Hurewitz, Diplomacy in the M.E., A documentary record: 1535-1914, D. Van Nostrand Compony, Inc. Vol. I, London, 1956.7-9.

٢- دراسات متميزة ، ص ١٠٥-١٠٦.

٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ وما بعدها.

ففي سفره الفريد أحكام أهل الذمة تطرق الإمام شمس الدين محمد ابن بكر إبن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) إلى ستة مواضيع رئيسة إستقاها من الشروط العمرية (١) ، وهي موقف الإسلام من شعائر أهل الذمة واحتفالاتهم وأعيادهم ، وأزيائهم ، والمعاملات المالية معهم كالجزية ونحوها ، والشراكة والمضاربة معهم ، وإستضافتهم للمسلمين ، والعقوبات بحقهم عند وجوبها. ففي مجال التجارة مثلا يذكر إبن القيم إجازة العلماء للشراكة مع أهل الكتاب بشرط أن يكون المسلم هو المتصرف في المال بقصد البعد عن الربا والبيوع المحرمة. أما في المواريث فقد ذكر المصنف - رحمه الله - إتفاق المسلمين على " أن أهل الدين الواحد يتوارثون يرث اليهودي اليهودي ، والنصراني النصراني ".

ثم إن الكفار ينقسمون في الشريعة الإسلامية إلى أهل حرب وأهل عهد ، كما إن أهل العهد ينقسمون بدورهم إلى ثلاثة أصناف هم أهل الذمة ، وأهل الهدنة ، والمستأمنين ، وقد فرق المؤلف بينهم ، فأهل الذمة هم أولئك الذين "عاهدوا المسلمين على أن يجري عليهم حكم الله ورسوله، إذ هم مقيمون في الدار التي يجري فيها حكم الله ". أما " أهل الهدنة فإنهم صالحوا المسلمين على أن يكونوا في دارهم ، سواء كان الصلح على مال أو غير مال لا تجري عليهم أحكام الإسلام " ، أما المستأمنين فهم " أربعة أقسام رسل ، وتجار ، ومستجيرون ، وطالبوا حاجة ".

كما أورد الإمام محمد ابن أحمد القرطبي في تفسيره " الجامع لأحكام القرآن " في معرض بيانه لقول الله تعالى { يأأيها الذين أمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلى الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد } (٣) ما نصه :

" قال الحسن [البصري] يعني بذلك عقود الدين ، وهي ما عقده المرء على نفسه من بيع ، وشراء ، وإجارة ، وكراء، ومناكحة ، وطلاق ، ومزارعة ، وتمليك ، وتخيير ،

١- نسبة إلى الخليفة أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه.
٢- أحكام أهل الذمة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م ، ج ١ / ص ١٧- ١٨ ، ٢٧٠ ، ج ٢ / ص ٤٤٢ ، ٤٧٥.
٣- القرآن الكريم ، سورة المائدة ، آية رقم ١.

وعتق ، وتدبير وغير ذلك من الأمور . . . وقيل إن الآيـــة نزلت في أهل الكتاب " (١).

ثم إن الله سبحانه وتعالى قد خير نبيه - عليه الصلاة والسلام - في الحكم بين أهل الذمة ، فقال تعالى { فإن جآءوك فاحكم بينهم أو أعــرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين } (٢) ، وتفسيرا لهذه الآية الكريمة فـــإن الإمـــام القرطبي- رحمه الله - ذكر بأن المقصود بالحكم حسب قول العلماء هو :

" الديون والطلاق وسائر المعاملات فلا يحكم بينهم إلا بعد التراضي ، والاختيار له ألا يحكم ويردهم إلى حكامـــهم ، فان حكم بينهم حكم بحكم الإسلام ، وأما إجبـــارهم علـــى حكم المسلمين فيما ينتشر منه الفساد فليس علـــى الفســاد عاهدناهـــم ، وواجب قطع الفساد عنـــهم ، منـــهم ومـــن غيرهم ، لأن في ذلك حفظ أموالهم ودمائهم ".

ويستدل على ذلك أيضا بمنع الذميين من بيع الخمور ، أو المجاهرة بالزنى ، وغير ذلك من المنكرات لئلا يقتدي بهم ضعـــاف المســلمين .

ثم إستشهد القرطبي بكلام الإمام الزهري ، وهو ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة النعمان صاحب المذهب الفقهي الذي إعتنقته الدولة العثمانية منذ نشأتها ، إذ يقول :

" مضت السنة أن يرد أهل الكتاب في حقوقهم ومواريثهم إلى أهل دينهم ، إلا أن يـــأتوا راغبين في حكم الله ، فيحكم بينهم بكتاب الله ".

١- الجامع لأحكـــام القرآن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـــ ، ج ٦ / ص ٢٣.
٢- القرآن الكريم ، سورة المائدة ، آية رقم ٤٢.

وينبغي التنبيه إلى أن الإمام أبا حنيفة كان يرى بأن الحاكم المسلم لا يسعه رد الذميين إذا رغبوا في التحاكم إلى الشريعة المطهرة مستدلا بقول الله تعالى { وأن احكم بينهم بمآ أنزل الله ولا تتبع أهوآءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض مآ أنزل الله إليك . . . الآية } (١) ، وهذا الرأي يوافقه عليه جمهور أهل العلم الذين يرون أن التخيير الوارد في الآية المذكورة كان في صدر الإسلام ، وقد نسخ بعد ذلك بآيات معدودة في السورة ذاتها (٢).

ومما تقدم من كلام أهل العلم تتضح أمور عديدة تجدر الإشارة إليها في معرض تناول إتباع العثمانيين للشريعة الإسلامية عند منحهم العهود للأجانب في بلادهم. الأول : أن عمل السلاطين ليس بدعا ، بل هو قرار مؤسس على فهم السلف الصالح – رحمهم الله – لمراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. الثاني : أن المذهب الحنفي الذي إعتنقته الدولة لا يختلف عن غيره في هذا الموضوع اللهم في قضية تخيير الحاكم في الفصل بين غير المسلمين إذا هم تحاكموا إليه ، وهذا الخلاف لا ينفي الإتفاقيات المبرمة ولا يبطل شرعيتها لأن شرط التراضي في التحاكم ليس متوفرا. بل على العكس من ذلك ، إذ إن الأوروبيين تمسكوا بحق التحاكم إلى رؤوس ملتهم طوال عصور الدولة المختلفة ، وهم في هذه الحالة ممثلي الدول من السفراء والقناصل. ثالثا : إن المتمعن في كلام إبن القيم – رحمه الله – وما توصل إليه بمجموع نصوص الكتاب والسنة يلمس سعة أفق الشريعة الإسلامية ، حيث أكدت على الحقوق الإنسانية فضلا عن الدينية والمالية والسياسية لغير المسلمين ممن إرتبطوا بعهود ومواثيق مع الحكام المسلمين.

وأخيرا : فإن سياسة السلاطين كانت تخضع لرقابة المفتي ومن ورائه طائفة الإنكشارية المحافظة والمتصوفة وفي ذلك ضمانة ضد مخالفة الأحكام الشرعية بحال. وخلاصة القول أن الذميين يشتركون مع المسلمين في الحقوق والواجبات بصفة عامة ، مع وجود إستثناءات تشترط التدين بالإسلام للإنتفاع بها (٣).

إن تلك الشروط السالفة تنطبق وبصورة واضحة على مواد المعاهدة

١- القرآن الكريم ، سورة المائدة ، آية رقم ٤٩.
٢- القرطبي ، مرجع سابق ، ج ٦ / ص ١٢٠-١٢١ ، ١٣٨.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٢٠.

العثمانية الفرنسية ، وكذلك فإنها تصدق أيضا على الإتفاقية العثمانية البريطانية التي أبرمها السلطان مراد الثالث مع الملكة اليزابيث الأولى في عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، والتي تضمنت ثلاث وعشرين مادة بزيادة سبع مواد عن الإتفاق المبرم مع فرنسا ، ولكن دون فروق جوهرية تذكر بينهما. فقد أوضحت المعاهدة الحقوق الطبيعية لغير المسلمين من قبيل حرية التجارة ، وسلامة الأفراد والممتلكات ومعاقبة الجناة وعدم أخذ الأبرياء بجريرة المجرمين ، وحرية التحاكم لملتهم وحضور المترجمين للمرافعات في المحاكم العثمانية ، والوصية ، وتحرير الأسرى ، وتقديم العون والمساعدة في حالات الطوارئ ، وتسجيل النشاط التجاري لدى القاضي حفظا للأموال (١).

ثم إن تلك المواضيع التي نصت عليها الإتفاقية ليس فيها تمييزا لرعايا بريطانيا عن سواهم ، وإنما كانت حقوقا قررتها الشريعة الإسلامية كما ورد في كلام إبن القيم والقرطبي – رحمهما الله – المذكور آنفا ، بل إن هناك نقص واضح في الجانب الديني مقارنة بما جاء في معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية ، وربما تم تداركه ضمن المادة التي نصت على تمتع بريطانيا بكل الإمتيازات الممنوحة لفرنسا والبندقية وجنوة (٢).

وخلاصة القول ليس هناك في مواد الإتفاقية بين الدولة العثمانية وبريطانيا ما يخالف الشريعة الإسلامية وأحكامها الخاصة بالذميين ، بل هناك توضيح وتقرير للحقوق التي كفلتها الشريعة لأهل الذمة وفق العهد المعقود مع سلطان المسلمين طالما إستمسكوا بشروطه. وليس هذا مناط إصدار حكم شرعي قاطع حول شرعية الإمتيازات الأجنبية ، إلا أنه ومن الواضح من خلال إستقراء مواد المعاهدة عدم مخالفاتها لمقاصد الشريعة السمحة.

وقد بات من المعروف أن السلاطين العثمانيين إستعانوا بالفتاوى الشرعية في مضمار العلاقات الدولية ، ومن الأمثلة على ذلك فتح جزيرة قبرص الذي تطلب نقض الصلح مع إمارة البندقية الحاكمة ، وكذلك

١- أنظر نصوص المعاهدة في المرجعين التاليين :
William Hale and Ali Bagis, Four Centuries of Turco – British Relations, ed. by The Eothen Press, North Yorkshire, 1984, pp.86-89; Huerwitz, op., cit., pp.7-9.
2- Hale and Bagis, op., cit., p.88.

التحالف مع بروسيا التي لا تدين بالإسلام. ثم إن السلطان سليمان القانوني أقوى وأعظم سلاطين بني عثمان على الإطلاق أدرك محدودية سلطته تجاه قواعد التشريع الإسلامي ، وبخاصة في ظل المبدأ الذي إنتهجه المفتين بأن الأمر السلطاني لا يصح فيما لا يقره الشرع (١).

أما معاهدة السلام في كوتشك قينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا في سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م لوقف الحرب بينهما ، فإنها إشتملت على أمرين رئيسين أولهما : التنازل عن أراضي تابعة للسلطان لصالح القيصر الروسي ، وثانيهما السماح لروسيا برعاية شؤون النصارى الأرثوذكس من رعايا السلطان ، بالإضافة إلى تخويل التجار الروس حرية التجارة في الدولة العثمانية ، وتنظيم النشاط الدبلوماسي للمندوبين الروس ، بينما إنتزع السلطان إعترافا بسيادته الدينية على المسلمين التتار مع إحتفاظه بأكبر جزء من الأراضي مما كان يطالب به الروس (٢).

وتختلف تلك المعاهدة عن سابقاتها في الأسباب والمضامين ، إذ ركزت معظم موادها على الجانب السياسي والعسكري ، فيما كانت الإشارة إلى حرية التجارة ، والرعاية الدينية عابرة ومختصرة جدا لم تتجاوز ثلاث مواد من أصل ثمانية وعشرين ، فهناك ملابسات عسكرية وسياسية إكتنفت تلك الإتفاقية سيتم التطرق إليها في الفصل الثاني. ولكن سأكتفي هنا بالإشارة إلى أمر مهم جدا هو إختلاف الزمان والمكان الأمر الذي يؤثر كثيرا في فهم وتحليل وإستنتاج العبر والدروس طالما أخذ في الإعتبار ، وهذا في حد ذاته يفسر ما فعلته الدولة ولكنه لا يبرره ، ولا النتائج المترتبة عليه. إذ إن مجرد الرغبة المخلصة في تطبيق الشريعة وحدها لا تكفي لتفسير منح إتفاق تجاري نصت بعض مواده على حقوق قضائية وأخرى إقتصادية ، ولأن في ذلك المنحى قدح في السلاطين المتقدمين وإتهامهم بالقصور عن العمل بأحكام الشريعة ، بينما عرف عنهم أنهم كانوا أفضل كثيرا من المتأخرين في ذلك الجانب ، مع مراعاة إعتماد بعضهم على الدراويش في بداية أمر الدولة مما تقدمت الإشارة إليه في التمهيد.

ثم إن خلط بعض الباحثين بين السبب والنتيجة من جهة ، وتعميمهم لمفهوم ومضمون الإمتيازات الأجنبية نتيجة التأثر بواقع العصور

١- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٥١ ، ٢٢٩.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ وما بعدها.

المتأخرة من ناحية أخرى ، يؤكد الإشكالية التي أشرت إليها آنفا من تجاوز المنهج العلمي وإستخلاص نتائج " قطعية الدلالة " بالقفز على عصور التاريخ المختلفة وإهمال التفاوت الكبير بينها.

وفي ختام هذا المبحث نخلص إلى أن الدولة العثمانية والتي عرف عنها تمسكها الشديد بالشريعة الإسلامية في الأحكام والسياسات لم تشذ عن تلك القاعدة المتينة التي تأسست عليها في منحها الأجانب المقيمين والمتاجرين في أراضيها إمتيازات تجارية وقضائية إنبثقت في أصلها من الشريعة الإسلامية السمحة ، ولكن ذلك ليس سببا منطقيا أو مقنعا في حد ذاته لأن تعقد الدولة الإتفاقيات الثلاث المذكورة مع فرنسا وبريطانيا وروسيا ، إذ لا بد من وجود أسباب أخرى أكثر وجاهة وقبولا من مجرد الرغبة في تطبيق الإسلام بحق أهل الذمة والمستأمنين ، وهذا يقودنا للإستمرار في البحث والتحري عن الحقيقة الكامنة وراء الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية.

المبحث الثاني
نشر الإسلام في أوروبا

سأتناول في هذا الجزء فرضية أخرى تتعلق بنشر الإسلام في دول القارة الأوروبية التي كانت خارج نطاق التبعية لدولة الخلافة العثمانية ، وذلك بإستخدام الوسائل السلمية ، وتحديدا عبر معاهدات الإمتيازات التي منحتها لهم. فمما لا شك فيه أن الدولة قامت بجهود كبيرة للمحافظة على هوية البلاد الإسلامية التي ضمتها ، وصيانتها ضد الأخطار المحدقة بها وبخاصة الحملات الصليبية المستمرة ، ولكن جهود العثمانيين على المستوى الأوروبي لا تزال تفتقر إلى الإثبات العلمي.

ولقد كانت بداية دخول الإسلام إلى القارة الأوروبية عبر البوابة الجنوبية الشرقية ، وقد حمله إليها التجار المسلمون من خلال معاملاتهم العابرة أو بالعيش بينهم والإقامة والإستقرار هناك ، ثم تولت قبائل البلغار مهمة نشر الإسلام في أوساط الشعوب الأوروبية في جنوب شرق أوروبا وبالتحديد في بلاد ألبانيا ويوغسلافيا وبلغاريا (١). وحمل التتار بعد ذلك راية الدعوة الإسلامية لفترة من الزمن (٢) ، إلى أن جاء الدور على الدولة العثمانية وخاصة بعد فتحها لمدينة غاليبولي (٣).

وكانت سياسة السلطانين أورخان ومراد الأول تشجع الناس على التحول إلى الإسلام بكافة الطرق السمحة ، والتي تذكر بمسلمي القرون الأولى الهجرية ، فحصل السلطان مراد على ولاء الرعايا الخاضعين له حيث إنضمت أعداد غفيرة من النصارى الأرثوذكس في البلقان للقتال في صفوف الجيش العثماني (٤).

١- أحمد إبن فضلان ، رسالة إبن فضلان في وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخزر والروس الصقالبة ، تحقيق سامي الدهان ، المجمع العلمي ، دمشق ، ١٣٧٩هـ ، ص ٩١ ، ٩٥.
٢- حسون ، العثمانيون والروس ، ص ٣٠-٣١.
٣- سرهنك ، حقائق الأخبار ، ج ١ / ص ٤٠٩.
4- J. Glubb, The Lost Centuries: from Muslims Empires to The Renaissance of Europe, Holder and Stoughton, pp.418-419.

وإستثمرت الدولة العثمانية دخول شعوب غفيرة في الإسلام مثل البيزنطيين والأرناؤوط والأرمن وإنخراط كثير منهم في سلك الجيش الانكشاري ، فإتخذت منهم رسلا إلى أوساط الرعية غير المسلمة ، وكذلك إلى سائر الشعوب الأوروبية المجاورة (١) ، فسارع كثير من اليونانيين إلى إعتناق الإسلام نظرا للسماحة والمرونة التي يتمتع بها (٢).

ولقد حظي موضوع إنتشار الإسلام في الأراضي الأوروبية بإهتمام الباحثة المعاصرة فائقة بحري حيث تناولت الدور الذي قام به العثمانيون في توطين الإسلام بين الرعية المسلمة في الأقاليم الأوروبية التي فتحوها وبخاصة في منطقة شبه جزيرة البلقان ، إذ أقامت الدولة العثمانية المساجد والمدارس وغيرها. ونظرا للتقارب الجغرافي والثقافي بين الشعوب الأوروبية في القارة الأوروبية ، فقد آتت تلك السياسة أكلها ، وبلغت الدعوة شتى أصقاع القارة ، والتي كانت إلى عهد قريب معقلا وحصنا للنصرانية الكاثوليكية (٣).

ثم إن من يستعرض الأحداث التي مهدت لعقد معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية وما بعدها لا يجد فيها دليلا يقوده إلى تأكيد رغبة السلطان سليمان القانوني في إستخدام الإمتيازات الأجنبية كأداة لنشر الدين الإسلامي ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة نفي ذلك أيضا.

إذ من المعروف أن السياسة التي دأب عليها سلاطين بني عثمان منذ نشأتهم كانت تصب في خدمة الإسلام ، وذلك إسترشادا بما جاء في وصية مؤسس الدولة لأولاده بعدم ترك الجهاد في سبيل الله وإعلاء راية التوحيد (٤).

فالجهاد في سبيل الله كان الدافع الرئيس للحروب التي خاضها العثمانيون ضد دول أوروبا النصرانية منذ أيامهم الأولى ، وأما الدعوة بمفهومها المعاصر فإنها لم تكن سائدة في ذلك الوقت ، إذ إن الفتح

١- أبو غنيمة ، مرجع سابق ، ص ٦٠.
٢- توماس أرنولد ، الدعوة إلى الإسلام ، ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرون ، مطبعة الشبكشي ، القاهرة ، ط٣ ، ص ١٧٠.
٣- أثر الدولة العثمانية في نشر الاسلام في أوروبا ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٩هـ.
٤- أبو غنيمة ، مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٣.

الإسلامي كان الأداة الوحيدة المعتمدة في لغة تلك الحقبة ، أما أن يلجأ السلاطين إلى نشر الإسلام بالطرق السلمية ، فإن ذلك مما كانت ترفضه أوروبا المتعصبة لمذهب الكنيسة الكاثوليكية ، ولم يكن أمام الدولة خيار آخر سوى إمتشاق الحسام.

ثم إن النفوس قد جبلت على حب الإحسان عموما ، والمال بصفة خاصة ، كما إن تطبيق الشريعة الإسلامية في حق أهل الكتاب أفضل لهم بكثير مما كانت تفرضه عليهم الكنائس وسدنتها من ضرائب باهظة ، وإنتهاكات صارخة لأبسط حقوق الإنسان الفطرية في تلك الحقبة المظلمة في التاريخ الأوروبي ، فلما رأوا سياسة الحكومة العثمانية والمستمدة من الشريعة الإسلامية ومعاملتها لهم رغم أنهم على غير ملتها ، دخلوا في دين الله أفواجا (١).

وفي هذا الصدد أشار المؤرخ عبد العزيز الشناوي إلى توافر العديد من العوامل التي أسهمت في إنتشار الإسلام ومنها توسع الدولة في فرض ضريبة الغلمان – والتي لم ينكرها المؤرخ أو يذكر مصدرها – ، والطريقة البكتاشية الصوفية ، ونظام تملك وإدارة الأراضي الزراعية والذي لم يشترط إعتناق الإسلام للحصول لذلك ، ونظام الأعيان وهم طبقة الأغنياء الذين كانوا مخولين حق الإشراف على الأراضي (٢).

وتوسع الباحث محمد بيومي في حصر الوسائل المختلفة التي إعتمدتها الدولة في ترغيب رعايا البلاد المفتوحة في الإسلام ، إذ سلكت طرقا متنوعة ومبتكرة أحيانا في دعوتهم ، مثل سياسة التسامح والحريات الدينية أو " نظام الملل " ، وبناء المنشآت الحيوية كالجسور وتعبيد الطرق في بعض الموانئ الإغريقية من أجل ترويج التجارة والصناعة مع كفالة الحرية المطلقة في العمل ، وكذلك منح إمتيازات موسعة لمن إنخرط في سلك الجندية شريطة إعتناقه للإسلام. ثم تحولت الدولة إلى إغراء الزائرين بفتح بلادهم لهم ، والإحتفاء بالمسلمين الجدد ودعمهم ماليا ومعنويا ، والمعاملة الرقيقة مع العبيد النصارى ، والزيجات المختلطة مع المطرودات من قبل الكنيسة ، وتغيير التركيبة السكانية في بعض المناطق مثل شرق أوروبا ، وذلك بنقل العديد من الأسر المسلمة إليها وجلب

١- محمد قطب ، مذاهب فكرية معاصرة ، دار الشروق ، القاهرة ، ص ٧٨-٧٩.

٢- مرجع سابق ، ج ٤ / ص ١٨٦٠.

أنصارها إلى الأناضول ، والإفراج عن الأسرى إذا إعتنقوا الإسلام ، وتخفيض الضرائب على المزارعين مقارنة بتعسف الإقطاعيين المحليين في البلقان ، وحدة الصراع المذهبي النصراني وما نجم عنه من إضطهاد تحولت على إثره أعداد غفيرة للإسلام ، وأخيرا إكرام رجال الدين المتحولين إلى الإسلام بالعطايا والتقدير (١).

ولكن رغم أن الإمتيازات الأجنبية سمحت للنصارى الوافدين بحرية ممارسة دينهم مما ينفي أية فائدة أو أمل في تحولهم إلى الإسلام ، إلا أن الأحداث أثبتت عكس ذلك كما ورد في دراسة الباحثة ليلى الصباغ من :

" أن الأوروبيين كانوا ينتقلون بمئات الآلاف إلى بلاد المسلمين ، ويسلمون هناك ، ويعملون نساجين ، وفي بناء المراكب ، وبحارة ، وصانعي مدافع للسلطان ".

وإن تلك التحولات غير المتوقعة من قبل رعايا الدول الأوروبية جعلت الأوروبيين يفضلون إرسال أولادهم إلى مناطق نائية خلف المحيطات بدلا من الشرق والذي كانوا يتخلون فيه عن النصرانية لحظة وصولهم أراضيه وذلك نتيجة لتسامح المسلمين في مقابل التعصب النصراني ، وقد شكل ذلك صدمة كبيرة لرجال الدين النصارى المنتشرين في أراضي الدولة العثمانية. فبعد مرور نصف قرن من توقيع معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية ، بدأت فرنسا تميز من الغيظ لتحول كثير من رعاياها الذين أوفدتهم إلى الأراضي العثمانية ضمن الرحلات التجارية إلى دين الإسلام. وتفاقم الخطب لدرجة أنها - أي فرنسا - أثارت الموضوع بصورة رسمية مع العثمانيين ، إذ إشتكى السفير الفرنسي في إسطنبول في سنة ١٠٠٦هـ/١٥٩٨م إلى السلطان محمد الثالث كثرة تحول الوافدين والتجار وملاحي السفن إلى الإسلام ، وزعم السفير أنهم اختطفوا ، وأنه كان من بينهم بعض الأطفال.

ثم لجأ السفراء إلى محاولة تغيير قناعات من أسلم لما أعجزتهم الحيلة ، أو إعادتهم إلى بلادهم ، أو تسليط رجال الكنيسة عليهم ،

١- مرجع سابق ، ص ٤٧ وما بعدها.

وإستعانوا في مهمتهم البشعة تلك بالبعثات التنصيرية المنتشرة في الأرض العربية مثل اليسوعيين والكبوشيين. ولكن تلك الأساليب البالية لم تجد نفعا أمام صلابة العقيدة والإيمان الراسخ الذي خالط قلوب المسلمين الجدد ، مما دعا الفرنسيين إلى إتباع طريقة أكثر وحشية ودموية لوضع حد لتلك الهجرة الجماعية إلى الله ورسوله. فقد وجد السفراء أن الأوروبيات النصرانيات أيضا أخذن في التحول إلى الإسلام والإقتران بالمسلمين ، فعمدت السفارات الأوروبية ومن خلال أعوانها إلى قتل أزواج الأوروبيات المسلمات ، موجهين بذلك رسالة قوية لكل من تسول لها نفسها من بنات النصارى الإقتران بمسلم. وقد وقعت حادثة مأساوية جسدت تلك السياسة الوحشية راح ضحيتها رجل جزائري تزوج بإمرأة هولندية ، وفي طريق عودته إلى موطنه عبر سورية قام ثلة من الرجال الفرنسيين بقتله في كمين أعد له سلفا ، ثم بعثوا بزوجته وأبنائه إلى دير مارحنا للراهبات المارونيات في بيروت ، ولما بلغ السلطان الخبر أمر بإحضار المرأة وأبنائها ليربوا على دين أبيهم ، فأسرع اليسوعيون بترحيلهم مستبقين تنفيذ القرار السلطاني (١).

ومن ناحية أخرى ، فقد آتت الدعوة الاسلامية ثمرتها في مدينة "ايلبصان" الألبانية في زمن السلطان سليمان القانوني والذي تميز عن أسلافه بنهجه السياسي والإداري ، وكان السلطان محمد الفاتح هو الذي بنى تلك المدينة في سنة ٨٧١هـ/١٤٦٦م لتكون مركزا إسلاميا لنشر الدعوة في ربوع ألبانيا (٢).

وإمتدادا للأحداث في عصر السلطان سليمان القانوني ، فإن بعض نصارى إيطاليا كانوا ينتظرون وصول العثمانيين إلى بلادهم لتخليصهم من الظلم والاضطهاد. وفي الوقت ذاته فإن الإسلام كان قد إنتشر في ألبانيا بسرعة فائقة ، بينما تطلع الصرب إلى سيادة العثمانيين على المجر بكل ترحاب ، وقدم القسس المساعدة للجيش العثماني ، حيث أرغموا حامية مدينة بلغراد على التسليم للجيش نظرا لذيوع الأخبار عن عدل السلطان سليمان وسماحته (٣).

إن ذلك النهج والتوجه ليس بدعا أو إنفرادا بقدر ما كان فهما عميقا

١- مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٧٩-٦٨١ ، ٦٨٣-٦٨٤.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٤ / ص ١٨٦٠.
٣- حسون ، تاريخ الدولة ، مرجع سابق ، ص ٧٤.

لطبيعة العلاقة مع أهل الكتاب ، ويؤكد المؤرخ فيليب براون تلك السمة الفريدة للدولة العثمانية في عصر غلب عليه الكراهية والعداء قائلا :

" إن السياسة التي انتهجتها الدولة العثمانية لا تتناقض روح الإسلام ومبدأه بل هي متلائمة مع القضاء الإسلامي ، وترفض بقوة صفة عدم التسامح التي تنسب للأتراك " (١).

وفي كلا المعاهدتين المبرمتين مع فرنسا وبريطانيا ، لم يدر بخلد الدولة العثمانية فتح الباب أمام الدعوة الإسلامية بصورة صريحة ، فليس هناك نص ظاهر يدل على ذلك في مواد أي منهما ، ناهيك عن أن ترغيب الدول الأوروبية لا يكون بتضمين المنح السلطانية لبنود ذات مغزى ديني ، فيتلقفها الأعداء ليشهروا بطرفي الإتفاقية معا. وعلى العكس من ذلك ، فإن الهدف من المعاهدات كان إغراء الدول الأوروبية للكف عن قتال الدولة العثمانية ، ولذلك فمن المحال النص على نشر الإسلام سرا أو علنا. لكن تلك الإشكالية لم تكن لتمنع التجار المسلمين – رغم قلة عددهم – بالقيام بمهمة إبلاغ دين الله ، خاصة وأن الإتفاقيات كفلت لهم حقوقا في بلاد الدول المتعاقدة ومنحتهم هامشا من حرية الحركة!

أما بالنسبة لإتفاقية السلام في كوتشك قينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية والتي تمخضت عن الحرب البولندية ، فإن المسائل الدينية تم النص عليها تحديدا لكلا الطرفين ، إذ أشارت المادة الثالثة صراحة إلى سيادة السلطان العثماني الدينية على مسلمي القرم ، والإعتراف به خليفة على المسلمين في العالم (٢) ، وذلك مقابل السماح لروسيا بحماية الأرثوذكس في أراضي الدولة ، وبناء كنيسة في إسطنبول كما جاء في المادتين السابعة والرابعة عشرة على التوالي (٣).

وتلك المواد والتي تبدو في ظاهرها متكافئة ، كانت في الواقع متباينة كثيرا بسبب المركز المالي والعسكري لكل طرف ، فروسيا القوية

1- Brown, Foreigners in Turkey, op., cit., p.23.
2- Hurewitz, op., cit., pp.55-56.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٦-٣٤٨.

لا يمكن مقارنتها بالدولة العثمانية التي أنهكتها الحروب والديون ، ولذلك فإن الجزء الخاص بتوسيع مظلة السلطان الدينية لتشمل رعاياه السابقين في القرم لا يعدو أكثر من كونه حبر على ورق أو مجاملة سياسية في أحسن الأحوال ، وذلك لأن السلطان كان يفتقر إلى القوة السياسية والإقتصادية التي تمكنه من الإستفادة من تلك الحرية على الوجه الأمثل بما يخدم مصالح المسلمين والدولة عموما.

ولكن ينبغي النظر إلى إنتزاع ذلك الحق بصورة أكثر شمولية ومنطقية ، إذ إن الدولة التي دب في أوصالها الوهن كانت لا تزال تملك من المقومات المادية والمعنوية ما جعلها تفاوض أعدائها رغم تمالئهم عليها بكرة وعشيا ، وذلك التخصيص لمكانة السلطان الدينية رغم دلالته الرمزية ، إلا أنه حمل في طياته معان كثيرة ليس ببعيد عنها تمسك الدولة بحق حماية المسلمين ، ونشر الرسالة السماوية الخالدة ، واللعب بالأوراق السياسية بكفاءة ومهارة تحسد عليها رغم الأوضاع الحرجة التي كانت تعصف بها ، أو ربما سعت روسيا لإرضاء غرور الدولة. وعلى أية حال فإن هذا تفسيرا وليس تبريرا لوقائع غاب عنها المعاصرون ولم يشهدوها ، وإجتهد فيها المتقدمون وأعمل المتأخرين فيها رأيهم ، وللمجتهد وإن أخطأ أجر كما صح بذلك الأثر.

وختاما ، فإن الباحث المتخصص في دراسة المعاهدات الدولية هيروتز بعد إستقرائه لتاريخ الدولة العثمانية والإتفاقيات العديدة التي أبرمتها مع الدول الأوروبية عبر القرون ، خلص إلى حقيقة مهمة تتمثل في الإختلاف بين أهداف المعاهدات المتقدمة والمتأخرة جملة وتفصيلا ، فأشار إلى أنه :

> " لم يحتاج السلاطين الأوائل إلى الحصول على معاملة مماثلة من الدول الغربية نظرا لأن الأوروبيين هم الذين أرادت الدولة حضهم على التجارة في بلادها " (١).

ومضمون ذلك الرأي أن الإتفاقيات لا يمكن معالجتها على أنها موضوع واحد ، إذ لا غنى عن إدراك إختلاف الحقب التاريخية وبالتالي

1- Hurewitz, op., cit., p.1.

الأسباب والدوافع التي لازمت كل إتفاقية على حدة ، ومن المؤكد عدم وجود سبب وحيد يجمع بينها فربما إشتركت في بعض الأسباب ولكنها إختلفت في النتائج ، والعكس صحيح كذلك. وخلاصة الأمر ، أن منح الإمتيازات الأجنبية لم يكن بدافع الإسهام في نشر الإسلام لأن إلزام الطرف الأوروبي بشرط كذلك كان سيفرغ الإمتيازات من محتواها تماما رغم أن ذلك لم يكن محظورا على الدولة العثمانية ، ولكنه أمر إقتضته الحصافة السياسية ، وهذا يقودنا إلى البحث مجددا عن إحتمالات أخرى خلف إبرام الدولة العثمانية لمعاهدات الامتيازات الأجنبية مع الدول الأوروبية.

المبحث الثالث
تأثير الصدور العظام والزوجات الأجنبيات على السلاطين

ليس من المناسب في المجتمعات الإسلامية المحافظة أن تثار قضية يرتبط فيها رجال ونساء أجانب بعلاقة ما ، لأن ذلك مما قد يستوجب الحد الشرعي في حق القائل ، ولكن مقصد هذا المبحث هو النظر في الأدوار المتداخلة التي قام بها الصدور العظام وزوجات السلاطين الأجنبيات معا في الفترة الزمنية التي أبرمت فيها المعاهدات التي تتناولها هذه الرسالة. وإن هذا التناقض اللفظي مع جناب الشريعة يقابله أيضا الإختلاف الكبير بين سرية عالم الزوجات وندرة المعلومات المتسربة من جناح الحريم في القصر السلطاني ، وكذلك الحضور القوي للصدور العظام ومناوراتهم وسيرهم (١).

إن إستحداث منصب الصدر الأعظم – أو رئيس الوزراء – تزامن مع نشأة الدولة العثمانية وذلك بقصد تصريف القضايا اليومية للدولة ، كما كان له قدر كبير من الأهمية إذ إن الشخص الذي شغله كان ينوب عن السلطان أثناء قيامه بحملات الفتوحات في القارة الأوروبية وسواها ، نظرا لعدم وجود منصب ولاية العهد في الدولة. وقد ترتب على ذلك منح الصدر الأعظم سلطات واسعة للقيام بواجبات ومقتضيات العمل ، وقد كان ذلك ديدن السلاطين الأوائل جميعا ، ما عدا السلاطين محمد الفاتح ، وسليم الأول ، وسلميان القانوني ، والذين تمتعوا بقدرات فائقة وهمم عالية مكنتهم من الجمع بين العملين معا.

ولقد كان الصدر الأعظم يختار عادة من طبقة الأحرار من الشعب في بداية عصر الدولة العثمانية ، ولكن منذ مطلع عام ٨٥٨هـ/١٤٥٤م أصبح المنصب يشغل بالموظفين من فئة العبيد الذين تربوا في قصور السلاطين ومدارس الإنكشارية (٢). وقد تتبع المستشرق كارل بروكلمان أصول الصدور العظام الذين تعاقبوا على خدمة الدولة في الفترة من عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥هـ / ١٤٥٣م) وحتى عصر السلطان

١- يذكر المؤرخ عبد العزيز الشناوي معاناة الباحثين في الحصول على المعلومات بخصوص الحياة الخاصة للسلاطين العثمانيين ؛ أنظر الشناوي ، الدولة العثمانية ، ج ٢ / ص ٥٥٩-٥٦٠.

٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٥٨ ، ٣٧٠.

السلطان مصطفى الأول (١٠٣٢هـ /١٦٢٣م) والبالغ عددهم ثمانية وأربعون شخصاً ، فوجد أنّ خمسة منهم فقط ينحدرون من أصل تركي ، وإثنان وعشرون منهم من نصارى البلقان وحديثي العهد بالإسلام ، وستة يونانيين ، وإيطالي وأرمني وكرجي وجركسي ، بينما لا تُعرف أصول الأحد عشر الباقين (١).

ومع أواخر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي إنحسر دور الصدور العظام السياسي وذلك بسبب التيارات العاصفة والدسائس بالإضافة إلى ضعف تكوينهم النفسي والشخصي ، ونتج عن ذلك تصاعد النفوذ القوي لأمهات وزوجات السلاطين أو ما يُعرف بدور " الحريم السلطاني " ، وذلك التحول في تركيبة الهيئة الحاكمة وشخوصها تزامن مع مؤشر الهبوط المستمر لعظمة الدولة ، والذي بدأت ملامحه تتضح بصورة أكبر في القرون التالية (٢).

ونتيجة للفراغ السياسي الذي أحدثه التحول في معايير إختيار الصدور العظام والوزراء ، بدأ نجم أمهات السلاطين الأجنبيات في الصعود فجأة ، كما أخذت ظاهرة تزايد نفوذ زوجات السلاطين تتفشى بشكل واسع في مراكز صناعة القرار في الدولة ، واستمرت تلك الحقبة المتميزة لمدة قرن كامل من الزمن (٣) ، وبالتحديد فإنّها بدأت منذ عصر السلطان سليمان القانوني عقب زواجه في سنة ٩٦٣هـ/١٥٥٦م من جاريته خُرّم ، وإستمرت حتى سنة ١٠٥٨ هـ /١٦٤٨م مع بداية عصر السلطان محمد الرابع (٤).

وقد ساهم عاملان رئيسان في إفساح المجال أمام طابور النساء الأجنبيات الطّامعات في إقتطاع جزء من السلطة لإدارة شؤون البلاد ، أوّلهما : حداثة أعمار السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم ، وثانيهما : تقدُّم الصدور العظام والوزراء المُعيّنين في السّن ، ناهيك عن أنّ تعيينهم وعزلهم بات يخضع لإرادة السيدات الأول في جناح الحريم وبحسب تحقيقهم لطموحاتهن (٥).

١- مرجع سابق ، ص ٤٨٨.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٠٧.
٣- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٥٨٥.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٠١.
٥- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٠٨-٦٠٩.

كما جمع بين الصدور العظام وأمّهات وزوجات السلاطين عامل مشترك آخر إذ إنّ جُلّهم إنحدروا من أصول أجنبية. وربما كان تقريب السلاطين وتوزيرهم للنصارى الذين إعتنقوا الإسلام سياسة لها إيجابيّاتها رغم بعض المآخذ عليها ، إلاّ أنّ زواجهم من النساء الكتابيات مع بقائهن على ديانتهن النصرانية كانت تحكّمه عوامل الجمال الحسّي ، والمصالح السياسية التي هدفت إلى توثيق العلاقات مع بعض الدول الأوروبية ، أو التخطيط لإقامة علاقات أخرى (١).

وليس ذلك فحسب ، فالزوجات – وأمّهات السلاطين لاحقاً – ومنذ عهد السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨هـ / ١٤٨١-١٥١٢م) إنحدرن من أصول غير معروفة ، كما كنّ من جواري السلاطين ولسن من النساء الحرائر ، وكان لهن الحول والطول في الدولة (٢). وممّا تجدر الإشارة إليه أنّه في عهد ذلك السلطان المسالم والمُحب للعلوم الأدبية بدأت الدولة العثمانية في إقامة الجسور وفتح القنوات الديبلوماسية مع الدول الأوروبية وأوّلها روسيا ، ثم البابوية ، والإمارات الإيطالية التجارية فلورنسا ، وميلانو ، ونابولي (٣).

وهذا يثير الكثير من الأسئلة عن دور أولئك النسوة اللائي إقتحمن الحصن الخاص بالسلاطين العظام في قيام تلك العلاقات السِلميّة ، في الوقت الذي إنهارت فيه جحافل الجيوش الأوروبية على أعتاب دولة بني عثمان ، ووطئت خيلها أراضي العديد من الدول الأوروبية فتحاً أو سلماً!

إنّ ذلك الانفتاح السياسي على العالم الأوروبي يُلقي مزيداً من الضوء على دور النساء الأجنبيات في الدولة العثمانية ، ويُسهم في إكمال الصورة بشكل أوضح ، إذ كان السلاطين في الماضي يحصُلون على الجواري إمّا بالأسر في المعارك أو بالشراء ، ثم أضيف إليهما منذ نهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي الإهداء من قبل موظفي الدولة وحُكّام بعض الدول الأوروبية ، وذلك يُفسّر الدور المتنامي لأولئك النسوة ، واللاتي ربما تم إختيارهن بعناية فائقة من قبل الدول الأوروبية المعادية. والأغرب من ذلك أنّ مُعظم الجواري إنحدرن من طائفة نصارى القوقاز والشراكسة – وهي منطقة كانت تخضع لهيمنة العنصر

١- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١١٧.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٦٩.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٨٣-١٨٤.

السلافي الروسي وتلك نقطة جديرة بالتأمل.

وبعد هذه المقدمة الموجـزة عـن الصـدور العظـام وزوجـات السلاطيـن ، سأتناول شخصية كل صدر أعظم ثم زوجة السلطان المعني بكل معاهدة على حدة. فالصدر الأعظم إبراهيم باشا إبتداءاً والذي خـدم السلطان سليمان القانوني إبان إبرام معاهدة الإمتيازات مع فرنسا ، كـان ينحدر من أصل يوناني حيث قدم والده من منطقة تسمى برغه (١).

كما يُروى أنّ إبراهيم باشا كان من أطفال النصارى الذين أُخـذوا كجزية (٢) ، ثم إعتنق الإسلام لكنّه لم يكن مخلصاً في إيمانه – حسـب رأي أحد الباحثين الغربيين – ، فأضمر النصرانية وتظـاهر بالإسـلام ، وعمل أثنـاء فترة وزارته على إنقاذ ممالك أوروبا من ضغط العثمـانيين العسكري ، وحوّل مجهود الدولة الحربي وإستنزفه بعض الشـيء فـي الجبهة الشرقية ضد الدولة الصفوية (٣).

ولكن ذلك القول يعوزه الدليل المتيـن ، كمـا إنّ سـيرة الباشـا وإنجازاته أبلغ ردّ على هذا الكلام الجُزاف. بالإضافة إلى ذلـك ، فـإنّ الخطر الصفوي برز إلى حيز الوجود منذ عصر السلطان بايزيد الثـاني ، أي قبل أكثر من نصف قرن من الزمان تقريباً من وزارة الباشـا. وممّـا يَدحض تلك الفرية حصول إبراهيم باشا في سنة ٩٣٦هـ/١٥٢٩م علـى لقب سر عسكر – أي القائد العام للجيوش العثمانية ، وكذلك بيلـر بيـك روملي – أي والي القسم الأوروبي من الدولة (٤).

ولا غرابة في ذلك فسـجلّ الباشـا حـافل بالإنجـازات الحربيـة والمشاركات الميدانية ، ومن ذلك الحملات العسكرية ضد بلغراد في سـنة ٩٢٧هـ/١٥٢١م ، وجزيرة رودس في عام ٩٢٩هـ/١٥٢٣م ، وبـلاد

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٦٣ ، ٥٨٥.
٢- لقد أخذ كثير من المؤرخين المعاصرين هذا الرأي على أنّـه حقيقـة علمية لا تقبل الجدل ، ولكن الأدلة والقرائن تدحـض تلـك الفريـة الصليبية التي تعمد إلى تشويه التاريخ الإسلامي والقدح في الشـريعة المطهرة ، ولقد فنّد الباحث زياد أبو غنيمة تلك الترّهات ؛ أنظر زيـاد أبو غنيمة ، جوانب مضيئة ، ص ١٢٢-١٥٧.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، مرجع سابق ، ص ٩٣.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٢١.

المجر في سنة ٩٣٢هـ/١٥٢٦م ، وكذلك إشتراكه في حصار مدينة فيينا للمرة الأولى في عام ٩٣٦هـ/١٥٢٩م (١).

إنّ تلك السيرة الحسنة والإخلاص والتفاني في خدمة الدولة تُثير الشكوك حول ذلك التشنّيع المألوف من معظم المؤرخين الغربيين ، وقد شذ عن تلك القاعدة المؤرخ الفرنسي المُحدث جان باكي جرامون إذ وصف الصدر العظم إبراهيم باشا بالذكاء والنشاط ، والحس السياسي الحادّ والشخصية القوية ، وتلك السمات البارزة ساهمت - في رأيه - في جعل فترة توليه المنصب (٩٢٣-٩٣٦هـ / ١٥٢٣-١٥٣٦م) الأكثر روعة في العهد الذهبي العثماني.

أمّا أبرز وآخر أعمال إبراهيم باشا السياسية قيامه بإنجاز الإتفاقية مع فرنسا والتي تم بموجبها توسيع نطاق الإمتيازات التجارية التي حصل عليها الفرنسيون في مصر منذ زمن المماليك ، لتشمل سائر أراضى الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى عقد إتفاقية تعاون عسكري بين الطرفين لكنها لم تتحول إلى واقع إلاّ في بعض المشاركات المحدودة (٢). ومن الجدير بالذكر أنّ تلك الإمتيازات سبق أن جدّد العمل بها السلطان سليم الأول ، وتابعه في سنة ٩٢٨هـ/١٥٢٨م إبنه سليمان القانوني (٣).

ويشير باحث أوروبي معاصر إلى أنّ إبراهيم باشا لعب دوراً موازياً للسلطان سليمان القانوني في المحادثات التي أفضت إلى عقد المعاهدة مع فرنسا ، ولذلك - بحسب رأي الباحث - لا يمكن للصدر الأعظم بحال أن يستحوذ على شرف عقد الإتفاقية ، أو مُجرّد التأثير على السلطان الذي كان على إطّلاع تام بمجريات الأحداث في أوروبا (٤).

وليس بمستغرب أن يكون للصدر الأعظم إتصال مباشر بالدول الأوروبية لأنّه وبحكم الصلاحيات المطلقة الممنوحة له من قبل السلطان كان يتعامل مع السفراء والقناصل بإستمرار أثناء وجود السلطان في

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ وما بعدها.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، الفصل الخامس ، ج ١ / ص ٢١٨ ، ٢٢٦.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٠٨.
4- Hester D. Jenkins, Ibrahim Pasha : grand vizir of Suleiman the Magnificent, Columbia University Press, N.Y., 1911, pp.88-89.

العاصمة ، وكذلك في غيابه المتكرر في جبهات المعارك الحربيــة. إلاّ أنّ الباشا إرتبط بعلاقة خاصة بالسفير الفرنسي في إســطنبول ، ويُشـــاع أنّ الصدر الأعظم كان لا يكتُم مشاعره وعلاقتـــه تلـــك ، إذ كـــان أســـلوب مخاطبته للمبعوث الفرنسي يُنبئ عن الصداقة التي تربطـــــهما ، مقارنـــة بطريقة تعاملــــه مع نظرائه الأوروبيين (١).

ولكنّ إبراهيم باشا لقي حتفه فجأة في سنة ٩٤٢هــ/١٥٣٦م وبــأمر من صديقه وخليله السلطان سليمان القـــانوني ، وقـــد تعـــدّدت الأســـباب وإختلفت الروايات بشأن تلك العاقبة السيئة التي آل إليها أخلـــص رجـــال السلطان وأقربهم إليه ، إذ قيل إنّ إعدامه كان بسبب فشـــل حملتـــه فـــي العراق ، بينما يُرّجح أنّ تعاظم نفوذ حاشية السلطان وبخاصـــة محظيّتـــه خرّم سلطانة – أو روكسلانة – كان السبب المباشر (٢).

ومن المعروف أنّ حَمْلة السلطان سليمان القانوني في بلاد العجـــم كانت ناجحة تماماً بدليل إنتزاعه لمدينة بغداد من الحكم الصفوي ، ولكـــن السلطان سليمان ربما أخذ يرتاب في أمر الباشا بســـبب تذييلـــه بعـــض الأوامر التي أصدرها للفرق العسكرية التي كانت تحت قيادته بصفته القائد العام للجيش العثماني في الحملة بتوقيع سر عسكر سلطان منتحلاً صفـــة السلطان ذاته ، فخاف السلطان أن تكون تلك إرهاصة لإستيلاء الباشا على الحُكم فعجّل بقتله (٣).

ويذكر أنّ إبراهيم باشا كان يُبدي تفاخره أمام المبعوثين الأجـــانب بأنّه قادر على حَمْل السلطان على تنفيذ كلّ ما يُريده ، وأنّ صلاحياتـــه – أي الباشا – تكاد تكون مطلقة (٤). وهذا القول يُمكن حملُه على وجهيـــن إذ يعتبر من جهة شهادة تؤكد مخاوف السلطـــان المتصاعدة ، وإســـتغلال أعداء الصدر الأعظم بما فيهم زوجة السلطان تلك الهفوة لإغارة صـــدر القانوني عليه ، ومن جهة أخرى فإنّ إحتمال قيام المُمثلين الأجانب لـــدى الدولـــة بإختلاق تلك الفرية يظل وارداً بسبب طريقة معاملة الباشا لهـــم

1- Roger B. Merriman, Suleiman the Magnificent: 1520-1566, Cooper Square Publishers, Inc., N.Y., 1966, p.138.

٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٢٤.

٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٧٩.

الأمر الذي جعلهم يتربصون به الدوائر ، ومن أجل ذلك ربما كان تكالتف الخصوم عليه هو الذي أودى بحياته ، حيث إلتقت طموحات زوجة السلطان مع بُغض السفراء ، وكذلك النزعة الفطرية للحفاظ على الملك ، لتهيئة الظروف الملائمة للتخلص من تلك الشخصية القوية.

وفي الإتجاه نفسه يذكر المستشرق ستانفورد شو أنّ إعدام إبراهيم باشا مُهندس الإتفاقية العثمانية الفرنسية كان سببه سعي إحدى حريم السلطان وتعاونها مع السفير الفرنسي في إسطنبول من أجل تولية صدراً أعظم أكثر إنفتاحاً على الغرب ، فوَشَت به تلك المرأة لدى السلطان ، وربما كان الباشا معترضاً على بعض مواد المعاهدة ، خاصة وأنّه لم يكن له دور في إقرارها. ويؤكّد شو أنّ الإتفاقية العثمانية الفرنسية ماتت بوفاة الملك الفرنسي فرانسوا الأول (١) ، وأنّ فرنسا تأخرت في الحصول على الإمتيازات إلى عهد السلطان سليم الثاني والملك هنري الثاني في سنة ٩٧٦هـ/١٥٦٩م. لكنّ ذلك يخالف الرأي السائد لدى بعض المؤرخين القائل بأنّ الإتفاقية تعطّل تنفيذها بسبب إعدام إبراهيم باشا الذي قام بصياغتها (٢).

كما راجت إشاعات حول الصدر الأعظم مُفادها أنّه كان يطمح إلى الإستيلاء على عرش المجر ، ولما فشلت تلك الإشاعات في إطاحة الباشا من منصبه ، نُسجت حوله مؤامرة أخرى أكبر وأضر تزعم أنّه كان يتطلّع إلى إعتلاء العرش العثماني نفسه ، وذلك إعتماداً على زواجه من شقيقة السلطان سليمان القانوني ، ولعل ذلك السبب عجّل بإتخاذ القانوني قراره بقتل الباشا (٣).

ويذكر أيضا أنّ روكسلانة زوجة السلطان وأثيرته من نسائه ، سعت في مقتل الصدر الأعظم إبراهيم باشا فأشاعت حوله تهم وإدّعاءات خطيرة جداً تمثّلت في إزدرائه للقرآن الكريم ، وقيامه بالتفاوض سراً مع الفرنسيين ، بالإضافة إلى الإشارة إلى ثرائه الفاحش وتزايد نفوذه (٤).

وتلك الدعاوى تفتقر إلى البراهين التي تؤيّدها ، فالباشا كانت له

1- Shaw, op., cit., pp.98, 177.
2- Inalick, op., cit., p.137.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٦٣.
1- Merriman, op., cit., pp.184-185.

مواقف تدلّ بوضوح على إخلاصه للإسلام وأهله ، كما إنّ العلاقات مع فرنسا إستمرت بعد رحيل الباشا ، وأمّا الثراء غير المشروع - فيما لو صح - فإنّه جريمة لكنّها لا تستوجب القتل ، وهذه الأقوال بمجموعها تنفي عن الباشا تلك التهم الشنيعة والمغرضة.

فقد كان للباشا موقف مُشرّف من محنة المسلمين في الأندلس في غرب أوروبا ، وكذلك من الحرب ضد الصفويين في المشرق ، ويكفي في هذا المقام الإستشهاد بإحدى رسائل الباشا إلى السلطان بذلك الشأن لتكوين إنطباع دقيق عن حاسّته الإسلامية وعاطفته الجيّشة ، حيث جاء فيها :

" انّه لعمل رائع إذا ألزمت نفسك بطرد أتباع إسماعيل اللّعين خارج آسيا وسيكون ذلك مجداً عظيماً للأبد ، وليس أشرف من الحرب لتحقيق ذلك ، وإنّ تحطيم المماليك في الشام ومصر لا يُقاس بقهر فارس " (١).

وهذا الكلام المقتضب الذي إتخذه بعضهم دليلاً على إنحياز الصدر الأعظم لأوروبا لأنّ فيه تشجيع للسلطان على غزو بلد مسلم ، لا يحتمل ذلك التأويل بتاتاً ، بل هو قرينة تثبت كراهية الوزير لأصحاب المذهب الباطني المُخرّب ، وممّا يؤكّد ذلك تفريقه بين بلاد المماليك السُنيّين وبين فارس الرافضيين ، وأهمية القضاء على الأخيرة مقارنة بالأولى. وأنّى للصدر الأعظم الوصول إلى تلك الحقيقة الناصعة - التي أشكل على كثير من المتأخرين إستيعابها مع الأسف - لو لم يكن الوزير ملتزماً بالإسلام نصاً وروحاً!

كما إنّ موقفه من محنة المسلمين في شمال إفريقيا والأندلس يثبت حرص الباشا وغيرته على الإسلام والمسلمين ، إذ رفض إبراهيم باشا إقتراح الملاّح الشهير خير الدين بربروسا على السلطان سليمان بضرورة إرسال أسطول إلى العالم الجديد للحصول على مستعمرة فيه ، وكانت حُجّة الباشا في ذلك أنّ منطقة البحر المتوسط لها الأولوية في سياسة الدفاع العثمانية لصد العدوان الأسباني عن المغرب بصورة نهائية وإلاّ لحق بالأندلس وتحوّلت منطقة شمال إفريقيا حتى مصر إلى المذهب

١- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٩٣.

الكاثوليكي. وذلك الرأي لا يصدر عن شخص له أدنى ميول نحو المذهب الكاثوليكي النصراني السائد في ذلك العصر ، والذي كان الباشا قد نشأ في أحضانه قبل إعتناقه للإسلام (١).

من ناحية أخرى ، فإنّ السلطان سليمان القانوني أكثر من إستعمال المسلمين من ذوي الأصول النصرانية في منصب الصدارة العظمى ، فكان سبعة من أصل تسعة ممّن تبوأوا ذلك المركز الحسّاس في الدولة ينحدرون من أصل نصراني ، وهم إبراهيم وإياس ولطفي وقره أحمد ورستم وسميز علي ومحمد صقللي ، ومع ذلك فإنّ الفتوحات لم تنقطع أو تتبدّل وجهتها ، بل كانت تسير وفق ما إقتضته المصلحة العليا للدولة ، وليس وفق إعتبارات الأهواء الشخصية للصدور العظام (٢).

وبعد إستعراض سيرة الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي عاصر توقيع معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية نخلص إلى حقيقة مهمة وهي أنّ الباشا لم يكن صاحب الكلمة الفصل في ذلك الشأن رغم ثقة السلطان المفرطة فيه وعلاقته الحميمة به ، فقد إحتفظ سليمان القانوني لنفسه بحق مباشرة السياسة الخارجية الخاصة بفرنسا ، ولم يسمح لوزير مقرّب أو صديق عزيز بتجاوز الدور المُناط به ، وهذا يقودنا بالتالي إلى النظر في الدور المحتمل للشخصية الثانية البارزة في حياة ذلك السلطان العظيم ألا وهي زوجته الأثيرة روكسلانة.

فمنذ مقتل الصدر الأعظم إبراهيم باشا أصبحت روكسلانة زوجة السلطان سليمان القانوني بمثابة الصدر الأعظم غير المتوج في إدارة شؤون الدولة ، وذلك لأنّ كل الذين تعاقبوا على المنصب لم يكونوا على تلك الدرجة من الأهمية نظراً لمحدودية قدراتهم وقلة حيلتهم أمام نفوذ تلك المرأة (٣).

وإنّ الصّعود المفاجئ لتلك المرأة الأجنبية عن الإسلام والدولة العثمانية يُثير تساؤلات عن الكيفية التي وصلت بها ، والدور الخفيّ الذي قام به بعض المُقرّبين من القصر السلطاني ومن خارجه للسّماح لها بتسلّق سُلّم السلّطة السياسية والتربع على قمة هرمها بتلك السرعة والقوة.

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٩٠.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٧٨.
3- Merriman, op., cit., pp.184–185.

ولقد تضاربت أقوال المؤرخين كالعادة – في الاختلاف بخصوص الشخصيات والأحداث – حول هذه المرأة وهويتها ، فالمؤرخ ويين فاسينشي يقول إنّ روكسلانة كانت إبنة كاهن روسي (١). بينما أشكل على الباحث أحمد مصطفى تحديد هويتها ، فأورد أنّها إبنة قس من أوكرانيا المطلة على بحر البلطيق ، أو ربما كانت تنتسب إلى إمارة البندقية ، أو من أصل يهودي (٢). فيما جزم المؤرخ علي حسّون أنّ خُرّم – أي الباسمة وهي صفة أطلقت عليها لجمالها المُفرَط – فتاة يهودية روسية أهداها أحد أمراء القرم التتار للسلطان ، وهذا يُذكّرنا بما تقدّم عن إهداء الجواري للسلاطين من قبل ملوك أوروبا وغيرهم وأثر ذلك على الدولة العثمانية (٣).

أما الباحث المتخصص في التاريخ العثماني عبد العزيز الشناوي فقد ذكر أنّها روسية الأصل تنحدر من بلاد القوقاز ، وأنّ والدها رجل دين يُدعى " دي روجالينو " ، وقد وصلت إلى قصر السلطان عن طريق تُجّار الرقيق ، فأعجب بها وأعتقها وبَنَى بها فأنجبت له الولد ، وأصبحت مستشاره الشخصي الأول في تصريف أمور الدولة ، وقد تخلى عن قيادة الجيش للبقاء بجوارها – رغم ما لذلك من أثر سلبي على نفوس العسكر الذين إعتادوا خروج السلاطين على رأس الجيوش ، ولكن الغريب أنّ أياً من المؤرخين لم يتطرق إلى الحلقة المفقودة في إنتقال روكسلانة من حال الحرية إلى الرق (٤).

وبغض النظر عن أصل روكسلانة وموطنها فإنها عاشت في القصر السلطاني مدة طويلة من المؤكد أنّها تجاوزت ثلاثة عقود كاملة ، فهي أنجبت عقب زواجها من السلطان سليمان إبنها الوحيد سليم – الذي خلف والده في الحكم – في شهر رجب من عام ٩٣٢هـ/ ١٥٢٤م ، وتُوفيّت عقب مقتل الصدر الأعظم أحمد باشا في سنة ٩٦٢هـ/١٥٥٥م بفترة وجيزة (٥).

1- Wayne S.Vucinich, The Ottoman Empire: Its Record and Legacy, D. Van Nostrand company, Inc., New York, 1965, p.19.

٢- مرجع سابق ، ص ١٠٢.

٣- تاريخ الدولة العثمانية ، ص ٥٣.

٤- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦١٤.

٥- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ، ٢٤٧.

وبناء على ذلك فإنّ روكسلانة أو خُرّم تكون قد إعتلت سدّة الحُكم مبكراً جداً في صدارة حكم السلطان سليمان القانوني ، لكنّ السؤال الأهم هو منذ متى بدأت تمارس نفوذها على السلطان ، وتدخلها في شؤون الدولة ؟ ، وما هو حجم ذلك التدخل ؟ وما هي آثاره على الدولة والأسرة الحاكمة ؟

ليس هناك جواب مباشر لتلك الأسئلة ، ولكن يظهر أن روكسلانة خطّطت جيداً لهدفها النهائي للتربع على الحكم ، ففي البداية إفتعلت خلافاً مع زوجة السلطان الأولى ووالدة إبنه وخليفته المرتقب مصطفى تمكنت من خلاله من إفساد علاقتها بالسلطان ، ثم سعت إلى إبعاد مصطفى إلى إقليم أماسيا ليخلو لها الجو في العاصمة إسطنبول لتحيك دسائسها ، وبذلك نجحت في التخلص من السلطانة المنازعة لها في قصر الحريم ، وكذلك إقصاء المنافس السياسي المحتمل لها مؤقتا (١).

ثم خطت خطوة كبيرة في مجال التخلص من المنافس الأخطر والمتربع على عرش الدولة والمستأثر بثقة السلطان المطلقة الصدر الأعظم إبراهيم باشا ، وقد تقدم الحديث عن دور الحريم السلطاني في مصرع الوزير. ولم يُصرّح بضلوع روكسلانة مباشرة في الحادث سوى قلة من المؤرخين منهم أحمد القرماني والذي ذكر بأنّ روكسلانة قامت بنقلة نوعية وغير مسبوقة في تاريخ الدولة فتحولت إلى الصدر الأعظم إبراهيم باشا وساهمت في عزله من منصبه ، ولم تكتف بذلك فدبّرت قتله (٢). ثم عيّنت مكانه رستم باشا الذي قرّبته منها ، وزوجّته بإبنتها من السلطان سليمان ، والتي كانت تُدعى مَحرمَه (٣).

ولقد أغرى روكسلانة نجاح مُخطّطها بإعدام إبراهيم باشا في إعتماد أسلوب الحل النهائي للإجهاز على الخصم القادم ، فإتّفقت مع زوج إبنتها الصدر الأعظم رستم باشا على تزوير رسالة تزعم أن الخليفة المرتقب مصطفى الإبن الأكبر للقانوني من زوجته الأولى قد تقدّم بطلب معونة من شاه فارس طهماسب لتحقيق طموحه في الإستيلاء على الملك وخلع أبيه ، في مقابل عقد الطرفين مصاهرة بينهما تحول دون تجدّد نزاع الدولتين المُسّلح ، وقد إستفادت روكسلانة في نسج تلك الحيلة الماكرة من

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦١٧.
٢- مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٥٧.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦١٧.

حساسية الديوان العثماني تجاه المذهب الرافضي ، وخشيته من خطر سريان التشييع إلى منطقة الأناضول (١).

بينما يذكر أنّ خُرّم أقنعت السلطان سليمان بقتل إبنه مصطفى بحُجّة تحريض الجنود الإنكشارية على السلطان مُتّكئة في ذلك على التاريخ القريب ، ومُذكّرة السلطان سليمان بما فعله والده السلطان سليم الأول مع أبيه بايزيد (٢) ، خاصّة وأنّ مصطفى كان شديد الشبه بجدّه سليم الأول ، وله شعبية عارمة في أوساط الجيش (٣). فما كان من السلطان سليمان إلاّ أن إستدعى مصطفى من إقليم آماسيا الذي كان يحكمه ، وكان السلطان يقود حملة على بلاد العجم في سنة ٩٦٠هـ/١٥٥٣م ، فأمر بخنقه فور دخوله عليه (٤) ، وبذلك أفسحت روكسلانة المجال أمام ولدها سليم الثاني لتولّي الحكم بعد أبيه (٥).

وثار الجنود الإنكشارية لمصرع مصطفى ، وطالبوا بإعدام رستم باشا ، ولكنّ السلطان سليمان الذي تملّكه الندّم إكتفى بعزل الصدر الأعظم من منصبه (٦). وربما كان ذلك إعتباراً لمشاعر إبنته زوجة الباشا المذكور ، فمن المؤكّد أنّ الحريم كان لهم دور في عدم قتل رستم باشا ، إذ لم تكُفّ روكسلانة عن الإصرار على عودة زوج إبنتها إلى منصبه ، فدبّرت حيلة جديدة إستطاعت بها التخلص من الصدر الأعظم الذي خَلَفِه لتخلي الطريق أمام صهرها للعودة ثانية إلى الحكم ، وحبك المؤامرات سوياً (٧).

لم تنته فصول تلك المأساة التي عصفت بأسرة السلطان سليمان عند ذلك الحد ، إذ بدى أنّ الصدر الأعظم قد طاب له سفك الدماء من أجل الحفاظ على منصبه ، فقام بتحريض مصطفى رضا المُربّي الخاص

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٤٩.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦-٢٤٧.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٥٠.
٤- أبو عبد الله محمد إبن أبي السرور البكري الصديقي ، نصرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان ، تحقيق يوسف الثقفي ، مطبعة جامعة أم القرى ، مكة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ ، ص ١٥٢.
٥- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦.
٦- حليم ، مرجع سابق ، ص ٩٣.
٧- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٧٩.

لسليم إبن السلطان سليمان من زوجته روكسلانة ، وذلك لزرع الفتنة بينه وبين شقيقه الأصغر سناً والأكفأ إدارة ، والذي يُدعى بايزيد (١).

ويسود إعتقاد بأنّ سليم هو الذي أوعز إلى مُربّيه الخاص بفكرة الخلاص من بايزيد خوفاً من منافسته له ، فبادر لاله مصطفى إلى مكاتبة بايزيد مؤلباً إيّاه على أخيه سليم ، ومشيراً إلى عجزه وإنهماكه في الشهوات. وبعد سلسلة من الرسائل المتبادلة ، والتي سُلّمت إحداها للسلطان ، وكانت تتضمن تعريضاً شخصياً به ، تم نقل بايزيد من قونية إلى أماسيا فظن أنّها حيلة ورفض الإمتثال للأمر ، ومن ثم لجأ إلى الشاه الصفوي وذلك بعد هزيمته أمام جيش أبيه بقيادة الصدر الأعظم محمد باشا والملقب بصقللي ، ولكن الشاه أعاد بايزيد إلى أبيه السلطان سليمان في سنة ٩٦٩هـ/١٥٦١م حيث قتل على الفور (٢).

ومن خلال تلك الرواية يتّضح حجم الخديعة التي تعرّض لها بايزيد من جهة ، وكذلك تزايد نفوذ عبيد السلطان وحاشيته ونجاحهم في تدبير المؤامرات الواحدة تلو الأخرى من جهة ثانية. كما أنّها تشير إلى دور الصدر الأعظم صقللي باشا الذي هزم جيش بايزيد والذي سوف تكون لنا معه وقفة قريبة جداً.

وكانت روكسلانة تُفضّل إسناد المناصب العليا في الدولة لذوي الأصول الصربية والمنحدرين من منطقة الجبل الأسود في البلقان (٣). وقد تقدمت الإشارة إلى هوية الصدور العظام في عصر السلطان سليمان القانوني ، فليس من الغريب إذن تمكنها من تعيين رستم باشا الكرواتي اللقيط صدراً أعظماً وإعادته لمنصبه بعد عزله (٤). هذا بالإضافة إلى أنّها حصلت لليهود الفارّين من الأندلس على الإذن بالإستقرار في الدولة العثمانية ، ومن بين أولئك اليهود أسرة " سيفي " التي برز منها " سباتاي" المولود في سنة ١٠٣٥هـ/١٦٢٦م والذي إليه ينتسب يهود الدونمة (٥).

١- بروكلمان ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧-٢٤٨.
3- W.E. Allen, Problems of Turkish Power in the 16th century, Central Asia Research Center, London, 1963, p.13.
٤- حسّون ، تاريخ الدولة العثمانية ، ص ٥٣.
٥- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ٢٠٣.

ولا يمكن تحديد حجم الأضرار التي نتجت عن الدور الخفي أو المباشر الذي مارسته السلطانة روكسلانة على الدولة ، ولكن يُستأنس برأي أحد الباحثين الذي وجد في إعدام السلطان سليمان لإبنه مصطفى بناءاً على وشايتها ، طامّة كُبرى لأنّ السلطان خلّف ورائه أميراً عاجزاً إدارياً عن النهوض بالسلطنة في ظل الظروف والمتغيرات العالمية ، الأمر الذي إستمر مع الدولة لعقود طويلة (١).

كما أسفرت مؤامرات روكسلانة عن حرمان الدولة من سلطان قدير وكفء ، وكذلك أحدثت صراعاً دموياً على السلطة بين سليم وشقيقه بايزيد تطوّر إلى ما يشبه الحرب الأهلية ، وبالتالي تولّي الحكم سلطانٌ حامت حول سلوكه الكثير من الشائعات ، وقد أوشك هذا الصراع بين معسكر سليم وبين أخويه أن يتخذ طابعاً دولياً بسبب لجوء رموز الفتنة والمحركين لها إلى إقحام الدولة الصفوية فيه وعن قصد ، وذلك نظراً للتوتر المستّمر في علاقتها بالعثمانيين ، لولا إدراك الصفويين خطورة مغبة اللّعب بورقة الإستحقاق الرئاسي (٢).

وإعتبر نويل باربر الباحث الغربي أنّ زواج السلطان سليمان القانوني من روكسلانة الروسية بمثابة الحلقة الأولى في سلسلة الأحداث التي أدّت إلى سقوط الدولة العثمانية ، لأنّها – أي روكسلانة – توّجت الزفاف بالإنتقال من سكن الحريم إلى مقر الحكم لتكون على إتصال يومي بالأحداث السياسية ، وبذلك فإنّها إبتدعت طريقاً وسَنّت مسلكاً سار عليه أركان الحريم السلطاني بعدها لمدة قرن من الزمان تقريباً (٣).

أما بالنسبة للأحداث القريبة التي تلت وفاة السلطان سليمان والتي تَظهر فيها جلياً آثار سياسة محظيّته الأجنبية ، فإننّا لا نلحظ شيء يُذكر سوى ترّهات لبعض المستشرقين الذين غاظهم إعتلاء رجل قوي سدّة الصدارة العظمى ، إذ إتهم المستشرق بروكلمان الوزير صقللي محمد باشا – صهر السلطان سليم الثاني والذي إستمر في المنصب لمدة ثلاثة عشر عاماً هي فترة حكم السلطان – بسوء الخلق والجشع ، وذلك لأنّه

1- Shaw, op., cit., p.108.

٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦١٨-٦١٩.

3- Noel Barber, Lords of the Golden Horn, Pan Books, London, 1973, pp.35-36.

وقع صلحاً مع إمارة البندقية في سنة ٩٨١هـ/١٥٧٣م مقابل خمسة عشر ألف دوكة (١).

وتجدر الإشارة إلى أنّ نوربانو زوجة السلطان سليم الثاني ووالدة زوجة الصدر الأعظم كانت بندقية الأصل ، وربما كان لها يد في ذلك الصلح. ولكنّ علاقة الدولة العثمانية مع البندقية - وكذلك فرنسا - كانت حسنة جداً بسبب مناورات الباشا السياسية من أجل الوصول بالدولة إلى شاطئ الأمان ممّا يُفسّر منح السلطان سليم الثاني الدولتين بنوداً تفضيلية جديدة عندما جدّد لهما الامتيازات في سنة ٩٨٥هـ/١٥٧٧م قبيل مصرع الباشا بفترة وجيزة.

وقد كان صقللي باشا من أكفأ الصدور العظام الذي تعاقبوا على ذلك المنصب المهم في الدولة ، إذ إستطاع بدهائه وسياسته الحكيمة الحفاظ على هيبة الدولة في أعقاب موت السلطان سليمان القانوني ، ولكنّ حاشية السلطان سليم الثاني والمقيمين الأجانب في الدولة لم يرق لهم ذلك النجاح فإجتهدوا وتآمروا للخلاص منه (٢).

وإرتبط الصدر الأعظم بعلاقات غريبة مع اليهود ، إذ تمكنوا ولأول مرة في تاريخ الدولة من التسلل إلى مركز صناعة القرار حيث مارس الطبيب سلمون أشكنازي - الألماني الأصل - نفوذاً قوياً على صقللي باشا ، بينما سبقه ثُلة من اليهود بالتأثير على السلطان سليم الثاني من خلال ممارسة أعمال الشعوذة والترفيه والمرح (٣). كما قرّب السلطان إليه التاجر اليهودي جوزيف ناسي البرتغالي الأصل وجعله من حاشيته ، وأقطعه جزيرة " ناكسوس " له ولذريته من بعده ، كما وعده بتنصيبه على جزيرة قبرص إذا تم فتحها ، وكان ذلك الوعد على هامش جلسة سَمرٍ جمعتهما (٤).

وخضع صقللي باشا كثيراً لإرادة المُربّي الخاص للسلطان سيلم الثاني المدعو لاله مصطفى الذي كان يوجّه سياسة الدولة في ذلك العهد ، وقد إشتهر عن ذلك المُربّي سعة أفُقِه في التعامل والتعايش مع الأجانب

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٦٨.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ ، ٢٦٢.
٣- بروكلمان ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩-٤٩٠.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢١.

من غير المسلمين عموماً (١). وكان لاله مصطفى قد قام بدور الوساطة بين السلطان سليم الثاني والصدر الأعظم في أعقاب فشل مشروع توسعة نهر الفولغا بهدف حماية الحدود الشرقية للدولة من العدوان الروسي المستمر والذي لم يتحمس له السلطان ، فأصبح صقللي باشا مُمتناً للمُربّي المذكور إذ أنجَاه من العقاب.

إنّ ذلك المُربّي المُتَنفذ قاد الحملة العسكرية على جزيرة قبرص - والتي زيّنها للسلطان التاجر اليهودي السالف الذكر - وبناءاً على إلتمس تقدّم به الصدر الأعظم إلى السلطان (٢). وقد حكمها لاله مصطفى لمدة عام كامل مفسداً بذلك على اليهودي أطماعه في الإستحواذ على تجارتها الرابحة ، وبالذات في مجال صناعة الخمور (٣) ، وكذلك آماله بجعل الجزيرة ملاذاً وموطناً لليهود من الإضطهاد والقهر الأوروبي ، وذلك الدافع هو الذي شجّع اليهود على بذل المال للصدر الأعظم لتمويل الحملة العسكرية على الجزيرة (٤).

ولقد خدم صقللي محمد باشا في منصب الصدارة العظمى ثلاثة من سلاطين بني عثمان هم سليمان القانوني وسليم الثاني ومراد الثالث ، والعجيب أنّه طوال فترة صدارته رفض خروجهم على رأس الحملات العسكرية ، وأطاعه في ذلك السلطانان الأخيران ، كما إنّه تجنّب هو شخصياً النزول إلى ساحات القتال طوال أربعة عشر عاماً مثّلت فترة صدارته (٥). من ناحية أخرى ، فإنّ الصدر الأعظم تمكن وفي فترة قياسية من إعادة بناء الأسطول وإستعادة هيبة الدولة ثانية في أعقاب كارثة ليبانتو في سنة ٩٧٩هـ/١٥٧١م ، والتي دُمرّت فيها قوة الدولة البحرية تماماً (٦).

وبعد هذا الإستعراض الموجز لسيرة الصدر الأعظم الذي طبع عصر السلطان سليم الثاني بسياسته الفذة في ظل إنشغال السلطان عن أمور الدولة ، نخلص إلى أنّ ولاية السلطان - والتي هي ثمرة جهود

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٤٩.
٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ٩٨-٩٩.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٧١.
٤- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٤٦.
٥- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٢٧.
٦- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨.

زوجة السلطان سليمان القانوني روكسلانة – لم تشهد تحوّلات جذرية في مكانة الدولة العسكرية والإقتصادية إذ ظلّت مرهوبة الجانب ، ومَحطّ أنظار السّاسة والتجّار الأوروبيين وإهتمامهم. بل شهدت تلك الفترة فتح جزيرة قبرص التي كانت شوكة تَغُصُّ في حلوق العثمانيين ، وقد عجز السلاطين السابقين عن إقتلاعها رغم قربها وأهميتها السياسية والدينية لطرفي الصراع الإسلامي والصليبي. ولكنّ مشكلة سليم الثاني الأكبر تكمن في أنّه تولّى الحُكم عقب والده ذلك الرجل العظيم ، فلم ينجو سليم من المقارنة بينهما والتي لم تكن بطبيعة الحال في مصلحته البتة!

ورغم ذلك فإنّ السلطان سليم الثاني كان له من المحاسن ما يشفع له حيث أجرى الصدقات الموسمية على فقراء الحرمين في مكة والمدينة ، والقدس الشريف ، والأزهر ، وغيرها من المدن والولايات العثمانية وذلك قُبيل تولّيه حُكم الدولة ، ثم أصدر أوامره بعمارة المسجد الحرام في مكة المُشرّفة (١).

كما أنّه لم يسمح للصدر الأعظم صقللي باشا بالقضاء على كثير من رجال الدولة الذين أراد البطش بهم ، مثل لاله مصطفى الذي فتح جزيرة قبرص ، وأوردغلو عثمان باشا الذي فتح القفقاس ، نظراً لما كان يتمتع به السلطان من مشاعر رقيقة وتواضعاً جمّاً ، ويبدو أنّ حنق المؤرخين الغربيين عليه كان بسبب فتحه لقبرص ، وتقريبه لليهود ألدّ أعداء النصارى قاطبة في تلك العصور (٢).

إنّ الإمتيازات التجارية التي مُنحت للدول الأوروبية تمت في ظرف زمني متقارب جداً ، لعب فيه فرع واحد من الأسرة العثمانية الحاكمة الدور الرئيس ، ففي عهد الجدّ سليمان القانوني والإبن سليم الثاني حصلت فرنسا على الإمتيازات بموجب معاهدتين منفصلتين أمضاهما سليمان وإبنه ، بينما جرت في عهد الحفيد مراد الثالث الإتصالات العثمانية البريطانية والتي تُوجّت بتوقيع الإتفاقية التجارية بينهما.

كذلك فإنّ السلاطين الثلاثة إعتمدوا على رجل واحد في منصب

١– أبو عبد الله محمد إبن أبي السرور البكري الصديقي ، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية ، تحقيق ليلى الصبّاغ ، دار البشائر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٥هـ ، ص ٢٠١.

٢– أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٨٢.

الصدارة العظمى ، بالإضافة إلى تنازلهم وسماحهم لجناح الحريم السلطاني بالتدخل في إدارة شؤون البلاد ، وتلك الخصوصية لم ينفرد بها أحد في السلالة العثمانية سوى السلطان سليمان القانوني أعظم سلاطين بني عثمان على الإطلاق هو وذريته ، حيث بلغت الدولة العثمانية أقصى إتساع لها في عصر حفيده السلطان مراد الثالث في خريف سنة ١٠٠٢هـ/١٥٩٤م ، وقد كان ذلك بداية خريف طويل أيضا للدولة (١).

أما السلطان مراد الثالث والذي حَصَلَت بريطانيا منه على معاهدة الإمتيازات الأجنبية ، فقد تولى عرش الدولة خلفاً لوالده السلطان سليم الثاني في عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م ، فبادرت إمارة البندقية لتهنئته بذلك ، وكان المبعوث العثماني المُوفد إليها ليعلمها بالتغيير الجديد في السلطة يحمل معه تجديداً للإتفاقيات المبرمة سابقاً – وذلك تصرّف غريب لأنّ الدولة لم تنتظر وصول مبعوث البندقية كما جرت العادة ، مما يُثير التساؤلات عن الدور المُحتمل للسلطانة صفية محظية مراد الثالث – (٢).

وكان مراد الثالث يَهوى إقتناء الجواري الجميلات ، وقد خضع لآرائهن ومقترحاتهن ، ومن بينهن إحدى السبايا التي كانت بندقية الأصل وتدعى " بافو " ، وقد إختصّها لنفسه ، وغيّرت إسمها لتصبح السلطانة " صفية " (٣) ، وكان قراصنة البحر قد باعوها للسراي السلطاني ، فتركت تلك الجارية أثراً كبيراً في سياسة الدولة (٤) ، وبالذات في مجال العلاقات الخارجية مع إمارة البندقية موطنها الأصلي (٥).

إنّ عاطفة السلطانة صفية الفطرية تجاه بني جنسها سمحت " للبيل " – أي المبعوث السياسي – البندقي بإقامة علاقة خاصة مع السلطانة ، وكذلك مع وصيفتها اليهودية " خيرا " لتكون له سند عند المُلمّات للحفاظ على مصالح الإمارة ، وبالتالي قطع الطريق على منافسيها للحصول على إمتيازات إضافية ، ولكن من الغريب جداً أن يتمكّن رجل أجنبي فضلاً عن سياسي أوروبي من النّفاذ إلى الحريم السلطاني والذي كان

١- المرجع السابق ، ج ١ / ص ٤٢٥.
٢- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦.
٤- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١٢٩.
٥- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢٤.

محاطاً بسياج من السرّية والمنعة لعصور طويلة (١).

وبغض النظر عن الكيفية التي تسلل من خلالها المسؤول البندقي إلى قصر السلطان ، فإنّ المهم في الأمر هو الآثار التي نتجت عن تلك القناة السرّية ، إذ ذُكر أنّ الدولة العثمانية قد تحمّلت تعدّيات إمارة البندقية في تلك الحقبة ، بل وقدمت لها الإمتيازات إكراماً لخاطر السلطانة صفية محظيّة مراد الثالث ، أو ربما كان ذلك بسبب السلطانة الوالدة نوربانو والتي كانت بندقية الأصل أيضاً (٢).

ومن المعروف أنّ السيطرة على مقاليد البلاط السلطاني أصبحت ميداناً مفتوحاً للتنافس بين المرأتين البندقيتين ، والدة السلطان وزوجته ، إذ نشب بينهما صراع مرير فعمدت الأم إلى الهاء إبنها بالجواري الفاتنات عن زوجته الحسناء ، لتشغل الزوجة بالصراع مع المنافسات لها على مشاعر زوجها وإهتمامه ، وبالتالي إفساح المجال أمام الأم لإدارة شؤون البلاد. وقد تجاوزت تلك الأنباء أسوار القصر فإضطر السفير الفرنسي في إسطنبول إلى إعلام بلاده بالدور الجديد والمؤثر الذي يُمارسه جناح الحريم السلطاني في حُكم الدولة وعلى رأسهم السلطانة الوالدة.

ولعلّ السلطانة نوربانو إعتادت الإمساك بزمام الأمور في فترة حُكم زوجها السلطان سليم الثاني ، ناهيك عن أنّها عاصرت فترة هيمنة السلطانة روكسلانة على والد زوجها السلطان سليمان القانوني الأمر الذي منحها فرصة التعلم والإستعداد لخوض تلك التجربة الفريدة والمُثيرة. ولكنّ ذلك الصراع النسائي أسفر عن عجز مالي كبير في خزينة الدولة بسبب إسراف السلطانة الأم في شراء الجواري لصرف زوجة إبنها عن شؤون الدولة ، وكانت تلك بداية التدهور المالي الذي لازم الدولة حتى نهايتها.

ثم إنّ السلطانة صفية زوجة السلطان مراد الثالث قد إستوعبت الدّرس الذي تلقته من حماتها " نوربانو " زوجة السلطان سليم الثاني ، فعمدت إلى ممارسة سياسة مشابهة مع إبنها السلطان محمد الثالث بعد توليه الحُكم خلفاً لأبيه مراد الثالث ، فأغدقت عليه الجواري للحفاظ على مكانتها في قمة الهرم السياسي ، وإستمرت عجلة الإسراف المالي في

١- الصبّاغ ، مرجع سابق ، حاشية رقم (٢) ، ج ٢ / ص ٥٥١.
٢- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٥٨٧.

الدوران بسبب الأهواء الشخصية المحضة (١).

وبعد إستعراض دور النساء الأجنبيات في حياة وسياسة السلطان مراد الثالث نخلص إلى عدة أمور مهمة هي ، أولاً : رغم النفوذ الكبير والواضح الذي مارسته السلطانة الوالدة في مجال العلاقات الخارجية ، إلاّ أنّه إنحصر في خدمة إمارة البندقية موطنها الأصلي ، أمّا العلاقات العثمانية البريطانية فإنّها لم تستحوذ على إهتمامها فيما يبدو. ثانياً : لقد نجحت السلطانة وأعوانها في التلاعب بمنصب الصدر الأعظم عزلاً وتعييناً ، وبخاصة بعد التخلص من الصدر الأعظم صقللي باشا في مطلع حكم السلطان مراد الثالث ، وذلك بسبب بنائه تحالفات سياسية خارجية مختلفة صانت الدولة من العدوان الصليبي (٢). ثالثاً : من الواضح أنّ السلطان لم يتخل تماماً عن السلطة وبخاصة فيما يتعلق بالمصالح العليا للدولة ، حيث أبرم الإتفاق مع الإنجليز رغم التهديد البيّن للسماح بدخول طرف جديد في السوق العثمانية للمصالح البندقية ، مع العلم بأنّ البندقية خاضت المعارك الديبلوماسية الكثيرة ضد فرنسا لمنعها من الحصول على إمتيازات تجارية في الماضي ، وكان من العسير على بريطانيا أو سواها إقتطاع جزء آخر من حصة البندقية في تجارة الدولة في ظل وجود النساء البندقيات على قمة السلطة في إسطنبول فيما لو صح أنّهن مارسن النفوذ الشائع عنهن. بينما ثبت أنّ مملكة فرنسا قد حاولت عبر سفيرها في العاصمة إسطنبول الحيلولة دون تلك الإتفاقية ، أو السعي إلى التقليل من آثارها عليها (٣).

وتلك الإستقلالية للسلطان مراد الثالث دعت المؤرخ الغربي ويين فيسنتشي إلى إستثناء السلطان من قائمة الحكام الضعفاء الذين تعاقبوا على الدولة منذ وفاة السلطان سليمان القانوني ، وإعتباره أحد أكفأ سلطانيين في الفترة من ٩٧٤-١١٣٠هـ/١٥٦٦-١٧١٨م (٤).

ورغم أنّ قناصل البندقية قد تمتعوا بمكانة مرموقة لدى الدولة العثمانية بصفة عامة ، إلاّ أنّ ذلك لم يُعفهم من السجن والإهانة والإضطهاد بسبب الحروب بين الطرفين ، فتلك المعاملة التفضيلية

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢٦ ، ٦٢٨-٦٢٩.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٦-١٧٧.
4- Vucinich, op., cit., p.78.

للبنادقـــة لم تكن سلوكاً فريداً لسلطان بعينه أو حكراً على عصر معيـــن ، ممّا يؤكد أنّ المصلحة العليا للدولة هي التي كانت تَرجَح كِفّتُها في نهايـــة المطاف (١).

أمّا فيما يتعلق بالعلاقات العثمانية الروسية ، فإنّ الدور الذي قام بـــه الصدور العظام أو الزوجات الأجنبيات ليس واضحاً مقارنـــة بالحـــالتين السابقتين. كما إنّ طبيعة الظروف التي قادت إلى إبرام إتفاقيـــة كوتشـــك قينارجة كانت مختلفة ، إذ إنّ الحرب بشأن بولندا كانت السبب الرئيس في توقيع تلـــك المعاهدة وصياغة بنودها وليس التجارة أو المنحة السلطانية ، ناهيك عن إمتداد الحرب لتشمل فترة حكم سلطانيين عثمانيين الأمر الـــذي يُشعّب عملية البحث ويجعلها أكثر تعقيداً.

إنّ فتيل الأزمة مع جيش كاترين الثانية حاكمة روسيا أشعلته الدولة العثمانية بواسطة كريم كراي خان القرم ، والذي أوعـــزت إليـــه بشـــنّ الحرب على الروس بقصد إبعاد الشبهة عن العثمانيين. ثم آلت المسـؤولية عن المعـــركة إلى الصدر الأعظم نشانـــجي محـــمد أمين باشـــا في سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م ، وتم قتله نتيجة عصيانه لأوامر السلطان العسـكرية ، ثم جرى تعيين مولدواني علي باشا الخبير بالأمور الحربية مكان الصـــدر المغدور (٢) ، ولكنّ القادة العسكريين الميدانيين العثمانيين كانت تنقصـــهم الكفاءة ، فإنهزموا أمام جيشٍ سبق لهم أن دحروه في بداية المعركة (٣).

ونتيجة لذلك الفشل إســـتعان الســـلطان مصطفـــى الثـــالث بـــأحد الديبلوماسيين الفرنسيين في إســـطنبول ويدعـــى " البـــارون دي تـــوت " – وأصله من بلاد المجر ، وسبق له العمل بقنصلية فرنسا في القرم حتـــى إنتهى به المطاف مفتشاً على القنصليات الفرنسية في الشرق الإسلامي –، فقـــام بالإصلاحات البحرية اللازمة من أجل حماية العاصمة فرجحت كفة العثمانيين مؤقتاً. وذلك القرار الحكيم يحسب لصالح السلطان دون شـــك ، ولكنّ كثرة تدويره لمنصب الصدر الأعظـــم فـــي المقابـــل قـــد أعـــاق بالتأكيد إنتصارات الجيش ، وحرمت الدولة من ثمار الإصلاحات السياسية التي خضعت لها (٤).

١- الصبّاغ ، مرجع السابق ، ج ٢ / ص ٥٥٢.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٥.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢٤.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦.

ففي مطلع عهد السلطان مصطفى الثالث تم تعيين محمد راغب باشا في منصب الصدر الأعظم ، والذي كان أحد أبرز المصلحين السياسيين في ذلك العصر وتاريخ الدولة عموماً ، ولكنّ وفاته في سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٢م حرمت الدولة من خدماته الجليلة (١). ثم ما لبثت أن نشبت الحرب الطويلة مع روسيا وفي ثناياها جرت أربع تغيرات في ذلك المنصب ، إذ تولى محسن زاده محمد باشا - صهر السلطان - الصدارة العظمى للمرة الأولى لمدة ثلاث سنوات ، ثم أُقيل مؤقتاً وأُعيد لمنصبه ليشهد النهاية المُحزنة لتلك الحرب ، وقد مات كمداً في الطريق إلى العاصمة بعد توقيع الإتفاقية ، بينما تولى كلٌّ من الباشوات نشانجي ومولدواني المنصب بين فترتي محسن باشا (٢).

وحقيقة الأمر أنّ الصدور العظام في عصر السلطان مصطفى الثالث لم يكن لهم دور مؤثر في عقد إتفاقية كوتشك قينارجة مع روسيا ، بينما لم يُنقل عن المؤرخين شيء يُذكر بصدد النساء الأجنبيات في قصر الحكم العثماني خاصة وأنّ عصر الحريم السلطاني قد ولّى إلى غير رجعة. ثم إن الصدور العظام كانوا يُنفذون أوامر السلطان ، والذي آثر إدارة المعارك من قصره في إسطنبول ، فلا هو رفع روح الجنود المعنوية بالإشتراك معهم في الميدان كما كان يفعل آباؤه المؤسّسُون ، وفي الوقت نفسه لم يترك لقادة الجيش حرية التصرف على الأرض بحسب وقائع المعارك.

وقد أطلق المؤرخ محمود شاكر على الفترة المذكورة عصر بداية الإنحطاط والتراجع للدولة (٣). بينما نفى الباحث الغربي ويين فيسنشي المسؤولية عن زوجات السلاطين والصدور العظام وعزاها إلى تولية أحد عشر سلطاناً غير أكفاء في فترة قرن ونصف من الزمن بدأت بموت السلطان سليمان القانوني ، كان فيها السلطانين مراد الثالث ومصطفى الثاني بمثابة " خير الأشرار " (٤).

إنّ الاستقراء المُتأنّي لتلك الحقبة المليئة بالأحداث والمتغيرات على الساحة العالمية يؤكد تلك النتيجة ، وهذا يقودنا إلى التقليل من فكرة قيام

١- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١٥١.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦١٩.
٣- مرجع سابق ، ج ٨ / ١٥٦.
4- Vucinich, op., cit., p.78.

الصدور العظام وزوجات السلاطين بدور بارز في إبرام الإتفاقيات الثلاث مع فرنسا وبريطانيا وروسيا بل وحتى نبذ تلك الفكرة بالكلية ، وبالتـــالي ضرورة البحث عن تفسير آخر لمنح الدولة العثمانية للإمتيازات الأجنبيـة للأغراب في أراضيها.

المبحث الرابع
إظهار عظمة وقوة الدولة

لعل أكثر ما يُشاع عن سلاطين بني عثمان إستعلائهم على رعيتهم والتي إعتبرها بعض الباحثين المعاصرين أحد أسباب زوال الدولة ، ناهيك عن الملوك والدول الأجنبية التي لا تدين بالإسلام. فقد أورد الباحث إحسان حَقيّ مستدركاً على كتاب تاريخ الدولة العلية لمحمد فريد بك أنّ من أهم أسباب سقوط الدولة العثمانية غرور السلاطين والذي تجلّى في الرسائل المتبادلة مع ملوك أوروبا وفي صيغ المعاهدات التي أبرمتها الدولة إبان عصر قوتها مع الممالك الأوروبية ، إذ تجاوزوا الحد ، وأوشكوا أن يشاركوا الخالق سبحانه في بعض صفاته ، بينما أطلقوا على الملوك الأوروبيين ألقاباً متواضعة وطبيعية (١).

كما أورد عبد العزيز الشناوي القول بأنّ السلاطين نأوا بأنفسهم عن مخاطبة أباطرة وملوك أوروبا بألقابهم على إعتبار عدم أهليّتهم ليكونوا أنداداً لهم ، ونظروا إليهم على أنهم حُكّام إمارات وولايات ، وتَرفّعوا عن مُخاطبة الملوك بألقابهم المُتعارف عليها دولياً. كما كان السلاطين يأنفون من توثيق وعود المساعدة كتابياً ، علاوة على ذلك فإنّهم رفضوا تعيين سفراء للدولة في أوروبا لقرون عديدة ، وألزموا السفراء بتقديم هدايا كبيرة سنوياً بإعتبارها جزية مفروضة ، في الوقت الذي كانت تتم فيه مراسم إستقبال السفراء الأجانب في وضع مُخلّ بكرامتهم. وقد كانت صفة الإستعلاء مُستحكمة في الشعب التركي نفسه حيث رفض الزواج من غير التُركيّات منذ أمر السلطان سليم الأول بتطليق النساء المصريات في فترة إقامته بمصر ، وكان الشعب ينظر إلى المسلمين بإستعلاء والى النصارى بازدراء. وقد أوضح المؤلف مقصوده بإزدراء النصارى بأنّ الدولة كانت تشترط على رعاياها النصارى إتخاذ لباس مُعيّن ، وشارة معلومة عند دخولهم الحمّامات العامة ، ولم تسمح لهم برفع بيوتهم أعلى من دور المسلمين ، ورفضت قبول شهادتهم ضد المسلمين (٢).

وقد تابعه في هذا الرأي جمع من الباحثين المعاصرين منهم أحمد مصطفى ، وزكريا بيومي ، ومحمد طقوّش وغيرهم ، ولم يُورد أيٌّ منهم

١- مرجع سابق ، ص ٧٣٣.
٢- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٢١-٣٢٢ ، ج ٤ / ص ١٨١٢.

النص الأصلي الذي إعتمد عليه في إلصاق صفة الإستعلاء وبخاصة في حق السلطان سليمان القانوني مدار آرائهم تلك ، وتحديداً نص الرسالة التي بعث بها السلطان إلى الملك فرانسوا الأول في الأسر. بل لم يوردوا نصوص المعاهدات التي إحتوت على صيغ الإستعلاء والغرور ، في الوقت الذي أجمعوا فيه على أنّ نَبرَة الإستعلاء تلك ظهرت بوضوح في مراسلات السلطان سليمان مع فرانسوا الأول ، وإستمرت بعد ذلك حتى كانت سبباً في زوال الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشناوي إعتمد في حديثه عن معاهدات الدولة مع فرنسا وبريطانيا على كتاب الديبلوماسية في الشرق الأدنى لهيوروتز ، وقد رجعت إلى المصدر المذكور فلم أجد فيه إشارة إلى ما ذهب إليه المؤلف بخصوص الصفات والكيفية التي جزم بها (١).

ثم وجدت في كتاب محمد فريد تاريخ الدولة العلية نص خطاب السلطان سليمان القانوني للملك فرانسوا الأول إذ جاء في مقدمته الآتي :

" أنا سلطان السلاطين ، وبرهان الخواقين ، ومتوّج الملوك ، وظل الله في الأرضين ، وسلطان البحر الأبيض والبحر الأسود . . . الخ " (٢).

وكما هو واضح فليس في الديباجة ما ذهب إليه المؤرخون من وجود الصفات الدالة على الغرور ، فضلاً عن مجاراة الخالق. علاوة على ذلك فإنّ الباحثة ليلى الصبّاغ ذكرت في معرض حديثها عن بداية العلاقات العثمانية الفرنسية بأنّ السلطان سليمان بعث جواباً رقيقاً وهدايا ووعود لفرانسوا الأول إبان أسره ، عطفاً على رسالة الإستغاثة التي بعثت بها والدة الملك ، وأشارت الباحثة أيضا إلى أنّ السلطان أرسل كتاباً آخر تضمّن رفضاً لطيفاً لطلب إعادة كنيسة القدس إلى رهبنة الفرانسيسكانية وذلك بعد أن تم تحويلها إلى مسجد (٣).

١- المرجع السابق ، ج ٢ / ٧٠٨ . ؛ أنظر النص الإنجليزي الذي إعتمد عليه عبد العزيز الشناوي في : Hurewitz, op., cit., pp.86-89. وقد أوردت صورة للنص في الملحق رقم (٣).

٢- مرجع سابق ، ص ٢١٠.

٣- مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٣٧.

ثم إنّ مضمـــون مقدمـــة المعـــاهدة العثمانيـــة الفرنســـية لســـنة ٩٤٢هـ/١٥٣٥م بحسب النسخة المترجمة إلى اللغة الإنجليزية لا يتفـــق مع دعوى الغرور تلك ، حيث جاء فيه الآتي :

" أنه تم الاتفاق بين السيد جون دي لافوريه المستشار الخاص وسفير الأمير الأقوى والأحســن فرانســوا ، والملك الفرنسي النصراني المخلص والمؤيّـــد مـــن الرب ، وبين السيد العظيم السلطان سليمان إمبراطور الترك " (١).

وقد نقل محمد فريد في كتابه سياق الديباجة في ترجمتـــه العربيـــة للمعاهدة ، لكنّه أضاف في وسط السياق عبارة إلى " آخر ألقابـــه " عنـــد التطرق إلى السلطان سليمان ، ولم ترد تلك العبارة في النـــص الـــتركي المُترجم للإنجليزية لدى هيروتز أو هالي وباقيس (٢).

علاوة على ذلك فقد وجدت في مقدمة المعاهدة العثمانية البريطانيـــة لعام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، والتي تُرجمت عن النسخة الأصلية فـــي اللغـــة التركية ، والموجودة ضمن محفوظات قاضي غَلَطَه ما مضمونه الآتي :

" اليزابيث في الوقت الحاضر ملكة بريطانيـــا وفرنســـا وايرلندا ، المُقتَدية بسلوك النساء المُقدّسات فـــي الديانـــة النصرانية ، والتي ندعو لها بالخاتمة السعيدة " (٣).

وهذا ينفي وجود أي أثر لنزعة الغرور الشائعة على أقل تقدير فـــي مجال النصوص المنقولة والثابتة ، أما ما لم يثبت بدليل فلا يمكن التحقـــق منه أو التسليم به في مجال البحث العلمي المعاصر ، وكـــلا الشـــهادتين تنفيان عن السلاطين المعنيين بالإتفاقيات التجارية مع فرنســـا وبريطانيـــا تهمة الإستعلاء وإزدراء الملوك الآخرين ، إذ جاء فيهما ما يثبت تواضع

1- Hurewitz, op., cit., p.2.

٢- مرجع سابق ، ص ٢٢٤.

3- Hale and Bagis, op., cit., p.86.

السلاطين في مخاطبة الملوك بألقابهم التي إعتادوها على الرغم من خصوصيتها الدينية والإجتماعية.

وربما كانت صفة الإستعلاء حدثاً عابراً في تاريخ الدولة أو طرأ على السلاطين في العصور المتأخرة ، ولكن بمراجعة الألقاب والنعوت التي إستخدمها السلاطين قبل سليمان الأول وبعده لكشف مدى المتغيرات أو الإنحرافات المزعومة ، يتضح أن المتقدمين من سلاطين بني عثمان لم يخرجوا في ألقابهم عن النطاق الجائز في الشريعة الإسلامية ، بل إنّهم تمسكوا بأهداب الإسلام في هذا الجانب كثيراً. وقد تلقب السلطان مراد الأول عقب نقله عاصمة الدولة لمدينة أدرنة في سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٦م بلقب " خليفة الله " ، أما السلطان محمد الفاتح فإنّه إتخذ لقب " سلطان البرين والبحرين " في سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م بعد فتح القسطنطينية ، ومنذ عصر السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ / ١٥١٢-١٥٢٠م) كان لقب السلاطين هو " حامي الحرمين الشريفين " وذلك بعد أن آل حكم الحجاز إلى الدولة العثمانية ، ثم تمسّكوا بلقب " خليفة " في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين / الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين وذلك لأسباب سياسية مشروعة ، وتدخل في تلك الفترة إتفاقية السلام في كونشك قينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا.

وثمة جانب آخر لهذا الموضوع ينبغي التطرق إليه ، إذ ذُكر أنّ مكانة شيخ الإسلام تعزّزت كثيراً في عهد السلطان سليمان القانوني وأصبح في منزلة الصدر الأعظم ، كما كان للشيخ اليد الطولى في صياغة التشريعات التي أرساها القانوني ، وقد إستأثر الشيخ وحده دون الصدر الأعظم بحق إصدار الفتاوى المتعلقة بالحروب أو الصلح أو المعاهدات أو عزل السلطان ، بينما تَعيّن على الصدر الأعظم الإتصال به لإستشارته في الشؤون الداخلية لمعرفة مدى مطابقة القرارات والقوانين الصادرة للشريعة الإسلامية (١).

والسؤال المنطقي والحالة هذه هو كيف سمح شيخ الإسلام أو المفتي بورود عبارات في مقدمات المعاهدات فيها تطاول على صفات الألوهية والربوبية ، إن صحت تلك الأقوال المزعومة ؟

أما فيما يتعلق بإستعلاء الدولة على الرعية المسلمة والكافرة على

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٤٤ ، ٤٠١.

حد سواء ، فإنّ السلاطين العثمانيين وبحسب رأي الباحث زياد أبو غنيمة لم يَقصُروا الخدمة في الوظائف العليا في الدولة فضلاً عن سواها على العنصر التركي فقط بل على النقيض من ذلك ، إذ قاموا بإستخدام الأكفاء من الرعية دون إعتبار لدينهم أو جنسهم أو لونهم (١).

وثمة حادثة تؤكد رضوخ السلاطين إلى الشريعة وتقديرهم لها ، وفي الوقت ذاته تؤكد إستقلالية منصب شيخ الإسلام أو المفتي الأكبر للدولة ، فقد ذُكر أنّ السلطان سليم الأول تقدّم إلى شيخ الإسلام في عصره بطلب إصدار فتوى تُبيح للسلطان إكراه رعايا الدولة من النصارى على الإسلام. فكان رد الشيخ الرفض القاطع ، فامتثل السلطان سليم للفتوى رغم ما عُرف عنه من حدة في الطبع ، وذلك الموقف الرّاسخ من المفتي كان السبب الرئيس في بقاء الكنائس والعناصر العرقية المختلفة في الدولة حتى إنقضاء أجلها (٢).

ثم إنّ من العجيب حقاً إلصاق صفة الغرور بالدولة وضدها في آن واحد ، فالدولة مُتهمة بالغرور والتكبر على الرعية من غير الجنس التركي مسلمين وكفار ، وفي الوقت نفسه مُتهمة أيضا بتقريب النصارى وإستعمالهم في المناصب العليا للدولة. وهذه المعضلة أو بالأحرى التناقض الذي وقع فيه المؤرخون يفضح هشاشة الدعاوى من جهة ، كما يُثير تساؤلات عن مصادر المعلومات التي إستقوا منها حُجَجهم وبنوا عليها أفكارهم وتصوراتهم من جهة أخرى.

ولعل مَردّ ذلك التناقض الفاضح يعود إلى النّقلُ عن المستشرقين الذين بثوا أحقادهم ونشروا أكاذيبهم حول الدولة العثمانية التي غصّت بها حلوقهم زمناً طويلاً ، ولو أنّ المؤرخين المعاصرين - مسلمين وغيرهم - تحرّوا الإنصاف لبحثوا عن الحقيقة بعيداً عن تلك المصادر المُلوثة والموَجّهة ، والتي إشتكى من إنحيازها العقلاء في مراكز الأبحاث الغربية في العصر الحديث!

ومما سبق نخلص إلى نتيجة مفادها أنّه وفي ظل غياب الحجج والبراهين القاطعة التي تثبت دعوى إستعلاء الدولة العثمانية وغرورها ، وفي ظل وجود قرائن قوية تؤكد عدالة ووسطية نهج السلاطين ،

١- مرجع سابق ، ص ٦٧.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤١٥-٤١٦.

وخضوعهم للأحكام والفتاوى الشرعية بخصوص الإتفاقيات مع غير المسلمين ، فإنّ الإدعاء بأنّ السلاطين منحوا الإمتيازات التجارية والدينية والقضائية لرعايا الدول الأجنبية من منطلق الكبرياء والغرور ينقصه الدليل ويفتقر إلى المنطق ، ويتأكد ذلك خاصة في حق الدراسات التي تضع الغرور وتولية النصارى وتقريبهم جنباً إلى جنب ضمن أسباب سقوط الدولة العثمانية ، وعليه فإنّه يتعيّن عليّ البحث عن سبب آخر لحصول الدول الأوروبية على الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية.

المبحث الخامس
التفرغ لمحاربة الأخطار المحدقة بالدولة

إنّ موضوع هذا المبحث على صلة مباشـــرة بموضـــوع إنعـــاش التجارة في الأقاليم المتضررة من الكشوفات الجغرافيـــة والـــذي ســـيأتي الحديث عنه في المبحث التالي ، فبحلول القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ورثت الدولة العثمانية حُكم المنطقة العربية الإســـلامية ، وإنضوت كلاً من الجزيرة العربية والشام ومصر تحـــت لـــواء الدولـــة العثمانية وسلطانها ، وبذلك إنتقل الصراع مع الدول الأوروبية إلى جبهـــة جديدة مما زاد في حجم العبء الذي ناءت بحمله الدولة العثمانية نتيجـــة تزامنه مع ظهور البرتغال وأسبانيا كقوتين بارزتين في أوروبا أصبحتـــا تهدد أطراف الدولة وحدودها المستجدة.

ولقد سُطّرت في موضوع الخطر البرتغالي كتب كثيرة وأُلّفت فيـــه رسائل جامعية متعددة ، ولكني سأختصر الحديث على قدر الحاجة. فقـــد أوصت ملكة أسبانيـــا ايزابيـــلا إبنتها بطاعة وصايـــا الكنيسة المقدّســـة وحمايتها ، وأن لا تتوقف هي وزوجها عن المُضِيّ قُدُمـــاً فـــي إحتـــلال إفريقية ومحاربة الكفرة - وتعني بذلك المسلمين - (١).

أمّا البابا نيقولا الخامس فإنّه أثنى على جهد الأمير هنري المـــلاّح البرتغالي وعمله في إدخال الغادرين من أعداء الله والمسيح مثل العـــرب والكفرة في أحضان الكاثوليكية وذلك في ثنايا مباركته لمهمة الأمير فـــي سنة ٨٥٨هـ/١٤٥٤م لإكتشاف طريق جديد للتجارة عبر جنوب القـــارة الإفريقية (٢).

وعلاوة على ذلك فقد كانت أهداف النصارى المُعلنة تتمثـــل فـــي الوصول إلى مكة والمدينة ، ونبش قبر الرسول - عليه الصلاة والسلام ، وأخذ رُفاته لمساومة العرب عليه من أجل إسترداد القدس (٣). كما أعلـــن عمانويل الأول ملك البرتغال وبكل صراحة أنّ أهداف حملات البرتغـــال من وراء إكتشاف الطريق البحري السعي إلى نشر النصرانية والحصول

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٠١.
٢- الثقفي ، موقف أوروبا ، ص ٥٨.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٩٨.

على ثروات الشرق (١).

إنّ صعود البرتغال إلى مصاف الدول الكبرى كان على رقاب وجثث المسلمين الذين نكّلت بهم في الأندلس حتى سقطت في عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م ، ولم يبق سوى مدينة غرناطة التي صمدت إلى سنة ٨٩٧هـ/١٤٩٢م حين إحتلتها أسبانيا ، ثم إنطلقت الجيوش البرتغالية نحو سواحل شمال إفريقيا تحتّل المُدن وتُطارد الفارّين من جَحيمها في ظل ضعف الأسر الحاكمة وخلافاتها (٢).

كما شكّل توقف سُفن تجّار البندقية وجنوة في الموانئ البرتغالية ومقايضة البضائع التي يحملونها صدمة كبيرة للبرتغاليين مقارنة مع حيلة الفقر والمشاكل الإقتصادية التي كانت تعم بلادهم ، فإنطلقت البرتغال ومنذ سنة ٧١٧هـ/١٣١٨م نحو البحار المفتوحة بدأ بسواحل جنوب صحراء القارة الإفريقية بقصد البحث عن الثراء الذي لمسه شعبها من التجار البنادقة (٣).

وكانت مصر وموانئ الخليج العربي تمثل مراكز تجارة البضائع الهندية في ذلك العصر ، بالإضافة إلى العراق وسواحل بلاد الشام ، وإستمرت تلك المناطق في إحكام قبضتها على تجارة التوابل منذ عهد الاسكندر الأكبر وحتى عصر الكشوف الجغرافية التي بدأت بها مملكة البرتغال (٤). وفي عام ٩٠٣هـ/١٤٩٨م تمكن الملاّح فاسكو دي جاما وبمساعدة الملاّح العربي أحمد إبن ماجد من الوصول إلى شواطئ غروب الهند معلناً نهاية سيطرة العرب المسلمين على التجارة بين الهند وبين العالم إلى الأبد. ومن ثم إنتقال مركز الثقل التجاري الدولي من حوض البحر المتوسط إلى منطقة المحيط الأطلسي ، وبالتالي إلحاق أضرار بالغة بالإقتصاد في كل من مصر والبندقية (٥). وفي غضون ذلك أمر الملك

١- الثقفي ، موقف أوروبا ، ص ٣٧.
٢- حنظل ، مرجع سابق ، ص ٨١.
3- James H.Breasted and James B. Robinson, History of Europe: ancient and medieval, Ginn and company, London, 1920, p.458.
٤- حنظل ، مرجع سابق ، ص ٩٠.
٥- عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوّار ، التاريخ الأوروبي الحديث ، دار النهضة ، بيروت ، ص ٥٢.

البرتغالي عمانويل بإقامة الصلوات في الكنائس ، ثم جَهّز حملة لتأسيس مركز تجاري في كاليكوت بالهند ، ووضع الخطط العسكرية للتفوق على المسلمين في البحار.

وإتخذت البرتغال خطوة متقدمة جداً في ذلك العصر إذ حاولت إغراء تجار إمارة البندقية بالمتاجرة مع ميناء لشبونة مباشرة ، وشراء التوابل والسلع الشرقية منه ، ومن ثمّ القيام بتسويقها في أوروبا ، وقد أرسلت وفداً رسميا في سنة ٩٠٧هـ/١٥٠٢م حاملاً ذلك العرض إلى حكومة البندقية ورابطة التجار. لكنّ خشية البندقية من وقوعها تحت رحمة البرتغاليين من جهة ، ورفض البنادقة التعاون العسكري مع المماليك خوفاً من الحرمان الكنسي البابوي من جهة أخرى ، أجهضا ذلك المشروع البرتغالي الحالم (١).

ولكنّ مملكة البرتغال نجحت في التربع على عرش التجارة في بحار قارتي آسيا وإفريقيا لمدة ثلاثين عاماً نتيجة مغامراتها البحرية ولم ينازعها في ذلك أحد (٢) ، ويعتبر سقوط جزيرة هرمز - والتي كانت مفتاح منطقة الخليج العربي والمركز التجاري الحيوي للمنطقة - في عام ٩١٢هـ/١٥٠٧م بمثابة الضربة الكبرى التي وجُهّت للمسلمين حينها نظراً لأهمية الجزيرة ، وكذلك بسبب الطريقة الوحشية التي عامل بها البرتغاليون السّكان المحلّيين بعد إستسلامهم (٣).

كما قادت الأطماع البرتغاليين إلى توجيه حملة بحرية بقيادة الفونسو دي البوكيرك إلى سواحل الخليج العربي في سنة ٩١٤هـ/١٥٠٩م (٤). أما مناطق القطيف والأحساء والبصرة فقد إنهارت نتيجة تخاذل بعض حُكّامها وإستعانتهم بالعدو المتربص من أجل الإحتفاظ بالسلطة ، وكذلك بسبب تنامي قوة جيش البوكيرك في أعقاب إستيلائه على جزيرة البحرين والتي كانت تفوق جميع تلك المدن من حيث الأهمية (٤).

وفي عام ٩٤١هـ/١٥٣٤م ضم السلطان سليمان القانوني مدينة

١- حنظل ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ ، ١٣٩.
٢- حاطوم ، مرجع سابق ، ص ١٤٩.
٣- الصيرفي ، مرجع سابق ، ص ١٢٦.
٤- البطريق ونوّار ، مرجع سابق ، ص ٥٤.
٥- الصيرفي ، مرجع سابق ، ص ١٣٠.

بغداد ورتّب أمورها الداخلية (١) ، ممّا أدى إلى زيادة القلق العثماني من حتمية الصراع مع البرتغاليين ، ونظراً لرغبة السلطان في النفاذ إلى ميناء البصرة الحيوي ، فإنّ ذلك كان يعني تلقائيا دخوله في مواجهة مباشرة مع شاه فارس والذي تحالف مع النصارى الغزاة التابعين لمملكة البرتغال (٢).

ونظراً إلى التحصينات التي أرساها سليمان القانوني في المدينة ، وبنائه قاعدة بحرية وداراً لصناعة السفن بقصد إمداد الجيش العثماني في معاركه ضد الصفويين والبرتغاليين ، فإنّ الدولة العثمانية رسّخت أقدامها في المنطقة وقبلت بالمواجهة. وكان حاكم كُجُرات قد بعث برسالة إلى السلطان سليمان في سنة ٩٤٣هـ/١٥٣٧م يستَنصِره ضد الغزو البرتغالي لأراضيه ، وقد عرض بهادر شاه التكفل بدفع نفقات الجيش العثماني للدفاع عن بلده ، كما حذرّ السلطان بأنّ مصير المسلمين في الهند بات متوقفاً على الدعم العسكري العثماني (٣).

وكانت لدى السلطان سليمان رغبة مسبقة في وضع حدٍ لهيمنة البرتغاليين على الملاحة في المحيط الهندي ، فأوفد والي مصر سليمان باشا لمحاربتهم ، ولضم بلاد اليمن كذلك ، فكان له ما أراد إذ دخلت عدن تحت سيادة الدولة العثمانية في سنة ٩٤٤هـ/١٥٣٨م ، بينما إستعصت عليه سواحل الهند ، وخسر الباشا معركة ديو ضد جيش البوكيرك (٤) ، ولم يكتف البرتغاليون بإحتلال المدن فإستولوا على سفن المسلمين التجارية التي كانت تتاجر مع الهند ودمّروها (٥).

ويذكر أيضاً أنّ حملة سليمان باشا على الهند كانت تهدف إلى تخليص التجار المسلمين من مظالم البرتغاليين ، وإعادة فتح طريق تجارة الهند أمام البحارة المسلمين ، بالإضافة إلى تخفيف الضرر عن مصر التي إنهار إقتصادها والذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على تجارة الترانزيت الهندية (٦).

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣.
٢- حنظل ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٠١.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩-٢٤٠.
٥- الصيرفي ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ وما بعدها.
٦- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٢٨.

ولا ينبغي إغفال أعمال المماليك الوحشية في اليمن في الفترة السابقة على عهد السلطان سليمان والتي أضرّت بالمصلحة العليا للمسلمين في ميناء عدن ومكّنت للبرتغاليين فيه ، إذ اضطُر سلطان اليمن إلى إقامة تحالف معهم ضد المماليك ، وقد إعترف السلطان اليمني بتلك الحقيقة المُرّة في رسالة بعث بها للسلطان سليم الأول يُبدي فيها إعتذاره. ولكن السلطان سليمان خشي أنّ يُكرّر سلطان اليمن إستعانته بالبرتغاليين النصارى فسارع إلى ضم البلاد إلي تبعية الدولة العثمانية (١).

ومن ثم دخلت العلاقات العثمانية البرتغالية مرحلة جديدة بعد ضم العثمانيين لليمن ، إذ قام والي البصرة محمد باشا بمبادرة فردية منه لإحياء إقتصاد المنطقة وإعادة تدفق السلع بين حلب والخليج العربي ، فأوفد في سنة ٩٥٤هـ/١٥٤٧م تاجر عربي يُدعى الحاجّ فيّاض إلى الحاكم البرتغالي في هرمز يدعوه فيها لإقامة علاقات تجارية سلمية بين الطرفين ، وقد وافقت الحكومة البرتغالية على إرسال قنصل - كان مُقيماً في جزيرة جاوه المستعمرة البرتغالية - لرعاية مصالح البرتغال التجارية في البصرة.

ثم تكررت محاولة الوالي العثماني في سنة ٩٦٧هـ/١٥٥٩م لإحياء التبادل التجاري نظراً لهيمنة البرتغاليين على الخليج ، فأرسلت البرتغال سفيراً لها في تلك المرّة إلى إسطنبول في عام ٩٧٠هـ/١٥٦٢م، ولكن السلطان سليمان رفض منحه أي تسهيلات ما لم تكن تلك الرغبة صادرة عن الملك البرتغالي نفسه ، ومؤكداً بأنّ على الملك البرتغالي أن يوفد مبعوثاً رفيع المستوى لعقد مثل تلك الإتفاقية (٢).

أما على الجانب الشرقي للجزيرة العربية ، فقد سبق لمملكة البرتغال وأرغونة والبابوية أن أقامت إتصالات مكثفة مع مملكة الحبشة النصرانية الأرثوذكسية ، والمُطلّة على البحر الأحمر بقصد عقد تحالف صليبي ضد العثمانيين المسلمين. كما جرت مُكاتَبات بين مملكة الحبشة والعديد من الدول الأوروبية الكاثوليكية في أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي بذلك الشأن ، ومن أبرز تلك الدول مملكة بريطانيا التي كانت تسعى وراء مصالحها التجارية فقط.

١- حنظل ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩.
٢- عبد العزيز عوض ، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ ، ج ٢ / ص ١٤ ، ٢٣-٢٤.

وتمخضت تلك المفاوضات عن إبرام معاهدة تجارية وعسكرية بين الحبشة والبرتغال في سنة ٩٢٧هـ/١٥٢٠م ، تسربت على إثرها أنباء أشارت إلى قُرب قيام مملكة الحبشة بتدمير مدينة مكة حَرَسها الله (١). وكان داود الثاني ملك الحبشة قد شجّع البرتغاليين على بناء القلاع في مُدن مُصوّع وسَواكن وزَيلع ، وهي الموانئ المُطلة على البحر الأحمر في مواجهة الأماكن الإسلامية المقدّسة في شبه الجزيرة العربية ، وذلك بهدف تقديم الإمدادات للأساطيل البرتغالية ، وكذلك تهديد مقدّسات المسلمين (٢). وكان البرتغاليون قد إحتلّوا ميناء سقطرة في أقصى جنوب الجزيرة العربية عند مدخل البحر الأحمر (٣).

وكرّر البرتغاليون محاولة إختراق البحر الأحمر فهاجموا في سنة ٩٤٢هـ/١٥٣٥م موانئ شبه جزيرة الشَحَر المهمة والتي كانت تتحكّم في العبور بين الخليج العربي والبحر الأحمر ، ولكنّ المسلمين في اليمن تمكنوا رغم قلة عتادهم وعدّتهم من صد الغزاة البرابرة وردّهم على أعقابهم خاسرين ، وقام بدر الكُثيري سلطان الشَحَر بإرسال كتاب إلى السلطان سليمان القانوني يطلب فيه الحماية والدعم ضد الإعتداءات البرتغالية ، مرفقاً مع خطابه عدداً من الأسرى البرتغاليين.

لقد بذلت الدولة العثمانية غاية جهدها في طرد البرتغاليين من السواحل الغربية للبحر الأحمر ، ففتحت كل من مينائي زيلع وسواكن الحيويّين (٤) ، كما تمكّنت من إقامة حاميات لها في الموانئ الصومالية التابعة للإمام أحمد القِرَين ، وتحالفت معه لتأمين جبهته الخلفية من هجوم الأحباش المتواطئين مع البرتغال. بالإضافة إلى قيام الجيش العثماني بعمليات تقوية للقواعد العسكرية في الأراضي اليمنية ، لتتمكن من منع الأسطول البرتغالي من الدخول إلى البحر الأحمر مرة أخرى ، وبحلول عام ٩٤٨هـ/١٥٤١م أُغلِق البحر الأحمر تماماً في وجه الغزاة الصليبيين (٥) ، وذلك بعد أن دفع الجيش العثماني بمملكة الحبشة الأرثوذكسية بعيداً عن الساحل ، وقطع علاقتها مع البرتغاليين الذين كانوا يساندوها ضد مملكة هرر أهم دولة إسلامية في المنطقة – والتي كانت

١- الرمّال ، مرجع سابق ، ص ٧٩-٨٠ ، ٩١.
٢- حنظل ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢.
٣- البطريق ونوّار ، مرجع سابق ، ص ٥٤.
٤- الصيرفي ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ ، ١٧٧.
٥- الرمّال ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ وما بعدها.

تدين بالولاء للدولة العثمانية (١).

وفي نهاية المطاف فإنّ الموانئ الإسلامية الثلاث سواكن ومصوّع وزيلع والتي فتحتها الدولة العثمانية حالت - بعد توفيق الله وفضله - دون إنتصار تحالف مملكة الحبشة النصرانية ورأس الحربة الكاثوليكية مع الغزاة البرتغاليين ضد المسلمين (٢) ، وفي عام ٩٦٨هـ/١٥٦٠م تم وقف المحاولات البرتغالية لإختراق البحر الأحمر من جديد ، كما إنّ سوء العلاقات المؤقت بين الحبشة والبرتغال قلّل من فرص تكرار تلك المحاولات في المدى القريب.

وكان من رأي السلطان سليمان القانوني حفر قناة تربط بين البحرين المتوسط والأحمر في سنة ٩٣٦هـ/١٥٢٦م بقصد حماية الحرمين الشريفين من جهة ، وخدمة مصر إقتصادياً من جهة أخرى. وقد أعاد السلطان مراد الثالث إحياء فكرة المشروع ، وبادر بتخصيص عشرة آلاف عامل لتنفيذه ، ولكن لم يُكتب لذلك المشروع الخروج إلى حيّز الوجود لحكمة يعلمها الله سبحانه (٣).

ورغم أنّ العثمانيين لم يَقضُوا على التواجد البرتغالي في المنطقة نهائياً ، إلاّ أنّهم نجحوا في حماية الديار المقدسة ، وإغلاق البحر الأحمر في وجه النصارى عموماً ، بينما ظلّت البرتغال تقوم بغارات متقطعة. ثم تحوّل إهتمام الدولة إلى الأوضاع في منطقة شمال إفريقيا وألقى العثمانيون بثقلهم العسكري فيها ، ودخلت الدولة في مواجهة مع البرتغال في عقر دارها ، وكان إهتمام الدولة الأكبر موجهاً إلى معاناة المسلمين في المغرب العربي والأندلس المحتل ، حيث العدو الأول للعثمانيين شارل الخامس إمبراطور الهابسبرج والذي كانت تخضع لسلطانه دولة أسبانيا الناشئة ، وهذا هو الشق الثاني من موضوع هذا المبحث والذي سأتناوله في الأسطر التالية.

لقد إستشعر السلطان سليمان حجم المأساة التي حلّت بالمسلمين في الأندلس ، فقرر بعد فتح بلغراد في سنة ٩٢٧هـ/١٥٢٠م الإنتقال بكامل

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٣١.
٢- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٢٣.
٣- الرمّال ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ ، ٣٠٩.

قوته إلى الأندلس لإسترجاعها من أيدي الأسبان المعتدين (١). ولكن تلك الرغبة إصطدمت بالحروب المتكررة على الجبهة الأوروبية ، وكذلك الصفويين في المشرق ، كما أعاقت حركات التمرد الشيعية في الأناضول جهود الدولة لتحرير الأندلس وإكمال الفتوحات في بقية الأراضي الأوروبية ، فلم ينته الجيش السلطاني من معركة موهاكس بالمجر في سنة ٩٣٣هـ/١٥٢٦م ، إلا والفتنة الرافضية قد أطلت برأسها في الأناضول مهددة كيان الدولة ، بينما كان جيش السلطان لا يزال في الجبهة (٢).

وإستدعى السلطان سليمان في سنة ٩٤٠ هـ/١٥٣٣م القبطان خير الدين بربروسا إلى إسطنبول واتفقا على طرد الأسبان من إفريقيا ، وصد الجنويين ، وضم تونس لحوزة الدولة ، وكان خير الدين قد سبق أن عرض على السلطان تولي تلك المهمة مطالبا بدعم جزئي من الأسطول العثماني ، وبالتالي منح السلطان الوقت والجهد ليركز نشاطه ضد الأعداء في آسيا وأوروبا (٣). ويذكر أن فرنسا قد سعت إلى ضم خدمات خير الدين بربروسا إلى صف السلطان سليمان بقصد زيادة الضغط على أسرة الهابسبرج وبابا روما ، وكان المبعوث الفرنسي قد نقل ذلك العرض على السلطان أثناء حملته على العراق (٤).

وأثمرت تلك السياسة عن بروز فرنسا كدولة قومية في منتصف القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، كما إن أنشطة خير الدين بربروسا وأخيه عروج لعبت دورا بارزا في إنقاذ المسلمين في الأندلس وحماية الجزائر منذ ظهورهما على مسرح الأحداث في عام ٩١٨هـ/١٥١٢م. وفي عام ٩٤٤هـ/١٥٣٨م تمكن خير الدين بربروسا - والذي أصبح واليا على الجزائر وقائدا للأسطول العثماني - من هزيمة شارل الخامس وحليفيه بابا روما وإمارة البندقية أمام سواحل شمال إفريقيا ، كما قام بغزو جزيرة كريت في العام ذاته (٥).

١- نبيل رضوان ، جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس في مطلع العصر الحديث ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ ، ص٣١٥.
٢- محمد هريدي ، الحروب العثمانية وأثرها في إنحسار المد الإسلامي عن أوروبا ، دار الصحوة ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ، ص ٦١.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٢٧-١٢٨.
٤- الجميل ، مرجع سابق ، ص ١٠١.
٥- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ١٠٧.

ثم إستطاع السلطان إنتزاع البندقية من قلب العصبة الأوروبية في سنة ٩٤٧هـ/١٥٤٠م بعقد حلف بينهما أعاق به حركة شارل الخامس في منطقة البحر المتوسط ، وسمح ذلك الإتفاق للقبطان خير الدين بربروسا بإحكام قبضته على المنطقة لأن الإمبراطور شارل كان يعتمد على أساطيل البندقية الحربية في مواجهة العثمانيين ، وكانت إمارة البندقية قد غلبت مصالحها التجارية لدى العثمانيين على الأخوة الدينية ، وبذلك نجحت الدولة في كف الأذى عن المسلمين في تلك البقاع إلى حين ، إذ تجددت المعارك بين الطرفين لاحقا حتى زال خطر الأسبان بالكلية ، ومعه دولة البرتغال (١).

وبالنظر إلى علاقة تلك الأحداث الدموية بموضوع الإمتيازات الأجنبية مع كل من فرنسا وبريطانيا فإنه تجدر الإشارة إلى أن التجارة كانت قطب رحى تلك المعارك في الظاهر ، أما السبب الخفي فقد كان القضاء على المسلمين إذ ساد إعتقاد بين الأوروبيين حينها بأن تجارة التوابل كانت السبب الرئيس لقوة الدولة العثمانية ، وسر تقدمها ونجاحها في تدمير عروش ملوك أوروبا ، وهو ما دفعهم لخوض غمار البحار العالية للبحث عن طريق آخر يقضي على طريق الخليج العربي والبحر الأحمر اللذين تسيطر عليهما الدولة العثمانية (٢).

وقد أوحى ذلك بأن المعاهدة العثمانية الفرنسية كانت ثمرة للكشوفات الجغرافية البرتغالية والأسبانية ، ونتيجة لإنتقال التجارة من حوض البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي ، أو ما يعرف بالثورة التجارية ، وكذلك ارتفاع الأسعار بسبب إستيراد الذهب والفضة من أمريكا ، وتفاقم الأزمة الإقتصادية في أوروبا وفرنسا خصوصا (٣).

إن ذلك الإستنتاج له ما يؤيده حيث إتفق السلطان سليمان مع فرانسوا الأول على غزو الساحل الجنوبي لإيطاليا للضغط على شارل الخامس وكفه عن مهاجمة المسلمين في المغرب ، فأعد السلطان جيشا قوامه ثلاثمائة ألف مقاتل عبر بهم إلى ألبانيا في سنة ٩٤٣هـ/١٥٣٦م

١- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨-٢٦٩.
٢- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٥٤.
٣- زينب راشد ، المختصر في تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ ، ص ٦٠-٦١.

لإنقاذ المسلمين في الأندلس ، وذلك المخطط لم يكن من الممكن تصوره ولا بحثه إلا في ظل وجود الإمتيازات العثمانية الممنوحة لفرنسا. كما قدم السلطان أسطوله البحري لدعم فرنسا ضد الإمبراطورية الجرمانية النصرانية ، ولتهديد روما ونابولي في سنة ٩٥٠هـ/١٥٤٣م ، الأمر الذي أدى إلى توقف حملات الإمبراطور على البحر المتوسط (١).

من ناحية أخرى ، فإن تحالف الأمراء الألمان الذين إعتنقوا مذهب القس الثائر مارتن لوثر – والذين حظوا بدعم السلطان سليمان المادي والمعنوي – مع الملك هنري الثاني حليف الدولة العثمانية في سنة ٩٦٠هـ/١٥٥٢م ساهم في إقتطاع أجزاء من أراضي إمبراطورية الهابسبرج. وتمت محاصرة الإمبراطور شارل الخامس ، فالعثمانيون من الشرق والجنوب ، والولايات الألمانية وفرنسا من الغرب والشمال ، فنتج عن ذلك إحباط كبير بلغ حد الدعوة إلى الرحيل عن أوروبا والهجرة إلى العالم الجديد. وبذلك نجح السلطان في الحد من الخطر الأسباني بمزيج من القرارات السياسية والإقتصادية لخدمة الإسلام ، ولكن سلفه السلطان مراد الثالث هو الذي كانت له اليد العليا في تدمير القوة الأسبانية الغاصبة إلى الأبد كما سيأتي (٢).

أما البرتغال فإنها إنهارت لأسباب داخلية أساسها الصراع على الملك بسبب وصية ملكها الكاردينال هنري بإلحاق الدولة بأسبانيا ، وأخرى خارجية تمثلت في الدعم المالي الكبير لأعدائها والمقدم من قبل فرنسا والدولة العثمانية ، فضمت أسبانيا في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م البرتغال إليها عقب وفاة ملكها. ونتيجة لذلك الإندماج القسري ، فقد إختفت مملكة البرتغال من الخارطة السياسية لمدة قرن من الزمان حتى حصلت على إستقلالها لاحقا ، وتبع ذلك الحدث سلسلة من الثورات وحركات الإستقلال في الأراضي المنخفضة – هولندا – والمستعمرات البرتغالية الأخرى (٣).

إن تلك المستجدات صنعت أحد أبرز العوامل الخارجية لسقوط البرتغال والذي تمثل في إستقلال الأراضي المنخفضة ، إذ منع ملك أسبانيا فيليب الثاني رعاياه البرتغاليين من المتاجرة مع هولندا ردا على

١- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ وما بعدها.
٢- راشد ، مرجع سابق ، ص ١١٢.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٢٤.

إنفصالها عن التاج الأسباني ، مما دفعها إلى منافسة الإحتكار البرتغالي للتجارة الشرقية في الهند ومن ثم وراثته ، فكان تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية في سنة ١٠٠٢هـ/١٥٩٥م بمثابة الترجمة العملية والنتيجة الملموسة للإنتقام الهولندي (١).

وإستغلت الدولة العثمانية إنتصار الهولنديين على البرتغال فمنحتهم إمتيازات تجارية في عام ١٠٢١هـ/١٦١٢م وذلك على عصر السلطان أحمد الأول (٢). ومما يجدر ذكره أن هولندا إستقبلت أعدادا غفيرة من البروتستانت المضطهدين في فرنسا وألمانيا وأسبانيا ، فترسخت بذلك جذور المذهب الجديد في أراضيها – ومن ثم عاودت الدولة العثمانية الكرة في ترسيخ الانشقاق والصراع الديني بين الأمم الأوروبية – (٣).

كما لقيت أسبانيا – وريثة البرتغال في حرب المسلمين في شمال إفريقيا – مصيرا مشابها على يد المملكة البريطانية والتي تحولت إلى المذهب البروتستانتي في سنة ٩٦٧هـ/١٥٥٩م بعد تخلصها من التبعية لمملكة فرنسا ، وقد لحقت ببريطانيا اسكتلندا التي كانت ترزح تحت نير الحكم الأسباني الكاثوليكي (٤) ، وبذلك حسمت الدولة العثمانية الموقف المستجد في أوروبا لمصلحتها ، ولم يتردد السلطان مراد الثالث في عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م في منح بريطانيا إمتيازات تجارية أسوة بالبندقية وفرنسا (٥).

وكانت الملكة اليزابيث الأولى قد أبدت رغبتها في إحتلال ممتلكات أسبانيا والبرتغال ومستعمراتهما حول العالم ، وقامت بتسليح الجيش المغربي لصد الغزاة الأسبان والبرتغاليين ، كما أبرمت إتفاقية تعاون مع المغرب نتج عنها تأسيس الشركة البربرية (٦) ، وبذلك إطمأنت الدولة العثمانية إلى وجود قوة عسكرية مناوئة تقف أمام أطماع الأسبان والبرتغاليين في المغرب ، فيما سارع السلطان لعقد هدنة في أوروبا

١- الصيرفي ، مرجع سابق ، ص ١٨١.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٨٩.
٣- البطريق ونوار ، مرجع سابق ، ص ١٣١.
٤- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٧٠.
٥- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٥.
٦- حنظل ، مرجع سابق ، ص ٤٧٨.

ليتفرغ للقضاء على سيطرة الأوروبيين على المحيط الهندي وتجارة الشرق ، وكذلك وضع حد لتعاونهم مع شاه فارس ضد المسلمين (١).

وقد تم ترجمة تلك الرغبة الملكية إلى واقع ملموس بإنتصار الأسطول البريطاني على البحرية الأسبانية الشهيرة - الأرمادا - في سنة ١٠٠٦هـ/١٥٨٨م ، ومن ثم توسعت إنجلترا في تجارتها مع الموانئ العثمانية ، ولم تتوقف الرحلات بين الطرفين إلا مؤقتا ولتستأنف ثانية بعد تجديد الإمتيازات ، وقد نتج عن تلك الهزيمة إندحار القوة الأسبانية إلى الأبد ، وقيام الثورة في ممتلكاتها وإستقلال الدول الخاضعة لها (٢).

كما نجحت فرنسا - حليفة الدولة العثمانية - أيضا في التخلص من خطر فيليب الثاني وبابا روما الموجه لسياسته (٣) ، وإستطاع جيش السلطان مراد الثالث هزيمة البرتغاليين أمام السواحل المغربية ، ومن ثم إخضاع سائر منطقة شمال إفريقيا لسيادة الدولة العثمانية ، وشجعت تلك الرياح المواتية السلطان مراد الثالث على التحالف مع السعديين في المغرب من أجل تحرير الأندلس المحتل (٤).

إن انهيار دولتين رائدتين في مجال الكشوف الجغرافية بالسرعة ذاتها التي ظهرتا بها يستوجب توفر عوامل متعددة وراء ذلك ، ولكن لا ينبغي التقليل من شأن التدخل المباشر للعثمانيين في السياسة الأوروبية الداخلية عبر بوابة الإمتيازات التجارية كأحد أهم تلك العوامل.

كذلك فإن الحروب التي خاضتها كلا من الدولة العثمانية وبريطانيا وهولندا ضد البرتغال وأسبانيا سارت في خط متوازي مع التنافس التجاري ، فالهجوم العثماني على شمال إفريقيا إكتسح البحر المتوسط وطرد التجارة النصرانية منه بنهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي (٥) ، كما نجح العثمانيون في التحكم في طرق التجارة بين البصرة وحلب مما أدى إلى تدفق المنتجات الشرقية عبر الخليج

١- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٢١٥.
٢- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج١ / ص١١٧.
٣- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٧٣.
٤- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٣٣ ، ١٣٥.
٥- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٤٧.

العربي والبحر الأحمر ، وساهم أيضا في إنعاش التجارة في بلاد مصر والشام (١).

ونظرا لتزامن تلك الأحداث مع سيطرة المغول على منطقة وسط آسيا ، وبالتالي إنقطاع الإتصال البري المباشر بين القارة الأوروبية وبلاد الهند ، فإنه لم يبق أمام دول العالم حينها سوى طرق التجارة والملاحة القديمة التي كانت تخضع لسيادة الدولة العثمانية ، الأمر الذي أتاح لها الفرصة لبسط هيمنتها على التجارة في القارات الثلاث الحيوية (٢) ، وبذلك عاد التجار الأوربيون إلى المنطقة ، ورجعت صادرات ميناء الإسكندرية من التوابل للبندقية إلى سابق عهدها قبل إكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح (٣).

أما الإتفاقية بين الدولة العثمانية وروسيا في سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م فإنها ثمرة لخطر مباشر تمثل في العدوان الروسي على الأراضي العثمانية. ولكن ظهرت في ذلك الوقت أيضا في منطقة شرق أوروبا والمشرق الإسلامي قوى جديدة مهيمنة كانت بمثابة شر مستطير على الدولة العثمانية والأقاليم التابعة لها ، وهو ما سأتحدث عنه بإيجاز.

فقد أصبحت مملكة إتحاد النمسا وهنغاريا خط الدفاع الأول عن منطقة غرب أوروبا منذ تهديد السلطان سليمان الأول وحصاره لمدينة فيينا في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي. ومع تعاظم القوة الروسية فإن أوروبا باتت ترمي الدولة العثمانية عن قوس واحدة وفي ظروف أفضل من ذي قبل ، بالإضافة إلى بداية حركات التمرد في الولايات العربية التابعة للدولة وبالأخص مصر والشام ، وكذلك الأطماع المستمرة في العراق والخليج العربي لدولة الصفويين.

وفي سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٢م تمكنت روسيا من تقليص مساحة مملكة السويد التي كانت أحد ثلاث دول كانت تفصلها عن أوروبا الغربية، كما إستطاعت كاترين الثانية تحييد بولونيا من خلال تعيين ملك موال لها ، فلم يعد يفصل بين بلادها وغرب أوروبا سوى الدولة العثمانية.

١- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ص ٢٦.
٢- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٥٣.
٣- الصيرفي ، مرجع سابق ، ص ١٦٩.

ولجأت كاترين الثانية إلى السلاح ثانية لتحقيق أهدافها ، والتي لم تكن سوى إلتزام حرفي بما وضعه القيصر بطرس الأكبر المؤسس الحقيقي لروسيا القومية ، إذ أوصى بضرورة إزالة الدولة العثمانية من الوجود والوصول إلى الشام ومصر وإسطنبول ، كما جاء ذلك صريحا في المادة التاسعة من الوصية المنسوبة إليه (١).

إن ذلك الهدف القيصري لا يخلو من نزعة دينية تنفث فيه ضمن سلسلة الصراع الأزلي بين الشرق الإسلامي والغرب النصراني على رغم إختلاف المشارب والمذاهب الكنسية المتنافرة والسائدة في أوروبا والعالم النصراني بأسره.

ثم بادرت روسيا إلى التصعيد العسكري ضد الدولة العثمانية في الجبهة البلقانية - والتي إستنزفت جهود حامية عسكرية عثمانية بإستمرار كان يمكن الإستفادة منها في موقع آخر - وذلك عبر تحريض الأهالي على الثورة ، وإرسال أسطول بحري إلى البحر المتوسط للمرة الأولى في التاريخ لتقديم السلاح والعتاد للنصارى هناك (٢). وقد إتصل قائد الأسطول الروسي الأميرال ألكسيس أورلوف في سنة ١١٨٥هـ/١٧٧١م بالنصارى الأرثوذكس ، وتسبب في مذبحة كبيرة ذهب ضحيتها آلاف المسلمين ، كما إستولى القائد الروسي على جزيرة رودوس ملحقا أضرارا بالغة بالتجارة العثمانية في منطقة بحر ايجه (٣). وعلاوة على تحريض اليونانيين للإستقلال عن السلطان ، فإن الأسطول الروسي بات يهدد العاصمة إسطنبول بعد هزيمة الجيش العثماني في موقعة خليج جشمة ، وكانت روسيا قد طرقت قبل ذلك باب التحالف مع إمبراطورية النمسا ، لكن توجس الأخيرة حيال النوايا الروسية حال دون ذلك (٤).

وتزامن ذلك الطموح الروسي مع قيام بعض حكام الولايات العربية بالتمرد على السلطان العثماني ، وعلى رأسهم علي بك الكبير في مصر ، وظاهر العمر في فلسطين ، وأسرة العظم في بلاد الشام ، وحسين بن علي في تونس ، وأحمد القرمانلي في ليبيا. وإستغلت الدول الأوروبية تلك الأحداث العاصفة فتقربت إلى المتمردين ، وكان لروسيا قصب السبق

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠ ، ٣٣٢.
٢- حسون ، تاريخ الدولة ، مرجع سابق ، ص ٢١٧.
٣- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.
٤- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ ، ٢٩٣.

إذ أوفدت جزءا من أسطولها الحربي لدعم المنشقين في ولايتي فلسطين ومصر (١) ، ويذكر أن علي بك والي مصر هو الذي تقدم بطلب المساعدات العسكرية من كاترين الثانية لدعم ثورته (٢).

ولقد شكلت تلك الفترة مناخا مواتيا بالنسبة لروسيا لتحقق لنفسها مكانة مرموقة بين الأمم النصرانية بإستعادة مدينة القدس والأماكن النصرانية المقدسة في بلاد الشام من أيدي المسلمين فيما لو نجحت في تحقيق أهدافها التي غفل عنها الثائرون السذج ، وخاصة بعد فشل خططها الذريع في منطقة البلقان ، وتمكن الدولة العثمانية من القضاء على دابر الفتنة ، والحمد لله رب العالمين.

أما على الجبهة الفارسية ، فقد أدى ظهور سلالة حاكمة جديدة وطموحة لإستعادة أراضي فارس التاريخية إلى إنبعاث صراع جديد مع العثمانيين حول العراق حيث الأماكن الرافضية المقدسة وميناء البصرة التجاري الحيوي ، وفاقم ذلك النزاع المتجدد من حجم المصاعب التي أحاطت بالدولة العثمانية. ثم ما لبثت أن إندلعت الحرب بين الطرفين ضمن تداعيات إبرام معاهدة كوتشك قينارجة مع روسيا ، وإستغل الشاه تدهور الأحوال المادية والمعنوية للجيش العثماني ليحتل مدينة البصرة دون عناء مما يدل على الحالة التي وصلت إليها دولة الخلافة (٣).

وخلاصة القول ، إن رضوخ الدولة العثمانية للمطالب الروسية في كوتشك قينارجة كان نتيجة لعوامل تختلف في مضمونها عن نظيراتها في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، ولكن الإتفاقيات الثلاثة مع فرنسا وبريطانيا وروسيا إشتركت في وحدة الهدف الذي عقدت من أجله والمتمثل في تدارك الأخطار الجسيمة المحدقة بالدولة والولايات الإسلامية التابعة لها على أمل إيقاع التنافر بين الدول الأوروبية المعادية. كما إن الدولة كانت تنظر إلى الأقاليم التابعة لها من مبدأ الأولويات ، فبلاد الشام لازمة لضمان أمن وسلامة مصر ، والتي كانت تتولى بدورها حماية الحرمين الشريفين كما مر معنا ، أما مدينة إسطنبول فمن البديهي جدا أن تحمي الدولة عاصمة حكمها ومقر حكومتها.

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٥٣.
٢- بيومي ، مرجع سابق ، ص ١١٦ وما بعدها.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٣٤.

وقد أثمر الاتفاق العثماني مع روسيا في كوتشك قينارجة عن سقوط حركة ظاهر العمر في فلسطين فور إنتهاء الحرب بين الدولتين ، وذلك الحدث رغم تأكيده للصلة الوثيقة التي كانت تجمع بين الحركة وبين الدعم الأجنبي ، إلا أنه يؤكد أيضا نجاح الدولة العثمانية في تحقيق بعضا من أولوياتها ، وإن كان ذلك في مقابل تقديم تنازلات في أماكن أخرى لا تتمتع بالأهمية ذاتها (١).

ونخلص مما سبق إلى أن المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع فرنسا وبريطانيا وروسيا غلبت عليها الدوافع السياسية والأولويات والمصالح العليا للدولة أكثر من المصالح الإقتصادية. إذ إستخدم السلاطين العثمانيون الإمتيازات التجارية والدينية بجدارة لتحقيق مكاسب سياسية بعيدة المدى لم يكن بالإمكان تحصيلها بغير ذلك السبيل. كما أن ذلك السلاح الذي لجأت إليه الدولة العثمانية كان له حد آخر ساهم في إيجاد الفرقة والنفرة الدينية بين الأمم الأوروبية إلى الأبد ، وكذلك العداء السياسي بين الدول الأوروبية إلى حين ، على الرغم من تواطء المسلمين الأدعياء وعلى رأسهم دولة الصفويين في فارس ، وطائفة الدروز في بلاد الشام ، وذوي النفوس المريضة وأصحاب الأهواء في البلقان (٢).

إن ذلك الأسلوب التفاوضي يطلق عليه الواقعية السياسية في الوقت المعاصر ، حيث تعاملت الدولة مع المتغيرات بسياسة واحدة في مضمونها لكنها مختلفة في أهدافها القريبة والبعيدة ، فالإتفاق مع فرنسا وبريطانيا مثلا كان له مغزى بعيد جدا ، أما المعاهدة مع روسيا فإنها خدمت مصالح آنية للدولة إقتضتها طبيعة الظروف المحيطة بذلك العصر.

وبعد فإن التفرغ لمحاربة الخطر البرتغالي والأسباني إرتبط بصورة وثيقة بالإمتيازات الأجنبية التجارية والدينية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية ، فقد أكدت الأحداث التاريخية التي تم إستعراضها فعالية تلك الأداة السياسية الباهرة في حسم الموقف العسكري في شمال إفريقيا

١- بيومي ، مرجع سابق ، ص ١١٩.

٢- منذ موقعة ليبانتو البحرية في سنة ٩٧٩هـ/١٥٧١م إتجه إهتمام العثمانيين نحو حماية الحرمين أولا ثم البحر الأحمر فالخليج العربي بقصد إقامة سياج منيع حولهما ، وذلك يوضح خطورة الجبهة التي فتحتها روسيا في مصر والشام وتجاوزها للخطوط الحمراء للدولة ؛ أنظر نبيل رضوان ، مرجع سابق ، ص ٤٨٤.

وشبه الجزيرة العربية لمصلحة العثمانيين ، والذين عبروا عن شكرهم لمملكة بريطانيا على حسن صنيعها بمنحها إمتيازات تجارية واسعة. كما إن وقوف فرنسا على الحياد طوال تلك الحقبة برهن على دور الإمتيازات المؤثر في النتائج التي آلت إليها المواجهة بين العثمانيين وقوتي البرتغال وأسبانيا الغاشمتين. علاوة على ذلك ، فإن إتفاقية كوتشك قينارجة رغم المآخذ الكثيرة عليها ، إلا أنها أسهمت في قطع الإمدادات العسكرية عن الحكام الثائرين على السلطان في الدوائر الحمراء للأمن العثماني. ولكن كل ذلك يمثل نصف الصورة أو جزء من السبب الرئيس لمنح الإمتيازات ، مما يعني المزيد من الجهد للبحث عن الشق الآخر.

المبحث السادس
إنعاش التجارة في الأقاليم المتضررة
من الكشوفات الجغرافية والتطورات الاقتصادية العالمية

لقد تضررت الموانئ المصرية كثيرا من جراء إلتفاف البرتغاليين على طرق التجارة والملاحة القديمة وإكتشافهم لرأس الرجاء الصالح ، وقد كان الهدف من تلك المغامرة البحرية " تجفيف المنابع " الإقتصادية للدولة المملوكية ، ومنع المسلمين من الموارد المالية والمادية بالدرجة الأولى ، ونتج عن ذلك الإكتشاف أضرار جمة تحملت مصر العبء الأكبر منها ، حيث توقفت العوائد والرسوم من موانئها ، كما تقلص عدد السفن الإيطالية المتاجرة مع الإسكندرية ، بالإضافة إلى تعطل حركة القوافل البرية بين الشرق والغرب ، وإنحصرت التجارة في الإستهلاك الداخلي ، كما إمتدت حلقة الأضرار لتصل إلى موانئ الشام والبحر الأحمر والخليج العربي (١).

وفي مقابل الأزمة الإقتصادية المحيطة بقلب العالم الإسلامي حينها ، فإن الوضع في القارة الأوروبية كان على النقيض تماما ، إذ حصل إقتصادها على دفعة قوية ومفاجأة مكنت التجار الأوروبيين من شراء البضائع والمنتجات الشرقية وشحنها مباشرة إلى بلادهم دون الحاجة إلى وساطة التجار العرب المسلمين ، أو البنادقة الإيطاليين ، فأخذت المراكز التجارية في أوروبا في النهوض بحلول القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي (٢).

ولكن الهدف الأبعد والأخطر لتلك الحملات المتدثرة بثياب المغامرة والأساطير كان نشر النصرانية على حساب الدين الإسلامي الحنيف (٣). وقد أكدت الباحثة نوال صيرفي تلك الرغبة والروح الصليبية الدفينة التي كانت تحرك البرتغاليين ، وبمباركة من الكنيسة في روما ، وكذلك من ثلاثة بابوات تعاقبوا على المنصب النصراني الأعلى في العالم حيث ذكرت إنه :

" لا شك أن محاولة التقليل من شأن الدافع الديني وراء

١- رضوان ، مرجع سابق ، ص ١٧٧.
٢- حاطوم ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧.
٣- الرمال ، مرجع سابق ، ص ٥٣.

حركة البرتغاليين الكشفية هو أمر أصبح ينافي الوقائع والحوادث في تلك الفترة ، ولا يفسرها التفسير الصحيح ، فقد سيطرت على البرتغاليين في القرن العاشر الهجري فكرة تحويل أعدائهم المسلمين إلى المسيحية في كل مكان يتواجدون فيه ، سواء في آسيا أو أفريقيا " (١).

وهذه شهادة إثنين من الباحثين الغربيين المحدثين حول هذا الموضوع تنفي الإنحياز والتعصب الذي قد يثار أمام تلك المقولة ، فقد ذكر المؤلف الغربي ستيفن نيل - في كتابه تاريخ الإرساليات - بأن حركة الكشوف الجغرافية كانت تهدف إلى إيصال نور النصرانية للجهال من المسلمين وغيرهم ، وكذلك البحث عن حلفاء محتملين ضد المسلمين بغرض القضاء عليهم وعلى مصادر قوتهم ، وبالذات في مجال التجارة مع الهند حسب بزعمهم (٢).

أما المسيو بونه موري- في كتابه الإسلام والنصرانية في إفريقية - فإنه صرح بالحقيقة - التي أخفتها الكنيسة وأتباعها قرونا ، ويرفض بعض المسلمين المعاصرين المستغربين تصديقها ظنونا - قائلا :

" إن نهاية الاكتشاف الجغرافي هي بداية العمل التنصيري إذ من المستحيل اكتشاف أراضي جديدة دون أن يحرك ذلك فينا دعوة أهلها إلى الإنجيل (٣) ".

وقد ساهم فتح العثمانيين للقسطنطينية في سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م في دفع تلك الحركة إلى الأمام بقوة أكبر من ذي قبل ، فكانت محاكم التفتيش وطرد المسلمين من الأندلس الخطوة الأولى في المخطط البرتغالي الصليبي ضد المسلمين (٤).

١- مرجع سابق ، ص ٦٦-٦٧.
٢- محمود ثابت الشاذلي ، المسألة الشرقية : دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩ - ١٩٢٣ م ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ ، ص ٢٦٤.
٣- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٣٧٥.
٤- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٧٥ وما بعدها.

ثم تحولت المعركة إلى الميدان البحري والمضمار التجاري لإكمال حملة التصفية ، ناهيك عن الإتصالات المتبادلة بين البرتغاليين والدولة الصفوية العدو اللدود للدولة العثمانية مما تقدم ذكره. وقد قيض الله - سبحانه وتعالى - للدولة العثمانية والمسلمين في ذلك العصر المليء بالأحداث العاصفة السلطان سليمان القانوني والذي إشتهر بأعماله العسكرية والسياسية التي حالت دون إنتصار الصليبيين في حملاتهم الشرسة ، ومخططاتهم المدمرة لإقتصاد المسلمين ، فسار على نهج أبيه في الحرب والسلم. وقد تمثلت سياسته الإقتصادية - والرد العملي على الخطر البرتغالي - في تجديد معاهدة الإمتيازات التجارية لإمارة البندقية في سنة ٩٢١هـ/١٥٢١م ، والتي كانت بدورها شديدة الحرص على إستمرار تجارتها في منطقة شرق البحر المتوسط (١) ، وعلى منوال الإتفاقية التي أقر فيها والده السلطان سليم إمتيازات البنادقة في مصر والشام منذ فترة حكم المماليك (٢). ومما جاء في تلك المعاهدة ضمان سلامة التجار والرعايا عموما ، والسماح بحضور المترجمين في المحاكمات ، وتحرير أسارى الحرب ، وتبادل تسليم المجرمين ، وحرية التجارة في أرجاء الدولة العثمانية ، وذلك تشجيعا للبندقية لمناوئة البرتغال (٣).

أما علاقة الدولة العثمانية مع فرنسا فإنها كانت تتويج لعقود طويلة من تسخير الإقتصاد في خدمة السياسة ، ففي الإتفاق المبرم بين السلطان سليمان القانوني وفرانسوا الأول جرى التخصيص على ميناء الإسكندرية بالإسم ، كما جاء في المادة الثالثة الإشارة إلى الفصل في المنازعات بين التجار الفرنسيين في أراضي الدولة وجعله من إختصاص القنصل أو معاونيه مما هو معمول به في الإسكندرية منذ سنة ٩٢١هـ/١٥٢١م - أي قبل المعاهدة الأخيرة بخمسة عشر عاما تقريبا ، وهذا يؤكد جدوى التسهيلات التجارية للفرنسيين لمصر والدولة العثمانية ذاتها.

أما المادة السادسة عشر من الإتفاقية فإنها نصت على نشر نسخة من الإتفاقية حال التصديق عليها في المدن الرئيسة في البلدين ، ومن بينها الإسكندرية والقاهرة ، وذلك يثبت الأهمية التجارية لهما من جهة ، ورغبة السلطان في إستمرار تدفق المكاسب الإقتصادية المترتبة

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٦٩.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص٧٠٠ وما بعدها.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٤-٩٥.

على إقرار حرية التجارة للفرنسيين في تلك البقعة المهمة من جهة أخرى ، وإعلام الأهالي بذلك ليتعاملوا بإيجابية مع الوضع الإستثنائي لرعايا مملكة فرنسا (١).

كما وافق السلطان سليمان في سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٢م على طلب إيطاليا وبولونيا الحصول على إمتيازات تجارية لرعاياهما ، وفي ذلك دلالة على إهتمام السلطان ليس بإنعاش التجارة في المشرق العربي فحسب ، وإنما بتطوير العلاقة الإقتصادية أيضا مع منطقة شرق أوروبا وتوثيق صلتها بمنطقة البلقان المسلمة وتقويتها للوقوف أمام الهجمات الأوروبية المتلاحقة ضد الدولة العثمانية (٢).

وتوضح المعاهدة العثمانية البريطانية بين السلطان مراد الثالث والملكة اليزابيث الأولى الإهتمام العثماني بتنمية تجارة الدولة عموما ، والبلاد العربية شرقا وغربا بصفة خاصة. فقد جاء في المادة الخامسة عشرة تخصيص مدن طرابلس الشام والقاهرة والإسكندرية وتونس وطرابلس الغرب والجزائر لممارسة التجار البريطانيين نشاطهم فيها ، والتأكيد على ذلك بالنص على حرية تعيين وإستبدال القناصل التابعين للتاج البريطاني المتواجدين في تلك المدن لخدمة التجار الإنجليز (٣).

ونظرا لأهمية المنطقة وحيويتها التجارية ، فقد نشب صراع خفي بين بريطانيا الطارئة على التجارة في تلك البلاد وفرنسا التي رأت في قدوم الإنجليز تهديدا صريحا لمستقبل تجارتها هناك ، فسعت الأخيرة عبر سفيرها في اسطنبول إلى إحتواء وتقليص تلك الإمتيازات عموما ، وحرية الإبحار تحت العلم البريطاني والإستقلال عن الغطاء الفرنسي على وجه الخصوص ، حيث تفردت فرنسا بمنح كافة الدول الأوروبية ذلك الغطاء زمنا طويلا ما عدا إمارة البندقية. وتمثل رد فعل السلطان مراد الثالث - والذي لم يرتاح للتعامل مع فرد عادي في أول منشأ العلاقة مع بريطانيا - في إستدراك الترخيص الممنوح للتاجر الإنجليزي وليام هاربورن ، وقرن حصول الإنجليز على الإمتيازات التجارية بالوساطة الفرنسية ، فإضطر هاربورن إلى العودة مجددا إلى إسطنبول في سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م لإبرام معاهدة تجارية كاملة تتمتع بالصفة الرسمية التي

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٩.
٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ٩٤.
3- Huerwitz, op., cit., p.9.

كان ينشدها السلطان ، إذ قدم بأمر من الملكة اليزابيث الأولى شخصيا (١).

أما بالنسبة للمعاهدة العثمانية الروسية ، فإنه وبحلول القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي بات منح الإمتيازات أمرا معتادا ، ولذلك فإن المفاوضين الروس في كوتشك قينارجة أدركوا أن حصولهم على حرية التجارة ، وحماية الأقلية الأرثوذكسية كان في حكم المسلم به في ظل تطور نظام الإمتيازات الأجنبية المتراكم عبر العصور ، ولكن الملفت للنظر رضوخ الدولة العثمانية لتلك المطالب فورا!

فقد حصلت روسيا وبموجب المادة الحادية عشر على حرية التجارة والملاحة لرعاياها في كافة البحار التي تطل عليها الدولة العثمانية ، وتحديدا حرية العبور من البحر الأسود إلى البحر المتوسط وبالعكس ، كما إشترطت المادة الثانية عشرة إستخدام الدولة العثمانية نفوذها للتأثير على حكام طرابلس الغرب وتونس والجزائر لتلبية رغبة الإمبراطورية الروسية في إبرام معاهدات تجارية معهم متى هي أرادت ذلك ، وتعهد الصدر الأعظم وضمانه الشخصي لتنفيذ أي إتفاقيات مستقبلية (٢).

إن فتح المجال البحري أمام روسيا القيصرية للوصل إلى المياه الدافئة في البحرين الأسود والمتوسط أثار سخط الكثيرين إعتقادا منهم بأن تلك المنطقة كانت مغلقة بإستمرار في وجه محاولات النفاذ إليها من قبل الدول الأوروبية ، ولكن واقع الحال يشهد بخلاف ذلك. فقد أوردت المصادر التاريخية أن السلطان سليمان القانوني سمح لإمارة فلورنسا الإيطالية في سنة ٩٧١هـ/١٥٦٣م برفع علمها على السفن التابعة لها والتي كانت تشق عباب البحر الأسود ، علاوة على إمتيازات أخرى (٣).

وبعبارة أخرى فإن أيا من البحرين الأسود أو المتوسط لم يكن مغلقا أبدا في وجه الآخرين تماما ، لكن الدولة العثمانية أحسنت إستخدام تلك الورقة التجارية المؤثرة جدا عبر عصور طويلة ، فسمحت ومنعت من شاءت بحسب ما إقتضته المصلحة العليا لها ، كما إنها أذنت لرعايا الإمارات النصرانية بالتحاكم إلى القوانين الخاصة بملتهم ، مما يدحض

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٦ وما بعدها.
2- Hurewitz, op., cit., pp.57–58.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٢٥.

المزاعم حول حساسية وأهمية منطقة البحر الأسود وإغلاقها في وجه الأوروبيين عموما!

إن وجه الإختلاف بين الإمتيازات الروسية في مجال التجارة من جهة ، وبين ما حصلت عليه فرنسا وبريطانيا في الماضي من جهة أخرى ، ليس التأخير الزمني عن نيل تلك الإمتيازات بقدر ما هو الظروف العسكرية الميدانية الحرجة التي مرت بها الدولة حينها والتي سلبتها من البدائل الأخرى ، فروسيا لم تحصل على تنازلات غير جائزة شرعا ، وإنما أرغمت عليها الدولة العثمانية في تلك الظروف على أقل تقدير. إذ لم يكن لدى الدولة خيارات أخرى رغم ما إنطوت عليه تلك الحقوق الشرعية من مخاطر مستقبلية نظرا لأن قواعد اللعبة السياسية ومناخها قد تغير كثيرا عن القرون الغابرة. وإذا كانت كفالة حقوق الأجانب وتوضيح وتوثيق تفاصيلها قد خدم أهداف الدولة بعيدة المدى ردحا من الزمن ، فإن الإستمرار في إنتهاج السياسة ذاتها لم يكن بالتأكيد يلائم العصور المتأخرة من عمر الدولة.

فلقد إعتمد العثمانيون دوما على إصطناع وتفضيل الدول المنافسة من أجل كسر الهيمنة التجارية التي كانت تمارسها بعض الدول المعادية أو المنافسة والتي لم تكن تذعن لمطالب الدولة العثمانية ، ولهذا تدرجت الدولة في منح التسهيلات التجارية ، وقدمت رعايا إمارة جنوة على إمارة البندقية القوية ثم إستبدلتهم بسكان راجوزه ، ففلورنسا ، وتلك الحرية المطلقة كانت متاحة في عصور القوة والمنعة حيث لم تجبر الدولة على إختيار شركائها التجاريين من المنظور السياسي على الأقل (١).

أما في الجانب الاقتصادي ، فإن السلاطين منحوا الإمتيازات بقصد حفز وتشجيع النشاطات التجارية ، وإستيراد الفضة الغربية اللازمة لإقتصاد الدولة وماليتها (٢). كما إن الدولة لم تهتم بالميزان التجاري مع الدول الأوروبية بقدر ما حرصت على عدم نقص السلع في السوق الداخلية وتوفير المواد الخام للصناع (٣).

ويوضح ذلك محدودية التبادل التجاري بين الطرفين وحصره في

1- Karpat, op., cit., p.56.

٢- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٣٣.

3- Karpat, op., cit., pp.54-58.

أضيق نطاق ممكن ، والإقتصار على الأساسيات اللازمة لتحريك عجلة الإقتصاد العثماني ، وبذلك تكون الدولة قد حققت أهدافا مختلفة في صفقة واحدة ، وبالتالي حافظت على إستقلال قرارها السياسي ، وأخذت بزمام المبادرة في توسيع حجم العلاقات التجارية أو عدمه من خلال إبرام معاهدات الإمتيازات الأجنبية. وإن إنعاش التجارة في أراضي الدولة العثمانية يبرز كأحد أهم العوامل التي ساهمت في نشأة وإستمرار نظام الإمتيازات الأجنبية عبر العصور المختلفة ، فالإتفاقيات التي وقعت مع فرنسا وبريطانيا من جهة ، وتلك التي إنتزعتها روسيا من جهة أخرى ساهمت وبوضوح في خدمة التجارة العثمانية بنسب متفاوتة ، على الرغم من أنها تمت في ظروف سياسية وإقتصادية متباينة جدا.

ويثير هذا الإستنتاج تسائلا مهما عن إمكانية وجود سبب آخر يجمع شتات تلك الإتفاقيات برمتها. فإن إحياء تجارة بعض المناطق المتضررة من حركة الكشوف الجغرافية ، وفتح المجال أمام التجار العثمانيين لتحقيق الإستفادة القصوى الممكنة من المناخ السياسي السائد في العالم لهو مما تشكر عليه الدولة ، إلا أن ذلك ليس سببا كافيا لعقد المعاهدات التجارية والسياسية مع الدول الأوروبية المختلفة ، إذ أن الدولة مرت بفترة قوة طويلة كانت فيها دول أوروبا هي التي تخطب ود العثمانيين وتسعى لإرضائهم. ثم مرت فترات إحتاجت فيها الدولة إلى من يمد لها يد العون سياسيا، فضلا عن أن يقدم لها الدعم المالي ، ولم يكن ثمة بديل عن توقيع معاهدات الإمتيازات الأجنبية للحصول على الحماية والإستقرار ، وذلك يعني أن الدولة العثمانية كان لديها سبب أو ربما أسباب أخرى دفعتها إلي إبرام المعاهدات مع الدول الأوروبية ، الأمر الذي يستدعي مواصلة البحث.

المبحث السابع
ضرب دول أوروبا بعضها ببعض

إستعرضت في الصفحات السابقة ست فرضيات بخصوص الإمتيازات الأجنبية ، وقد إستخلصتها من الأحداث التاريخية وطبيعة العلاقات التي سادت بين الدولة العثمانية وجيرانها من الدول الأوروبية في فترات مختلفة ، وكذلك من بين آراء لمؤرخين تراوحت بين القبول والرد ، والمنطق والسطحية ، وقد فندت بقدر ما أسعفني جهدي وقلة بضاعتي تلك الآراء ، والتي لم ألمس فيها الإقناع والشمولية والمنهجية. ولذلك فإنه لزاما علي أن أدلو بدلوي في هذا الموضوع ، ليس من مقتضى الدراسة أو منطلق البحث فقط ، ولكن أيضا لكشف النقاب عن حقيقة ما جرى حتى نأخذ الدروس ونستخلص العبر.

إن الدولة العثمانية – حسب ما تبين لي – إعتمدت على منح الإمتيازات الأجنبية لضرب الدول المعادية لها في القارة الأوروبية بعضها ببعض ، وجعلت من الحقوق الدينية والتسهيلات الإقتصادية ميدانا مفتوحا للمناورة بالنظر إلى التنافس المحموم بين تلك الدول على الموارد المحدودة من جهة ، والتسابق على نيل شرف السيادة الروحية على الأماكن النصرانية المقدسة في بلاد الشام والعناية بشؤون الرعايا الأجانب من النصارى المقيمين في الدولة العثمانية من جهة أخرى.

وللتمهيد لهذه الرؤية سأتناول إبتداءا حدثا تاريخيا هاما جرت وقائعه على التراب الأوروبي بعيدا عن دار الخلافة العثمانية غفل كثير من المؤرخين عنه – وهو أمر غريب – وقد كان له صلة وثيقة بموضوع الإمتيازات الأجنبية (١) ، خاصة وأنه تزامن مع فترة تولي السلطانيين العثمانيين سليمان القانوني ومراد الثالث اللذان منحا فرنسا وبريطانيا معاهدات الإمتيازات ، ويتمثل ذلك الحدث في قيام الحركة البروتستانتية التي قادها القس الألماني الثائر مارتن لوثر ضد الكنيسة الكاثوليكية ورئيسها بابا روما. أما بالنسبة للمعاهدة مع روسيا فرغم تأخرها الزمني عن تلك الأحداث ، إلا أنها شكلت إمتدادا طبيعيا لسياسة العثمانيين في تفريق الصف الأوروبي عبر الوسائل السلمية بغض النظر عن قوة

١– تناول الباحث يوسف الثقفي الموضوع بإختصار في كتابه " دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب " ، أنظر ص ٩٢ وما بعدها.

الدولة أو ضعفها مما سيأتي الحديث عنه لاحقا.

لقد بدأت حركة الإصلاحات البروتستانتية بزعامة القس مارتن لوثر في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م ، وتمخض عنها فصم عرى الوحدة النصرانية إلى غير رجعة ، وكان ذلك قبل تولي السلطان سليمان القانوني مقاليد الحكم في الدولة العثمانية بعام واحد.

وكانت دعوة مارتن لوثر تقوم على رفض مهزلة صكوك الغفران ، وإقطاعات الكنيسة ، وفي المقابل حث الناس على إقامة علاقة فردية مع الرب ، والتأكيد على أن الفرد لا ينال الثواب إلا بالعمل الصالح وحده فقط. وحصلت تلك الأفكار على دعم مطلق من فريدريك حاكم مقاطعة ساكسونيا وعضو مجلس ترشيح وإختيار الباباوات ، كما أيدها الأثرياء الذين سعوا إلى الخلاص من الإتاوات المفروضة عليهم من قبل الكنيسة ، بالإضافة إلى أنها إستمالة الفقراء الذين تطلعوا إلى التحرر من الإضطهاد ، وكذلك لقيت قبولا كبيرا لدى المتدينين الذين رفضوا ذهاب هباتهم إلى خارج بلادهم – أي إلى مقر البابا في روما –.

وإتسعت قاعدة دعوة لوثر ، وضمن لها ولشخصه نوعا من الحماية. ثم حمل قسيس آخر يدعى جون كالفن تلك الرسالة الإصلاحية إلى موطنه فرنسا ، وبدأ في نشرها بين الناس قبل أن يتحول إلى مدينة جنيف السويسرية نتيجة للمضايقات التي تعرض لها في بلاده. وفي المقابل فإن طائفة الكاثوليك قامت بتأسيس جماعة الجازويت – أو العيسويون – ردا على الحركة اللوثرية في سنة ٩٥٠هـ/١٥٤٣م ، وكان خطاب الجماعة موجها بالدرجة الأولى إلى الأمراء ، ثم لسائر الرعية من أجل جذبهم إلى الكنيسة الأم (١).

وكان ظهور مارتن لوثر في تلك الفترة بمثابة نعمة هبطت على العثمانيين ، فبذل السلطان سليمان وسعه لمساندة لوثر وحركته ضد الإمبراطور شارل الخامس المتعصب للكاثوليكية (٢) ، وأوفد السلطان مبعوثا خاصا يدعى محرم جاووش إلى الأمراء الألمان وكافة المنتمين إلى المذهب الجديد في أوروبا حاملا معه رسالة تأييد لهم. وكان السلطان

1- Marvin Perry, Western Civilization, Hghton Mifflin Company, Boston, 1990, vol.II., pp.219, 221, 223, 228.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٦٨.

قد تشاور مع فرانسوا الأول ملك فرنسا حول أهمية دعم لوثر وأتباعه ، وإتفقا على أن يكاتب السلطان الثوار ويحرضهم ضد البابا والإمبراطور ، وفي الوقت نفسه يدعوهم إلى التعاون مع فرانسوا الأول ، مبينا أن الملك الفرنسي لن يتعرض لهم بالأذى في حملاته المقبلة على ألمانيا (١).

وأسفر إنتصار مذهب مارتن لوثر عن إنفراط عقد الكنيسة الكاثوليكية مما سمح للأمم والشعوب بالإستقلال عن نير البابوية وتفرقها بحيث لم تعد تجمع بينها رابطة ، وبذلك مهد البروتستانت الطريق أمام ظهور الحركات القومية والوطنية وجعلها بديلا عن العصبية النصرانية. وقد أشار السفير الإنجليزي في الهند اللورد لوثين في خطابه في جامعة عليكرة في سنة ١٩٣٨م إلى ذلك قائلا :

" إن حركة لوثر قضت على وحدة أوروبا الثقافية والدينية فانقسمت القارة إلى إمارات شعوبية متعددة ، ولكنها غدت خطرا مستطيرا على السلم العالمي بسبب منافساتها ونزاعاتها الدائمة " (٢).

وكان السلطان سليمان يتابع بدقة وإنتباه تطور الأوضاع السياسية والدينية في ألمانيا ، وربما بلغته أنباء ثورة البروتستانت في ديات سبير في عام ٩٣٥هـ/١٥٢٩م قبيل تقدمه نحو فيينا ، مما يؤكد تأثير الصراع الديني على الأحوال العامة في أوروبا (٣).

وبحكم موقع الولايات الألمانية الجغرافي في قلب الإمبراطورية الرومانية الكاثوليكية التي كان يتزعمها شارل الخامس ، ولأنه من الطبيعي جدا أن يستقصي السلطان أخبار عدوه بحثا عن الثغرات التي تمكنه من إختراق معسكره ، فإن المعلومات التي توفرت للسلطان عن الحركة اللوثرية كانت بلا شك ضالته المنشودة.

١- عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون : ١٥١٦-١٩١٦ م ، مطابع ألف باء الأديب ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٧٤م ، ص ٨١.
٢- أبو الحسن الندوي ، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٧ ، ١٤٠٨هـ ، ص ١٩٦-١٩٧.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٧٧.

ومن ناحية أخرى ، فإن تفـوق العثمـانيين علـى الإمبراطوريـة الجرمانية حاملة لواء الكاثوليكية في العالم كان محل غبطة القس مـارتن لوثر ورضاه ، وقد عبر عن ذلك صراحة بقوله :

" إن انتصارات الأتراك إنما هي عقاب عادل لما اقترفـه الرومان من فساد وظلم اجتماعي " (١).

وقد ذهب مارتن لوثر إلى أبعد من ذلك مترجما مشاعره إلى أفعـال حين نصح الأمراء البروتستانت بعدم مساعدة ملك المجر لويس الثـاني – حليف الإمبراطورية الكاثوليكية – فـي معركـة موهـاكس فـي سـنة ٩٣٢هـ/١٥٢٦م ، وبذلك المسلك حسم القس تردد الأمراء في إسـتغلال الأتراك ضد أسرة الهابسبورج ، وإعراضـهم عـن الإنتفـاع بمسـاعدة العثمانيين نظرا لكونهم مسلمين.

وإنطلاقا من تطمينات السلطان سليمان السابقة ، فإن البروتسـتانت تقربوا إلى فرانسوا الأول ملك فرنسا ، وذلك برهان على إستفادة السلطان من علاقة الصداقة والسلم مع فرنسا ، وتسـخيرها للنفـاذ إلـى حركـة المعارضة الدينية القوية للإمبراطورية الكاثوليكية – والمؤيدة من السـلطة البابوية – ، ومن ثم ضرب إسفين بين الأمم الأوروبية جميعها. ولكن ذلك لا يعني أن البروتستانت في ألمانيا قد سلموا زمامهم إلى السلطان العثماني تماما ، فقد رضخوا لتهديدات الإمبراطور شارل الخامس بإتخاذ عقوبـات ضدهم إذا هم تخلوا عن فرديناند ملك النمسا في محنته إبان حصار مدينـة فيينا من قبل جيش السلطان سليمان ، ويقال أنـهم فعلـوا ذلـك بسـبب الإشاعات المغرضة التي زعمت أن السلطان العثماني سوف يكره جميـع أهالي النمسا على إعتناق الإسلام (٢).

وأغلب الظن أن تلك الإشاعات قد صاحبها صنوف مـن الأعمـال الإرهابية المفتعلة من قبل جيش الإمبراطور الروماني ، وذلك لأن تسامح العثمانيين مع أتباع الديانات الأخرى مما جاوزت شهرته الآفـاق ، وليس

1- Stephen-Fisher Galati, Ottoman Imperialism and German Protestantism, Cambridge, Harvard University Press, 1959, p.25.

٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٨.

من المعقول أن تتغير تلك السياسة ببساطة ، كما يزعم بعض المؤرخين الغربيين!

إن إنتشار البروتستانتية في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي كان له أثر عميق في العلاقات بين الشرق والغرب ، حيث أبت الدول المتحولة إلى المذهب الجديد الإعتراف بسلطة بابا روما ، وبالتالي رفض الهبات الإقطاعية الحكرية التي كان يمنحها للبرتغاليين في تجارة الشرق منذ سنة ٨٥٨هـ/١٤٥٤م. وبذلك حقق التفوق البروتستانتي أهدافا غير مباشرة للدولة العثمانية تمثلت في الحد من النشاط التجاري الدولي لخصومها بسبب نقص مواردهم المالية والطبيعية ، بالإضافة إلى إضعاف قوتهم على المواجهة ، مما أغرى رعايا الدول الأخرى المقهورين على التمرد (١). وإنقسمت أوروبا إلى حزبين دينيين كبيرين الأمر الذي أسفر عنه معارك عنيفة وإنتقامات وحشية امتلأت بها سنوات القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، ومما زاد في حدة الصراع ترجمة القس مارتن لوثر للإنجيل إلى اللغة الألمانية فأصبح متداولا بين عامة الناس هناك ، فهجروا النسخ القديمة التي غلب عليها الغموض والضعف اللغوي ، وخلعوا عن أنفسهم الرضوخ لتأويلات رجال الدين والتسليم لها دون جدال (٢).

ولا تقل تلك الخطوة الرائدة في أهميتها عن إنتشار الطباعة ودورها في زعزعة مكانة وهيمنة البابا المطلقة على الدين وأحكامه وتفسيراته ، مما جعل عامة الناس يطالبون رجال الدين الكاثوليك بالأدلة الصحيحة والمقنعة ، ونظرا لهشاشة الأسس الكاثوليكية وإفتقارها للمنطق ، فإن جموع الدهماء أبدت تعاطفها مع دعوة مارتن لوثر التصحيحية ، وخاصة أنها يسرت لهم الاطلاع على المرجع والدليل العلمي الذي تحتكم إليه في نزاعها مع الكاثوليك.

ولقد تجاوز إنتشار المذهب الجديد البر الأوروبي ليصل إلى الجزر وفي مقدمتها بريطانيا ، إذ إقتنعت الأسرة المالكة فيها بصحة دعوة مارتن لوثر وجعلتها الدين الرسمي للبلاد ، وكان ذلك في فترة لاحقة على عصر السلطان سليمان الأول. ولكن الدولة العثمانية التي دعمت تلك الدعوة النشاز حتى أينعت ، ما كانت لتفرط في إستغلال الفرصة السانحة لجني

١- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج ١ / ص ٨٥.
2- Breasted and Robinson, op., cit., pp.500, 513.

ثمار غرسها ، فمنذ عام ٩٥٧هـ/١٥٥٠م إعتبرت الدولة النصارى البروتستانت حلفاء محايدين لها في حربها ضد الإمبراطورية الكاثوليكية ، أما اليزابيث الأولى ملكة بريطانيا فقد غدت من أشد المؤيدين لمارتن لوثر، بل والمجاهرين بإعتناق ذلك المذهب الجديد حتى أطلق عليها في أوروبا الملكة اللوثرية (١).

وليس ذلك فحسب ، حيث إتخذت الملكة اليزابيث خطوة جريئة في ذلك الصدد عندما عينت في منصب رئيس أساقفة كانتربري قسيسا إشتهر بإعتدال مذهبه الإصلاحي ، منهية بذلك خمسة وعشرين عاما من الإضطرابات والصراعات الدينية الداخلية في بلادها (٢).

ونتيجة للإختلاف المذهبي فإن إنجلترا واسكتلندا لم تلتفتا إلى نداء البابا في عام ٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م لمواجهة العثمانيين دفعة واحدة ضمن تحالف أوروبي مشترك ، في الوقت الذي إنشغلت فيه فرنسا بالتنافس الشرس مع الإمبراطورية الألمانية على الزعامة الروحية للعالم النصراني (٣).

ولكن رفض بريطانيا تلبية رجاء البابا الكاثوليكي لم يمنعها من تقديم العون للدول الكاثوليكية عموما ، فقد إشتركت إلى جانب البرتغال وأسبانيا في عام ٩٨٤هـ/١٥٧٦م في الحرب ضد الحلف المكون من الدولة العثمانية والجزائر والمملكة السعدية في فاس ، وقد إنتهت تلك المعركة بانتصار الجيش العثماني وطرد العدو المحتل من الأراضي الإسلامية في شمال إفريقيا. وربما إقتنع الإنجليز بعدم جدوى المواجهة العسكرية مع العثمانيين ، وأهمية السعي إلى تحقيق مصالح تجارية أفضل لهم خوفا من إنقلاب فيليب الثاني عليهم ، وهو الرأي الأقرب إلى الواقع (٤).

وكشفت الأيام عن صدق تلك المخاوف ، فأسرعت الملكة اليزابيث الأولى تطلب نجدة السلطان مراد الثالث في رسالة بعثت بها في سنة ٩٨٨هـ / ١٥٨٠م تذكره فيها بأوجه الشبه بين الإسلام والبروتستانتية ،

1- Inalcik, op., cit., p.367.

٢- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٦٥-١٦٦.

٣- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٤١.

٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٩٣.

وتوغر صدره على الكاثوليك عبدة الأصنام ، وكان فيليب الثاني ملك أسبانيا قد إنقلب على حليفته ملكة إنجلترا نتيجة نهب القراصنة الإنجليز للسفن الأسبانية العائدة من العالم الجديد ، وكذلك رغبته - وبابا روما أيضا - في تنصيب ماري ملكة اسكتلندا على التاج البريطاني بسبب موقف الملكة اليزابيث المؤيد لحركة مارتن لوثر.

كما أن فيليب الثاني قد بذل أقصى جهده للمحافظة على الإتحاد القائم مع إنجلترا ، لكن موقف الملكة اليزابيث من البروتستانت وتعارض المصالح التجارية لبلديهما أفشل مساعيه ، ناهيك عن رفض الملكة البريطانية عرض الملك الأسباني الزواج منها ، وتقربها من مملكة فرنسا وإستعدائها عليه زيادة في التنكيل والكيد. وليس ذلك فحسب إذ إن نجاح الملكة اليزابيث في التخلص من الوصاية البابوية على بلادها منحها إستقلالا سياسيا عن أوروبا الكاثوليكية ، مما أضعف الصف الأوروبي عن مواجهة الدولة العثمانية التي ظلت بمفردها تقاوم تلك الدول دون عون أو مساعدة تذكر.

وثمة نقطة مهمة تتصل بالحركة البروتستانتية في شمال أوروبا تستحق التوقف عندها مليا ، وهي أن كافة الأفراد الذين إعتنقوا مذهب الكنيسة البروتستانتية في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي في بريطانيا والأراضي المنخفضة - لاحقا - كانوا من طبقة التجار والبحارة ، وكذلك الحال بالنسبة لطائفة الهيجونوت في المملكة الفرنسية (١). ومما يوضح تلك الأهمية أن التاجر البريطاني وليام هاربورن الذي توجه إلى السلطان العثماني بطلب تسهيلات وإمتيازات تجارية له ولشركائه ، كان تلميذا لجون كالفن أحد أتباع القس مارتن لوثر مؤسس حركة التمرد على الكنيسة الكاثوليكية في روما (٢). ولعل المغامر هاربورن كان يدرك مدى تعاطف العثمانيين مع الحركة الإصلاحية في أوروبا ، والدليل على ذلك أنه سافر سرا إلى العاصمة إسطنبول في سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م ، ولم يكن يحمل معه رسالة من الملكة إلى السلطان (٣).

وعلاوة على ذلك فثمة حقيقة أخرى جديرة بالتأمل في الشأن

١- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٧٠-١٧١ ، ١٧٥ ، ١٩١.
2- Stephen-Fisher Galati, op., cit., p.67.
3- Hale and Bagis, op., cit., p.13.

البريطاني الداخلي وتقبله للمذهب الإصلاحي تكمن في أن غالبية سكان مدينة لندن وخصوصا التجار منهم أشتهر عنهم معاداتهم لرجال الدين التقليدين - الذين لم يتقبلوا المذهب الجديد وكانوا لا يزالون على ولائهم لبابا روما - بسبب إستفادتهم من جباية الأموال الطائلة ، ومنافستهم للتجار في معاشهم أيضا (١).

وخلاصة القول أن المعطيات السياسية والتي تمثلت في الصراع بين بريطانيا وأسبانيا من جهة ، وهيمنة المؤيدين للمذهب الإصلاحي على التجارة في بريطانيا من جهة أخرى ، قد أوجدت مناخا ملائما للتقارب بين الدولة العثمانية وبريطانيا بالنظر إلى العوامل المشتركة التي كانت تجمعهما حول أسبانيا الكاثوليكية المتعصبة ، وغدت الدولة العثمانية القوة الوحيدة في ذلك الحين التي كان بمقدورها تلبية إحتياجات الساسة البريطانيين والتجار معا.

أما إتفاقية السلام في كوتشك قينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا فإنها رغم بعدها الزمني عن تلك الأحداث العاصفة ، إلا أنها مثلت إمتدادا للصراع العثماني الأوروبي ، وشاهد ذلك المطالب الروسية لوقف الحرب بشقيها التجاري والديني ، وإن منح الدولة العثمانية إمتيازات تجارية ودينية لروسيا وضعها في مواجهة تلقائية مع القوى العظمى المعاصرة ، وبالذات فرنسا بالنظر لإعتبارات عديدة.

ولقد كان لمملكة فرنسا أطماع معلنة في منطقة شرق أوروبا ، وفي بولونيا تحديدا ، فدخلت بذلك في صراع مرير ضد روسيا في سنة ١١٤٦هـ/١٧٣٣م لتنصيب ملك على تلك البلاد يكون مواليا للطرف الفرنسي (٢) ، وليس في ذلك التطفل على السياسة العثمانية غرابة البتة في ظل هيمنة فرنسا على السياسة الخارجية للدولة في تلك الحقبة ، وما صلح بلغراد في عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م الذي رعته فرنسا إلا شاهد يؤكد

1- S.A. Skilliter, William Harborne and the Trade With Turkey: 1578-82, Oxford University Press, Oxford, 1977, p.36.

٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٢١.

قوة وحضور الدور الفرنسي في إسطنبول ، وبين المسئولين فيها (١).

ومن جهة أخرى ، فإن الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا وبروسيا باركت الإنتصارات الروسية في البلقان والتي إنتهت بمعاهدة كوتشك قينارجة (٢) ، ولم تمانع فرنسا - القوة العسكرية العظمى حينها - دخول الأسطول البحري الروسي إلى مياه البحر المتوسط لمهاجمة العاصمة إسطنبول (٣) ، وذلك علاوة على أطماع النمسا وبروسيا في ولايات الدولة العثمانية في شرق أوروبا (٤). كما ان بعض الولاة المسلمين في مصر والشام وفلسطين تواطئوا مع الجيش الروسي المعتدي ، وتطوعوا لخدمته شريطة أن يمدهم بالسلاح والمؤونة لخوض الثورة ضد السلطان (٥).

إن تلك الأحداث الخارجية غير المواتية مجتمعة ولدت لدى الساسة العثمانيين قناعة أكيدة بأن عليهم مواجهة العدو الروسي بمفردهم ، وأن الخيار الوحيد المتاح أمامهم في تلك الظروف هو السعي إلى تقليل الخسائر قدر المستطاع ، فجعلت الدولة من الإمتيازات الأجنبية التجارية والدينية وسيلة سياسية فعالة وقد نجحت في إستخدامها بإقتدار على الرغم من أنها قدمت بعض التنازلات عن الأراضي والتي لم يكن منها بد.

وساهم سماح الدولة العثمانية للروس بالسفر وممارسة العبادة في بلاد الشام والأماكن النصرانية المقدسة في غرس بذور صراع طويل بين القوى الأوروبية الشامتة والمتربصة ، وأدخل طرفا جديدا وقويا في الميدان الإقتصادي قام بإقتطاع حصة من نصيب تلك القوى ، الأمر الذي أزكى نار العداوة والصراع بينهم.

وختاما فقد إستعرضت فيما مضى الأسباب المحتملة والمنطقية والتي جعلت السلاطين يعقدون الإتفاقيات مع الدول الأوروبية ، وناقشتها

1- Sinan KunerLap, Studies on Ottoman Diplomatic History, ed. by The ISIS, Ltd. Press, Istanbul, 1987, vol.I., p.45.

٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢٧.

٣- حسون ، العثمانيون والبلقان ، ص ١٥٩.

٤- راشد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥.

٥- الجبرتي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٦.

وقمت بتحليلها ، ثم تطرقت إلى عدة فرضيات وضعتها بناءاً على استقراء مُتأنّي لعوامل سقوط الدولة ، وبخاصة تلك التي ارتبطت بالإمتيازات الأجنبية بحسب أراء المؤرخين ، وجعلتها في سبعة أسباب رئيسة هي : إلتزام العثمانيين بالشريعة الإسلامية في معاملة أهل الكتاب والذميين ، وسعي الدولة إلى نشر الإسلام بالطرق السلمية ، وتأثير الصدور العظام والزوجات الأجنبيات على السلاطين ، والغرور والشعور بالعظمة الذي إنتاب الدولة ، ومواجهة الأخطار المحدقة بالدولة ، وإنعاش التجارة في الأقاليم المتضررة من الكشوفات الجغرافية ، وضرب دول أوروبا بعضها ببعض.

إذ من المعروف أن معاملة النصارى والمعاهدين أمر أقرّته الشريعة وأكّدت عليه نصوص الكتاب والسنّة ، وقد كانت الدولة العثمانية سائرة في ذلك على المذهب الحنفي الذي إرتضته منهجاً لها ، إلاّ أنّ النوايا الحسنة والشعور الإسلامي الصادق لا يُبرّران ما فعله السلاطين منذ عهد السلطان سليمان القانوني من منح الإمتيازات للأجانب بحجة إنفاذ أوامر الشريعة الإسلامية فقط ، إذ في ذلك تعريض بالمؤسسين الأوائل ، والذين كانوا أكثر حماسة للإسلام ممن جاؤوا بعدهم (١).

والأمر نفسه ينطبق على مساهمة الامتيازات في نشر الإسلام ، إذ رغم أنه أسلوب مبتكر نوعاً ما ، إلاّ أنّ معطيات ذلك العصر والذي ساده التعصب الديني النصراني كانت تحول بين الإمتيازات وفتح الباب أمام دعاة الإسلام للإنتشار في الأرض الأوروبية ، ناهيك عن تقويض ذلك المسلك لدور الإمتيازات في جذب الأطراف الأوروبية لإبرام سلام مع الدولة العثمانية ، وتحول الامتيازات إلى أداة تشهير في يد البابا وأتباعه بالدول الأوروبية المتعاقدة.

أمّا فيما يتعلق بدور الصدور العظام والزوجات الأجنبيات ، فقد ثبت أنّ أثرهم في عقد الإتفاقيات وتسيير دفة الأمور في الدولة كان قصير الأجل وقليل الفعالية ، وليس هناك أية صلة بين جنسياتهم والدول التي حصلت على الإتفاقيات البتة. ثم إنّ الدولة العثمانية التي دخلت في حروب متواصلة مع روسيا في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ، والمصير الذي آلت إليه في موقعة كوتشك قينارجة كان نتيجة

١- لمزيد من الإيضاح راجع زياد أبو غنيمة ، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك ، ص ٢١-٣٥.

مباشرة لتدخل السلطان في إدارة المعارك من قصره الفاخر في إسطنبول وتقاعسه عن الخروج للحرب.

أما قضية العظمة والغرور الذي أصاب الدولة فدفعها إلى التنازل للكفار الأجانب عن الحقوق والمصالح التجارية فإنّه رأي غير مُؤَسّسٍ علمياً ، وذلك لأنّ الباحثين أرادوا أن يربطوا بين أمرين متنافرين هما تقريب الدولة لرعاياها النصارى من جهة ، والتكبّر والتّعالي على النصارى الأجانب من جهة أخرى ، بل ومحاولة إقناع القارئ بصحة ذلك التناقض في ظل غياب الحجة والبرهان ، وهو ما لا يستقيم معه البحث العلمي المعاصر.

كما إنّ مواجهة الأخطار المحدقة بالدولة سواءاً من قِبَل البرتغال وأسبانيا وغيرها وكذلك النمسا وهنغاريا لاحقا ، أو القلاقل والفتن الداخلية ليس بالأمر الجديد على الدولة فذلك هو قدرها منذ نشأتها ، وقد مارس الأسلاف من بني عثمان سياسة التحالفات والمصاهرات السياسية كما أشرت في التمهيد. وربما كانت تلك الأحداث هي التي دفعت بالدولة إلى البحث عن مخرج من دوامة الحروب المتواصلة بطريقة معلنة ومُغرية ، ولكن ليس في ذلك سابقة تسترعي الإنتباه والإستغراب.

ويتبع ذلك موضوع إنعاش التجارة في الأقاليم المتضررة من الكشوفات الجغرافية والتطورات الاقتصادية العالمية ، فالدولة إتخذت قراراً مرحلياً في فترة زمنية معينة ، ما لبثت أن تجاوزتها الأحداث وتغيرت خلالها الإهتمامات العالمية بعد إكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد ، فهو سبب زال عقب إنقضاء دوافعه وحيثياته ، كما إنّ تشجيع التجارة ودعمها سنّة سار عليها السلاطين من قبل ومن بعد ، ولكنّ توسيع دائرة المستفيدين من التجارة العثمانية وما يعنيه ذلك من نقص حصة دولة أوروبية على حساب أخرى ربما أدى إلى تنافر الأمم الأوروبية المتصارعة والمتربصة بالدولة وأراضيها فجعل من الإمتيازات سلاحاً ناجحاً.

وأخيراً ، وبعد تمحيص دقيق للأحداث التاريخية المعاصرة للإمتيازات وبالأخص المعاهدات التي تُعنى بها هذه الرسالة ، فإنّي خَلصت إلى فكرة مفادها أنّ الدولة العثمانية إعتمدت أُسلوب منح الإمتيازات الأجنبية للدول الأوروبية منذ القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي بقصد حماية حدودها الطويلة وأراضيها الشاسعة وأطرافها المترامية بالدرجة الأولى ، وذلك لأنّها لم تتمكن من خوض حرب على جبهتين معا ، ولذلك أرادت تحييد بعض أطراف الصراع الأوروبي

ليتسنى لها التفرغ لسواها ، مستثمرة في ذلك الخلافات والصراعات الأوروبية السياسية والدينية والتجارية.

وقد سمحت تلك السياسة للسلاطين الأول بالتدخل في الشؤون الأوروبية المختلفة ، إذ نجحوا في إحداث الفُرقة السياسية بين الدول الأوروبية ، وإذكاء الصراع العقائدي بين الشعوب ، وإثارة التنافس الإقتصادي بين التجار بدرجات وفي صور وعلى فترات مختلفة ، مما مدّ في عمر الدولة قروناً عديدة ، ولكن تغير الظروف والأشخاص أفقد تلك الإمتيازات دورها الفاعل ، وأصبحت في السنوات العِجَاف من السلاطين الأكفاء كابوساً يُهدّد الدولة بالفناء ، وبخاصة في ظل الإصلاحات السياسية التي خدمت مصالح الأقليّات ودول أوروبا ، فإنهارت السلطنة في سنوات معدودة ، وتلك النقلة الكبيرة والتحول الجذري هو ما سأحاول الربط بينه وبين الإمتيازات في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

ولكن ينبغي قبل ذلك النظر في المعاهدات الثلاث المعنية ، ودراسة أسبابها كما جاءت في أسفار المؤرخين ، ومن ثم تحليل بنودها لمعرفة مدى مطابقتها للأسباب الواردة والنتائج المترتبة عليها ، وأخيراً إستنباط الدروس والعبر من خلال إستعراض نتائجها المباشرة على الدولة ، مسترشداً في ذلك بمفهوم الإمتيازات الذي قرّرته في التمهيد من هذا البحث ، ومتبعاً الإطار النظري الذي إستخلصته من الفرضيات السابقة ، وساعياً إلى إثبات مدى مطابقة تلك الركيزتين الأساسيتين للأدلة الثابتة والحقائق التاريخية القاطعة ، وكل ذلك ستتم معالجته في الفصل الثاني والذي نحن بصدده.

الفصل الثاني

تحليل معاهدات الإمتيازات
وأسباب عقدها وبنودها
ونتائجها

المبحث الأول : معاهدة الإمتيازات العثمانية
الفرنسية لسنة ٩٤٢ هـ / ١٥٣٦ م

المبحث الثاني : معاهدة الإمتيازات العثمانية
البريطانية لعام ٩٨٨ هـ / ١٥٨٠ م

المبحث الثالث : معاهدة السلام في كوتشك قينارجة بين الدولة
العثمانية وروسيا في سنة ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م

في هذا الفصل سأتناول بالدراسة والتحليل ثلاثة معاهدات رئيسة ومهمة تميزت عن سواها في الأسباب والنتائج والملابسات ،أبرمتها الدولة العثمانية مع كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا ، وهي الدول التي كان لها شأن كبير وإتصال مباشر بالأحداث التي جرت في تلك الأزمنة الغابرة ، والتي لا تزال آثارها مشاهدة في حياة كثير من الناس في العالم اليوم.

وقد تم إختيار تلك المعاهدات من بين حقب تاريخية طويلة تراوحت فيها العلاقة بين السلم والحرب ، والود والعداء ، والمساعدة والخذلان ، وذلك الحال ليس غريباً على عالم السياسة الذي كانت تحكمه المصالح المشتركة والمنافع الآنية أو الواقعية السياسية ، بينما تراجعت فيه المبادئ والمثل إلى الصفوف الخلفية في مسرح العلاقات الدولية. وإنّ هناك جوانب جديرة بالتأمل والبحث في ثنايا المعاهدات ، والقراءة بين السطور لإستخلاص الدروس والعبر ، وتسليط الأضواء على حدث تاريخي لا يزال يكتنف كثير من جوانبه الغموض والضبابية ، إذ ليس المقصود إدانة أشخاص وتزكية آخرين فلكل زمان دولة ورجال.

إنّ دَوَاعي البحث العلمي تتطلّب التنظيم والتقييد والإلتزام بجزئية محددة ليمكن معالجتها بقدر أكبر من الإتقان والوضوح ، ونظراً لأنّ الإمتيازات الأجنبية لم تكن إبتكاراً عثمانياً ، وإنما إرتبطت بفترة زمنية قديمة جدا كما سبقت الإشارة ، فقد رأيت تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تعالج الإمتيازات الممنوحة لكل دولة على حدة مع مراعاة الترتيب الزمني ، وفي ثنايا كل مبحث قمت بإخضاع الإتفاقية المعنيّة إلى الدراسة والتحليل في ضوء الإطار العام - أو الفكرة المحرّكة - الذي إنتهيت إليه في الفصل السابق.

علاوة على ذلك ، فإنّ كل المباحث إتبعت منهجاً موحداً تم بموجبه عرض الأحداث والملابسات التاريخية السابقة لعقد الإتفاقية والأسباب التي أدّت إليها ، ثم أثبت بنودها في متن البحث حسب ما وردت في المصادر التاريخية المعتمدة وقمت بتحليلها ، ومن ثم أجريت عملية الإختبار المشار إليها من خلال رصد النتائج التي ترتبت على المعاهدة ، ولتكون تلك المعطيات بمثابة الأسس التي يُبني عليها الفصل الأخير من الرسالة ، والروابط بين فصول وعناصر البحث من أجل الإجابة على التساؤل الرئيس بخصوص دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية.

المبحث الأول :
معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية
لسنة ٩٤٢ هـ / ١٥٣٦ م

على الرغم من أنّ هذه الإتفاقية ليست الأولى في التاريخ بين دولتين مختلفتين دينياً وسياسياً كما رأينا في التمهيد ، إلا أنها مثّلت - ولا تزال - عُنصرَ جذبٍ قويٍ لكثير من الباحثين في التاريخ الإسلامي عموماً والعثماني بصفة خاصة ، وربما ساهم توقيتها وبنودها إلى حد كبير في إضفاء مزيد من الجاذبية عليها ، وهما عنصران كانت لهما خصوصيتهما والتي لا يُتوقع أن تتكرّر ثانية في المنظور القريب.

فمن جهة عنصر الزمن ، فإنّ المعاهدة أُبرمت في عصرٍ بلغت فيه الدولة العثمانية أوج عظمتها ، إذ بسطت سلطانها على وسط وشرق أوروبا والجزيرة العربية وشمال إفريقيا ، كما تحكّمت في المضايق الدولية وجعلت من البحار المتوسط والأحمر والأسود بُحيرات إسلامية خالصة ومغلقة في وجوه الأعداء ، ناهيك عن سيطرتها على طرق التجارة العالمية المعروفة في ذلك الحين ، الأمر الذي يبرز تساؤلاً مُحيّراً ومشروعاً حول سبب عقدها في ظل تمتع الدولة بتلك الهيمنة والقوة الرادعة!

أما مواد الإتفاقية والتي تمثل العنصر الآخر ، فإنّها موضع إختلاف وتباين شديد بين المؤرخين المعاصرين ، إذ رأى فريق منهم أنّ فيها تمييزاً لرعايا الدول الأوروبية عن رعية الدولة العثمانية ، فيما إعتبرها فريق آخر بمثابة تنازلات كبيرة ليس لها مبرر منطقي ، وخطأ جسيم لا يُغتَفر للدولة ولا للسلطان الذي سَنّها ، في الوقت الذي أكّدت فيه قلّة من المحققين المعاصرين حقيقة بعدها التاريخي العتيق ، ومبدأها السياسي العريق الذي يرجع إلى مئات السنين ، وبهذا يزداد السّجال والتّسابق العلمي بين الباحثين لإثبات متانة دراساتهم ، وتفنيد ودحض الآراء المخالفة.

إنّ الغُموض الذي يكتنف أسباب إبرام المعاهدة من جهة ، والإختلافات المتعددة في إستقراء الأدلة المتوفرة من جهة أخرى يُضفيان على موضوع الإمتيازات الأجنبية من الإثارة والمتعة ما يَحفِز الباحث لبذل الجهد والموارد في سبيل الوصول إلى الحقيقة المجهولة ، ويجعل تناول الموضوع مُتعة فكرية وتاريخية في أحداث متشعبة وأراء متنوعة ، فضلاً عن أهمّيته العِلمية والعملية على حد سواء.

وفي هذا المبحث سوف أستعرض الأحداث التاريخية التي واكبت تلك الفترة الزمنية ، ثم أترجم للشخصيات الرئيسة المعنية بالإتفاقية ، وبعد ذلك أناقش الأسباب التي أوردها الباحثون المعاصرون مُلخصاً ومستنتجاً بعض الخطوط العريضة التي تتفق مع ما ذهبت إليه في الفصل الأول بخصوص الدوافع الحقيقية لعقد الاتفاقيات عموماً ، ثم أنتقل إلى قراءة وتحليل بنود المعاهدة في محاولة لمقارنة مدى تطابقها مع السبب الرئيس الذي ذهبت إليه ، وأخيراً أتتبع الآثار المباشرة للمعاهدة على الدولة وولاياتها بصفة عامة.

أولا : الأسباب :

(أ) الأحداث التاريخية :

تواترت الأخبار عن أقدمية العلاقات العثمانية الفرنسية وأسبقيتها على تاريخ إبرام المعاهدة ، إذ يرجعها أحد الباحثين إلى العقد الثالث من القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي مستدلا على ذلك بالرسائل المتبادلة بين السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا الأول أثناء أسر الأخير في سنة ٩٣١هـ/١٥٢٥م ، معتبرا ذلك بداية مسيرة التحالف العثماني الفرنسي (١).

وثمة شاهد آخر يؤكد قدم علاقة الطرفين ، إذ تفيد الأخبار بأنه حدث في ذلك العام تعيين أول سفير فرنسي في العاصمة إسطنبول ، وقد جرى إستقباله بالحفاوة والتكريم من قبل السلطان سليمان ، حيث خلع عليه هدايا قيمة ومبلغ عشرة الآف ايكو ، ومنذ ذلك الوقت والفرنسيون لهم ممثل دائم لدى الدولة العثمانية (٢).

بينما توصل الباحث نور الدين حاطوم إلى أن الإتفاق بين الطرفين جرى في عام ٩٣٤هـ/١٥٢٨م وذلك بعد أن وقع الملك فرانسوا الأول في أسر الإمبراطور شارل الخامس بسبب صراعهما على بورغونيا ، وسعي الأخير إلى تحجيم دور فرنسا في المنطقة خاصة وأن إمبراطوريته قد إمتد نفوذها إلى أسبانيا فباتت تحيط بفرنسا إحاطة السوار بالمعصم. وكان الملك الفرنسي قد راودته فكرة شن حرب على الجبهتين الشرقية والغربية لإمبراطورية الهابسبرج ، إذ شرع في سنة ٩٢٨هـ/١٥٢٢م في إبرام معاهدات مع كل من هنغاريا وبولونيا وبوهيميا ، وتوسع في تلك المعاهدات ليشمل الدولة العثمانية في سنة ٩٣٤هـ/١٥٢٨م في أعقاب اللقاء الذي جرى بين السفير الفرنسي رنكون والصدر الأعظم إبراهيم باشا بمناسبة تجديد الإتفاقيات التجارية القديمة التي أبرمها ملوك الفرنجة في العصور الماضية ، وذلك في محاولة من الطرفين للتمويه على التحالف وإضفاء بعض الشكليات والصيغ العامة عليه (٣).

١- برجاوي ، مرجع سابق ، ص ١٠٨.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٥٢.
٣- مرجع سابق ، ص ٦٢-٦٣ .

ولعل السبب في ذلك عدم إثارة حفيظة رعايا الدولتين المتباينتين ، وبخاصة في عصر هيمنت فيه العقائد الدينية على مفاهيم البشر ، وتغلبت فيه على الواقعية السياسية – أو الحوار بين الأديان – كما باتت تعرف اليوم مع الفارق الشاسع بين العصريين ، وتفاوت مواقف وإمكانات الأطراف المشاركة!

وقد أورد الباحث عبد العزيز الشناوي الجوانب الرئيسة التي شملتها تلك الإتفاقية ، وهي أمان التجار الفرنسيين على أرواحهم وأموالهم ومتاجرهم في أراضي الدولة ، وحرية التنقل برا وبحرا ، بالإضافة إلى تنظيم سكنهم ودور عبادتهم ، ومنع السفن العثمانية العاملة بين مدينة إسطنبول وموانئ الشام ومصر من عرقلة نشاط السفن الفرنسية التي كانت تستخدم الطريق الملاحي ذاته ، وحصر نشاط التجار الفرنسيين في بلاد مصر والشام فقط (١).

وكما هو ملاحظ فإن الإتفاقية تجاوزت الجوانب الرمزية إلى تقرير حقوق وإمتيازات صريحة لرعايا فرنسا شملت الجوانب الدينية والإقتصادية ، بينما إنزوى الجانب العسكري في ثنايا التسهيلات الاجرائية للأساطيل البحرية ، وذلك تمويه دقيق وتلاعب لفظي بليغ ، ربما كان بدافع جس نبض مصداقية الطرفين بالدرجة الأولى ، ثم معرفة مدى تقبل رعايا البلدين لمثل تلك العلاقة الغريبة ، ناهيك عن سبر غور رد فعل الممالك الأوروبية على ذلك.

وإتسمت علاقة الطرفين في تلك الفترة بالحذر الشديد ، والتقيد بالجانب الحربي في الإتفاق دون سواه ، وشاهد ذلك رفض السلطان سليمان الاستجابة إلى طلب الملك فرانسوا في السنة ذاتها إعادة الإشراف والوصاية على قبر النبي داود – عليه السلام – في مدينة القدس إلى جمعية الفرنسيسكان ، وقد كان جواب السلطان قاطعا إذ تعهد هو شخصيا بالقيام بذلك ، بالإضافة إلى توفير الحماية لتلك الطائفة النصرانية. ولكن المؤرخ الفرنسي دي تيستا يشير – بزعمه – إلى أن رفض السلطان سليمان للطلب الفرنسي كان بسبب تحويل مكان القبر إلى مسجد (٢).

وخلاصة الأمر ، أن السلطان رفض الخوض في المسائل الدينية

١- مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٠٨.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٨١.

وتكفل شخصيا بذلك الجانب ، فلم يسمح للفرنسيين بالتدخل في شؤون النصارى المقيمين في أراضيه. أما فيما يتعلق بقضية بناء المسجد على القبر ، فإنها إشكالية ظاهرة ترفضها الشريعة الإسلامية الغراء ، ولكن عملية البناء ربما تمت في عهد سابق لحكم السلطان ، أو أن فكرة البناء كانت من إختلاقات المؤرخين الغربيين ، ولا غرابة في ذلك حيث دأبوا على الترويج لمثل تلك الأقاويل من أجل تأليب مواطنيهم وإثارة حميتهم على المسلمين ، مما هو منتشر في كتاباتهم مع الأسف الشديد رغم زعمهم وتشدقهم بالتجرد العلمي والبعد عن التعصب والهوى!

أما فيما يخص العلاقات العسكرية بين الدولة العثمانية والمملكة الفرنسية فإنها - وعلى النقيض - قد شهدت تطورا ملحوظا خلال تلك الفترة ، حيث إلتقى السفير الفرنسي رنكون في سنة ٩٣٨هـ/١٥٣٢م بالسلطان سليمان عقب فتحه لمدينة بلغراد ، وسلمه كتابا من الملك فرانسوا الأول يعلن فيه موافقته على خوض الحرب ضد الإمبراطور شارل الخامس ، عارضا تقديم بلاده الدعم اللازم للأسطول العثماني إذا إحتاج إليه (١).

ويبدو أن الفترة منذ تمديد العمل بالامتيازات في مطلع عهد السلطان سليمان وحتى ذلك الحين كانت كفيلة بإثبات جدوى التعامل والتعاون بين الدولتين ، مما عزز فرص فرنسا في جني المزيد من الإمتيازات حيث تم منحها حق رعاية الكاثوليك في أراضي الدولة العثمانية ، والذي ظل ساري المفعول إلى أن جرى توسيع نطاق علاقة الطرفين ضمن الإتفاقية الشهيرة ، وذلك على غرار ما حصلت عليه إمارة البندقية في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م من السلطان سليم الأول (٢).

ولكن ذلك التطور في العلاقات لم يرق إلى درجة المعاهدة ، وظل محصورا في المجال العسكري بصفة خاصة ، إلا أنه ساهم في تكريس الثقة المتزايدة بين الطرفين ، وربما كانت تلك بمثابة الخطوة الأولى في رحلة الإمتيازات الفرنسية الطويلة في الأراضي العثمانية.

ولقد تزامن تولي السلطان سليمان القانوني الحكم مع إعتلاء شارل كونت - أي شارل الخامس - عرش إمبراطورية الهابسبورج نتيجة

١- برجاوي ، مرجع سابق ، ص ١١١.
٢- ياغي ، العالم العربي ، ص ١٨١.

سلسلة من حلقات الوراثة المعقدة بحسب التشابك القائم حينها بين النظام الكنسي والتقاليد الملكية ، فإتسعت إمبراطوريته لتشمل أسبانيا وألمانيا ، وحصل على مباركة كنيسة روما لدولته ، وكأن الرجلين كانا على موعد مسبق وبصدد كتابة فصل جديد في الصراع الإسلامي النصراني ، مثلما حدث من قبل مع الناصر صلاح الدين الأيوبي وريتشارد قلب الأسد ملك بريطانيا (١).

وإتحدت أمم أوروبية غفيرة تحت راية الإمبراطورية الجرمانية الكاثوليكية ، بينما ظلت فرنسا المملكة الأوروبية الوحيدة الخارجة عن الإجماع النصراني ، وذلك بسبب التنافس الشخصي بين فرانسوا الأول وشارل الخامس على الزعامة السياسية للعالم النصراني ، وتوثقت عرى تلك الوحدة الأوروبية بحسب الرغبة المشتركة في حرب العثمانيين المسلمين وإخراجهم من القارة الأوروبية ، والتي إعتبرت أساسا لمعظم المحاولات التي تمت لاحقا لتحقيق الإندماج الأوروبي وعصبة الأمم من أجل حمل راية الحروب الصليبية وفكرها (٢).

بينما ورث السلطان سليمان عن أبيه دولة مترامية الأطراف موزعة على ثلاث قارات يتربص بها أعداء ألداء على سائر الجبهات. فدولة الصفويين الرافضة في المشرق ، والإمبراطورية الألمانية في غرب أوروبا ، ومملكة البرتغال والتي كانت تحوم حول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي ، وأسبانيا الحاقدة في البحر المتوسط وشمال إفريقيا ، بالإضافة إلى أمراء الأقاليم الحدودية الذين تأثر ولائهم شدة وضعفا بحسب الأحداث القريبة. ولكن تلك الظروف لم تثن عزيمة السلطان الذي استشرف للمهمة الجسيمة واضطلع بدور فعال ساهم في تجنيب دولته والأمة الإسلامية الأخطار المحدقة بها ، وذلك شرف وسؤدد لم يشاركه فيه أحد في التاريخ الحديث برمته.

وإستهل السلطان حكمه بتأمين جزيرة رودوس تلك المنطقة المهمة للعثمانيين في البحر المتوسط ، والتي انتزعها من النصارى في سنة ٩٢٩هـ/١٥٢٣م ، وكانت تمثل رأس حربة لأسرة الهابسبورج تطعن بها في خاصرة العثمانيين ، وعنصر إختراق كبير للمجال الحيوي للدولة ، فقلب السلطان بذلك الفتح الموازين العسكرية والمعادلة السياسية

١- الثقفي ، دراسات متميزة ، ص ١٠٤.
٢- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص١٤.

لأوروبا الصليبية ، وبحسب المستشرق ستانفورد شو فإن ذلك الحدث أدى إلى إنتقال المبادرة من العالم النصراني إلى أيدي العثمانيين المسلمين (١).

وكان السلطان قد خير سكان الجزيرة بين الإسلام أو الجزية ، ولكنهم رفضوا فنشبت الحرب بين الفريقين وحسم التفوق العسكري العثماني الأمر لمصلحة الدولة (٢). ورغم الإنتصار الصريح فإن السلطان أحسن معاملة السكان ، بل وعاقب فرقة من جنود الإنكشارية بسبب مخالفتهم للعهد الذي قطعه بعدم دخول جيشه للمدينة إلا في الوقت المتفق عليه ، كما أعفى السلطان الرعية من الضرائب لعدة سنوات ، وأمر بالبدء في توطين الأتراك القادمين من الأناضول ، واتخاذ الجزيرة مقرا لأحد ألوية الدولة البحرية.

وكان واضحا منذ البداية تصميم السلطان سليمان على تشتيت إمبراطورية الهابسبورج العدو المتاخم والمتربص والحاقد ، فتولى مسؤولية ضرب الجبهة الأوروبية المتمثلة في وسط القارة الأوروبية ، بينما أسند مهمة حماية منطقة شمال إفريقيا إلى القبطان والملاح الشهير خير الدين بربروسا وأمده بالأسطول اللازم ، وتلك كانت المرة الأولى في التاريخ التي تحارب فيها الدولة العثمانية على جبهتين مختلفتين في آن واحد (٣).

فيما وجد السلطان سليمان الأول القانوني في استنجاد فرانسوا الأول ملك فرنسا فرصة مواتية وذريعة قوية تعينه على فرض زمان ومكان المعركة على خصمه شارل الخامس ، ففي سنة ٩٣٢هـ/١٥٢٥م طلبت فرنسا من السلطان سليمان محاربة فردينان ملك المجر شقيق وحليف الإمبراطور حتى يتوقف الأخير عن مساعدة أخيه ضد فرنسا ، وليتسنى للملك فرانسوا إلحاق الهزيمة بفردينان واسترجاع أراضيه والأموال المسلوبة ، فجهز السلطان حملة عسكرية أسفرت عن إستسلام المجر بعد موقعة حاسمة ومشهورة في منطقة موهاكس ، وقد قام أهل تلك البلاد بتقديم مفاتيح عاصمتهم الأثيرة بودا إلى السلطان دليلا على إذعانهم وخضوعهم. وقابل السلطان تلك المبادرة الحسنة بالنزول على رغبة الأهالي بتنصيب أمير ترانسلفانيا المدعو جان زابوليا ملكا على بلادهم.

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٧٢.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٦٤ ، ٢٦٧.

وفي الجبهة الشرقية من الدولة كانت الإتصالات بين الشاه الصفوي طهماسب والإمبراطور شارل الخامس تزداد حجما ونوعا بهدف التنسيق لعمليات مشتركة ضد الدولة العثمانية في سنة ٩٣٩هـ/١٥٣٣م ، ونتيجة لتلك الأنباء تراجع السلطان عن المضي قدما في فتح مدينة فيينا عاصمة النمسا ، كما اضطر إلى عقد الصلح والتنازل للإمبراطور عما فتحه من أراضي المجر مقابل حصول السلطان على مدينة كران إلى الشرق من مدينة فيينا (١).

وتزامنت رغبة السلطان سليمان القانوني تلك مع حاجة الإمبراطور شارل الخامس المتزايدة للتوصل إلى سلام دائم مع العثمانيين بسبب المشاكل الدينية التي أثاروها في وجه في الإمبراطورية ، وبالتحديد دعمهم لحركة الإصلاح الديني التي قادها القس المنشق مارتن لوثر. ونتيجة لذلك تفرغ السلطان سليمان لتركيز جهوده وإهتمامه على الجانب الشرقي من الدولة ، وتكللت مساعيه بالنجاح في إنتزاع مدينة بغداد من قبضة الدولة الصفوية. ولكن ذلك الإنتصار جعل السلطان يدخل في مواجهة مباشرة مع البرتغاليين الذين نشطوا في بلاد الهند والخليج العربي. وبعد دراسة دقيقة للتيارات السياسية في المنطقة أرسل السلطان قائده سليمان باشا الخادم إلى ميناء عدن الحيوي لصد البرتغاليين ، ولتكوين قاعدة إرتكاز تمكن الدولة من نصرة المسلمين في المنطقة ، كما توفر الحماية لتجارة الشرق الغنية وتخفف الأضرار التي لحقت بمصر وأدت إلى إنهيار إقتصادها الذي كان يعتمد أساسا على تجارة الترانزيت الهندية (٢).

وكانت بلاد الهند على وجه الخصوص محل إهتمام السلطان سليمان نظرا لأنها إستنجدت به ضد الغزو والتخريب البرتغالي المستمرين ، بالإضافة إلى أن تواجد العثمانيين في المنطقة كان سيؤدي حتما إلى تقليل فرص التقارب بين الصفويين البرتغاليين ، والتهديد الكبير الذي يمثله لأرض الحرمين الشريفين (٣).

ولقد سمح ذلك الإنتصار المؤقت للسلطان بالعودة إلى الجبهة الأوروبية مجددا فإسترد في سنة ٩٤٧هـ/١٥٤١م مدينة بودا المجرية

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢١٩.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٢٨.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٣٧-١٤٠.

وجعلها ولاية عثمانية إلى حين بلوغ ابن زابولي سن الخامسة عشرة ، وحول إحدى كنائس المدينة إلى جامع تنكيلا بالسكان الذين إنقلبوا على الوالي العثماني ونقضوا العهد المبرم مع الدولة (١) ، ولكن السلطان لم يتمادى في التنكيل إذ راعى مشاعر المجريين وحلم عليهم رغم خيانتهم ، وإكتفى بأخذ كنيسة صغيرة عوضا عن كاتدرائية استركون الضخمة ، كما حال دون مس خزائنها المليئة بالذهب والألماس وتيجان الملوك ، وهو سلوك نبيل يخالف النمط السائد في تلك العصور – ويؤكد سجايا السلطان الحميدة التي سيأتي الحديث عنها – (٢).

ومن ناحية أخرى ، فإن العداء الأوروبي المستمر للدولة العثمانية وما تمخض عنه من مخططات عسكرية متتالية فرض على الدولة البحث عن منفذ لها إلى قلب العالم النصراني سلما أو حربا ، وقد كان شاغل الكرسي البابوي يملك القدرة دوما على إثارة غيرة الملوك وحشد جيوش القوى الأوروبية الكبرى ضد المسلمين. ومن الأدلة على ذلك نجاح البابا لاون العاشر في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م في جمع جيوش كلا من فرنسا وإنجلترا وأسبانيا والبرتغال والمجر وبولونيا والدانمارك لمحاربة الدولة العثمانية (٣).

ولم تتوقف المؤامرات الأوروبية عند ذلك الحد ، إذ تزعم العدو الأول للإسلام في ذلك الحين الإمبراطور شارل الخامس محاولة يائسة أخرى ، فبعث في سنة ٩٢٩ هـ/١٥٢٣ م – في أعقاب فتح السلطان لجزيرة رودوس – برسالة إلى هنري ملك بريطانيا يحثه على إبرام تحالف بينهما لصد الهجوم العثماني المحتمل على الأراضي الإيطالية ، ومنوها إلى مبادرته ببحث أفق التوصل إلى هدنة طويلة المدى مع الفرنسيين كذلك (٤).

إن المتأمل في تلك الأحداث يدرك مدى قربها الزمني من عقد معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية ، وبالتالي حرص الدولة العثمانية على الخروج من دوامة الحروب والدسائس السياسية في أسرع وقت ممكن وبأفضل طريقة ، وقد تجلى بوضوح أهمية الدور الفرنسي في

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص٢٨٠.
٣- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص٢٣٠.
٤- برجاوي ، مرجع سابق ، ص ١٠٥-١٠٦.

الصراع العثماني الأوروبي من خلال حرص الدول الأوروبية النصرانية وكذلك بابا روما رأس الكنيسة الكاثوليكية على كسب فرنسا إلى صفهم لترجيح كفة أحد طرفي الصراع على الآخر. وقد أخذ الإمبراطور شارل الخامس بزمام المبادرة فعرض على الملك فرانسوا الأول عقد تحالف بينهما لوقف إمتداد نفوذ العثمانيين نحو أراضي الإمبراطورية ، والذي بات يشكل تهديدا مباشرا لها بعد فتح مدينة بودا عاصمة مملكة المجر وحصار مدينة فيينا ، وكذلك في ضوء الصلح الذي أبرمه السلطان مع النمسا في سنة ٩٣٩هـ/١٥٣٣م. لكن الملك الفرنسي - ربما رنا ببصره إلى أبعد من ذلك نظرا لمعرفته الأكيدة بأطماع الإمبراطور التوسعية - قرر التقرب إلى السلطان العثماني عوضا عن ذلك فأوفد مبعوثه جان لافوريه في سفارة إلى إسطنبول.

كما أن المناخ السياسي العام - والرأي المحلي إن جاز التعبير - كان مواتيا ومتمشيا مع نزعة الملك الفرنسي ، حيث تمكنت الجبهة الفرنسية في حكومته والتي تعارض التقارب والصلح مع الإمبراطور شارل الخامس من عقد معاهدة " بولون " مع بريطانيا في سنة ٩٣٩هـ/١٥٣٣م ، كما دعت أيضا إلى التنسيق والتعاون مع الأمراء البروتستانت في ألمانيا ضد أسرة الهابسبرج المسيطرة على أوروبا ، وتلك الحوادث كانت إرهاصات توحي بقرب عقد معاهدة سلام وتعاون من نوع ما بين الدولة العثمانية والمملكة الفرنسية (١).

وعموما فإن فترة حكم فرانسوا الأول ملك فرنسا (٩٢١-٩٥٤هـ/١٥١٥-١٥٤٧م) إمتازت بإتساع شقة الخلاف بين الإمبراطورية الألمانية الكاثوليكية والمملكة الفرنسية ، وظهرت في تلك الحقبة أهمية التحالفات السياسية والعسكرية ، وكذلك التركيز على إقامة الأحلاف المتقلبة والمضادة ، وبخاصة في ظل الحروب الإيطالية والصراع على الأراضي ، وكذلك الدسائس السياسية (٢).

ونخلص من إستعراض الملابسات السياسية والعسكرية التي جرت وقائعها في غرب القارة الأوروبية والخطر المحدق بالسيادة العثمانية الدينية على المشرق الإسلامي من قبل الدولة الصفوية إلى أن تلك الأحداث أوجدت مناخا مواتيا للتقارب العثماني الفرنسي ، وقد نجحت

١- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٣٠.
٢- حاطوم ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ، ٦٥.

الدولة العثمانية في إستغلاله لمصلحتها ، وإستطاع السلطان سليمان القانوني أن يقرأ المتغيرات السياسية الجديدة في القارة الأوروبية ويستثمرها بجدارة.

سبق وأن تطرقت في التمهيد إلى نبذة موجزة عن تاريخ الدولة العثمانية إلى عصر السلطان سليمان الأول القانوني ، كما أشرت في مطلع هذا المبحث إلى الأحداث التي واكبت عصره ، ولكني لم أتعرض حتى الآن إلى سيرة ذلك السلطان الفذ ، والسياسي المحنك والذي بز أقرانه ، وفاق أسلافه وخلفائه من سلاطين بني عثمان ، وأرى لزاما علي أن أستعرض بإيجاز شيئا من سيرته وملامح من شخصيته التي ملأت الدنيا وشغلت النقاد.

(ب) ترجمة الشخصيات الرئيسة :

هناك شخصيتان رئيستان لعبتا دورا بارزا في التوصل إلى المعاهدة هما بحسب أهميتهما السلطان العثماني سليمان الأول والذي اشتهر بالقانوني ، ثم مبعوث الملك الفرنسي المدعو جان لافوريه. أما الصدر الأعظم إبراهيم باشا فقد تقدم الحديث عن سيرته في المبحث الثالث من الفصل الأول ، وأوضحت محدودية تأثيره على الإتفاقية رغم أنه كان مخولا التباحث مع الدول الأجنبية نظرا لكثرة غياب السلطان وخوضه في ميادين المعارك (١).

كما إن هناك طرف رابع إشترك في إنجاز معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية هو مفتي الدولة – أو شيخ الإسلام – الذي كان يتمتع بصلاحيات مطلقة تمثلت في مراجعة المعاهدات التي كانت تبرمها الدولة ومن ثم التصديق عليها أو رفضها (٢). وقد أدرك السلطان حدود صلاحياته الإدارية والسياسية في مقابل التشريع الإسلامي ونظرا لأن المفتي كان يتمتع بحق رد القوانين والأنظمة التي تخالف الشرع الحنيف حتى وإن كان مصدرها السلطان العثماني شخصيا (٣).

وذلك يعني أن السلطان سليمان كان ملزما بعرض مسودة الإتفاقية على المفتي لأخذ موافقته النهائية عليها. وبقدر ما يؤكد هذا الإستنتاج المنطقي – في ظل إحترام السلاطين وطاعتهم لفتاوى علماء الشريعة – ضرورة موافقة بنود المعاهدة للنصوص الشرعية من جهة ، إلا أنه يشير –وعلى درجة موازية من الأهمية إلى إلمام السلطان الكامل وإطلاعه الواسع على بنودها ومضمونها من أجل تفادي الحرج مع المفتي من جهة أخرى ، الأمر الذي يعني حتمية مشاركة السلطان في المناقشات التي سبقت إقرار الإتفاقية.

وبعد هذا الإستعراض المختصر لدور كل من مفتي الدولة والصدر الأعظم في إبرام معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية ، فقد جاء في ترجمة السلطان سليمان الشهير بالقانوني أنه ولد في شهر شعبان

1- Inalick, op., cit., p.137.

٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤١٠.

٣- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٥١.

من عام ٩٠٠هـ/١٤٩٥م ، وهو الإبن الوحيد للسلطان سليم الأول (١) ، وكان ترتيبه العاشر بين السلاطين الذين تعاقبوا على حكم الدولة بإستثناء سلاطين " دور الفترة ". وتولى في عنفوان شبابه حكم ولاية صاروخان من قبل أبيه (٢). وجلس على عرش الدولة في سنة ٩٢٦هـ/١٥٢٠م ، ولم يتجاوز عمره حينها ستة وعشرين عاما (٣). وإفتتح عهده بتوجيه النصائح إلى كافة الولاة في الأمصار والمدن ، وأشراف مكة والمدينة ، وحضهم على إقامة العدل بين الناس ، مستدلا بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة الواردة في ذلك الشأن (٤).

وعمل فور توليه مباشرة في نفي الزنادقة والمبتدعة من بقايا أتباع الشيخ جلال الذي ظهر في أواخر عهد أبيه السلطان سليم مدعيا أنه مهدي آخر الزمان (٥). وتلك الأعمال المبكرة تؤكد حرص السلطان على حماية جناب الشريعة من الإبتداع ، والرعية من الجور ، وهو في ذلك يستلهم منهج السلف الصالح من هذه الأمة المعطاء (٦).

ولا عجب أو غرابة في ذلك السلوك السلطاني الرشيد ، فقد أشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أن سليمان القانوني فاق أسلافه في الإقتداء بالرعيل الأول ، والنماذج الحية لإمتثال الشرع المطهر فقال :

" [لقد] تشبه سلاطين العثمانيين وخاصة سليمان القانوني بالخلفاء الراشدين ، واعتبر هذا السلطان نفسه حاميا للدين وحافظا للمذهب السني " (٧).

وربما كان في هذا الوصف مبالغة واضحة ، وإنزال السلاطين مكانة لم يبلغوها وبخاصة المتأخرين منهم ، إلا أن المقصود أن الشريعة

١- حليم ، مرجع سابق ، ص ٨٥.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٩٦.
٣- القرماني ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٤٨.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ١٩٨.
٥- حليم ، مرجع سابق ، ص ٨٧.
٦- جودت باشا ، تاريخ جودت باشا ، المكتبة السليمانية ، إسطنبول مخطوط رقم ١٣٢٦-١٣٢٨ ، ورقة ٤٢ أ.
٧- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٨٤.

الإسلامية ونهج السلف الصالح كانتا نبراسا ومشعلا إقتدى بهما كثير من أمراء بني عثمان ، علما بأن لهم أخطاء وزلات ليس هذا مقام بسطها ، ولكن السلطان سليمان يظل في مقدمة من إقتبس من تلك المشكاة المضيئة.

كما شهد بفضل السلطان سليمان العدو قبل الصديق ، فالمستشرق الفرنسي روبير مانتران يصفه بأنه كان رجلا حكيما ، تميز بسمو أخلاقي إستثنائي مقارنة بمعاصريه ، ومخلص وملتزم بوعوده رغم نقض معاهديه وتنكرهم لها ، ومتفقه في الدين شغوف بأحكامه وعلومه ، ورع ومتقشف ، ومتمسك بالفضيلة التي عز وجودها في نظرائه ممن بسطت لهم الدنيا بزينتها وبهرجها (١).

وقد جاء في ترجمة السلطان سليمان عند البكري الصديقي أنه كان مشفقا ورحيما بالرعية ، يكره النفاق ويقيل العثرة ويقبل العذر ، أصلح عين عرفة - زبيدة - للحجاج ، وأنشأ المدارس والتكايا ، وتصدق بالطعام على الفقراء ، كما أنه كان يقرض الشعر بالتركية والفارسية (٢).

وتأثر السلطان في نشأته الدينية كثيرا بالطريقة الصوفية القادرية - والتي تفرعت عن الطريقة الجيلانية ، ويجمعها شبه كبير بالطريقة الشاذلية - والتي كان أحد أتباعها المخلصين (٣) ، ولكن ذلك الإرتباط الروحي بالطريقة الصوفية لم يشفع لها ببسط جناحها على الفتاوى والتشريعات والتي كانت تستمد من العلماء الراسخين (٤).

وساهمت قناعة السلطان الدينية في زيادة تبجيله وإحترامه للعلماء ، فرفع درجة المفتي الوظيفية وجعلها من أكبر الوظائف العلمية ، الأمر الذي خوله حضور إجتماعات مجلس الوزراء والمشاركة فيها ، ووضعه بذلك على قدم المساواة مع الصدر الأعظم في الدولة ، ولم يكن الإعتناء بالشريعة وحماتها قرارا يتيما أو نزوة عابرة ما لبثت أن ذهبت أدراج

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٣٨.
٢- المنح الرحمانية في الدولة العثمانية ، ص ١٠٤ وما بعدها.
٣- عزيز التر ، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ، ترجمة محمد علي عامر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ ، ص ١٠٥.
٤- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٥٧-١٥٨.

الرياح بل سياسة مستمرة ومنهج راسخ (١).

إذ تجاوزت إهتمامات السلطان الشكليات واتخذ خطوة عملية تترجم عنايته ومراعاته للشريعة الإسلامية ، فسن " قانون نامه سلطان سليمان " والذي يعتبر مكملا للتشريعات التي أرساها سلفه السلطان محمد الفاتح من قبل ، كما وضع السلطان سليمان قوانين كثيرة لم تخرج في مجملها عن أصول فقه المذهب الحنفي الذي قلدته الدولة منذ نشأتها ، وقد ظلت تلك التشريعات سارية المفعول حتى بداية القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. ولكن وصفه " بالقانوني " إنما كان نتيجة عدالته في تطبيق القوانين الشرعية ، وليس لكونه شرعها كما يظن (٢). فالمعروف أن السلطان سليمان طلب إلى الشيخ إبراهيم الحلبي وضع أصول للحكم تكون مستمدة من الشريعة الإسلامية لتطبيقها في أرجاء الدولة ، فلبى الشيخ تلك الرغبة وضمنها في مؤلف أسماه " ملتقى البحار " ، وبات ذلك السفر الضخم مرجعا للسلاطين والدولة لقرون عديدة حتى عصر الإصلاحات والتنظيمات الدستورية (٣).

وللتدليل على نزعة السلطان لإقامة العدل بين الرعية ومحاسبة الولاة وعمال الأقاليم ، فإنه كان يتنكر في لباس فارس من السباهية للوقوف على التجاوزات في مملكته متأسيا بالخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، ولم يكتف بتقارير العملاء السريين الذين كان يوفدهم لإجراء التحريات الدورية ، ومن أجل ذلك إستتب ملكه ودام حكمه لقرابة نصف قرن من الزمان (٤).

كما إتسعت دائرة العدل في قلب السلطان قبل دولته لتشمل رعيته المخالفة من اليهود والنصارى ، والذين منحهم مطلق الحرية في ممارسة شعائر دينهم إلتزاما منه بما قررته الشريعة الغراء بحقهم ، بينما كان يتم تجريم أتباع الكاثوليكية في كل من بريطانيا واسكتلندا وألمانيا ، أما أسبانيا وإيطاليا فانهما كانتا تعقدان المحاكم لرعاياهما من البروتستانت الأمر الذي كان يبعث على الأسى للوضع المتردي الذي آلت إليه الأحوال في أوروبا

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٥٥.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٨١.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٥٣.

المعاصرة للسلطان (١).

وظهر تسامح السلطان كذلك مع سكان جزيرة رودوس أثناء حصاره لها – وهم الذين ما برحوا يكيدون للإسلام وأهله لقرون عديدة – حيث أمهل الراغبين من أهلها في النزوح ، وآمنهم على أموالهم وأهليهم ، كما تكرم بإسقاط الجزية لمدة خمس سنوات عن السكان الذين آثروا البقاء تحت سلطان دولته (٢).

إن العدل مع المخالف والقسط في الأحكام من الأسس المتينة التي قامت عليها رسالة التوحيد الخالدة ، وقد كانت تلك هي منطلقات التعامل التي إنتهجها السلطان سليمان مع أولئك القوم ، فقدمها على حظوظ النفس وشهوة الإنتقام ، وقد أشار المؤرخ التركي نسديت يلمير إلى تميز حكم السلطان بالمساواة والعدل عن سائر معاصريه فقال :

" إن قليلا من الأوروبيين أدركوا أن سليمان كان يرأس أفضل نظام أو حكومة ديمقراطية في زمانهم " (٣).

وقد آثر المؤرخ ولحاجة في نفسه عدم الإقرار بفضل الإسلام – وليس الديمقراطية (٤) – في إقامة تلك الحكومة العادلة التي تفيأ جميع رعاياها ظلالها الوارفة وأمنها العام.

ونزولا عند مطالب التجار الذين تضرروا من قرار السلطان سليم

١– طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣.
٢– بروكلمان ، مرجع سابق ، ص ٤٥١.
3- Necdet Yelmer, The Outline of the Ottoman Empire, 2nd. ed., 1977, p.26.
٤– ليست الديمقراطية سببا في إقامة العدل والمساواة بين الناس ، والواقع المعاصر في الدول الغربية خير شاهد على ذلك ، وإنما الذي ساعد السلطان سليمان في مهمته وكان سببا في شهرته إتباعه لأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها في حق الرعية بغض النظر عن ألوانهم وأعراقهم ومعتقداتهم وأوضاعهم المالية ، كما إن الشورى – المبدأ الإسلامي الأصيل في الحكم – أسهم بلا شك في إبراز ذلك الوجه المشرق للحضارة والتراث الإسلامي للعالم الأوروبي البربري حينها.

الأول بفرض حصار إقتصادي على الحدود الشرقية للدولة نكاية في الدولة الصفوية المتربصة ، وكذلك إكراما لمساعي وشفاعة الصدر الأعظم إبارهيم باشا ، فقد سمح السلطان سليمان للتجار بمزاولة نشاطهم في تلك المنطقة ثانية رحمة بحالهم وإنطلاقا من عدله مع رعيته ورأفته بهم ، مشترطا بعض القيود من أجل أمن الدولة بصفة عامة (١).

وتلك السيرة الحميدة للسلطان التي عز وجود نظير لها في ذلك العصر لا تنفي عنه بشريته ، وبالتالي وقوعه في أخطاء كثيرة أو قليلة ، ومن عجيب قدر الله – الذي أبى إلا أن يكون الكمال له وحده سبحانه وتعالى – أن أعظم عصور الدولة العثمانية على الإطلاق مثل في الوقت ذاته البداية التي أنشبت فيها عوامل الضعف والإنحطاط أنيابها في جسد الدولة الإسلامية الأقوى والأكبر على مر العصور ، وهو رأي كثير من المؤرخين ، وذلك تصديقا للقول المأثور بأنه حق على الله ما إرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه.

ومما يؤخذ على السلطان سليمان إتباعه سيرة أباطرة بيزنطة في حياتهم المخملية والطبقية ، وإحتجابه عن الرعية ، وإصطفائه فئة من الرجال والنساء وجعلهم حاشية خاصة له وبطانة تمكنت من فرض نفوذها عليه. ولعل ذلك المسلك الخطير قد طرأ عليه في آخر عمره المديد في الحكم بعد أن وهنت قواه ، أو ربما كان بسبب الحالة النفسية التي أصابته نتيجة فقد ولديه ثم زوجته الأثيرة روكسلانة كما تقدم (٢).

كما إنفرد السلطان سليمان القانوني عن أسلافه كذلك في معالجة مشكلة وراثة العرش والأخطار المحيطة بها ، فسن مبدأ إحتجاز الأمراء في " جناح الحريم " ، وهو المكان المخصص لإقامة النساء في القصور السلطانية. وإن السلطان في ذلك محمود مذموم ، فرغم أنه دفع مفسدة الصراع السياسي بين آل عثمان وإستعاض عن ذلك بالسجن وتلك إيجابية لا تنكر ، إلا أنه في الوقت نفسه شارك في إخراج سلاطين للدولة تنقصهم الخبرة الإدارية والسياسية والحربية التي كان يتمتع بها أسلافهم نتيجة توليهم حكم ولايات الدولة المختلفة ، وممارسة العمل السياسي الميداني ، ولا خلاف حول خطورة ومغبة ذلك المسلك. كما إن السلطان يؤخذ عليه – وتلك حقيقة لا مجال لإنكارها – أنه أسلم إثنين من

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢١٦.
٢- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٣.

أبنائــه للقتل إعتمادا على الوشايات (١).

بينما أحصى المؤرخ محمد فريد بك على السلطان ثلاثة مآخذ رئيسة ، أولها : عدم خروجه للمعارك الحربية في آخر عمره بعد أن أعياه المرض ، والسماح لجنود الإنكشارية بالقتال تحت إمرة كبيرهم ، وهم الذين إعتادوا بذل أقصى جهدهم في ظل تواجد السلطان بين ظهرانيهم ، ونتج عن ذلك شعورهم بالإستقلالية والتعالي على السلاطين المتأخرين خاصة وأنهم ركنوا إلى حياة القصور وآثروا البقاء بين الجواري الحسان. وثانيها : تفويض النظر في أمور الدولة إلى الصدر الأعظم ، ونتيجة لذلك صارت القرارات بيد الوزراء والذين كان جلهم من غير الجنس التركي ومن المتظاهرين بالإسلام حتى يتمكنوا من حبك الدسائس مع زوجات السلاطين وجواريهم. وثالثها : الترخيص للجنود الإنكشارية بالزواج ، وفتح الباب أمام العامة للإنضمام إليهم ، ومنحهم بعض الإمتيازات حتى غدوا عائقا في سبيل التقدم والرقي (٢).

لا يمكن التسليم بتلك السلبيات على علاتها ، إذ من المعروف أن السلطان تقدم الجيوش في معارك كثيرة من أشهرها حصاره لمدينة فيينا وجزيرة رودوس ، كما إن الجنود الانكشارية قد ألفوا التمرد على سياسة السلاطين قبل سليمان وبعده على تفاوت بينهم. أما ترخيصه لهم بالزواج فانه يتماشى مع قناعة السلطان الدينية وإقامة العدل بين الرعية ، بل إن ذلك من باب إعادة الشيء إلى أصله ، ومن العجيب إعتبار ذلك القرار سلبي وإنتقاده عليه. ثم إن اقتفاء خلفاء السلطان سليمان لبعض جوانب شخصيته – السلبي منها – ، يعد إنتقاء عشوائيا لسيرة سلطان عالم مجاهد قد حفلت بالإنجازات العظيمة التي لم ترق إلى أولئك المترفين ، كما إنه لم يأمر أحدا منهم بإتباعه ، بل ترك ميراثا هائلا فرط فيه كثير من خلفائه. ومن ناحية أخرى ، فإن السلطان سليمان كان على رأس الجيش العثماني الذي قام بفرض الحصار على مدينة سكدوار في جنوب بلاد المجر ، وذلك قبل خمسة أشهر من وفاته على الرغم من إصابتة بداء النقرس. والعجيب أن المؤرخ المذكور قد أورد ذلك الخبر في كتابه ، وفي ذلك أبلغ رد وحجة على الزعم بتقاعس السلطان عن قيادة الجيوش (٣).

١- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٩٥.
٢- مرجع سابق ، ص ٢٥٢.
٣- المرجع السابق ، ص ٢٥١.

أما معاصره وشريكه في الإتفاقية الملك فرانسوا الأول فبسبب ضعف مكانته مقارنة بالسلطان ، فإن المؤرخين المسلمين لم يكترثوا بذكر سيرته إلا النذر اليسير منها والمتعلق بالمعاهدة ذاتها ، وقد تقدم معنا أن الملك قد وقع في أسر خصمه اللدود شارل الخامس إمبراطور الهابسبورج في موقعة بافيا في سنة ٩٣١هـ/١٥٢٥م ، فقامت والدته – ويقال ب،ها زوجته – لويس والتي أصبحت وصية على العرش في غياب الملك بالإستغاثة بالسلطان سليمان ليخلص إبنها من قبضة عدوهما المشترك ، وأوفدت سفيرا خاصا لتلك المهمة ، لكن حاكم البوسنة قبض عليه في الطريق فقتله ومرافقوه (١).

ثم حمل مبعوث آخر يدعى جون فرانجيباني رسالتين من الملك الأسير ووالدته إلى السلطان سليمان. بينما وافق الإمبراطور شارل الخامس على إطلاق سراح الملك فرانسوا مقابل شروط معينة ضمن معاهدة مدريد التي وقعها الملك مضطرا ، لكنه ما لبث أن رفض الإعتراف بها لاحقا – وذلك الغدر والنقض للمواثيق سوف يمارسه فرانسوا الأول مع السلطان سليمان مستقبلا كما سيأتي معنا مما يكشف جانبا مهما في شخصية الملك – (٢).

أما الشخصية الفرنسية الرئيسة التي لعبت دورا بارزا في إبرام الإتفاقية ، فهو جان لافوريه مبعوث الملك فرانسوا الأول إلى السلطان سليمان القانوني ، إذ إختار الملك الفرنسي رجل هنغاري الأصل ، وأوكل إليه مهمة التفاوض مع السلطان ، والتي كان يحيطها الطرف الفرنسي بجانب كبير من السرية والكتمان. وإن إيفاد فرانسوا الأول لرجل أجنبي نيابة عنه منحه – أي الملك – مجالا واسعا لإنكار علاقته بالمفاوضات ، وبالتالي سهولة تخلص الملك من مبعوثه الشخصي في حال فشله ، ولقد كان الدافع الحقيقي وراء تلك المناورة ، خشية فرانسوا الأول من معرفة الدول الأوروبية المتعصبة والمعارضة لأي تحالف مع الدولة العثمانية المسلمة بالأمر ، ومن ثم تعييره والتشنيع عليه (٣). من ناحية أخرى ، فقد ذكر المؤرخون أن ذلك المبعوث لم يكن مجهولا أو غريبا ، بل كانت تربطه بالعائلة المالكة صلة وثيقة ، وله مكانة خاصة لدى شقيقة الملك

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩.
٢- الثقفي ، دراسات متميزة ، ص ١٠٣-١٠٤.
3- Sousa, op., cit., p.163.

الفرنسي ، خولته التصدي لتلك المهمة الحساسة والحرجة (١).

وبمعنى آخر فإن الملك إختار أخلص أعوانه ومساعديه ، ولاعبرة بحقيقة أصله فذلك لم يكن ليمنع أو يؤثر في مجريات الأحداث ، ولكن الملك ربما كان يتوقع فشل مسعاه وبالتالي يخشى من شماتة مناوئيه الأوروبيين ، أكثر من حرصه على سرية المفاوضات ، خاصة وأنه إشترط إشهار المعاهدة في مدن عديدة وفتح باب الإنضمام إليها للأوروبيين!

أما أبرز جانب في شخصية ذلك الوسيط والذي يستحق النظر مليا صلته بالكنيسة عموما ، والرهبان المعادين للدولة العثمانية تحديدا ، فقد ذكر بعض الباحثين أن جان لافوريه – والذي أصبح السفير الفرنسي الأول لدى إسطنبول فيما بعد – كان راهبا صليبيا من فرسان القديس يوحنا ، وكان يسعى إلى كسب إمتيازات للنصارى الأجانب في الدولة العثمانية بالدرجة الأولى (٢).

ولعل الملك الفرنسي وقع إختياره على لافوريه بسبب معرفته الأكيدة بالواقع السياسي في المنطقة ، ونظرا لطبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية وهنغاريا والتي لم تكن عدائية في مجملها ، وتلك فرضية ورد ما يؤيدها في الدراسة الفريدة للمعاهدة الفرنسية. فقد أشار الباحث المعاصر يوسف الثقفي إلى أن المبعوث الفرنسي المذكور كان يعمل كاتبا خاصا – أي سكرتيرا بلغة العصر – للملك فرنسوا الأول ، فيما أكد مؤرخ غربي أن لافوريه سبق أن تم زرعه كعميل سري في العاصمة إسطنبول قبيل عام ٩٤١هـ/١٥٣٥م حيث بدأت مرحلة المفاوضات بين الدولتين (٣).

وفي ضوء هذه الرواية ، فإن دافع الملك الفرنسي وحماسته للإتفاق مع العثمانيين ربما كان نتيجة للمعلومات التي وردته ، وإطلاعه على أحوال الدولة العثمانية الداخلية ونواياها الخارجية تجاه الصراع الأوروبي المستعر. وربما إستخدم الملك ذلك العميل في نقل رسائل غير مباشرة بين الطرفين بهدف إشاعة الطمأنينة والتفاؤل ، وشرح نواياه وتفسير تحركاته

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩.
٢- خالدي وفروخ ، مرجع سابق ، ص ١٣٣.
٣- دراسات متميزة ، ص ١٠٤.

والتلميح – كحد أدنى – إلى إمكانية التقارب السياسي بينهما مما أوجد مناخا ملائما لإبرام المعاهدة في نهاية المطاف!

وبعد هذا الإستعراض الموجز لسير الأطراف التي إشتركت في المفاوضات العثمانية الفرنسية ، يتضح أن السلطان والملك كان يفصل بينهما محيط من الصفات والقدرات جعلهما على طرفي نقيض ، ولكن جمع بينهما عامل مشترك قوي تمثل في العداء لإمبراطور الهابسبرج شارل الخامس. وتلك النتيجة رغم منطقيتها وصعوبة إنكارها أو تجاهلها التاريخي في مجال العلاقات العثمانية الفرنسية ، إلا أنها بالتأكيد ليست الوحيدة إذ كانت هناك أسباب رئيسة أخرى دفعت بالطرفين إلى إبرام الإتفاقية ، وهو الموضوع الذي تتولى الأسطر القادمة تسليط الأضواء عليه.

(ج) تحليل الأسباب :

خاض جمهور من المؤرخين والباحثين في العصر الحديث في مناقشة أسباب عقد إتفاقية الإمتيازات العثمانية الفرنسية ، فمنهم المقل والمستكثر ، وقد تشعبت ببعضهم الآراء وجنحت بهم الأفكار إلى الإفراط والإستعجال في إصدار الأحكام بشأنها والتنافس على إلصاق سلسلة من السلبيات بها لا تعدو أن تكون من إفرازات أجيال متأخرة لم تدرك أبعاد الإمتيازات ومغزاها ، ورغم ذلك فإن ما حوته أسفار المؤرخين يعبر عن إختلاف الإنسان الطبعي في تفسير وتأويل الأحداث أكثر من كونها حقائق علمية لا يرقى إليها الشك مما يتيح عرض تلك الآراء ومناقشتها في ظل الإطار العام الذي توصلت إليه في الفصل الأول.

فقد أورد المؤرخ المعاصر محمود شاكر سببين رئيسين لإبرام المعاهدة أولهما : السعي إلى تحطيم إتفاق الدول الصليبية على الدولة عبر إغراء بعضها بإمتيازات خاصة وصلاحيات كبيرة ، وثانيهما : تمكين موانئ البحر المتوسط من القيام بالدور الحيوي الذي كانت تمارسه في عالم الملاحة والتجارة وذلك في مقابل بعض التنازلات من جانب السلطان سليمان القانوني (١).

أما الباحث المتخصص في تاريخ الدولة العثمانية محمد حرب فيرى بأن السلطان رضي بمساعدة فرنسا لأن أوروبا كانت تنظم حملات صليبية على الدولة والعالم الإسلامي دون كلل أو ملل ، فإنتهز فرصة الصراع بين شارل الخامس وفرانسوا الأول لإنتزاع فرنسا من أوروبا وإبعادها عن المعسكر النصراني ، وجعلها عائق أمام أي تجمع صليبي محتمل نظرا للدور المؤثر الذي كان يقوم به الجيش الفرنسي في مثل تلك الأحلاف (٢).

بينما أشار المؤرخ التركي يلماز أوزتونا إلى أن السلطان سليمان عقد المعاهدة من أجل مساعدة وتنمية فرنسا عسكريا وإقتصاديا للحيلولة دون وقوعها لقمة سائغة في فم ألمانيا وأسبانيا اللتان كانتا تشكلان قلب

١- مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١١٤.
٢- العثمانيون في التاريخ ، ص ٦٧.

الإمبراطورية الرومانية (١).

أما أحمد مصطفى فيذكر أن التحالف العثماني الفرنسي كان ردا على تحالف شارل الخامس مع القبطان الجنوي الشهير أندريه دوريا ، ليقوم الأخير بخوض المعارك في سواحل البحر المتوسط نيابة عن الإمبراطور ، بالإضافة إلى إستخدام الإمتيازات لاحقا لدعم كلا من بريطانيا في نضالها ضد الكنيسة الكاثوليكية في روما ، ثم الأراضي المنخفضة في أعقاب إستقلالها عن التاج البرتغالي الذي كان يتبع إمبراطورية الهابسبرج (٢).

ويرجح المؤرخ علي حسون أن هدف السلطان كان الوصول إلى أسبانيا لاستعادة وإصلاح وضع المسلمين هناك إذ لم يمض سوى ربع قرن على خروجهم من آخر المعاقل في الأندلس ، ونظرا لموقع فرنسا الجغرافي المتاخم للحدود الشمالية لأسبانيا من جهة ، ولعدم وجود منفذ بري آمن للمنطقة وضرورة الإعتماد على الطريق البحري الأقرب إلى الهدف من جهة أخرى ، لم يكن أمام السلطان مناص من الإستعانة بملك فرنسا العدو المبين لشارل الخامس ، وقد أدركت النصرانية العالمية ذلك الهدف في حينه وتكاتفت دول أوروبا للوقوف ضده (٣).

بينما أرجع محمد طقوش عقد الإتفاقية إلى عاملين إثنين ، الأول : بعث السلطان برسالة إلى ملوك أوروبا مفادها أن من يصادقه سوف يحصل على فوائد اقتصادية وسياسية جمة بغض النظر عن معتقداته الدينية ، والثاني : رغبة السلطان الصادقة في إحياء الموانئ الشرقية في بلاد الشام ومصر والتي تضررت من آثار تحول طرق التجارة عبر رأس الرجاء الصالح ، والكشوف الجغرافية الأخرى وفي مقدمتها العالم الجديد ، وقيام تجارة المحيط الأطلسي وبخاصة في مجال المعادن النفيسة ، والتي هطلت على الدول الأوروبية المعادية (٤).

ويعود الباحث محمد أنيس إلى الماضي القريب قليلا فيذكر أن الإتفاقية كانت نتيجة التأثير المباشر الذي مارسه القبطان خير الدين

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٠٠.
٢- مرجع سابق ، ص ٩٣-٩٤.
٣- تاريخ الدولة ، ص ٧٥.
٤- مرجع سابق ، ص ١٨٦.

بربروسا ، والذي كان واليا على الجزائر منذ زمن السلطان سليم الأول ، حيث خاض المعارك مع جيوش دول جنوب القارة الأوروبية ، وتعرف إلى ميزان القوى في منطقة البحر المتوسط ، وإستغل تلك الخبرة الثمينة لإقناع السلطان بالتقرب إلى فرنسا (١).

وكانت فرنسا حينها تشكل أكبر التجمعات البشرية في أوروبا إذ بلغ تعداد سكانها خمسة عشر مليون نسمة ، كما أنه لم يبق خارج مظلة شارل الخامس من حكام أوروبا سوى فرانسوا الأول ملك فرنسا وهنري الثامن ملك بريطانيا ، بينما دخل سائر الملوك وبحلول عام ٩٣١هـ/١٥٢٥م تحت إمرة الإمبراطور (٢).

بينما يرى المفكر محمد العبدة أن الملك فرانسوا الأول سعى إلى إبرام الإتفاقية من أجل توفير الحماية لدولته من أطماع شارل الخامس ، وذلك بعد أن إستتب الأمر للأخير وتربع على عرش الإمبراطورية الألمانية إثر إنتهاء منازعة الأول له بعد صراع عاصف وطويل لما تنته فصوله حينها (٣).

كما توصلت دراسة مشتركة لمجموعة من الباحثين إلى نتيجة مفادها أن رغبة السلطان سليمان القانوني في إيجاد موطئ قدم له في غرب أوروبا لمحاربة الإمبراطور شارل الخامس تحققت في شخص وإرادة الملك فرانسوا الأول ، وبخاصة في ظل إنتقال التوازن الأوروبي إلى دول غرب القارة المتطورة عسكريا والقوية إقتصاديا وسياسيا نتيجة للإكتشافات الجغرافية الكبيرة ، وساهم ذلك المسلك المبتكر في تأجيج الصراعات الأوروبية ، وأشغل دول القارة بالتنافس فيما بينها على المستويات الإقتصادية والعسكرية بعيدا عن أراضي الدولة العثمانية (٤).

ويعلل الباحث المعاصر يوسف الثقفي عقد الإتفاقية بمجموعة أسباب سياسية وإقتصادية ودينية ، فأما السياسية منها فقد تمثلت في رغبة السلطان كبح جماح إمبراطورية الهابسبرج ، وحث فرنسا على عدم الإشتراك في العمليات البحرية النصرانية التي كان يقودها شارل الخامس

١- مرجع سابق ، ص ٨٣.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٦٧ ، ٣٠٠.
٣- مرجع سابق ، ص ٥٧.
٤- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص ٢٦ ، ٣٢.

ضد العثمانيين في البحر المتوسط بواسطة مملكة أسبانيا التابعة له ، بينما كان دافع فرانسوا الأول للتحالف مع السلطان سليمان العداء للإمبراطورية ، طارحا بذلك وساوس ملوك أوروبا النصارى حيال المسلمين جانبا. أما الأسباب الإقتصادية فإنها تركزت في سعي الدولة إلى إنعاش التجارة في منطقة البحر المتوسط وولاية مصر تحديدا ، وفي الوقت ذاته تنويع مصادر الواردات التجارية ، والقضاء على هيمنة إمارة البندقية الإقتصادية ، بينما وجدت فرنسا في ذلك فرصة سانحة لفتح أسواق جديدة لها في رقعة شاسعة من الأرض تدر عليها أرباحا طائلة. وأخيرا فإن فرنسا أدركت فائدة الإتفاق مع السلطان من الناحية الدينية وذلك من خلال رعاية مصالح طوائف النصارى المختلفة ، وترسيخ النصرانية في البلاد عبر حماية حجاج بيت المقدس ، وصيانة الكنائس والأماكن النصرانية المقدسة ، ولقد كان ذلك الباعث الديني أقل الأسباب وجاهة حسب رأي المؤرخ (١).

بينما أوجز الباحث نور الدين حاطوم الأبعاد المختلفة والأسباب المتنوعة للإمتيازات الأجنبية والنشاط التجاري الفرنسي في أراضي الدولة العثمانية بأنه كان صدا إقتصاديا بالدرجة الأولى للتقارب السياسي الذي تم بين الطرفين (٢) ، مما يوحي بوجود سبب معلن للإتفاقية أساسه التجارة ، وآخر خفي تمثل في التحالف ضد الإمبراطورية الألمانية. ومما يعضد ذلك الرأي التعليمات التي أوصى بها الملك فرانسوا الأول موفده الخاص جان لافوريه بضرورة الإهتمام بالنواحي السياسية والحربية ، وكذلك المساعدة المالية والبحرية دون أي إشارة إلى العلاقات التجارية (٣).

أما المؤرخ يوسف جاد الله فيذكر أن فرانسوا الأول ملك فرنسا حمل سفيره جان لافوريه طلبا بإقتراض مبلغ مليون جنيه من السلطان سليمان القانوني ، وذلك من أجل القيام بتحديث الجيش الفرنسي . كما حث الملك الفرنسي في رسالته السلطان سليمان على التوصل إلى سلام دائم مع جميع الأمراء النصارى ما عدا الإمبراطور شارل الخامس ، وبذلك إنتهت مفاوضات الطرفين والتي بدأت لأسباب سياسية هدفها المعلن عقد تحالف بينهما ضد الخطر المشترك إلى معاهدة سلام وتجارة.

١- دراسات متميزة ، ص ٩١ ما بعدها.
٢- مرجع سابق ، ص ٦٣.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٥٣.

ويواصل المؤرّخ يوسف جاد الله القول بأنّ الدولة العثمانية بادرت إلى عقد الإتفاقية لأسباب إقتصادية وسياسية خاصة بها قائلاً :

" كانت الغاية النهائية لهذه العلاقات اقتصادية في جوهرها ، وبعبارة أوضح أنّها كانت ترمي إلى خدمة التجارة في أراضي المسلمين وذلك مقابل تلك الأهداف السياسية التي أراد المسلمون تحقيقها " (١).

وليس ثمة معاهدات إمتيازات بالمعنى الذي شاع في العصور المتأخرة في نظر المؤرخ ، فضلاً عن أنّ الإمتيازات الأجنبية كانت مبدأ ومنهجاً سابقاً في التاريخ على العلاقات بين المسلمين والنصارى – وقد أشرت إلى ذلك في التمهيد – ، ولكنّ المؤرخ لم يوضّح ماهيّة الأهداف السياسية التي يقصدها ليتسنى معرفتها ، ثم الحكم على مدى أولوية وأهمية العامل الإقتصادي بمفرده مقارنة بها!

بينما يشير الباحث الغربي روجر ميريمان إلى أنّ طلب الملك الفرنسي للدّعم المالي لمواجهة إمبراطور الهابسبرج كان مشروطاً برفض السلطان سليمان تنصيب جان زابوليا ملكاً على هنغاريا ، وقد كان ذلك أحد مطالب فرانسوا الأول التي حملها لافوريه إلى المفاوضات مع السلطان ، كما طلب الملك إلى السلطان سليمان إصدار أمره للملاّح الشهير خير الدّين بربروسا بالإغارة على إمارة جنوة وإستعادتها لمصلحة فرنسا (٢).

وفي المقابل ، فإنّ المستشرق ستانفورد شو يؤكّد على أنّ المعاهدة كانت ذات مغزى عسكري ، إذ قدّم لافوريه عرضاً إلى السلطان تضمّن خطة للقيام بعمل عسكري مشترك ضد إمبراطورية الهابسبرج (٣).

فيما يرى الباحث بسّام العسلي أنّ معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية بدأت فكرتها في عام ٩٣٢ هـ /١٥٢٥ م مع السفير جان

١- مرجع سابق ، ص ٢ ، ١٠.
2- Merriman, op., cit., pp.141-142.
3- Shaw, op., cit., vol.I., p.97.

فرنجيباني الموفد من قبل ملك فرنسا بقصد إنقاذه من قبضة وأسر شارل الخامس ، ثم تطورت الفكرة وتم إخراجها في ثوب إتفاقية تجارية بعد ذلك بعقد من الزمن (١) ، وتم خلال تلك الفترة سبر غور السلطان ومدى تقبله لعقد معاهدة مع فرنسا ، وقد إستغرق الطرف العثماني وقتا طويلا من التفكير والنظر قبل وصول لافوريه لعقد الإتفاقية المشهورة (٢).

وعلى فرض صحة ذلك الرأي ، فإنه يتجلى بوضوح صعوبة إتخاذ قرار مثل ذلك في حينها ، وربما تفتق ذهن السلطان سليمان عن خطة لعقد معاهدتين منفصلتين ، واحدة تجارية مدنية هي التي بين أيدينا ، وأخرى عسكرية سرية لا يوجد دليل عليها أو أثر لنسخة منها (٣).

بينما نظر مؤرخون معاصرون إلى الإتفاقية من زاوية مختلفة نوعا ما تنطلق من واقع الصراع الديني المشتعل في قلب القارة الأوروبية ، والذي ظهرت بوادره في الولايات الألمانية ، إذ كان الملك فرانسوا الأول على إتصال بحركة القس مارتن لوثر المنشقة عن كنيسة روما ، وأقام علاقات وثيقة مع الأمراء الألمان الذين كانوا يدعمونها ، وقدم لهم المساعدة وحرضهم على عدوه شارل الخامس رغم تعصب الملك الفرنسي الشديد للمذهب الكاثوليكي ، إلا أنه وجد في تحالفه مع البروتستانت في ألمانيا من جهة ، ومع السلطان العثماني من جهة أخرى مجالا لتقوية ساعده ضد الإمبراطور (٤).

وسبق للملك الفرنسي أن عبر عن إهتمامه بتنامي القوة العسكرية العثمانية وإستمرارها ، ففي ثنايا اللقاء الذي جرى بين الملك وسفير البندقية باح الأول بمشاعره تلك دون مواربة مؤكدا أنه لا يسعى من وراء الإتفاقية إلى مصلحة السلطان الذاتية - وهذا هو بيت القصيد - ولكن ليتم تسخير الآلة العسكرية العثمانية لإضعاف قوة الإمبراطور شارل

١- فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني ، دار الفكر ، بيروت ، المجلد الخامس ، ١٤٠٨هـ ، ص ٥٣٥.
٢- مجلة المقتطف ، الإمتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية ، الجزء الخامس ، المجلد الخامس والأربعون ، ١ نوفمبر ١٩١٤م / ١٢ ذو الحجة ١٣٣٢هـ ، ص ٤٥٨.
٣- محمد دروزة ، نشأة الحركة العربية الحديثة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩١هـ ، ص ١٥٩.
٤- البطريق ونوار ، مرجع سابق ، ص ٧٧-٧٨.

الخامس ، ومنح الدول الأوروبية الأمن والأمان ضد ذلك العدو المبين (١).

ويتضح من إستقراء أراء المؤرخين لأسباب عقد معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية أنها تدور حول ثلاثة محاور رئيسة ، الأول : إقتصادي ويتمثل في تنشيط تجارة الدولة والولايات التابعة لها ، والحد من النفوذ المتزايد لتجار إمارة البندقية ، والثاني : سياسي ويهدف إلى تمزيق الصف الأوروبي الصليبي ، وإستعادة الأندلس المحتل ، والثالث : عسكري ويكمن في تحجيم الإمبراطور شارل الخامس وقوته الحربية.

وليس ثمة مانع في أن تكون تلك الأسباب مجتمعة قد ساهمت في قرار السلطان سليمان القانوني ، فبينها إختلاف تنوع وليس إختلاف تضاد ، كما ان من الواضح وجود عامل مشترك يؤلف بينها هو إضعاف قوة الإمبراطورية الألمانية الكاثوليكية. فالعداء المستمر للعثمانيين من قبل أوروبا النصرانية والذي تزعمته أسرة الهابسبرج كانت له تداعيات متشعبة على المستويات السياسية والإقتصادية والدينية في محيط الدولة العثمانية وأطرافها ، وقد إجتمعت تلك الجوانب المختلفة لتدفع بالسلطان إلى خوض مغامرة محسوبة وتجربة محدودة لشق الصف الأوروبي وحماية البلاد والمقدسات الإسلامية والمحافظة على المكتسبات المادية للرعية.

وبعد دراسة الأفكار السابقة وفي ضوء الإستقراء التاريخي الدقيق لطبيعة الأحداث التي تزامنت مع معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية ، فقد توصلت إلى أن الدولة إتخذت من الإمتيازات وسيلة للدفاع عن أراضيها وممتلكاتها المترامية الأطراف نظرا لصعوبة خوضها للمعارك على أكثر من جبهة في آن واحد ، وتمخض عن تلك السياسة دور جديد للسلطان العثماني إستطاع بموجبه التأثير في شؤون القارة الأوروبية الإقتصادية والإجتماعية والدينية ، فإنصرفت الممالك الأوروبية إلى التنافس فيما بينها على موارد التجارة ، والتناحر على الزعامة الروحية للعالم النصراني مما أسفر عن سلسلة من الحروب الأهلية الطاحنة.

وبعبارة أخرى ، فإن السلطان سليمان إستغل منح الإمتيازات

١- الثقفي ، دراسات متميزة ، ص ٩٦.

الأجنبية إلى فرنسا لضرب إسفين بين الدول الأوروبية ، وإستخدامها جسرا ينفذ منه إلى قلب القارة الأوروبية ليؤجج الصراع الديني بين الكنيسة الكاثوليكية النافذة في العالم النصراني والإمبراطورية المقدسة من جهة ، وبين الكنيسة البروتستانتية الناشئة في جيوب صغيرة في شمال القارة الأوروبية من جهة أخرى.

وثمة شواهد كثيرة تدل على صحة ذلك الرأي الذي توصلت إليه تتعلق في مجملها بطبيعة المناخ السياسي السائد في فرنسا حينها ومضاعفات ذلك على الساحة الأوروبية الدينية المشتعلة ، ومن أبرزها بقاء الملك فرانسوا الأول خارج مظلة الإمبراطورية الألمانية الكاثوليكية ورغبته الجامحة في الإنتقام من الإمبراطور شارل الخامس الذي إنتزع ذلك المنصب النصراني العالمي الرائد منه ، فوجد السلطان سليمان في شخص الملك الفرنسي أداة طيعة ورأس حربة سياسية يمكن تسخيرها لخدمة أهداف الدولة العثمانية بعيدة المدى ، وإن ذلك لا يمنع إشتراك الطرفين في بعض تلك الأهداف ، وبخاصة محاولة القضاء على الإمبراطور شارل العدو المشترك لهما (١).

كما إن قيام الملك الفرنسي بدعم القس مارتن لوثر وحركته الإصلاحية وتقديم العون اللازم للأمراء الألمان المؤيدين لها ، أسهم في تعميق الأزمة الدينية الخطيرة التي كانت تعصف بالإمبراطورية نظرا لأن أفكار لوثر نزعت عن الإمبراطور الغطاء الشرعي الذي كانت تضفيه عليه الكنيسة الكاثوليكية ، وذلك بهدمها لأسس وشرعية الممارسات الدينية لبابا روما ، مما يعني إثارة الرأي العام في الإمبراطورية على شارل الخامس نفسه وأهليته للحكم (٢).

كذلك فإن إنتصار الجبهة السياسية المعارضة للتقارب مع الإمبراطور في الحكومة الفرنسية على مناوئيها الرئيسيين قد أعطى زخما كبيرا لسياسة الملك تجاه الحركة اللوثرية ومنحه تفويضا شعبيا ورسميا لإبراز دعمه لها إلى العلن ، وربما مضاعفته (٣).

وثمة شاهد آخر تمثل في رفض الملك الفرنسي العرض المقدم من

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص١٤.
٢- البطريق ونوار ، مرجع سابق ، ص ٧٧.
٣- حاطوم ، مرجع سابق ، ص ٦٥.

الإمبراطور شارل الخامس في عام ٩٣٩هـ/١٥٣٣م لعقد تحالف بينهما لمواجهة السلطان الرابض على حدود الإمبراطورية عند مدينة فيينا ، وكان إمتناع الملك بحجة الصلح الذي أبرمه السلطان مع ملك النمسا في ذلك العام ، والأدهى من ذلك هو توجه الملك فرانسوا الأول مباشرة لعقد تحالف مشترك مع السلطان سليمان القانوني في تلك الأثناء (١).

وأخيرا ، فإن السلطان سليمان بحكم إطلاعه الواسع على تطورات ومضاعفات الأزمة الدينية الكبيرة في الإمبراطورية الكاثوليكية ساءه وأزعجه إتصال الإمبراطور شارل الخامس بالدولة الصفوية الرافضية العدو السياسي اللدود للدولة العثمانية ، والمنازع الرئيس لها على زعامة العالم الإسلامي في تلك الفترة (٢).

ونخلص مما سبق إلى أن إبرام السلطان سليمان القانوني لمعاهدة الإمتيازات الأجنبية مع مملكة فرنسا في أواسط القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي كانت تحركه دوافع كثيرة تراوحت بين الإقتصاد والسياسة والدين والحرب ، ولكنها ليست على درجة واحدة من الأهمية. إذ إنقسمت إلى أسباب مباشرة وظاهرة تمثلت في رغبة الطرفين الأكيدة في مواجهة العدو المشترك لهما ، وإقامة علاقات تجارية ثنائية منافسة لإمارة البندقية ، وأخرى دقيقة وغير مباشرة القصد منها تحقيق أهداف بعيدة المدى تلخصت في إذكاء نار الصراع الديني المحتدم بين الإمبراطورية الكاثوليكية وبعض الجيوب الصغيرة في القارة الأوروبية ، وفتح جبهة أخرى على الإمبراطور شارل الخامس عبر الأراضي الفرنسية المتاخمة. وإن كافة تلك الأسباب كانت تخدم المصالح العليا للدولة العثمانية ، وربما أدت إلى تحقيق المزيد من المكاسب لها ولفرنسا.

ولكن الأحداث المباشرة التي جرت على الأرض الأوروبية في أعقاب التوقيع على المعاهدة تؤكد أن الدولة العثمانية سعت إلى إستخدام فرنسا جسرا تقدم من خلاله الدعم المالي والبشري لحركة مارتن لوثر المناهضة للبابا والإمبراطورية ، الأمر الذي أتاح للسلطان سليمان القانوني النفاذ إلى شمال القارة الأوروبية وغربها ، وبالتالي الإلتفاف على

١- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٣٠.

2- Aziz Atiya, The Crusade in the Later Middle Ages, Methuen, London, 1938, p.22.

إمبراطورية الهابسبرج ، ونتيجة لذلك إنشغل الإمبراطور بالفتنة الداخلية التي باتت تهدد شرعيته وسلطانه عن مواجهة العثمانيين سواء في بلاد النمسا أو الأندلس السليب. وبعد فإن مواد المعاهدة سوف تكشف عن تلك النتيجة التي توصلت إليها ، وبخاصة عند إعمال أسلوب القراءة المتأنية والفاحصة ، وهو ما سأتناوله في الصفحات التالية.

ثانيا : عرض وتحليل بنود المعاهدة :

تجاوز إختلاف أراء الباحثين حول معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية الأسباب ليشمل أيضا مسودة المعاهدة نفسها وتاريخها وإبتدائها ، فالنسخة الأصلية للمعاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا لسنة ٩٤٢هـ/١٥٣٦م غير موجودة ، ولم يعثر على صور عنها إلى الآن ، وليس ذلك بغريب فهو شأن كثير من الإتفاقيات التي أبرمت في العصور القديمة (١).

ومن جهة أخرى ، فقد شطح المؤرخ الغربي رينشارد لدج بعيدا فنفى حدوث المعاهدة جملة وتفصيلا مدعيا أن الملك فرانسوا الأول قد نبذ التحالف الذي أبرمه مع السلطان سليمان في سنة ٩٤٢هـ/١٥٣٦م ، ثم إستدرك الملك الخطأ الذي إرتكبه فأوفد خائن أسباني يدعى رنكون سفيرا جديدا إلى السلطان في سنة ٩٤٧هـ/١٥٤١م ليتولى مهمة إحياء المعاهدة السابقة ، ولكن ألقي القبض على ذلك المبعوث وقتل في لومباردي بواسطة عملاء للإمبراطور شارل الخامس (٢) ، فإستنجد فرانسوا الأول بالسلطان سليمان والذي وافق بعد تردد طويل بسبب عدم ولاء الملك الفرنسي (٣).

بينما يشير المستشرق ستانفورد شو إلى أن الإتفاق بين الدولة العثمانية والمملكة الفرنسية لم يدخل حيز التنفيذ بتاتا نظرا لوفاة الملك فرانسوا الأول ، وإنتظرت الدولتان حتى عام ٩٧٦هـ/١٥٦٩م عندما تم إحياء الإتفاقية (٤). أما الباحث المعاصر سكيليتر فإنه يؤكد أن فرنسا لم تصادق على معاهدة الإمتيازات الأجنبية ، وإنما قامت بإعدادها وعرضها على الحكومة العثمانية ، ولم تحصل على الإمتيازات إلا في عهد السلطان سليم الثاني (٥).

1- Skilliter, op., cit., p.2.

٢- تاريخ أوروبا الحديث من فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣م لغاية معاهدة برلين سنة ١٨٧٨م ، ترجمة محمد عبد الله عنان ، مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٣٣هـ ، ج ١ / ص ١١٧.

٣- العسلي ، مرجع سابق ، ص ١٤٤.

4- Shaw, op., cit., vol.I, p.177.

5- Skilliter, op., cit., p.1.

إن هذا الخلاف حول تاريخ بدأ الإمتيازات بين فرنسا والدولة العثمانية لم يقل به إلا قلة من المؤرخين توهما منهم بسبب غياب النسخة الأصلية للمعاهدة ، أو ربما تأثرا بالخلاف بين فرنسا والدولة العثمانية على مواجهة الإمبراطور شارل الخامس عسكريا في تلك الفترة ونكوص الملك الفرنسي على عقبيه تحت ضغط بابا الكنيسة في روما!

ولكن جل الباحثين الذين أشرت إليهم في معرض الحديث عن أسباب الإتفاقية يسلمون بوقوعها في عام ٩٤٢هـ/١٥٣٦م. كما إن دراسة الباحث يوسف الثقفي المعاصرة أشارت إلى حقيقة هامة تكمن في أن روح المعاهدة سواءا في النص العربي أو الفرنسي أو الإنجليزي لا يعتريه إختلاف كبير ، وذلك وفق المقارنة التي عقدها الباحث بين النسخ المختلفة لترجمات المعاهدة (١).

ثم إن نفي عقد المعاهدة في التاريخ المتعارف عليه يستدعي في المقابل نبذ كثير من الأحداث التاريخية التي تتعارض وذلك الرأي ، ومن أبرزها دور الصدر الأعظم إبراهيم باشا في التوصل إلى الإتفاقية من جهة ، ومقابلة السلطان سليمان للمبعوث الفرنسي في بغداد ، ثم وصول لافوريه إلى إسطنبول لاحقا ، وإغارة الجيش العثماني على الشواطئ الإيطالية الجنوبية بعد ذلك التاريخ بفترة وجيزة ، وتلك حقائق لا مجال لإنكارها أو تأويلها ، وهي مما تقدم بيانه.

وبعد إستعراض إختلاف المؤرخين حول أصل المعاهدة وتاريخها وتفنيد ذلك ، فقد إطلعت على نسخة للمعاهدة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية أوردها المؤرخ الغربي هيروتز في كتابه الديبلوماسية في الشرق الأوسط وقارنتها بما أورده المؤرخ محمد فريد بك المحامي ، والذي نقلها وترجمها بدوره عن مجموعة البارون دي تستا الموجودة في الكتبخانة الخديوية بمصر ، فلم ألمس بينهما فرق يذكر ، وفيما يلي النص الذي أورده المؤرخ محمد فريد :

" ليكن معلوما لدى العموم أنه في شهر (٢) . . . . .

١- دراسات متميزة ، ص ١٢٣.

٢- يذكر محقق الكتاب أن شهر شباط / فبراير سنة ١٥٣٦م يبدأ في ٨ شعبان وينتهي في ٧ رمضان ٩٤٧هـ ؛ أنظر محمد فريد بك ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ، حاشية رقم ١.

سنة ٩٤٢ من الهجرة المحمدية (شهر فبراير سنة ١٥٣٦ من الميلاد) قد اتفق بمدينة الأستانة العلية كل من المسيو جان دي لافوري مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرانسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا ، المعين لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر السلطان سليمان خاقان الترك إلى آخر ألقابه والأمير الجليل ذي البطش الشديد سر عسكر السلطان بعد أن تباحثا في مضار الحرب وما ينشأ عنه من المصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة على البنود الآتية :

المادة الأولى : قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرانسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد ، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم.

المادة الثانية : يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى.

المادة الثالثة : كلما يعين ملك فرنسا قنصلا في مدينة القسطنطينية أو في بيرا أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي) - مدير الشرطة - أو أي موظف أخر ولكن لو إمتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي

الشرعي أو أي موظف أخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وإن أصدر حكما في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغيا لا يعمل به مطلقا.

المادة الرابعة : لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليهم أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنسلوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

المادة الخامسة : ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوة جنائية أو الحكم ضد تجار و رعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعوا المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي. وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الأستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما.

المادة السادسة : لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك - الحاكم الإداري - أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي ، ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم باتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين.

المادة السابعة : لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقودا ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقا ، وكذلك لا يكون ملك فرانسا ملزما

بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

المادة الثامنة : لا يجوز إستخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو (قواربهم) أو ما يوجد بها من اللوازمات أو المدافع أو الذخائر أو التجارة جبرا عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم وإختيارهم.

المادة التاسعة : يكون لتجار فرانسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم ، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها ، ولو توفي ولم يوص فتسلم تركته إلى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل لو كان في محل وفاته قنصل وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة جرد على يد شهود. أما لو كانت الوفاة في جهة فيها قنصل فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقا ، ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

المادة العاشرة : بمجرد إعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو على مراكبهما أو سفنهما أو في أي محل أو إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق ، سواءا أكان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب ، يصير إخراجهم فورا من حالة الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعا لإطلاق سراحه. ومن الآن فصاعدا لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات - قبطان - البحر ورجال الحرب أو أي شخص آخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرونهم لذلك سواءا في البر والبحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ رعايا الطرف الآخر أو

اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير إخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه. وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شوكائه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع إليها ويصير التعويض على ما حصل له من الضور مما يصادر من أملاك الجاني. وهذا لا يمنع من مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد. وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح وهم السر عسكر عن الجناب السلطاني وأكبر القضاة عن ملك فرانسا.

المادة الحادية عشر: لو تقابلت دونانمات - أسطول - إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة. وإذا حصل ضرر لأحدهما فعلى الملك صاحب الدونانمة تعويض هذا الضرر فورا. وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع والمجاوبة بالصدق لو سأل ربانها عن الدولة التابع إليها ولما تعلم حقيقتها لا يجوز لإحداها أن تفتش الأخرى بالقوة أو تسبب لها أي عائق كان.

المادة الثانية عشر : إذا وصلت إحدى المراكب الفرنساوية سواءا بطريق الصدفة أو غيرها إلى إحدى موانئ أو شطوط الدولة العلية تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب بدون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان ، ثم يباح لها الذهاب أينما تريد. وإذا وصلت إلى الأستانة وأرادت السفر منها بعد الإستحضار على جواز الخروج من أمين الجمرك ودفع الرسم اللازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر إلا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جاليبولي (الدردنيل) بدون دفع شيء مطلقا لا عند هذا البوغاز ولا في أي مكان آخر عند خروجها خلاف ما صار دفعه سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه.

المادة الثالثة عشر : لو كسرت أو أغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة

أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعا بحريته لا يمانع في أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها أما لو غرق جميع من بها فما يمكن تخليصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها لأربابها بدون أن يأخذ القبودان باشا أو السنجق بيك أو الصوباشي أو القاضي أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها شيئا منها ، وإلا فيعاقب من يرتكب ذلك بأشد العقاب ، وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لإستلام الأشياء المذكورة.

المادة الرابعة عشر : لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين وإحتمى في بيت أو مركب أحد الفرنساويين فلا يجبر الفرنساوي إلا على البحث عنه في بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده ، وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوي فلا يسأل عن ذلك مطلقا.

المادة الخامسة عشر : كل تابع لملك فرانسا إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون إنقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أيا كان إسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر ، وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرانسا. وقد إشترط ملك فرانسا أن يكون للبابا وملك إنجلترا أخيه وحليفه الأبدي وملك ايقوسيا – اسكتلندا – الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه إعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم.

المادة السادسة عشر : يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرانسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ إمضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة. ولكي لا يدعي أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الأستانة والإسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة – ميناء فرنسي –

وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين " (١).

وقبل الخوض في تحليل بنـود الإتفاقيـة المشـكلة ، أود التذكـير بالعلاقات التجارية التاريخية بين الدولـة العثمانيـة وإمـارة البندقيـة الإيطالية ، وبخاصة المعاهدة التي أبرمت بين السلطان محمد الفاتح وتلـك الإمارة في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي في أعقاب فتح القسطنطينية ، والتي أشرت إليها في التمهيد من هذه الدراسة ، وذلك حتى لا تغيب عن الذهن في خضم تناول البنود بالتحليل والمناقشة ، ومن ثـم تفادي التسرع في إطلاق الأحكام أو قولبة الآراء.

ثم إن معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية بين السـلطان سـليمان القانوني والملك فرانسوا الأول لم تكن المرة الأولى التي منح فيها السلطان إمتيازات لدولة أجنبية ، إذ يذكر المؤرخ علي حسون أن إمارة البندقيـة كانت أول دولة تحصل على إمتيازات تجارية من السلطان سليمان وذلـك في سنة ٩٢٨هـ/١٥٢١م ، وهي المرة الأولى فـي تـاريخ العثمـانيين الطويل برمته ، وقد كان الغرض منها إعادة النشاط التجاري إلى البحـر المتوسط ، وكان السلطان يعتقد أن لديه من القوة العسكرية ما يمكنه مـن إلغائها متى شاء (٢).

وقد خولت تلك الإتفاقية رعايا البندقية حرية التجارة فـي أرجـاء الدولة ، وأعفتهم من الضرائب مع تأكيدهـا علـى أمنـهم وسـلامتهم ، والسماح لهم بمزاولة نشاطهم التجاري مع منطقة شمال إفريقيـا ، بينمـا حددت مدة إقامة القنصل بثلاث سنوات ، ورهنت سفر التجار داخل الدولة بموافقة مسبقة من القنصل (٣) ، وكذلك سمحت لهم بالنظر فـي قضايـا التركات الخاصة بهم ، وإيفاد ترجمان لحضور المرافعات أمام المحـاكم العثمانية ، بالإضافة إلى تحديد خراج كل من جزيرة قـبرص وزانطـة بجنوب غرب اليونان (٤).

١- مرجع سابق ، ص٢٢٤-٢٢٩ ؛ وأنظـر كذلـك نـص النسـختين الإنجليزيتين في الملاحق ٢ ، ٣.
٢- تاريخ الدولة ، ص ٦٩.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٧٠.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢.

وإتفق المؤرخ محمد فريد والباحثة ليلى الصباغ على بيان أهمية تلك المعاهدة لكونها الأساس والسابقة القانونية التي جرى صياغة الإتفاقيات اللاحقة مع الدول الأوروبية على منوالها (١) ، بينما إنفردت الباحثة الصباغ بالإشارة إلى أن معاهدة السلطان سليمان القانوني مع البندقية كانت أكثر إنحيازا ومنفعة لإمارة البندقية منها للدولة العثمانية بالمقارنة مع الإتفاقية الفرنسية (٢).

والتساؤل المشروع هو لماذا انشغل المؤرخون بالإتفاقية العثمانية الفرنسية بينما أهملوا أو تجاهلوا مناقشة الاتفاقية الأم – إن صح التعبير – مع البندقية في ظل عدم وجود ما يدعو إلى ذلك التمييز الظاهر بين الإتفاقيتين أو الإمارتين ؟ بل إن البندقية كان لديها من القوة العسكرية والمكانة الإقتصادية حينها ما يفوق نظيرتها الفرنسية بمراحل كثيرة ، ولعل تركيز الباحثين المعاصرين على الثانية دون الأولى كان نتيجة الحملة العسكرية القريبة نسبيا فيما يعرف في أدبيات السياسة المعاصرة بالإستعمار ، والذي كانت فرنسا أبرز دعاته وأنصاره!

ومن خلال قراءة متأنية للمعاهدة يتضح أنها إنطوت على جوانب اقتصادية وأخرى قضائية أو ذات صبغة سياسية كما أشار إلى ذلك المؤرخ يوسف الثقفي (٣). بينما ترى الباحثة ليلى الصباغ أن الإتفاقية تكونت من معاهدتين متصلتين واحدة تجارية إتسمت بالعدل والمساواة بين الطرفين ، وأخرى خاصة بإقامة الفرنسيين وقد غلب عليها الحيف في حق العثمانيين ، وتؤكد الباحثة أنه لم يحدث أي إستدراك لذلك الخلل في التعديلات اللاحقة ، إذ كانت البنود التجارية وحدها مجال التغيير (٤).

ولكني سأتناول مواد المعاهدة من زاوية أخرى مسترشدا بآراء الباحثين السابقين الذين طرقوا الموضوع ، فبالنظر إلى المواد التي غلبت عليها الصبغة الثنائية والتي أشارت إلى الطرفين بصورة واضحة ودون تمييز ، فإنها إنحصرت في خمس مواد فقط هي ١ ، ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، وكذلك الجزء المتعلق بإعلان الإتفاقية في بعض المدن الرئيسة في

١– فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ؛ الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٥.
٢– مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢١١.
٣– دراسات متميزة ، ص ١٠٥–١٠٦.
٤– مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٤٣.

البلدين في المادة ١٦ ، وهذه المساواة الواردة في تلك المواد تمثلت في المضمون وحده دون التنفيذ.

أما من ناحية الممارسات الفعلية والجدوى العملية ، فإن الأحادية أو الإنحياز هي الصفة الملازمة لتلك المواد برمتها ، وبعبارة أخرى فإن فرنسا كانت المستفيد الأكبر من الإتفاقية نظرا إلى حاجتها لتلك التسهيلات والضمانات لحماية رعاياها ، وزيادة حصتها من التجارة العالمية ، وإيجاد نوع من التوازن في القوى يحميها من أطماع الإمبراطور شارل الخلمس وأحلامه ، ولكن المكاسب الظاهرة للدولة العثمانية لا يمكن تجاهلها بحال أيضا.

فمن المعروف سلفا أن السفن العثمانية كانت من القوة بمكان بحيث لا تحتاج إلى ترخيص للملاحة في طرق التجارة البحرية لأنها كانت تقع تحت سيادتها ، ولا لتوفير الحماية ضد المخاطر لأن ذلك كان قدر تلك الدولة منذ نشأتها ، لكن الحصول على ذلك الحق القانوني - كما جاء في المادة الأولى - خولها الإقتراب من الموانئ التابعة لأسرة الهابسبرج بيسر وأمان ، وبالتالي مكنها من القيام بأعمال إستخباراتية وعسكرية ضد الإمبراطورية النصرانية حسب الظروف والإمكانات المتاحة.

أما فرنسا فقد إستفادت كثيرا من تلك الناحية لكونها الطرف الأضعف في خضم الأحداث المتعاقبة عليها وعلى أمنها وإستقلالها ، كما إن ذلك الشرط إقترن بحرية التجارة بحسب المادة الثانية من الإتفاقية ، إذ كان من المتعذر على الفرنسيين المخاطرة بالإبحار في المياه العثمانية دون توفر التسليح الضروري لمواجهة أعمال القرصنة الشائعة في ذلك العصر ، وكذلك أساطيل شارل الخامس التي كانت تجوب المنطقة بحكم هيمنتها على أجزاء شاسعة من الممالك الأوروبية. وبعبارة أخرى فإن حرية التجارة في ذلك الزمن كانت تتطلب حماية عسكرية للسفن الأمر الذي ضمنته الإتفاقية لفرنسا ، لكن من الواضح أن الإتفاق بين الطرفين كانت له منفعة مزدوجة رغم تباين أسباب وظروف الطرفين المتعاقدين.

ثم إن القسم الأكبر من رعايا السلطان إشتغل بالجهاد والمعارك ضد الصليبيين ، كما إن التجار العثمانيين لم تكن لديهم أنشطة كبيرة في الخارج نظرا لقلة إقبالهم على تلك المهنة ، ولذلك فقد أنيطت مهمة توفير المواد والبضائع الضرورية بالذميين منذ الأيام الأولى للدولة ولم يحدث أي تغيير جذري في تلك السياسة عبر القرون المتوالية. ولا غرو إذن أن توكل الدولة إلى التجار الفرنسيين ذلك الدور الذي تعاقبت عليه دول وشعوب مختلفة جمعها الدين النصراني وفاضل بينها الرغبة والإرادة

العثمانية التي جاهدت للحيلولة دون هيمنة طرف واحد على تلك الأنشطة بصورة مطلقة.

ولقد وجدت الدولة العثمانية في فرنسا بغيتها في تلك المرحلة إذ كانت بمثابة الأداة الجديدة ضمن القائمة الطويلة من الدول التي سخرها السلاطين لخدمة الإقتصاد العثماني وتغذية موارد الجهاد ضد النصارى بحسب المتغيرات والمعطيات المتجددة ، أما فرنسا فإنها فتحت نافذة لها على تجارة العالم الشرقي بعيدا عن المخاطر المباشرة التي كانت تهددها ، مما وفر لها مكاسب تجارية إستثنائية ضمنت صمودها أمام المحاولات العسكرية المتكررة للإمبراطورية الألمانية ضدها.

وبالعودة قليلا إلى الوراء يتضح مدى التلازم القوي بين الإقتصاد والسياسة في تلك العصور الغابرة وأثره على سياسات الدول المضادة ، فقد سعى مكسميليان إمبراطور ألمانيا في سنة ٨٩٣هـ/١٤٨٨م إلى تحويل التجارة المشرقية إلى أوروبا ، ودعا التجار الأجانب إلى مدينة انفرس ومنحهم إمتيازات مغرية لينتقلوا عن الأسواق القديمة مستغلا نشاط النقابات العمالية وعمليات الإحتكار ، فإنتقل إليها الأسبان في سنة ٨٩٧هـ/١٤٩٢م ، وتمكن عميل تجاري وسياسي من إقناع البرتغاليين في عام ٩٠٤هـ/١٤٩٩م ، ثم تبعهم تجار جنوة وألمانيا والبندقية وفرنسا وبريطانيا وفلورنسا (١). ووجه بذلك الإمبراطور إنذارا إلى خصومه السياسيين حول العالم ، وأصبحت انفرس - أو انتورب - في هولندا سوقا عالمية ذات قيمة عالية بسبب وجود البنوك والبورصة فيها حتى غزاها جيش الإمبراطور فيليب في سنة ٩٩٨هـ/١٥٩٠م (٢). وكان يدخل مينائها يوميا خمسمائة مركب في الفترة من ٨٩٣-٩٧٨هـ / ١٤٨٨-١٥٧٠م ، وكان يقصدها الناس من جميع أنحاء أوروبا ، وسميت بالمدينة الغنية ومدينة المال. إن ذلك التنافس المحموم بين الدولة العثمانية والإمبراطورية على الأسواق العالمية كان أحد عناصر الحرب بينهما ، ولعله أسهم في مبادرة السلطان سليمان بمد الجسور إلى فرنسا (٣).

أما الإشارة إلى أسرى الحرب أو الرقيق بحسب المادة العاشرة

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٧٢.
٢- أحمد محمد لطفي ، تاريخ إنجلترا الإقتصادي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٤٥م ، ص ٨٦.
٣- مجلة المقتطف ، مرجع سابق ، ص ٤٦٤.

فهي زيادة مقصودة في الإتفاقية لإنها كانت تخدم الأهداف البعيدة التي تطلعت إليها الدولة العثمانية ، إذ من الواضح أن حجم الرقيق من رعايا البلدين لم يكن كبيرا وذلك لقلة إشتباكاتهما العسكرية المباشرة ، فلم تكن للعثمانيين جبهة في غرب أوروبا. وربما كان القصد من إدراج ذلك الشرط بعث رسالة قوية إلى الدول التي ناصبت العثمانيين العداء بمثل ذلك التنازل ، وتقديم عربون صداقة سلفا لمن أراد الكف عن القتال ، والتمتع بمزايا تجارية تفضيلية في ظل الصراع المحموم على الأسواق والمنتجات معا.

ويمكن تفسير المادة الحادية عشر بخصوص رفع علم الدولة في عرض البحار تفاديا للهجوم المسلح وطمأنة الطرف المصاب خطأ بحقوقه المحفوظة عن طريق تغريم المتسبب وتحميله التبعات على أنه زيادة في التأكيد على تلك الإيحاءات النفعية واللهجة التصالحية ، وإن تلك الاحتياطات الأمنية توفر مناخا أفضل وتمنح شعورا قويا بإنتهاء عمليات الإسترقاق لرعايا الأطراف الأوروبية المعادية.

بالإضافة إلى ذلك فإن السفن التي تعرضت للعطل وجدت في أراضي الطرف الأخر ملاذا آمنا ، ونعم ركابها بالحماية والسلام كما جاء في المادة الثالثة عشر ، وتلك المعاملة الحسنة والمسلك الحضاري هو ما كانت تفتقر إليه الأساطيل الأوروبية الأخرى التي تجوب البحار فتضطر إلى سلوك طرق أبعد ، وتحمل كلفة أكبر لتفادي أراضي العدو ومياهه الإقليمية ، مما يؤكد على الرسالة الإيجابية التي أرسلها السلطان العثماني للدول الأوروبية المترددة في التفاوض معه.

ثم إن هناك مصلحة كبيرة للطرفين في إرساء الأمن والسلم بينهما وضمان الإستمرارية للإتفاقية المبرمة ، وبقراءة المادة الخامسة عشر يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الدولتين شجعتا رعاياهما على الإقامة في بلد الطرف الآخر لمدة طويلة ، وإستخدام الضرائب كوسيلة لتكريس تلك السياسة. وذلك التوجه له فوائده ومضاره ، ويتطلب يقظة ورقابة دائمتين على الأجانب إذا أرادت أي من الدولتين المحافظة على أسرارها ومشكلاتها الداخلية ، ولئلا تستخدم أي دولة رعاياها لغرض التجسس أو زعزعة الإستقرار.

أما المواد ذات الصبغة الأحادية في حق الدولة العثمانية فهي من ١ إلى ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، وتعلقت في جملتها بالأحكام المدنية والقضايا الجنائية التي يكون الرعايا الفرنسيون طرفا فيها ، وقد منحت فرنسا حق تعيين قنصل لها في المكان الذي تراه مناسبا لها يتولى القيام بمهام القاضي بين

رعايا بلاده ، واعتبار الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية العثمانية بحقهم باطلة ولو كان ذلك طواعية منهم.

بينما لم ترد أي إشارة إلى وضع الرعايا العثمانيين المقيمين في فرنسا وعلاقتهم بالمحاكم الرسمية الفرنسية ، بل إنهم منعوا في بلادهم من الإحتكام إلى المحاكم الشرعية إذا كان خصومهم من المواطنين الفرنسيين ، وإلزامهم برفع أدلة مصدق عليها من قبل القنصلية الفرنسية أو المحكمة الشرعية إلى الصدر الأعظم للبت فيها ، وفي ذلك إستثناء واضح لمصلحة رعايا فرنسا وإنحياز صارخ ضد مواطني الدولة العلية ، بل إن فيه مخالفة صريحة لأبسط معاني العدل والمساواة.

ولكن الدولة العثمانية لم تستثن في الحقيقة رعايا فرنسا من التحاكم إلى القضاء المحلي ، بقدر ما إتبعت السياسة السائدة في الدولة حينها ، وذلك لأن النظام القضائي العثماني لم يخول القضاة النظر في قضايا الجنايات في حق المسلمين أو غيرهم على حد سواء ، كما إن مكتب الصدر الأعظم قد أنيط به تقرير الأحكام الخاصة بغير المسلمين من رعايا الدولة نظرا لوجود أقليات كثيرة على أراضيها ، وذلك يجعل إحالة الرعايا الفرنسيين على قناصل بلادهم أو الصدر الأعظم أمرا بدهيا في ظل الأنظمة الإدارية والقانونية القائمة في الدولة حينها (١).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤرخين أطلق صفة الأحادية على المعاهدة بأسرها ، وقد نقلت الباحثة ليلى الصباغ ما ذكره الفرنسي روسوا من أن تلك الإتفاقية كانت وحيدة الطرف لأن أحد الطرفين فقط هو الملزم بها ، ووافقه مواطنه فلاسان على ذلك بقوله :

" من الخطأ إعطاء الاتفاق اسم معاهدة إذ في المعاهدة يفترض وجود طرفين متعاقدين يبحثان عن مصالحهما أما في هذا الاتفاق فلا يوجد إلا امتيازات لطرف واحد وإعفاءات أعطيت بإرادة حرة من الباب العالي إلى فرنسا " (٢).

١- الثقفي ، دراسات متميزة ، ص ١٠٥-١٠٦.
٢- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢١١.

ولكن الملفت للنظر حقا هو إغفال الإتفاقية ذكر أي حقوق مماثلة للمسلمين المقيمين في الأراضي الفرنسية في ظل التأكيد على المكتسبات السابقة للنصارى عموما ، وللفرنسيين خصوصا بالنسبة للأحكام الدينية والحرية المتعلقة بها ، وربما كان العذر في ذلك ندرة تواجد المسلمين في فرنسا ، إلا أنه ينبغي أن يتساوى الجميع من جهة المبدأ بغض النظر عن أي إعتبارات أخرى. بل إن المؤرخ جالاتي جزم بأن التجار العثمانيين الناشطين في الأراضي الفرنسية لم يكن لهم أي إمتيازات ، ولم يسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية على نمط المساواة مع نظرائهم الفرنسيين المقيمين في الدولة العثمانية (١).

ويظهر التفاوت في الإمتيازات بين الطرفين على الصعيد السياسي أيضا ، إذ نصت الإتفاقية على حماية القنصل الفرنسي من المطالبة بديون رعاياه ، وإعفاء الملك الفرنسي من دفع التعويضات ، بينما لا توجد أي إشارة إلى السلطان أو القنصل العثماني في المقابل. كما تم تقرير حق الوصية للفرنسيين وتنفيذها دون تدخل من أحد ، وإقصاء بيت مال المسلمين عن تحصيل أي جزء منها تحت أي ظرف ، فيما لا يعرف ما هو مصير ميراث التجار العثمانيين في فرنسا.

كما يتأكد التباين في منح الحصانة للسفن والعمال والمستخدمين من قبل الرعايا الفرنسيين والموجهة ضد خصوم الدولة العثمانية بالدرجة الأولى ، مع العلم بأن كلا الفريقين إستفاد من هذا الشرط ، وربما كان العثمانيون الأوفر حظا بالنظر إلى الإتفاقيات التي أبرموها لاحقا مع بريطانيا وهولندا وغيرها ، وكذلك تقدم كثير من الدول الأوروبية بطلب حماية العلم الفرنسي لضمان سلامة سفنها التجارية وحمولتها الأمر الذي خدم إقتصاد وتجارة الدولة العثمانية.

وأخيرا فإن المادة ١٤ والتي ألزمت الفرنسيين بتفتيش بيوتهم عن الرقيق العثمانيين الهاربين ورغم عدم إشارتها إلى المعاملة بالمثل فيما يخص العثمانيين المقيمين في فرنسا إن وجدوا، إلا أنها ذات فائدة عظمى للدولة العثمانية إذ حالت بين الفرنسيين وبين إيواء المعارضين وأعضاء الإرساليات التنصيرية وغيرهم، إلا إن حصر إتخاذ العقوبة المناسبة في حال ثبوت تهمة الايواء في القناصل الفرنسيين يفقد تلك المادة قوتها وجدواها حتما لأن العقوبات ستكون مخففة نظرا لتأثير العاطفة والهوى.

1- Fischer Galati, op., cit., p.117.

ويتضح مما تقدم أن المعاهدة لم تكن مضرة بالدولة ومصالحها كما يتبادر إلى الذهن ، وأما التباين في الحقوق الممنوحة للطرفين فمصدره إختلاف مصالح الدولة وأهدافها من وراء إبرام الإتفاقية ، ويوضح الباحث يوسف الثقفي ذلك بقوله :

" إن الأسباب التي حفزت كلتا الدولتين على عقد هذه المعاهدة لم تكن على وفاق تام مع طبيعة بنود المعاهدة ، على أساس أن النواحي السياسية التي ربما كانت العنصر الهام في إبرامها لم تظهر بوضوح في بنود المعاهدة "(١).

لقد أثارت تلك الإتفاقية – وما تلاها – تساؤلات كثيرة في الأوساط العلمية والقانونية حول تنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على الرعايا الأجانب المقيمين في أراضيها ، وتراوحت التفسيرات بين الكرم والعطف ، والعوامل الإقتصادية ، وضعف السلاطين ورغبتهم في كسب ود الأوروبيين ، لكن المؤرخة ليلى الصباغ أشارت إلى ضرورة مناقشة الإمتيازات عموما في ضوء ثلاث عناصر رئيسة هي العرف والعادات في معاملة الأجانب ، وموقف الشريعة الإسلامية منهم ، وتطور العلاقات الدولية في مطلع العصر الحديث والنهضة الفكرية مما يسلط الضوء على موضوع السيادة السياسية.

فبالنسبة إلى العرف والعادات السائدة في ذلك العصر ، فقد إستعرضت الباحثة تاريخ الإمتيازات والحقوق التي منحتها الدول والأمم السابقة للأجانب بما فيها الدول الإسلامية كبيرها وصغيرها في التمهيد ، وخلصت إلى أن الدولة العثمانية إتبعت تقاليد دولية عريقة وأعرافا تجارية سار عليها السابقون من مختلف المشارب والعقائد ، وذلك يفسر أعمال السلاطين لكنه لا يبررها. أما موقف الشريعة الإسلامية من تلك القضية فإنه يتضح من خلال الإستنتاج التالي :

" أن حكم القنصل بين مواطنيه ، وحل خلافاتهم – كما ورد في العهود والمواثيق – ليس بدعة أو امتيازا ، وإنما هو أمر جائز في الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي ،

١- دراسات متميزة ، ص ١٠٧.

الذي اتخذته الدولة العثمانية مذهبها الرسمي " (١).

وذلك الحكم الشرعي بني على التخيير الوارد في القرآن الكريم ، مما تقدم ذكره في المبحث الأول من الفصل السابق ، ويتضح أن فعل السلطان إنما كان تنفيذا لأحكام الشريعة بحق أهل الذمة ، وإعلام الأجانب بحقوقهم في القانون الإسلامي ، ولكن مخالفة السلطان تكمن في إبطال حكم القضاء الشرعي في حق المتطوعين من أهل الذمة الفرنسيين ، وكذلك الأحكام الخاصة التي كان يصدرها الصدر الأعظم بحقهم مما يحتمل أن تكون فيه مخالفة للشريعة ، وإن لم يثبت حدوث ذلك فعلا.

أما بخصوص قضية السيادة السياسية الذي أثارته الإمتيازات الأجنبية ، فإن من الواضح من استقراء نصوص المعاهدة أن الدولة العثمانية قدمت تنازلات قانونية تتعلق بالأحكام والمعاملات على أراضيها دون إشارة إلى المعاملة بالمثل من قبل الجانب الفرنسي (٢). أما مبدأ السيادة القانوني فإنه من إفرازات حركات التحرر القومية والوطنية التي أتت لاحقا في القرون المتأخرة من عمر الدولة فلا يسوغ تطبيقه على دول القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي لأن ذلك المبدأ لم يكن له صدى ملموس في ذلك العصر ، وإن التمسك به في محاولة نقد الإتفاقية لا يخدم الحقيقة التاريخية بحال (٣).

إن من المنطق أن لا تتم محاكمة عصر ما بمعايير آخر يختلف عنه شكلا ومضمونا ، فلكل زمن ظروفه الخاصة به التي تميزه عن سواه الأمر الذي يتعذر معه إخضاعه لأسس ومبادئ مستحدثة ، وهو ما يرفضه منهج البحث العلمي الحديث من جهة. ومن جهة أخرى فإن الإتفاقية لم تحرك الرأي العام الإسلامي إطلاقا ، وقد إعتبرها المؤرخون العثمانيون حدثا عاديا لكونها أقرت نهجا سابقا ، وذلك دليل على تفهمهم وإدراكهم لمغزى الإتفاقية وأبعادها ، وعدم مساسها بسيادة الدولة أو السلطان من قريب أو بعيد.

بل العجيب في الأمر أن المعاهدة هيجت النصارى الكاثوليك في

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٩٨ ، ٢٢٦.
٢- العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٠.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢١٤.

القارة الأوروبية بأسرها ، وذلك لأن التحالف العثماني الفرنسي شكل إختراقا خطيرا للعلاقات الإسلامية النصرانية في ظل الهجوم العسكري المستمر للعثمانيين على الأراضي الأوروبية ، بالإضافة إلى الظروف التاريخية الخاصة والحرجة التي أبرم فيها ، والتي تمثلت في محنة المسلمين في الأندلس ، والخطر الصفوي في المشرق الإسلامي ، والكشوفات الجغرافية المتواصلة ، والغزو البرتغالي المنظم لبلاد الحرمين الشريفين.

إن ذلك الاحتجاج الصاخب على الإتفاقية لا ينسجم مع ما إحتوته من مواد غلب عليها الإنحياز إلى الطرف الفرنسي ، ولكن بالنظر إلى الأسباب – قريبها وبعيدها – فإن ذلك الإنطباع والهيجان العاطفي يتضاءل حجمه كثيرا ، ولربما إنقلب إلى النقيض تماما مع إدراك مغزى المادة الخامسة عشر من الإتفاقية. إذ إن من المحظور شرعا والممتنع عقلا أن تسعى الدولة العثمانية إلى تخريب بلاد الإسلام التي كانت تحكمها دون محاسبة أو مسائلة من أركان الحكم أو علماء الشريعة وبخاصة المفتي ، والذي إختص بالنظر في المعاهدات الأجنبية والتصديق عليها فيما لو كانت الإتفاقية تنطوي على امتيازات مضرة بالدولة ، مما يقتضي رفض السلطان سليمان للشرط الفرنسي بدعوة البابا وإنجلترا واسكتلندا الإنضمام إلى المعاهدة ، ومنحهم مهلة كافية تمكنهم من دراستها وسبر جوانبها المختلفة (١).

ويذهب الباحث قيس العزاوي إلى أن إشتراط فرانسوا الأول ترك المجال مفتوحا أمام بابا روما وملكي إنجلترا واسكتلندا للإنضمام إلى المعاهدة والإنتفاع بها يتناقض مع الهدف من الإتفاق العثماني الفرنسي بخصوص مواجهة إمبراطورية الهابسبورج التي تمتعت بدعم بابا روما نفسه ، خاصة وأن البابا مارس ضغوطا كبيرة على الإمبراطور شارل الخامس والملك فرانسوا الأول لوقف قتالهما إكراما لوحدة النصارى وتفويت الفرصة على المسلمين ، وقد أدرك السلطان سليمان حقيقة سلوك الملك الفرنسي المخيبة للآمال ، وذلك عندما تنكر الأخير للعهود التي قطعها للدولة العثمانية (٢).

ويعبر هذا الرأي عن التناقض بين مواد المعاهدة من جهة وبين

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٠٩ ، ٢١٤.
٢- مرجع سابق ، ص ٢٢.

أهداف الطرفين المتعاقدين من جهة أخرى ، إذ ينبغي إدراك أن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى وضع حد لسلسلة المعارك المستمرة مع الممالك الأوروبية بأي وسيلة كانت لأنها وصلت مرحلة لم تستطع معها الإستمرار بنفس القوة والتركيز ، لذلك فقد عمدت إلى سياسة منح الإمتيازات وجعلتها بمثابة بالون إختبار لجس نبض الأطراف الأوروبية. ثم إن الدولة العثمانية كانت المستفيد الأول والأكبر من تلك الخطة المحكمة والمغامرة الطموحة ، وإن استجابة إمبراطور الهابسبورج خصمها اللدود للإنضمام للإتفاقية - لو حدثت - كانت مكسبا كبيرا يعزز الوضع القائم ، فتحتفظ الدولة العثمانية بأملاكها من العبث والفوضى والحروب وتكون تلك بمثابة استراحة محارب لجيوش السلطان. أما وقد رفض الإمبراطور الإنضمام للمعاهدة ، فإن الدولة العثمانية نجحت في تحقيق إختراق مهم للجبهة الأوروبية النصرانية مهما كانت محدوديته ، إلا أنه يظل مكسبا ونجاحا سياسيا يضاف إلى رصيد العثمانيين التاريخي العريق.

علاوة على ذلك فإن صياغة تلك المادة أكدت المبدأ الشرعي الإسلامي الذي إعتمدت عليه الدولة العثمانية في منحها الإمتيازات الأجنبية ، وعدم تعارضه مع المفهوم الذي تبنته الدولة في إبرام وإعطاء تلك المواثيق ، أو بحسب فهم المسئولين العثمانيين لمصطلح الإمتيازات كما أقرته الشريعة الغراء. إن ذلك المفهوم للإمتيازات والمعاهدة التي ترتبت عليه خدما أهدافا قريبة وأخرى بعيدة للدولة العثمانية في محيط القارة الأوروبية ، فالإمتيازات - بحسب التعريف الذي تم التوصل إليه سابقا - لم تتضمن أي إستثناءات تجارية أو سياسية أو دينية لفرنسا على السواء. ولو تم التسليم بذلك جدلا ، فإن إصرار ملك فرنسا على فتح المجال للبابا وبريطانيا واسكتلندا للإنضمام للمعاهدة يعني تنازل فرنسا تلقائيا عن المكتسبات التجارية والدينية والعسكرية التي كانت سوف تجنيها ، وقبولها بتقاسمها مع تلك الدول ، ويعد ذلك أمرا ساذجا من قبل الفرنسيين لو حدث ، إلا أن تكون هناك مؤامرة بين الأطراف الأوروبية المذكورة لا يتوفر دليل يسندها حاليا (١).

وفي هذا الصدد فإن الشيخ محمد رشيد رضا - أحد العلماء المصلحين المسلمين المتأخرين - رغم إقتناعه بعدم جواز الإمتيازات شرعا ، إلا أنه أكد على طواعية السلاطين عموما في منحها قائلا :

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢١٤.

" [إن] الدولة العلية لم تمنح الأجانب الامتيازات الشاذة عن القوانين الدولية المقدسة مضطرة لأنها كانت وقتئذ في عنفوان دولتها ، ذات قوة ومنعة لا يرهبها وعيد ولا يهولها تهديد ، وثانيا لأن الدول المسيحية لم تطلب منها تلك الامتيازات بصوت واحد ولا توعدتها بحشد الجيوش ومعاملتها بالقوة والإكراه إن هي لم تعطها ما طلبت عنوة ، فالسلاطين لم يفعلوا ما فعلوا إكراها بل عن طيب نفس وخاطر " (١).

ويعتبر رأي الشيخ محمد رشيد رضا بمثابة مسلك وسط ، حيث وصفها بالغرابة من جهة التنازلات المقدمة ، بينما أرجع تقدير إبرامها وأهدافها إلى السلاطين الذين تصرفوا بناءا على معطيات عصرهم وظروفهم التاريخية ، والمختلفة عن واقعنا المعاصر ، ولعله قصد بذلك السلاطين المتقدمين الذين كانت لديهم القدرة على إتخاذ القرارات بإستقلالية تامة عن المؤثرات الخارجية.

وخلاصة القول أن معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية ليست إبتداعا من قبل السلطان سليمان القانوني ، فهناك مائة وثلاثون إتفاقية أبرمتها الدولة مع الحكومات الأوروبية المختلفة لفترة تربو على قرنين من الزمن قبل عصره ، وبالتأكيد فليس هناك ما يميزها عن الإتفاقية مع إمارة البندقية التي تم تجديد العمل بها في مطلع عهد السلطان سليمان نفسه. ويتضح من ذلك أن ما حصلت عليه فرنسا كان مجرد مذكرة إحتوت على شرح مفصل لما كفلته الشريعة الإسلامية من حقوق للمعاهدين من أهل الكتاب وذلك وفقا لمدرسة فقهية معتبرة في العالم الإسلامي ، لا تزال قائمة ولها الملايين من الأتباع في شتى بقاع الأرض اليوم.

١- العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

ثالثا : نتائج المعاهدة :

إن هذا البحث ينطلق في معالجة دور الإمتيازات الأجنبية من منظور أن الدولة العثمانية إستخدمت الإمتيازات لضرب الدول الأوروبية بعضها ببعض كحل بديل لإستمرار الصراع العسكري المسلح ، وحماية حدودها المترامية الأطراف ، وذلك الإختراق البارع للصف الصليبي الموحد يعتبر إنجازا ضخما يستوجب التوقف عنده مليا لإدراك أبعاده ومناقشة آثاره القريبة والبعيدة ، ومدى نجاح ذلك المسلك من عدمه.

فمعاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية ليست شرا محضا كما يظن البعض ، حيث حققت للدولة العثمانية فوائد كبيرة لم يكن من اليسير تحصيلها بوسيلة أخرى ، إلا أنه من العدل والإنصاف عدم إصدار الأحكام النهائية قبل التطرق إلى تبعات تلك الإتفاقية دون تمييز من أجل تحقيق الجدوى من هذه الدراسة العلمية. وسأتناول فيما يلي آثار الإتفاقية الإيجابية للدولة ، ثم الفوائد التي جنتها فرنسا ، وأختم الحديث بتقييم آراء بعض الناقدين المحدثين للآثار بصفة عامة.

وتقول الباحثة ليلى الصباغ أن المعاهدة أثمرت عن فتح المجال أمام التجار العثمانيين عموما ، وعلى وجه الخصوص اليهود والأرمن والنصارى رعايا السلطان ، وكذلك سكان منطقة شمال إفريقيا – بما فيهم قراصنة البحار – للإستفادة من التبادل التجاري بين البلدين ، وتحويلهم عن التعامل مع الإمارات التجارية الإيطالية وفي مقدمتها البندقية التي ساهمت في تمويل الكثير من الحملات الصليبية ضد العثمانيين (١).

وتمكن السلطان سليمان بواسطة تلك النقلة النوعية من تخليص الإقتصاد العثماني وتجارة الدولة بصفة عامة من الإرتهان لأحد أقوى أقطاب التحالف النصراني ، كما ساعدت الإتفاقية على تنويع مصادر البضائع المستوردة إلى الدولة العثمانية. أيضا ، فإن الولايات العثمانية في شمال إفريقيا تقوت بالمكاسب التجارية الجديدة في وجه العدوان البرتغالي والأسباني الشرس. إلا أنه لا ينبغي بحال الإقرار بالخطأ الجسيم المتمثل في الركون إلى النصارى من رعايا الدولة لممارسة التجارة بالوكالة عن الشعب المسلم في طول البلاد وعرضها ، فأولئك القوم تنطبق عليهم

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢١٤.

المقولة المشهورة " قلوبهم مع علي وسيوفهم مع معاوية " مع الفارق الكبير والتحفظ الشديد على هذا التشبيه ، ولكنه أبلغ وأوقع وصف ينطبق عليهم ، فرعايا الدولة النصارى خضعوا للسلطان نتيجة للأمر الواقع والناجم عن إتساع رقعة الفتوحات ، ونظرا لعجز أوروبا وإخفاقها في مواجهة الدولة العثمانية مما تطلب منهم التأقلم مؤقتا مع الظروف ثم السعي إلى إستغلالها قدر الإمكان للقيام بمهمة التغيير البطيء ، وربما إتصلوا ورتبوا تحركاتهم مع بني دينهم من الدول المعادية للسلطان.

ولعل السلطان سليمان كان أوفر حظا وأكثر حذرا من سواه في ذلك الجانب ، إذ إستغل مبدأ المعاملة بالمثل في الجانب التجاري فأوفد تجارا رسميين يعملون لحسابه ، معفيين من الضرائب والرسوم الجمركية ، ويتمتعون بحماية خاصة ، وكان السلطان يريد زيادة عدد التجار العثمانيين المتعاملين مع فرنسا (١).

إن ذلك حق مشروع ومكفول بموجب الإتفاقية لا يستثني أحدا ، إلا أنه نهج سديد من السلطان تمكن من خلاله كسر إحتكار الذميين للتجارة الخارجية من ناحية ، بالإضافة إلى إستفادته في جمع المعلومات عن الشريك في الإتفاقية ومصداقيته ونواياه من ناحية أخرى ، ناهيك عن الإطلاع عن كثب على أحوال رعيته غير المسلمة وإتصالاتها مع الفرنسيين ، وهي المهمة الرئيس لعمل البعثات الخارجية للدول عبر العصور.

كما أعادت الإتفاقية الحياة الإقتصادية في ميناء الإسكندرية الحيوي إلى سابق عهدها ، وساهمت بشكل كبير في إخراج الموانئ الشامية التي تضررت بسبب الكشوفات الجغرافية من العزلة التي فرضتها عليها تلك المستجدات والتحديات الكبرى ، إذ قام التجار الفرنسيون بمزاولة نشاطهم التجاري مع المناطق الجنوبية لبلاد الشام وبخاصة ميناء صيدا (٢).

ورغم الفائدة الراجحة والظاهرة للتجار الفرنسيين بالدرجة الأولى ، إلا أن نجاح الدولة العثمانية في إجتذاب فئة من التجار الأوروبيين للعمل في بلاد المشرق شكل صدمة قوية للقوى الأوروبية التي أرادت تدمير إقتصاد المسلمين وتجفيف منابعهم المالية ، ناهيك عن الأثر المعنوي

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٣٥.
٢- رافق ، مرجع سابق ، ص ١٠٩.

البالغ للعدو المتربص الذي بذل الجهد والمال والأنفس للحيلولة بين المسلمين وبين التجارة العالمية ، وكان مصير ذلك كله الفشل الذريع والحمد لله.

وثمة نقطة إيجابية مهمة تتعلق بالمعاهدة العثمانية الفرنسية تستحق تسليط الضوء عليها ، وهي أن مملكة أسبانيا إضطرت للإنتقال إلى - الأرض الجديدة - القارة الأمريكية الشمالية بحثا عن بدائل للموارد المالية التي خسرتها في أوروبا نتيجة هزيمة الإمبراطور شارل الخامس في شمال إفريقيا ووسط أوروبا على يد السلطان سليمان القانوني ، والتي أسهمت الإمتيازات إلى حد كبير في تحقيقها (١). وفي ذلك رد بليغ على الرأي القائل بأن التحالف العثماني الفرنسي لم تكن له أي فائدة تذكر بسبب أزمة الثقة بين الطرفين والناتجة عن الرواسب الدينية والسياسية والإجتماعية والثقافية القديمة (٢).

كما تمكنت الدولة العثمانية من مهاجمة ممتلكات الإمبراطور شارل الخامس في إيطاليا وأسبانيا عبر قواعدها في الموانئ الفرنسية التي خولتها إياها المعاهدة ، وكان ميناء مدينة طولون في سنة ٩٥٠هـ/١٥٤٣م إحدى تلك القواعد الإسلامية العثمانية ، وقد أخلته الحكومة الفرنسية للأسطول العثماني بقيادة القبطان خير الدين بربروسا قائد البحرية العثمانية العام ، وساعد ذلك التحالف في حماية القارة الإفريقية عموما من الغزو الصليبي.

ولم تتوقف جدوى العلاقة مع فرنسا عند ذلك التاريخ بل تجاوزته إلى فترة حكم خليفة شارل الخامس ، حيث بعث أسقف مدينة طليطلة الأسبانية برسالة إلى الملك فيليب الثاني إمبراطور الهابسبرج الجديد يناشده وينبهه إلى خطورة تحالف الفرنسيين البروتستانت أتباع المنشق كالفن مع المسلمين المضطهدين في الأندلس ، والمخاوف والمشاكل التي يتوقع حدوثها من جراء ذلك ، وقد أكد رجل الدين النصراني على الإمبراطور ضرورة أخذ الأمر على محمل الجد. وكان ملك فرنسا قد وعد أمير إقليم دي بيرني بتقديم المساعدة له للإستيلاء على أسبانيا ، كما تكفل الملك بالتوسط لدى المسلمين في الأندلس المغتصب بالمشاركة في تلك الحملة المنشودة ، وسبق لفرنسا أن قامت بعمليات واسعة لتهريب

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٨٦-٢٨٧.
٢- ياغي ، الدولة العثمانية ، ص ٧١.

القطران إلى المسلمين هناك لإستخدامه في إحراق سفن النصارى (١).

ومن أبرز النتائج السياسية للإمتيازات ما تمخضت عنه معاهدة اسطنبول التي أبرمت في سنة ٩٥٤هـ/١٥٤٧م بين السلطان سليمان وشارل الخامس إمبراطور الهابسبرج ، والتي تعتبر إنتصارا كبيرا للسياسة العثمانية في مجال العلاقات الدولية ، حيث إعترف الإمبراطور بفتوحات الدولة العثمانية ، ووافق على صفة وعلاقة حكام المجر والنمسا وبوهيميا بالطرفين ، وكذلك طريقة معاملة رعايا البلدين الفارين وإخضاع ملك المجر لسيادة السلطان الأبوية. كما منعت الإتفاقية الإمبراطور من إستخدام هذه الصفة - أي الإمبراطور - في مكاتباته مع الدولة العثمانية وإقتصاره على لقب ملك أسبانيا فقط ، وحصر ذلك اللقب في السلطان العثماني وحده دون سائر ملوك أوروبا ، وقد ألزمت كل من فرنسا والبندقية والبابا برعاية تلك الشروط ، وتمثل تلك المعاهدة القمة التي وصلت إليها شوكة الدولة ، بالإضافة إلى أنها حسمت الصراع بين السلطان سليمان القانوني وشارل الخامس لمصلحة الأول بعد ثلاثين عاما من المعارك المتصلة ، وإعترفت أوروبا بأسرها بتلك الحقيقة.

ثم عدلت الدولة العثمانية بعد إبرام الصلح إلى إعتماد مبدأ الحرب بالوكالة ضد الإمبراطورية الكاثوليكية عن طريق حركة القس الثائر مارتن لوثر ، إذ أوفد السلطان سليمان في سنة ٩٥٩هـ/١٥٥٢م مبعوثا خاصا إلى الأمراء البروتستانت في كل من ألمانيا وهولندا يؤكد فيها تأييد السلطان لحقوقهم في الإستقلال السياسي والإنفصال الديني عن أوروبا الكاثوليكية ، وفي الوقت ذاته يوضح نوع وحجم الضمانات المقدمة لكل من حاكم سكسونيا ودوق بروسيا وسواهم (٢).

ومن الجوانب الإيجابية للمعاهدة أيضا زيادة الثقة والتعاون بين الطرفين نتيجة تنامي العلاقة التجارية الناشئة بينهما ، وكذلك توسيع مجال الإتصالات ليشمل تبادل الخبرات الحربية والذي أفضى بدوره إلى التحالف العسكري ، إذ سعى الملك هنري الثاني إبن فرانسوا الأول عقب توليه الحكم إلى الإستفادة من التقدم العسكري للعثمانيين ، فكلف سفيره في اسطنبول جبريل درامون بمرافقة السلطان في حملته ضد الدولة الصفوية وذلك للإطلاع عن قرب على مستوى التطور الذي وصل إليه الجيش

١- جمال الدين ، مرجع سابق ، ص ١٣٣-١٣٤ ، ١٥٨-١٥٩.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٨٤-٢٨٥ ، ٢٨٨.

العثماني . ثم تقدّم السفير على إثر ذلك بطلب إلى السلطان سليمان بشن حملة على النمسا لمصلحة فرنسا ، وتوصّل الطرفان في سنة ٩٦٠هـ/١٥٥٣م إلى إتفاق عسكري تكّون من تسعة موادّ ، وكان السفير الفرنسي قد قام أثناء مهمته تلك بزيارة مدينة القدس إلتقى خلالها القسُس والرّهبان الذين رحبّوا بدخولهم تحت الحماية الفرنسية (١).

وقد نص ذلك الإتفاق على تكفّل الملك الفرنسي بنفقات الأسطول العثماني المُكّون من ستين سفينة بحرية والمُتجه إلى توسكانا لمحاربة جيش الإمبراطور شارل الخامس ، أو أي جهة أخرى من أراضي الإمبراطور الروماني حسب ما تقتضي مصلحة الملك ، كما وافق على أن يستأثر السلطان سليمان وحده بالغنائم من السفن الحربية والأموال والعبيد ، بينما يُترك لفرنسا الأراضي والعتاد والمؤن ، ولكنّ بعد أن يختار جيش السلطان المواقع الهامة والحيوية للدولة (٢).

وبذلك فإنّ السلطان إستخدم جيشاً نصرانياً لمنازلة وإنهاك جيش صليبي آخر تجمعهما ضده العداوة ، وحصل في الوقت نفسه على مكاسب في أراضي الإمبراطورية النصرانية المقدّسة وبأموال نصرانية أيضاً ، بينما توجب على السلطان تزويد مملكة فرنسا بالسلاح المُغتَنم من الجيش الإمبراطوري لتستخدمه – إذا لزم الأمر – ضد الجيش نفسه ، وبذلك لا يتحمّل السلطان أية مصاريف أو أعباء مالية إضافية . وأدّى ذلك النهج الفريد إلى زيادة عُمقَ الدور العثماني في تغيير الخريطة السياسية للقارة الأوروبية ، وبالتالي فرض الإرادة السلطانية على مَجَريات الأمور بصورة غير مباشرة وعبر طرف أوروبي صميم ونصراني عريق على حد سواء ، وقد أقرّ بذلك المؤرخ الفرنسي فيليب مانسيل موضحاً بأنّ التحالف العثماني الفرنسي قد أثّر في معظم النواحي السياسية في أوروبا ، بل وتمكنّت المملكة الفرنسية بموجبه من القيام بعمليات تغيير لبعض حُكّام الأقاليم والولايات على حساب أسرة الهابسبرج قائدة الأمة النصرانية حينها (٣).

١- العسلي ، مرجع سابق ، ص ٥٤١.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢-٢٤٥ وما بعدها.
3- Philip Mansel, Constantinople: city of the world's desire 1453-1924, John Murray, London, 1995, pp.197-198.

ورغم تجاوز فعاليّة الإتفاقية الواضح للحيّز المكاني ، إلاّ أنّ آثارها تجاوزت الإطار الزمني بصورة أكبر بكثير ، حيث ذكر المؤرخ الغربي نويل باربر أنّ المعاهدة بين السلطان سليمان والملك فرانسوا الأول ظلّت عاملاً حيوياً في السياسة الأوروبية لمدة قرنين من الزمان (١). وقد أطلق المؤرخ التركي يلماز أوزتونا على تلك الفترة عصر سيطرة الأتراك على العالم ، وشملت القرنيين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين (٢).

وفي ميدان آخر فإن معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية حققت مكسباً سياسياً وإقتصادياً كبيراً للدولة العثمانية ، حيث بذل الملك فرانسوا الأول جهوده الديبلوماسية لإنتزاع إمارة البندقية من قلب التحالف الصليبي الدولي ضد العثمانيين ، وعهد بتلك المهمة إلى المبعوثين رنسون وكانتلمو فنجحا في سنة ٩٤٥هـ / ١٥٣٩م في إبرام الصلح بين الدولة العثمانية وإمارة البندقية ، فوجه الملك الفرنسي بذلك ضربة قاسية لملوك أوروبا وبابا روما والذين لم يفيقوا بعد من صدمة المعاهدة (٣).

وفي بادرة أخرى تُبيّن مدى إستفادة الدولة من الصراعات الأوروبية الداخلية وإستثمارها لمصلحتها ، قام السلطان سليمان بتعيين جان زابوليا ملكاً على المجر رغم نصرّانيته (٤) ، وذلك بناءاً على ترشيح طبقة النبلاء هناك ، وبتزكية ودعم من فرانسوا الأول لكونه – أي جان – عدو شرسٌ للإمبراطور ، ومعارض قوي للتحالف بين الصفويين وأسرة الهابسبرج (٥).

وتؤكّد تلك الأحداث وبوضوح ما سبقت الإشارة إليه بأنّ الأسباب التي دفعت بالسلاطين على مر العصور لإبرام الإتفاقيات مع الدول النصرانية كانت تهدف إلى حماية ونصرة الإسلام ، وإشغال أوروبا بصراعاتها الداخلية عن منابذة دولتهم وتهديد شعوبهم وقدراتهم ، دون تنازل عن المبادئ أو مخالفة للعقيدة بحجة الصلح والسلام المبرم ، أو بدعوى التقارب بين الأديان!

1- Baber, op., cit., p.49.

٢- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٣٠.

٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٩١.

٤- حليم ، مرجع سابق ، ص ٨٨-٨٩.

٥- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٧٦.

وفي مقابل المكاسب التي جنتها الدولة العثمانية من المعاهدة ، فإن فرنسا حققت أهم وأولى مكاسبها السياسية بإنقاذها من براثن الإمبراطور شارل الخامس بسبب إرسال السلطان للسفن الحربية العثمانية إلى بحر مرسيليا لنجدة الأسطول الفرنسي من الهزيمة المتوقعة أمام جيش الإمبراطورية (١).

ولا يقلل ذلك الهدف المشترك بين الطرفين بحال من الفائدة التي حصلت عليها الدولة العثمانية نفسها ، إذ إن في إنهيار فرنسا - لو حدث - أمام جحافل الجيش الإمبراطوري ضرر كبير على مصالح الأولى نتيجة تغير الواقع السياسي وتنامي القوة الإقتصادية والعسكرية وإرتفاع الروح المعنوية لمصلحة الأخيرة ، والذي كان من الممكن أن يحيل منطقة الشمال الإفريقي إلى أندلس ثانية ، ناهيك عن المتاعب التي كان سيواجهها العثمانيون في غرب القارة الأوروبية بسبب رواج الشعارات الصليبية المتوقع في تلك الظروف. ثم إن السلطان قام بدور العنصر المرجح لنجاح أو فشل أحد طرفي ذلك الصراع الأوروبي والشأن الداخلي البحت . وبعبارة أخرى فإن السلطان قد نجح في تسخير جيش أوروبي وتوجيهه في جزء من الحملة ضد عدو أوروبي آخر ، وهو الأمر الذي لا يمكن تصوره من النظرة الأولى لذلك الحدث ، أو تخيل وقوعه في عصر غلبت عليه العصبية الدينية!

أما في الجانب الإقتصادي فإن ما حصلت عليه فرنسا من السلطان سليمان ضمن المعاهدة كان بالدرجة الأولى لمصلحة التجار على حد تعبير أحد السفراء الفرنسيين لدى إسطنبول (٢) ، بينما بسطت فرنسا هيمنتها على تجارة البحر المتوسط بسبب تنازلات السلطان سليمان من جهة ، وإنشغال البندقية وأسبانيا بصراعهما العسكري الذي فاقم منه الصراع على الموارد والأسواق الإقتصادية من جهة أخرى (٣).

كما وضعت المعاهدة حلا لكافة المشكلات التي واجهت تجارة فرنسا في منطقة شرق حوض البحر المتوسط ، ومهدت الطريق أمامها لتحقيق أهدافها الدينية والسياسية القريبة والبعيدة في المنطقة ، ويتأكد ذلك في ضوء الشق الثاني من المعاهدة المتعلق بالجوانب الحقوقية والقضائية

١- العبدة ، مرجع سابق ، ص ٥٧.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢١٢.
٣- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٢.

التي حصلت عليها فرنسا (١).

ورغم ذلك الضرر الفادح على مستقبل الدولة ، إلا أنه ينبغي إدراك مدى تداخل تلك النتائج وتراكمها الزمني الذي تجاوز فترة حكم السلطان ، ولو حدث ذلك جدلا فإن السلطان سليمان كانت لديه القدرة السياسية والعسكرية لإيقاف العمل بالمعاهدة في أي وقت ، وقد مر معنا موقفه من إحدى الكنائس النصرانية في مدينة القدس. فتلك الآثار لم تكن نتيجة مباشرة للإتفاقية ، وإنما يسائل عنها من فرط في مقدرات الأمة ومصيرها ممن آلت إليهم مقاليد الأمور من بعده وهم بلا شك مؤاخذون ، ولكن هذا لا يعني أيضا التسليم للعدو والرضى بمخططاته التخريبية في بلاد الإسلام.

ومما يؤكد مبدأ المسائلة والمحاسبة رفض السلطان سليم الثاني - خليفة سليمان - إستمرار التجار الفرنسيين في مزاولة نشاطهم ، فقد صرح السفير الفرنسي في إسطنبول في سنة ٩٨٥هـ/١٥٧٧م أنه عقب وفاة السلطان سليمان الأول بثلاثة أعوام ، رفض السلطان الجديد إعطاء الأجانب تصريحا بالتجارة والإقامة في الأراضي العثمانية ، الأمر الذي إعتبره السفير مخالفة صريحة لمواد المعاهدة القديمة (٢).

ويثبت ذلك الموقف أن السلاطين الذين ورثوا الحكم بعد سليمان القانوني لم تكن ثمة شروط تقيدهم أو تمنعهم من إيقاف العمل بالإتفاقيات التي أبرمها أسلافهم ، خاصة وأنه قد جرت العادة في تلك الحقبة من الزمن بأن يسري مفعول المعاهدات طوال مدة حياة أحد الطرفين الموقعين ، ولذلك فقد كان بمقدور السلاطين المتعاقبين رفض الإتفاقيات أو تعديلها حسب ما تقتضيه مصلحة وظروف الدولة في حينه. ثم إن المنهج الإسلامي القويم يقضي بعدم تحميل شخص أو جماعة أو أمة وزر غيرها ، وإن الحقيقة المرة التي ينبغي الإعتراف بها بأن خلفاء القانوني لم يتمتعوا بحنكة وخبرة ورؤية ذلك السلطان العظيم ، ولذلك ظن كثير منهم أن فعله ملزم لهم ، أو سنة تحتذى دون مراعاة لتغير الزمان وإختلاف وسائل المكر والتآمر!

إن نشر الأديان بين الناس والإجتهاد في تغيير قناعاتهم سمة بارزة

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٥٥.
٢- المرجع السابق ، ج ١ / ص ٢١٢.

من سمات تلك العصور ، ولذلك فليس بمستغرب أن تمارسه الدول المتحاربة والمختلفة دينيا ، ولكن الملفت للنظر حقا إهتمام فرنسا بذلك الدور التقليدي ، وسعيها لممارسته مع حليف تكبدت الكثير في سبيل التفاهم معه. إذ ضم البلاط الملكي الفرنسي إليه المنصر والمستشرق وليام بوستل الذي تمكن من الإنخراط في خدمة فرانسوا الأول عن طريق مستشارة الملك الدينية المدعوة مارغريت فون نافارا والتي أوفدته بدورها إلى الشرق الإسلامي لتحقيق أحلامه. وذلك الفرنسي المولد كان له إهتمام خاص باللغة العربية ، فألف كتابا لبني دينه عن قواعد اللغة ليتسنى للمنصرين منهم إختراق سائر أعداء العقيدة النصرانية – على حد زعمه – بسيف الكلمة المقدس ودحض حججهم بنفس معتقداتهم ، وكان يراوده حلم بعمل تنصيري رفيع المستوى من أجل تنصير الكفرة والوثنيين كافة ، وإحكام السيطرة الفرنسية على العالم بأسره (١).

وتلك الأفكار والأحلام شاهد على نوايا القوم وليست غريبة عليهم ، ولكن خطر ذلك الحالم وأمثاله ظل محصورا في أضيق نطاق لأن السلطان سليمان لم يكن ليقمع أهل الأهواء في مطلع ولايته ، ثم يطلق العنان لجحافل المنصرين وبعثات الارساليات الكنسية ليعيثوا في الأرض فسادا ، ويبدلوا الحنيفية السمحة بخرافة التثليث ومهازل صكوك الغفران التي أنكرها العقلاء فضلا عن الحنفاء.

ومما يجدر ذكره أن ذلك المنصر الموتور قد قوبل بالصد من قبل بابا روما شخصيا رغم دعواته المستمرة للتحالف ضد المسلمين ، فوجد بوستل متنفسا له في دعوة إمبراطور النمسا وسماحه له بمزاولة التدريس في أكاديمية فيينا قبل أن ينتهي به المطاف في السجون الفرنسية لفترة من الزمن ، عاد على إثرها إلى نشر دعوته في الأراضي الألمانية (٢).

إن من المحتمل أن يكون السلطان قد مارس دورا خفيا في إبعاد بوستل وحجب الدعم الفرنسي عنه ، أو ربما إستشعر الملك الفرنسي نفسه الخطر المتوقع على علاقته الفتية مع الدولة العثمانية بسبب تواجد بوستل في بلاطه فقام بإبعاده طواعية. لكن لجوء بوستل إلى – النمسا – العدو

١- يوهان فوك ، تاريخ حركة الإستشراق الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين ، ترجمة عمر لطفي العالم ، دار قتيبة ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٧هـ ، ص ٤٨-٤٩.
٢- المرجع السابق ، ص ٥٠ وما بعدها.

الأول للمملكة الفرنسية بعد رفض فرانسوا الأول مساندته يثير تساؤلا حول أسباب تخلي الملك الفرنسي عنه رغم جاذبية أحلامه وخاصة تلك المتعلقة ببسط الهيمنة الفرنسية على الشعوب ، إذ كيف يفرط في فرصة كتلك ويتركها لقمة سائغة لعدوه اللدود؟ وثمة احتماليين لتفسير ذلك المسلك ، الأول : أن يكون الملك قد أدرك فوائد إستمرار تحالفه مع العثمانيين فآثر التنصل من المصاعب الممكنة من وجود بوستل في بلاطه ، والثاني: أن تكون العاطفة الدينية للملك قد أثرت فيه ، فترك لإمبراطور النمسا فرصة نشر الديانة النصرانية بين المسلمين على يديه خاصة بعد أن إطلع بوستل على الأوضاع في المشرق تحت الغطاء الفرنسي ، ثم يكون بإستطاعة الملك تجيير نجاح تلك الخطة لمصلحته عبر تقديم التسهيلات التجارية للمنصرين والتعاون معهم من منطلق موقعه وعلاقته بالدولة العثمانية التي كرستها الإمتيازات ، ودون أي مسئولية شخصية عليه في حال إخفاق تلك الحيلة أو اكتشافها من قبل السلطات العثمانية!

لا توجد أدلة ملموسة على وقوع ذلك المخطط الماكر حاليا ، لكن ذلك لا يعني إنتفاء حصوله أيضا ، فتوازع الأدوار منهج غربي راسخ يذكرنا به الواقع المعاصر حيث تتقاسم الدول الكبرى الأدوار على الساحة الدولية بين مؤيد ومعارض ومسالم ومعادي عندما يتعلق الأمر بقضايا المسلمين. والإفتراض الأخير يحتمل قدرا كبيرا من الصواب في ضوء الموقف الأوروبي من المعاهدة ووصفها بالتحالف المدنس ليس لكونها بين الهلال والصليب ، ولكن لأن الفرنسيين لم يبرهنوا لجيرانهم على واقعية وجدوى سياستهم وبخاصة في مجال محاربة العقيدة الإسلامية ، والذي كان يحول بينهم وبينه سلطان عزيز الجانب قوي المنعة لا يمكنهم التحايل عليه أو المساس بدينه الأثير لديه ، فيما لم يحفل معظم الأوروبيين المتعصبين بالمعاملات التجارية مع المسلمين البتة (١).

وبعبارة أخرى فإن فرنسا ربما لعبت دورا مزدوجا بين الطرفين في تلك القضية الحساسة بالذات ، فهي لا تريد خسارة مكاسبها التجارية في البلاد العثمانية ، ولكن في الوقت ذاته لا تمانع في توجيه الحملات التنصيرية إلى المسلمين على يد غيرها ، إذا كان ذلك متيسرا.

ولكن يبدو أن فرنسا التي وجدت نفسها معزولة أوروبيا اضطرت

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧١٤.

لتوثيق علاقتها مع الدولة العثمانية حيث أبرم الملك فرانسوا الأول حلفا عسكريا مع السلطان ضد أسرة الهابسبورج ظل طي الكتمان تجنبا لسخط شعبي البلدين وإثارة حميتهما الدينية (١).

وذلك التحالف رغم تعارضه مع وشائج الرابطة النصرانية المتينة في ذلك العصر ، إلا أن - وهذه حقيقة مهمة - أمن وسلامة الدولة يأتي دوما في المرتبة الأولى ، ولقد كان التحالف العسكري مع العثمانيين من وجهة النظر الفرنسية من ذلك النوع ، أما التنصير وتحويل المسلمين عن عقيدتهم فإنه أمر لا خلاف عليه بين أمم النصارى بغض النظر عن الخلافات السياسية والإقتصادية التي تفرقهم ، ولكنه يأتي في المرتبة الثانية مباشرة!

من جهة أخرى ، فإن السلطان سليمان ربما إعتبر خطر التنصير في تقديره الشخصي وطبيعة ظروف عصور الإستقطاب الديني وإرثه الثقيل أقل ضررا على الدولة والرعية من تفويت فرصة نادرة لبث الفرقة بين الدول الأوروبية وتحقيق المكاسب السياسية الكبيرة للدولة والمسلمين.

فالنشاط التنصيري في الدولة كما أشار الباحث محمود شاكر إنحصر في قيام فرنسا بإيفاد إرساليات نصرانية كاثوليكية إلى رعاياها في بلاد الشام لتربيتهم على الإرتباط بها (٢). كما أكدت دراسة أخرى بأن إتفاقيتي عام ٩٤٢هـ/١٥٣٦م وعام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م أدتا إلى توسع الفرنسيين في التجارة ، وإنتشار التنصير في المنطقة العربية من الدولة حيث قامت طوائف متعددة من النصارى مثل الكاثوليك والكبوشيين واللازاريين ببناء الكنائس والمدارس في تلك البقاع (٣).

وذلك التصرف ليس فيه مخالفة صريحة لمواد الإتفاقية إبتداءا رغم أنه غير منصوص عليه ، وتفسير ذلك أن المعاهدة صرحت بحرية تحاكم الرعايا الفرنسيين لقناصلهم مما يتطلب معرفة بالقانون المحلي الذي تتبعه الدولة الفرنسية ، وهو مأخوذ في أغلبه من الديانة النصرانية ذاتها - أو ما يعرف حاليا بالإرث اليهودي النصراني التاريخي في التشريع - ،

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٩٥.
٢- مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١٢٥.
3- Vucinich, op., cit., p.83.

ولذلك فقد إقتضى الحال وجود رجال دين يفهمون القانون جيدا ليقوموا بتطبيقه على الرعية في الخارج. كما إن حرية ممارسة الشعائر الدينية للتجار تفقد معناها إذا لم يتوافر قسس يتولون الإشراف عليها وذلك بحكم طبيعة الممارسة الفعلية للديانة النصرانية التي تجعل العلاقة بين العبد والرب منوطة بوساطة رجال الكهنوت الأمر الذي يستدعي وجودهم مع الرعايا المقيمين في الخارج ، أما بناء الكنائس والمدارس فإنه كان مشروطا بالحصول على تصريح من السلطة المحلية حيث تركت الدولة العثمانية لولاة الأقاليم حرية التصرف في إدارة شؤونهم ، ولذلك فإن تلك المنشآت يسأل عنها الولاة أكثر من السلطان . من ناحية أخرى ، فإن الرعايا الفرنسيين ربما إحتاجوا إلى الكنائس لممارسة طقوس دينهم ، ولعله طرأت حاجة إلى تعليم أبناء التجار الفرنسيين مما يبرر قيامها.

وينبغي النظر بنوع من التجرد لهذا الموضوع الحساس وذلك لأن الرعايا الفرنسيين لم يتكاثروا بتلك الدرجة الكبيرة ، ثم إن قدومهم إلى المشرق للتجارة تعرض لهزات عنيفة نتيجة تقلب السياسة الفرنسية تجاه الدولة والحلف المبرم معها ، ناهيك عن عدم إصطحاب معظم الفرنسيين لزوجاتهم ، وخشية الكنائس في فرنسا من تحول كثير من الشباب الفرنسيين للإسلام بعد وصولهم لتلك المنطقة. وفي هذا الصدد يجب تذكر حقيقة مهمة بأن الإمتيازات كانت مؤقتة حتى سنة ١١٥٢هـ/١٧٣٩م ، يمنحها السلاطين وتظل سارية المفعول حال حياتهم ، ثم تنتهي بموتهم أو تنحيهم عن الحكم (١).

وقد أكد المؤرخ الغربي دونالد بليزديل القول بأن المعاهدة العثمانية الفرنسية لم تأخذ طابع الدوام إلا في ذلك العام ، ثم تم تجديدها وتطويرها على يد السلطان محمود الأول ، فكان من أهم موادها حق الأوروبيين المقيمين في الدولة بالتحاكم إلى قوانينهم في دور القنصليات ، والإعفاء من الضرائب ، ووضع قيود على الجمارك المحصلة على البضائع المستوردة ، وبذلك تمكن الأوروبيين الأجانب من العيش خارج القانون العثماني ، ووقعت معظم التجارة الخارجية في أيدي الأجانب نتيجة عمليات الإستيراد ، ولكن الأهم من ذلك أن التغيرات والتعديلات المتكررة هي التي تقع عليها مسئولية السلبيات المختلفة للإمتيازات الأجنبية (٢).

١- عبد الباري ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

2- Blaisdell, op., cit., p.24.

وهذا الرأي فيه فصل واضح بين المعاهدة التي عقدها السلطان سليمان القانوني وتمييز نتائجها وآثارها عن الإتفاقيات اللاحقة التي جوت في عصور وظروف مختلفة تماما ، ولأسباب متباينة جدا عما ذهب إليه سليمان ، فالتوسع في الأنشطة الدينية - أو التنصيرية بالأحرى - والهيمنة الإقتصادية هي ثمرات بذور غرس قام به غيره ، فالسلطان سليمان والذي إستهل عهده بإصدار أوامره في سنة ٩٢٦هـ/١٥٢٠م بمنع هجرة اليهود إلى سيناء والإقامة بها ، ما كان ليسلم الأرض المقدسة إلى النصارى بهذه السهولة على ما عرف عنه من مواقف تؤكد عمق إيمانه وتدينه (١).

ثم إن الهجوم العثماني على منطقة البلقان من جهة ، والثورة البروتستانتية والتي كان للدولة العثمانية دور بارز فيها من جهة أخرى ساهمتا معا في الحد من نشاط الجمعيات التنصيرية الكاثوليكية في العالم بأسره حتى عصر الكشوف الجغرافية الكبرى وذلك بعد عصر السلطان سليمان بعدة قرون ، وذلك يعني أن العثمانيين هم الذين بادروا في دعم عقيدة مخالفة - أي المذهب البروتستانتي - لما يؤمن به الشعب الفرنسي ومعه معظم الأوروبيين مستغلة في ذلك الانشقاق الديني في أوروبا ، وأعاقوا بطريقة غير مباشرة جهود الكنيسة الكاثوليكية في تنصير المسلمين وإعادة الخارجين عن سلطانها (٢).

وكان هنري الثاني إبن فرانسوا الأول شديد الحرص على الحصول على دعم العثمانيين البحري لأسطوله في سنة ٩٧٧هـ/١٥٦٩م ، وكذلك إستمرار الفوائد الإقتصادية والدينية بصفة خاصة ، والتي جعلت جميع النصارى الكاثوليك المقيمين في أراضي الدولة العثمانية ينطون تحت العلم الفرنسي (٣).

وذلك التحالف يشير إلى أمر مهم لا يمكن تجاهله يكمن في إقتناع السلطان بجدوى التعاون مع الفرنسيين رغم النكوصات السابقة للعهد ، إذ لا معنى للإستمرار في نهج سياسة ومغامرة خاسرة ومضرة في ظل

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٦٦.

2- John Joseph, Muslim - Christian Relations And Inter - Christians Rivalries, State University of New York Press, Albany, 1983, p.33.

٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ١٩٣.

ظروف عصيبة كتلك لا تستطيع الدولة تحمل تبعاتها ، إلا أن يكون السلطان قد إعتراه اليأس من تحقيق الإنتصار على تجمع الدول الأوروبية ، وهو مما تدحضه معارك السلطان في النمسا لاحقا . كما أنه لا يمكن بحال ظهور مخاطر للإمتيازات تشكل تهديدا للملة الحنيفية لرعايا السلطان المسلمين ثم لا يتخذ السلطان حيالها أي إجراء إحترازي ! كما إن هناك بعد سياسي لذلك التحالف حيث لوح السلطان للأوروبيين الذين كانت لديهم مصالح إقتصادية مهمة في دولته إلى حتمية الإعتراف بالأمر الواقع والرضوخ له إذا أرادوا لتجارتهم مع الدولة الإستمرار ، وتلك رسالة صريحة إلى الممالك الأوروبية بضرورة إعادة النظر في سياسة التجاهل للعروض العثمانية المتكررة. ولن يطول بالدولة زمان حتى قامت بخطب ودها مملكتا بريطانيا ثم هولندا مما أدى إلى إنفراط عقد التحالف النصراني للدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى.

وفي دراسة تاريخية لمشرق العالم الإسلامي والأحداث التي عصفت به في العصور الحديثة إستنتج الباحث حسين مؤنس أن الإمتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية لكل من فرنسا في البحر ، وللبندقية في البر كانت سببا مباشرا في حركة الكشوف الجغرافية نظرا للإحتكار الذي مارسته الدولتان في المياه الدولية التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية وبخاصة البحر المتوسط ، مما أدى إلى تضجر وتضرر أسبانيا والبرتغال ، فإندفعتا إلى المحيطات وأعالي البحار بحثا عن طرق بديلة لا تلتقي مع الممتلكات العثمانية (١).

وتلك النتيجة جديرة بالتأمل والتفكير لأنها تثير تساؤلات عديدة من أبرزها عدم الإشارة إليها من المؤرخين الذين عالجوا هذا الموضوع الحساس على الإطلاق ، كما إنه من الثابت علميا أن أوروبا إندفعت للبحث عن طرق للمواصلات البحرية من منطلق ديني بالدرجة الأولى وذلك بحسب تصريحات دعاتها وبموجب كتابات المؤرخين الأوروبيين المتضافرة ، مما تقدمت الإشارة إليه. لكن تلك النتيجة التي توصل لها المؤرخ المذكور تؤكد مجددا جدوى سياسة السلطان سليمان الترغيبية تجاه خصومه الأوروبيين والتي تصدرتها ورقة التسهيلات التجارية ، والحرية الدينية والأمن للأفراد والممتلكات ، أو ما تعارف على تسميته بالإمتيازات الأجنبية ، حيث نجح في إقتلاع دول أوروبية قوية من قلب التحالف

١- الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ط٢ ، ص ٤٢.

الصليبي ، وفرض ما يشبه الحصار الإقتصادي ضد الدول الأوروبية المناوئة له.

وثمة فائدة أخيرة لفرنسا من المعاهدة إنفردت بالاشارة إليها الباحثة ليلى الصباغ تمثلت في دعوة الملك فرانسوا الأول للبابا للانضمام إلى الإتفاقية المبرمة مع السلطان العثماني ، وقبول البابا بذلك مما ساهم بدرجة كبيرة في رفع مكانة الدولة الفرنسية في العالم النصراني فأصبحت الممثل الرسمي للديانة الكاثوليكية (١).

وعلى رغم رمزية ذلك الحدث ، إلا أنه ينطوي على دلالة كبيرة ذات مغزى وصلة وثيقة بالصراع مع شارل الخامس بحيث بات السلطان العثماني المسلم هو الذي يملك رفع وخفض مكانة الملوك الأوروبيين وليس البابا ، فضلا عن أن قضايا نصارى أوروبا أصبحت مرتبطة بالملك الفرنسي وحليف السلطان الأمر الذي أتاح للأخير التدخل المباشر في شؤونهم ونزع زمام المبادرة من يد الإمبراطور.

وكان هناك أراء مخالفة بخصوص جدوى الإمتيازات الأجنبية لمؤرخين معاصرين لم يتصوروا أن دولة الإسلام الكبرى قدمت التنازلات - ظنا منهم وربما إنطلاقا من تعريفهم للإمتيازات والذي لا يتفق مع ما قررته في التمهيد - للأعداء المتربصين فكانت لهم مواقف معارضة من الإمتيازات عموما والمعاهدة العثمانية الفرنسية على وجه الخصوص ، سأتطرق إليها تباعا ثم أعلق عليها.

فمن ذلك ما أشار إليه الباحث محمد أنيس من أن دخل الدولة من الضرائب الجمركية كان الضحية الأولى للإتفاقيات الأمر الذي تسبب في حدوث عجز إقتصادي كبير بمرور الوقت (٢).

وهذا القول ينطبق على فترة ضعف الدولة وعصورها المتأخرة على وجه الدقة ، كما إن الخلل في حال حصوله لا يتمثل في مضمون الإتفاقيات في حد ذاتها ، وإنما في طبيعة الممارسات من قبل الأطراف المعنية ، وذلك يتطلب مراجعة دائمة للمعاهدات من قبل المسؤولين العثمانيين للنظر في ملاءمتها لحاجة الدولة وتمشيها مع الواقع والمتغيرات

١- مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٨٢.
٢- مرجع سابق ، ص ٩٦.

الجديدة ، فتقديم الإغراءات المادية للدول الأوروبية كان أحد أركان سياسة الدولة الهادفة إلى نقل الحرب من الميدان العسكري إلى الأسواق الإقتصادية ، وهو تفكير متقدم جدا على أية حال ورثته القوى الكبرى المعاصرة عن بني عثمان.

كما ذكر المؤرخ محمود شاكر بأن السلطان سليمان القانوني قد نسي أن تلك الإتفاقيات أصبحت ملزمة لمن بعده ، كما أن الدول المستفيدة تظاهرت بموافقتها على إنعاش منطقة البحر المتوسط لكن عواطفها ظلت تميل إلى إخوانها في العقيدة في كل من البرتغال وأسبانيا. وذهب المؤرخ إلى أبعد من ذلك في موسوعته الضخمة حيث جزم بأن السلطان سليمان لم يحقق أي فائدة تذكر من المعاهدة التي أبرمها مع فرنسا وذلك بسبب غلبة النزعة الصليبية لدى المملكة الفرنسية ونظيراتها الأوروبيات (١).

إن القول بإلزامية المعاهدة التي أبرمها السلطان سليمان مع فرنسا لخلفائه ينطبق عليه ما سبق ذكره بخصوص التعميم حول إستمرار العجز المالي الناتج عن الإعفاءات الجمركية ، إذ إن إستمرار أو توقف التمتع بتلك المكرمة كان منوطا بموافقة كل سلطان يعتلي عرش الدولة العثمانية ، فالإتفاقيات كان يسري مفعولها طوال حياة السلطان المانح لها فقط ، مما يعني أن السلطان الجديد كان له مطلق الحرية في التصرف كيف شاء وحسب ما إقتضته المصلحة وقتها. أما بالنسبة لتظاهر الدول بخدمة الإقتصاد المصري فإن المؤرخ وبكل تأكيد لا يقصد المعاهدة العثمانية الفرنسية التي نحن بصددها كما هو واضح من سياق حديثه ، وإنما الإمتيازات التي حصلت عليها البندقية وذلك موضوع يخرج عن نطاق البحث. ثم إن قضية العواطف والروابط الدينية بين الأوروبيين لم تكن مطروحة على جدول أعمال الإتفاقيات البتة ، وليس من المنطقي الطلب من السلطان أن يحض فرنسا على قطع علاقتها أو نبذ دينها لأن ذلك سوف يفسر على أنه رفض للحرية الدينية التي كان يفاخر بها ويتفرد بنهجها عن سائر ملوك عصره من جهة ، ويستخدمها بفعالية في جذب الأطراف الأوروبية المعادية إلى طاولة المفاوضات من جهة أخرى . أما جزم المؤرخ بعدم إستفادة الدولة العثمانية من الإتفاقية إطلاقا ففيه نظر ، وتكفي الإشارة إلى واحدة من أهم النتائج التي حققها السلطان سليمان القانوني حيث قام المسلمون في غرناطة خصوصا والأندلس بصفة عامة بتشكيل تنظيمات أو مجموعات جهادية موالية للعثمانيين في أوروبا في

١- مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١١٦ ، ١٢٠.

القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي وذلك عبر إتصالاتهم وتنسيقهم مع البروتستانت ، والذي تيسر بسبب الإمتيازات الأجنبية ، وذلك المسلك برر للساسة والشعوب الأوروبية حجم العقوبة القاسية التي أنزلت بالمسلمين (١).

كما توصل المؤرخ حسين مؤنس إلى إستنتاج مماثل بخصوص أضرار معاهدات الامتيازات عموما ، وإختص المعاهدة العثمانية الفرنسية بحكمه القاطع والذي جاء فيه :

" [أنها] منشأ طائفة الشرور التي أصابت الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، حيث زالت كل فتوحات القانوني بعد قرن من الزمان بينما بقيت هذه الغلطة التاريخية - السياسية - إلى اليوم داء من أدواء الشرق ونكبة يصعب الخلاص منها " (٢).

إن تلك الغيرة الصادقة على الدين والمشاعر النبيلة لها وقع قوي على النفوس الكبيرة والعقول المستقلة عن الإستعمار الفكري الأوروبي بشتى مشاربه ، وهي تعبير دقيق عن معاناة الأمة الإسلامية اليوم في ظل غياب القوة الرادعة التي تحفظ لها مكانتها وتحمي مقدساتها وخيراتها ، ولكنها إفتقرت إلى الحكم الموضوعي والنظرة المتجردة ، إذ إعتمد المؤرخ أسلوب التهرب من المسؤولية فأسند الويلات التي نزلت بالأمة كلها إلى فرد واحد وإتفاقية فريدة ، وهذا ظلم واضح لأن السلطان سليمان لم يمارس حكم العالم الإسلامي إلا في فترة محدودة من الزمن ، ولكنه ترك إرثا سياسيا غنيا وملكا عريضا لم يحسن خلفاءه التعامل معه ، ثم إن هناك أسباب مشهورة وأبحاث منشورة بخصوص العوامل التي أدت إلى الحالة المزرية للمنطقة قد سطرها الباحثون.

كما إن المؤرخ وفي النص ذاته أصدر صك براءة السلطان سليمان من تبعات الإتفاقية الفرنسية بذكره للمدة التي إستغرقها زوال فتوحاته والتي بلغت مائة عام ، وفي ذلك إشارة إلى وجود علاقة سببية في رأي المؤرخ بين معاهدات الامتيازات الأجنبية من جهة وبين الهزائم العسكرية

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٤٥.
٢- الشرق الإسلامي ، ص ٤٦.

التي لحقت بالدولة (١).

ان أبلغ رد على تلك العموميات المطلقة ما أوردته الباحثة ليلى الصباغ حول تفاقم سياسة الإمتيازات بقولها :

" إلا أن دول أوروبا توسعت في حق القضاء الممنوح لها في زمن ضعف الدولة العثمانية وفساد الوزراء بحيث أصبح لكل دولة محكمة خاصة بقوانينها وشهودها " (٢).

وكان من الأجدر بها إضافة السلاطين الضعفاء إلى تلك القائمة لتكتمل حلقة الأسباب التي أدت إلى تغلغل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدولة. علاوة على ذلك فإن الباحثة ربطت – في سابقة علمية – نشأة الدبلوماسية بالروح الصليبية والتي قصدت منها أوروبا تحقيق طموحاتها بحجة حماية رعاياها والإشراف على الأماكن المقدسة عن طريق إنتزاع الإمتيازات وجعلها حقوقا دولية ، وإن في ذلك لعبرة لمن كان له بصيرة (٣).

وأوجز المؤرخ علي حسون تلك المشاعر الجياشة تجاه الدولة والمواقف المتباينة إزاء المعاهدة بقوله :

" والحقيقة أنه لا يمكن للصليبيين أعداء الإسلام أن يتخلى بعضهم عن بعض أمام تحديه [سليمان] القوي لهم وإن كانوا مختلفين ظاهريا تبعا للمصالح والأهواء ، وأن أعداء الإسلام من الصليبيين الحاقدين لا أحلاف ولا مواثيق لهم في تعاملهم مع المسلمين ... وحينما تتبين لهم بادرة الضعف عند المسلمين فانهم سرعان ما يقوى ساعدهم كي يجهزوا عليهم ، وفي الوقت نفسه لا يسمحون لحاكم منهم مهما كان اتجاهه أو وضعه أن يتعاون مع المسلمين ، وأنه مهما إختلفت المصالح فهم جميعا يتفقون في محاربة هذا الدين وتقتيل أهله في كل زمان ومكان ".

١- المرجع السابق ، ص ٤٥.
٢- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٧٩ ، ٢٢٧.
٣- تاريخ الدولة ، ص ٧٥.

ومن أبرز الأدلة التي تصدق تلك الحقيقة الناصعة إحجام الملك فرانسوا الأول عن التعاون مع العثمانيين نزولا عند رغبة الرأي العام النصراني الهائج ، والخوف بأن يرمى بالمروق من الدين ، فبادر إلى عقد هدنة مع الإمبراطور شارل الخامس في مدينة نيس الفرنسية بعد ثلاثة أعوام من إتفاقه مع السلطان سليمان القانوني.

والغريب في الأمر أن السلطان وافق على نصرة فرانسوا ثانية ضد شارل الخامس بوساطة من السفير الفرنسي ، وتبرير من خير الدين بربروسا لضمان حماية الجزائر ، ثم نكص الملك الفرنسي ثانية وصالح الإمبراطور ، بينما جاهد السفير الفرنسي في إسطنبول جبريل درامون لإعادة علاقة فرنسا مع السلطان إلى سابق عهدها ، والحيلولة دون إبرام الصلح بين النمسا والدولة العثمانية خوفا على مكانة بلاده لدى الدولة ، وكان السلطان قد بالغ في إحتقار الوفد النمساوي أثناء حملته على فيينا في سنة ٩٣٨هـ/١٥٣٢م ، في الوقت الذي أقام إحتفال فاق الوصف للسفير الفرنسي الجديد حينها حيث خرج السلطان بنفسه محاطا بوزرائه وقادة الجيش ، وعقد مع السفير مقابلة خاصة (١).

كما وافق السلطان على تقديم دعم عسكري بحري للملك هنري الثاني بموجب إتفاقية عقدها الطرفان في سنة ٩٦٠هـ/١٥٥٣م مقابل رهن الملك الفرنسي أسطول بلاده للسلطان في حال عجزه عن تسديد مصاريف الحملة ، بالإضافة إلى تقديم السلطان معونة مالية لفرنسا (٢) ، وكانت تلك الحملة البحرية تستهدف السواحل الأسبانية والإيطالية وجزيرة كورسيكا التابعة لمملكة جنوة - الحليف الوثيق لشارل الخامس - لاتخاذها قاعدة للجيش العثماني لغزو السواحل (٣). والعجيب في الأمر أن مملكة فرنسا ذاتها ، رفض ملكها لويس الحادي عشر - قبل قرن من الزمان - السماح بدخول التوابل وبضائع الليفانت إلى بلاده ما لم تكن محملة على سفن فرنسية ، وذلك دليل على تغير الأوضاع السياسية والعسكرية لصالح الدولة العثمانية (٤).

من ناحية أخرى ، فقد أشار الباحث محمد دروزة إلى أن المعاهدة

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ ، ٢٣٧-٢٣٨ ، ٢٣٤.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣١٢-٣١٣.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢.
٤- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٣٥.

العسكرية بين الدولة العثمانية وفرنسا كانت حلفا إنتفعت به الأخيرة لتتغلب على خصومها الأوروبيين دون أي فائدة تذكر للأولى (١).

وعلاوة على تعارض هذا الرأي وعدم منطقيتة ، إلا أنه يدل أيضا على عدم إدراك لأحداث تلك الفترة التاريخية . فقد مر معنا في ثنايا الحديث عن أسباب عقد الإتفاقية طبيعة العداوة المشتركة للإمبراطورية الألمانية والعصبة النصرانية المنضوية تحت لوائها مما يعني أن إندحار أعداء مملكة فرنسا كان يمثل فائدة عظمى للدولة العثمانية لأنهم في واقع الحال كانوا أعداء للسلطان العثماني أيضا ، والأهم من ذلك أن الدولة لم تتحمل تكاليف تلك المعارك الحربية ، وخرجت منها بغنيمة باردة.

أما المؤرخ الغربي جنكينز فإنه حمل النتائج التي حققتها فرنسا على غير معناها ، إذ تجاهل دور السلطان والمكاسب التي حصل عليها لبلاده ، ونسب الفضل في ذلك إلى عظمة الدبلوماسية الفرنسية حينها حيث تمكنت من إستغلال مواد المعاهدة بفعالية ، رغم أن تلك الفترة كانت تمثل قوة وعظمة الدولة العثمانية (٢).

فيما تطرف الباحث الإنجليزي ميرمان في فهم مضمون معاهدة الإمتيازات ونتائجها مشيرا إلى أنها جعلت من الدولة العثمانية نوعا من المستعمرات التابعة للتاج الملكي الفرنسي ، وذلك بموجب الصلاحيات التي مكنتها من ممارسة الإستيراد والتصدير في أراضي الدولة (٣).

إن الإستنتاج الذي توصل إليه المذكور ناتج – في تقديري – من الخطأ في فهم مدلول مصطلح الإمتيازات ذاته ، حيث ظن أن تلك البنود المنظمة والموضحة لأوضاع أهل الكتاب التجارية والقضائية في بلاد الإسلام وحقوقهم هي بمثابة تنازلات إنتزعتها فرنسا من السلطان ، وقد تقدم تفنيد ذلك الرأي.

بينما خلص باحث آخر إلى أن معاهدة الإمتيازات جعلت من فرنسا ولمدة أربعة قرون صاحبة الوزن الأثقل لدى الدولة العثمانية ، وإعتبرها الفرنسيون دليلا على عبقرية فرانسوا الأول ، بينما رأى فيها

١- مرجع سابق ، ص ١٦٠.

2- Jenkins, op., cit., p.88.

3- Merriman, op., cit., pp.143-144.

الأتراك بداية المصاعب غير المتناهية لبلادهم (١).

وهذا الرأي مردود لأنّ علاقة الدولة العثمانية بفرنسا تعرضت للكثير من التقلبات بسبب نكوص مُلوكها المتعاقبين عن عهودهم مع السلاطين نتيجة الخضوع لضغوط بابا روما والمجتمع الأورّوبي النصراني ، ولا أدلّ على ذلك من حصول بريطانيا على إمتيازات تجارية مُمَاثلة لفرنسا في أقل من نصف قرن من توقيع المعاهدة العثمانية الفرنسية ، ثم حصول هولندا على حقوق شبيهة ، وإستقلال كثير من الدول وإستغنائها عن رفع العلم الفرنسي فوق سفنها ، ومنازعتهم لها في المكاسب.

كما توصّل الباحث يوسف الثقفي في دراسته الرّائدة في بابها إلى نتائج عدة أبرزها أنّ المصالح السياسية والتجارية والدينية هي التي جمعت بين الطرفين ، وأنّ فرنسا كانت أكثر إستفادة من الدولة ، أما موادّ المعاهدة فإنّها كانت متكافئة شكلاً ولكنّها مجحفة تطبيقاً ، كما ضمِنت الإتفاقية المستقبل السياسي لفرنسا ، وأخيراً فإنّها فتحت الباب أمام الإستعمار الأوروبي للعالم الإسلامي (٢).

وتؤكّد تلك النتائج التي توصّل إليها الباحث أنّ الإتفاق كانت تُحرّكه دوافع خفية للسلطان العثماني غير الوقوف ضد الإمبراطورية الألمانية ، ولكنّ الدراسة عمّمت صفة التكافؤ على المعاهدة ، وهي ممّا تعرّضت له سابقاً في ثنايا تحليل مضمونها ، وكذلك إستبقت الأحداث في ربطها بين المعاهدة والإستعمار الذي جاء بعد قرون عديدة.

وبعد هذا الإستعراض لآراء الباحثين حول نتائج الإمتيازات ، فإنّه من المُتعيّن تناول علاقة الإمتيازات الأجنبية بالحركة البروتستانتية اللوثرية في أوروبا وأثرها على مستقبل القارة والعلاقات العثمانية الأوروبية مما يتبنّاه هذا البحث ضمن إطاره العام. فقد إستفاد العثمانيون من الإتفاقية المُبرمة مع فرنسا سياسياً وبخاصة في جمع المعلومات عن الأوضاع الأوروبية ، ومن ثم قاموا بدور بارز للتعريف بالحركة البروتستانتية ودعمها ، حتى إنّ أتباعها إعتبروا الأتراك مُنقذين لهم (٣).

1- Yelmer, op., cit., p.32.

٢- دراسات متميزة ، ص ١١١-١١٢.

٣- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٨.

كما إنّ الضغط الذي مارسته الدولة العثمانية على إمبراطورية الهابسبرج كان عنصر رئيس لانتشار المذهب البروتستانتي ، حيث إنتهج السلطان سليمان سياسة مطلقة لدعم المذهب الكنسي الجديد وكافة البروتستانت في القارة الأوروبية (١). ونتيجة لذلك تمكّن البروتستانت من إنتزاع سيل من التنازلات من أسرة الهابسبرج بدأ من سنة ٩٥٣هـ/١٥٤٦م ، وذلك على الرغم من إعتراضات رعايا الإمبراطور الكاثوليك المُلحّة ، إذ كان من العسير على الإمبراطور شارل الخامس - أو سواه - رفض مطالب اللوثريّين أو تحجيمها. وقد إعترف الإمبراطور بصعوبة تلك المهمة في سنة ٩٦١هـ/١٥٥٤م سواء حرباً أو سلماً ، مُعللاً ذلك بفقدان نصارى القارة الأوروبية لوحدة المصير ، وغياب أيّ عمل لتوحيدهم تحت مِظلة الإمبراطورية (٢).

وهذا إلتفاف على الحقيقة مقصود من أجل حفظ ماء الوجه من قبل الإمبراطور ، وعدم تسليمه بتفوق سياسة خصمه السلطان سليمان ، إذ إنّ تفرّق الصف الأوروبي حدث نتيجة دعم الدولة العثمانية للمذهب الكنسي الصاعد في أوروبا ، كما إنّ الاختراق العثماني للجبهة الأوروبية والتلويح بالفوائد الإقتصادية للشعوب عبر الإمتيازات أضاف رافداً مادياً قوياً فاقم من حدة ذلك الصراع.

ولعبت فرنسا دوراً فاعلاً في إستمرار التشرذم في أوروبا الكاثوليكية بدعمها لأتباع مارتن لوثر على الرّغم من إنحلال عُرَى الإمبراطورية الألمانية ، إذ واصل الملك هنري الثاني إبن فرانسوا الأول تقديم المساعدات المالية للأمراء البروتستانت ، وتكفّل بنفقات حروبهم ، وبمرور الزمن تمخّض عن ذلك قيام كيانات سياسية مستقلة تدين بالمذهب الكنسي الجديد ، ومما لا شك فيه أنّ النشاط الإقتصادي كان العامل الرئيس الذي ساعد البروتستانتية على الظهور في عدد من الدول الأوروبية وبخاصة إنجلترا وهولندا (٣).

وكان الأمراء الألمان وعِليةُ القوم قد بادروا بطلب المعونة المباشرة من الديوان العثماني ، ففي سنة ٩٥٩ هـ/١٥٥٢ م صدر الخط الهمايوني الذي قدّم الضمانات لحاكم سكسونيا موريس الأول ، وآلبرت

1- Karpat, op., cit., p. 53.
2- Galati, op., cit., pp.96, 110.
٣- البطريق ونوّار ، مرجع سابق ، ص ٨١ ، ١٣٥.

دوق بروسيا ، والحكام البروتستانت الأقل منزلة ، كما تضمن تعليمات محددة حول السياسة التي يجب عليهم إتباعها ، فاضطر الإمبراطور شارل الخامس للموافقة على الحريات المذهبية لأتباع لوثر ، ثم ما لبث أن تنازل عن العرش في سنة ٩٦٣هـ/١٥٥٦م ، وإعتكف في أحد قصور غرناطة حتى وافه الأجل ، وبذلك تمزق المارد الكاثوليكي بعد خمسة وثلاثين عاما من التخطيط الحاذق والهمة العالية (١).

وقد علق المؤرخ السياسي الألماني الشهير فون هامر على ذلك الإنتصار بقوله :

" إن كافة الحكام المسيحيين البروتستانت مدينون بسلامتهم لسليمان العظيم " (٢).

كما أكدت الدراسة المعاصرة للمعاهدة التي قام بها الباحث يوسف الثقفي على أن إنتشار البروتستانتية في أوروبا في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي يرجع إلى الدعم الذي قدمته الدولة العثمانية للحركة اللوثرية ، وضغطها على أسرة الهابسبورج ، مستغلة الإنشقاق الديني لتحقيق نصر سياسي مدوي على شارل الخامس وبابا روما (٣).

وقطعت الدولة العثمانية شوطا بعيدا في تعميق الخلاف بين الطائفتين النصرانيتين بالتركيز على الإختلافات العقائدية بينهما ، والتأكيد على ذلك عبر الرسائل العلمية المتبادلة مع البروتستانت حول أوجه التشابه بين الإسلام والمذهب الإصلاحي ، وتلك محاولة مشكورة للدولة العثمانية على أية حال ، إذ سعت إلى تقريب العقيدة الإسلامية إلى النصارى البروتستانت لعلها تجد لديهم أذانا صاغية وقلوبا واعية (٤).

وقد أوجدت سماحة العثمانيين المعهودة أرضا خصبة ساهمت في

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٨٨.
2- Goseph Von Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman. Traduction francaise par J.J.Hellert, 12 vol., Paris 1835-1846. p.56.
٣- دراسات متميزة ، ص ١١٠.
٤- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٩٤.

زيادة التقارب مع البروتستانت بحسب رأي المؤرخ توماس أرنولد من :

" أن المعاملة التي أظهرها الأباطرة - ليسوا كذلك - العثمانيون للرعايا غير المسلمين على الأقل بعد أن غزوا بلاد اليونان بقرنيين من الزمان لتدل على تسامح لم يكن مثله حتى ذلك الوقت معروفا في أوروبا ، وان أصحاب كالفن في المجر وترانسلفانيا وأصحاب مذهب التوحيد من المسيحيين الذين كانوا في الأخيرة طالما آثروا الخضوع للأتراك على الوقوع في أيدي أسرة الهابسبورج المتعصبة ، ونظر البروتستانت إلى تركيا بعين الرغبة " (١).

كما نقل برنارد لويس المستشرق المغرض عن زعيم الحركة الإصلاحية القس مارتن لوثر قوله :

" إن الفقراء المسيحيين الذين يظلمهم الأمراء الجشعين وأصحاب الأراضي يفضلون أن يعيشوا تحت حكم الأتراك - أي العثمانيين - ولا يعيشون في كنف حكام مسيحيين يمارسون أساليب ظالمة في حكم الفقراء " (٢).

والواقع أن معاهدة " كاتوكمبرسيس " التي أبرمت في سنة ٩٦٧هـ/١٥٥٩م مثلت نقطة إفتراق في التاريخ الأوروبي ، إذ غدت بموجبها الوحدة الأوروبية في عداد الماضي حيث أجهزت فرنسا على سيطرة أسرة الهابسبرج على أوروبا ، كما إنفصلت ألمانيا عن أسبانيا ، فيما هيمنت الصراعات الدينية على القارة بأسرها الأمر الذي جعلها تنشغل عن تحركات العثمانيين على الجبهات المختلفة ، وتلك لحظة فريدة كان بإمكانها أن تغير مجرى التاريخ لو أن السلاطين اللاحقين أحسنوا إستغلالها بكفاءة (٣). فقد سمحت تلك الظروف الإستثنائية ببروز إنجلترا

١- مرجع سابق ، ص ٧٤.

2- Bernard Lewis, Politics and War, Princeton University, 1975, p.200.

- البجراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٣٤-١٣٥.

وهولندا كقوتين سياسيتين وإقتصاديتين منافسة على المسرح الأوروبـــي ، كما شهدت العلاقات الأوروبية قمة إنتكاستها في حرب الثلاثين سنة بيـــن البروتستانت والكاثوليك والتي إشتركت فيها ممالك أوروبا بأسرها (١).

ولقد شعرت البابوية بخطورة ذلك الوضع حيث بــــاتت مصداقيـــة الكرسي الرسولي مهددة ، وكذلك مكانتها في العالم النصراني ، هذا فضلا عن أهمية الدور الفرنسي في أي مواجهة محتملة مع العثمـــانيين الذيـــن نجحوا في كسبها لصفهم. ولكن البابا بيوس الخامس لم يعتريـــه اليـــأس فأرسل خطابا إلى كارلس التاسع ملك فرنسا في سنة ٩٧٨هـــــ/١٥٧٠م توسل إليه بالإنضمام للمعسكر النصراني ضد المسلمين موضحـــا مـــدى الإحباط الذي وصلت إليها الحال في أوروبـــا ، ومثمنـــا أهميـــة الـــدور الفرنسي في تلك المرحلة من الصراع ، وقد جاء في الرسالة :

" إن قضية الحلف المقدس هي عندنا من الأهمية بحيـــث إنها لم تترك لنا راحة لا في الليل ولا فـــي النـــهار ولا نرجو لنا راحة إلا في دخول جلالتك فـــي هذا الحلف " ، فاعتذر الملك بموجب المعاهدات التي تربطه بالعثمـــانيين ، لكن البابا حضه على نقضها وأفتاه بحله منها (٢).

كما ساهم دعم العثمانيين للبروتستانت في تغيير قناعة الإمـــبراطور شارل الخامس بضرورة التفاهم مع العثمانيين في سنة ٩٥٣هـــ/١٥٤٦م خاصة بعد فشل حلمه بالتوصل إلى صلح مع البروتســـتانت مـــن أجـــل التفرغ للشؤون الداخلية للإمبراطورية ، فإستغل السلطان ذلـــك الضعـــف العسكري والمعنوي لتقديم المزيد من المساعدات لهنري الثاني ملك فرنسا حتى يتوغل في أراضي الهابسبرج ، وقد نجح في إحتلال منطقة الألزاس واللورين المهمة ، ووصل بجنوده إلى مياه نهر الراين في داخل الأراضي الألمانية (٣).

ونتيجة لذلك التطور المفاجئ وبسبب عجز الإمبراطور عن إستعادة

١- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٤٢.
٢- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص ٣٦.
٣- حاطوم ، مرجع سابق ، ص ٦٦ ، ٦٨.

المدن التي إستولى عليها هنري الثاني من الأمـــراء البروتســتانت فـــي ألمانيـــا مقابل مساعدتهم في حربهم الدينية وإستقلالهم ، فقد دب المــرض في جسد الإمبراطور ، وإعتزل الحياة السياسية للأبد وتنازل عن الحكـــم لإبنه (١).

وقد أشار الباحث التركي عزيز سوريال إلى أن أوروبـــا إنشـــغلت بالحرب الدينية المشتعلة داخلها والتي أجج نارهـــا الســـلطان ســـليمان ، بالإضافة إلى الصراع على المصالح التجارية لدول القـــارة ، وضعـــف مركز البابوية بسبب الحركة البروتستانتية ، وبالتالي فـــإن همـــة الـــدول الأوروبية لعقد الأحلاف قد ضعفت ، وظلت أسبانيا تقوم بتصفية للمسلمين في محيطها الجغرافي فسهل على الدولة العثمانية توجيه طاقتها إلى ذلـــك الجزء من العالم الإسلامي ، وخمدت فكرة الحروب الصليبية مؤقتا لكنـــها لم تنس (٢). من ناحية أخرى ، بالغ وإلى حد كبير ومكشوف المستشـــرق برنارد لويس كعادتـــه في وصف تلك الظروف التـــي أحـــاطت بالقـــارة الأوروبيـــة بزعمه أن المسلميـــن العثمانييـــن تذكروا الجهاد بينما نســـي النصارى الحروب الصليبية ، ومن المعروف أن أوروبا لم تتوقف عـــن الكيد للمسلمين وإنما غيرت خططها فقط (٣). وتجدر الإشـــارة إلـــى أن إمبراطور الهابسبورج راوده إعتقاد بأن الوجود العثماني في شمال إفريقيا كان العائق الوحيد أمام تمكنه من إقامة مملكة نصرانية في تلك البقعة مـن الجسد المسلم (٤) ، مما لا يدع مجالا للشك في حكمة الســـلطان الفائقـــة وإبرامه للإتفاقية ليجعل لنفسه موطئ قدم في جنوب القارة الأوروبيـــة ، وكذلك بدعمه الكبـــير للحركـــة البروتســـتانتية محبطـــا بذلـــك جـــهود الإمبراطورية النصرانية في إستئصال شأفة المســـلمين وإنتزاعـــهم مـــن أرضهم. بل إن الأسبان أتباع الإمبراطور تخلوا تماما عن محاولات غزو المنطقة وإكتفوا ببعض المواقع البحرية المتفرقة شأنهم فـــي ذلـــك شـــأن البرتغاليين من قبلهم ، وقد أطلق الباحث الغربي سيديو نتيجة لذلك وصف حماة الإسلام في إفريقيا على الدور الذي إضطلعت به الدولة العثمانية ،

١- برجاوي ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.

2- Atiya, op., cit., p.3.

٣- برنارد لويس ، السياسة والحرب في الإسلام في شاخت وبـوزورث ، تراث الإسلام ، ترجمة محمد زهير ، عـــالم المعرفـــة ، ١٩٧٨م ، ص٢٧٥.

٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩١٨.

مُعتبراً إيّاه أعظم أعمال السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم (١).

وقد أقرت دراسة لمجموعة من الباحثين المعاصرين بنجاح سياسة السلطان سليمان في مساندة الحركة البروتستانتية والمَلَكيّات القومية المناهضة لسيطرة أسرة الهابسبورج على القارة الأوروبية ، وكذلك إسهام الإتفاقية التجارية العثمانية الفرنسية ومثيلاتها في نمو نظام إقتصاد السوق الحرة لبعض القوى الأوروبية من خلال فتح أسواق الشرق الأدنى أمامها ، وتلك كانت بمثابة اللبنة قبل الأخيرة لقيام النظام الرأسمالي في العالم – والذي تزعمته الدول البروتستانتية ولا غرابة – (٢).

إنّ ذلك النظام الإقتصادي الجديد أفقد الكنيسة الكاثوليكية والأسر المَلَكيّة الحاكمة ورجال الإقطاع مصادرهم المالية الهائلة التي كانوا يجنونها عبر ممارسات الإقطاعيين الوحشية والدنيئة والتي نبذها القس مارتن لوثر ، ورغم أنّ تلك الآثار جاءت متأخرة كثيراً عن عصر السلطان سليمان ، إلاّ أنّه من الإنصاف أن يُقرّ بدوره الرائد في صُنعها طالما أنّه يُلام وبحسب كثير من المؤرخين على السلبيات التي خلّفتها الإتفاقية التي أبرمها.

وفي خطوة غير مسبوقة في التاريخ سمحت الدولة العثمانية لأتباع القس البروتستانتي كالفن بحرية تنصير الرعايا الكاثوليك في إقليم هنغاريا التابع لها ممّا يُفسّر إنتشار المذهب البروتستانتي في الأراضي الخاضعة للعثمانيين ، وكأنّ السلطان قصد بذلك زيادة أتباع المذهب الجديد وتكثير سواد المُعَارضين لسلطة بابا روما والمناوئين لإمبراطور الهابسبرج حتى يُكرّس إنفصال الكنيستين إلى غير رجعة ، ويفاقم من المشاكل الداخلية لأوروبا إلى أجل غير مسمى ، وقد كان له ما أراد (٣).

كما إستفاد البروتستانت من الصراع بين الدولة العثمانية وإمبراطورية الهابسبرج لتعديل إتفاقية نورمبرج في الحصول على المزيد من الحقوق من الإمبراطور ، موسّعين بذلك دائرة التنازلات السابقة ، وبات محور سياسة الحركة البروتستانتية يدور حول إستغلال تلك

١- ل . أ . سيديو ، تاريخ العرب العام ، ترجمة عادل زعيتر ، دار إحياء الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٦٧هـ ، ص ٣٥٤.
٢- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص ٣٣.
٣- رافق ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

المواجهة التاريخية المحمومة بين أعظم قوتين عسـكريتين فـي حينـه لمصلحتها.

إن الوقائع التي ذكرتها آنفا تؤكد أن الحركة اللوثريـة مـا كـان بمقدورها المشاركة في تلك اللعبة السياسية الخطيرة والكبيرة لولا الضوء الأخضر الذي تلقته من إسطنبول ، وهذا أحد المؤرخين الغربيين يعـترف بضرورة إرجاع الفضل في بقاء وإتساع رقعة المذهب البروتستانتي إلـى الإمبريالية العثمانية – كما أطلق عليها – دون أي عامل آخر (١).

وهذا الإعتراف قد جاء على مضض بدليل وصفه الدولة العثمانيـة بالإمبريالية تلك الصفة المشينة والصورة الوحشية التي إرتبطت في أذهان سكان ما يعرف بدول العالـم الثالث اليوم بالإحتلال العسكري الأوروبـي لأراضيه ونهبه لخيراتها ، ولا عجب فالباحث المذكور يخاطب القـارئ الأوروبي بالدرجة الأولى ، ولذلك فهو يعي تماما الرسـالة التـي يريـد إيصالها وترسيخها في عقله!

وقد بلغ النفوذ العثماني في الإمبراطورية الألمانية وثقـة السـلطان سليمان بمتانة العلاقة التي كانت تربطـه بالبروتسـتانت فـي أراضـي الإمبراطورية أوجه ، حتى إن السلطان كان يراهن على انقسامها نـاهيك عن عجز القارة الأوروبية الإتفاق ضده ، وفي لقائـه بسـفراء فرديـناند – أخي شارل الخامس – تساءل السلطان سـليمان متـهكما عـن قـدرة الإمبراطور شارل على عقد الصلح مع القس مارتن لوثر ، وذلك بعـد أن أوضح السفراء له بأن الإمبراطور بإستطاعته الإعتمـاد على رعايـاه في مواجهة العثمانيين (٢).

ويدل ذلك الموقف الراسخ على إلمام السلطان بالوضع العـام فـي أوروبا وإصراره على إستغلاله ، علاوة على فشل السفراء الأجانب فـي تخويف السلطان ممـا يؤكد تحالفهم ودعمهم للأمم النصرانية علـى أيـة حال. في المقابل فقد صدق حدس السلطان إذ حارب جيش الدولة بقيـادة إبنه سليم بجوار عسكر الملك هنري الثاني إبن فرانسوا الأول في جزيـرة صقليـة ومناطق جنوب إيطاليا في عام ٩٥٩هـ/١٥٥٢م ، وقد حالفهما

1- Fischer - Galati, op., cit., pp.56, 117.

٢- حسون ، العثمانيون والبلقان ، ص ١٥٢.

النجاح في فتح جزيرة كورسيكا (١).

ونخلص مما سبق إلى أن معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية لم تكن إلا أداة سياسية إستخدمها السلطان الفذ سليمان القانوني لتمزيق صفوف خصومه الأوروبيين ، وذلك ليس بغريب لأن الإتفاقيات كانت تعطى من سلطان قاهر وتعتمد بالدرجة الأولى على رغبته وإختياره ، وتعتبر بمثابة خدمات أو تفضل من السلاطين على الغرب ، وذلك منذ قيام الدولة العثمانية إلى فترة حصار مدينة فيينا (٢).

كما إن الأسس التي قامت عليها الإمتيازات لم تتغير رغم تغير مواد الإتفاقيات بإستمرار لمصلحة الطرف الأوروبي ، وغالبا ما كان ذلك بالإضافة وليس بإلغاء إمتيازات قائمة ، أو تكرما بمناسبة إعتلاء سلاطين جدد سدة الحكم ، أو أثناء تجديد إتفاقيات سابقة وبخاصة في عصور الضعف. وقد تعرضت إتفاقية سنة ٩٤٢هـ/١٥٣٦م تحديدا إلى عدة تغيرات صرفتها كلية عن الأصل العام لها بسبب تعاقب السلاطين ، مما ينفي مسؤولية السلطان سليمان عما ترتب عليها من مخالفات ، ويؤكد في الوقت ذاته عدم قيام المسئولين العثمانيين المتأخرين بمراجعة دقيقة لواقع العصر قبل منح التجديدات للدول الأوروبية ، وفي ذلك خطأ جسيم (٣).

ومن جهة أخرى حافظت الدولة العثمانية على توازن القوى في أوروبا ، وساهمت في صعود فكرة الدولة أو الوطن في القارة بحلول القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، وذهبت شوطا أبعد من ذلك في دعمها ومساعدتها للإنجليز والهولنديين في أواخر ذلك القرن لمواجهة إمبراطورية الهابسبرج وإيقاف نزعتها التوسعية الدولية (٤).

كما إن الحلف الدفاعي الذي أبرمه السلطان سليمان مع فرنسا والذي تسبب في فضيحة كبرى في العالم النصراني حيينها آتى ثمرته حيث تناست الدول الأوروبية عداوتها القديمة للدولة ، وسعت إلى الحصول على تنازلات مماثلة بعد ما إنتشرت الأنباء عن الإستقلالية التي تمتع بها التجار الفرنسيون ، وإحترام العثمانيين للإمتيازات التي تعهد بها

١- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١٠٩.
2- Sousa, op., cit., p. 160.
3- Brown, op., cit., pp.37, 67.
4- Karpat, op., cit., p.52.

السلطان سليمان القانوني (١).

كما إن السلطان سليمان لم يخالف الشريعة الإسلامية بمنحه الإمتيازات الأجنبية ولا ينبغي له ، وقد شهد بذلك السفير الفرنسي في إسطنبول المدعو جان دو لاهاي في سنة ١٠٨٠هـ/١٦٦٩م مشيرا إلى أن سليمان القانوني أو خلفائه لم يكن بمقدورهم تجاوز المبادئ الشرعية في حياتهم الخاصة والعامة ، وكذلك الحرص على العدل مع الرعية مسلمين وكفار إلتزاما بأوامر الشريعة الإسلامية (٢).

وبما أن أحد أهداف المعاهدة المعلنة كان تنمية ومساعدة فرنسا ماليا للوقوف في وجه الإمبراطور شارل الخامس ، بالإضافة إلى أن دعم السلطان للبروتستانت – الهدف غير المعلن – كان يتطلب أموالا كثيرة من جانب الفرنسيين ، فإن ذلك كله لم يتيسر إلا عن طريق الإمتيازات التجارية ، وقد كتب لتلك السياسة النجاح المدوي حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين فرنسا والأسواق الشرقية خمسة عشر مليون جنيه ، وهو نصف العائد الإجمالي من التجارة لمنطقة الشرق الأدنى في تلك الفترة (٣).

وختاما لهذا الجزء من الدراسة أشير إلى مقولة شاعت في تلك الحقبة تدل بوضوح على حجم المشكلات التي واجهها السلطان من جهة ، والأهداف التي إستطاع تحقيقها رغم العوامل الخارجية غير المواتية من جهة أخرى ، وهي :

" انه لولا الشاه لوصلت العثمانية إلى الراين . . . ولولا أوروبا وخاصة أسبانيا وألمانيا لوصلت العثمانية إلى تركستان " (٤).

وبذلك تبرز خطورة تواطؤ الدولة الصفوية الرافضية مع الممالك

1- Geoffrey Lewis, Modern Turkey, Ernest Benn Ltd, London, 1974, p.37.

٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٥٣.

٣- الثقفي ، دراسات متميزة ، ص ١١٠.

٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٤٨.

الأوروبية ، وتعاونهما ضد حامية الأمة وحافظة الملة دولة الخلافة العثمانية ، ورغم أن هذا ليس مجال إصدار الأحكام على أصحاب الفرق والمذاهب المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة ، إلا أن إستنباط الدروس وأخذ العبر من الأحداث التاريخية يقتضي التحذير من العدو بغض النظر عن هويته ونهجه وموطنه ، فالحق أولى أن يتبع دون إعتبار لفرد أو جماعة أو زمان أو مكان.

ثم إن النتائج التي حققها السلطان سليمان في حياته من جراء توقيع معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية في عام ٩٤٢هـ/١٥٣٦م كانت وبكل تأكيد أكبر وأضخم إنجاز سياسي سلمي تحققه الدولة العثمانية في تاريخها وعمرها المديد ، إذ أقر الله عينه بهزيمة خصمه اللدود شارل الخامس إمبراطور الهابسبرج وإعتزاله الحياة السياسية مرغما ، وإعترافه بمكانة السلطان العثماني وسلطته.

كما تمكن السلطان أيضا وبمهارة فائقة من إستخدام ورقة الصراع الديني بين الإصلاحيين والتقليديين للضغط على الإمبراطورية من جهة ، ولتكريس الخلافات الدينية بين الشعوب الأوروبية إلى الأبد من جهة أخرى ، وأشعل بذلك نار الحرب الأهلية التي إجتاحت أوروبا لعقود طويلة إنشغلت فيها عن مواجهة الدولة التي بدأ يدب الضعف في أوصالها.

وساهمت تلك السياسة في توفير الحماية للمسلمين في الأندلس المحتل من خلال الجبهة الفرنسية ، كما حالت دون إستيلاء الأوروبيين على منطقة شمال إفريقيا المسلمة ، وكسرت شوكة الأسبان في البحر المتوسط ، والبرتغاليين في الهند والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ، وحدت من نمو تلك القوتين خارج القارة الأوروبية ، وأوقفت الحركات الكشفية التي كانتا تقومان بها إلى حين.

علاوة على ذلك ، فإن إنتصار السلطان على الإمبراطورية الألمانية العاتية وانتشار دعوة حركة الإصلاح الديني شجع الدول الأوروبية الخاضعة للتاج الإمبراطوري على المناداة بالإستقلال ، فغرس السلطان بذلك بذور الهوية القومية لدى شعوب القارة ، الأمر الذي أشغل الأوروبيين بأنفسهم عن رمي الدولة العثمانية عن قوس واحدة.

وأخيرا ، ساهمت الإمتيازات التجارية التي منحها السلطان سليمان للفرنسيين والبنادقة في إرساء قواعد النظام الرأسمالي - والأعجب من ذلك - إرتباطه بالتجار ومن ثم الدول البروتستانتية ، وبذلك يكون

السلطان قد حقق إنتصارا على الإمبراطورية والكنيسة الكاثوليكية بعد عقود من وفاته.

ولا يعني هذا أن الإتفاقية ليس عليها مآخذ البتة ، ولكن العدل والإنصاف يتطلب مراعاة الظروف التي أحاطت بالدولة العثمانية في ذلك العصر قبل إصدار الأحكام النهائية ، وقد سبقت الإشارة إلى أن كثيرا من الآثار التي تنسب إلى المعاهدة هي من نتاج عصور متأخرة ، وتعتمد على معطيات مختلفة لا يمكن بحال الربط بينهما عقلا وعلما ومنهجا.

وبعد إستعراض معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية التي أشغلت الباحثين قديما وحديثا ، يمكن القول بأن النتائج التي تمخضت عنها تؤكد بوضوح صحة الرأي الذي ذهبت إليه في تقرير السبب الرئيس الذي قاد إليها ، وأنها تتماشى مع التعريف الذي إعتمدته لمصطلح الإمتيازات في هذا البحث. ولست أزعم أني أتيت بجديد فحسبي أنني بذلت جهدي وطاقتي ، وهذا لا يعني نهاية المطاف لهذا الموضوع الشائك والحساس ، وذلك لأن كثير من الوثائق العثمانية يصعب الوصول إليها ، ناهيك عما إقترفته أيدي العابثين بتراث هذه الأمة تحويرا وتبديلا ، وإني لأرجو أن تتاح الفرصة للاطلاع على تلك الكنوز العلمية خدمة للعلم ونصحا للمسلمين ليتبينوا الحقيقة ، ويأخذوا منها العظة والعبرة.

المبحث الثاني
معاهدة الإمتيازات العثمانية البريطانية
لعام ٩٨٨ هـ / ١٥٨٠ م

سأتطرق في هذا المبحث إلى معاهدة الإمتيازات التجارية العثمانية البريطانية التي أمضاها السلطان مراد الثالث مع ملكة بريطانيا إليزابيث الأولى في عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، وسأتعرض في البداية لشرح الأحداث التاريخية والملابسات السياسية لتلك الفترة الزمنية ، كما أترجم للسلطان مراد الثاني الشخصية الرئيسة في الإتفاقية ، ثم أناقش الأسباب التي دعت إلى عقد المعاهدة حسب ما جاء في دراسات الباحثين المعاصرين ، وبعدها سوف أقوم بتحليل مواد الإتفاقية ، وأختم المبحث بالتمعن في آثارها ونتائجها على الجانبين مع ذكر المآخذ عليها.

أولا : الأسباب :

(أ) الأحداث التاريخية :

لا تشير كتب التاريخ إلى وجود علاقات سابقة بين الدولة العثمانية والمملكة البريطانية حتى نهاية العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث ، فالشعب البريطاني في جملته كان يجهل تاريخ الأتراك ولا يعيره أدنى إهتمام ، حتى إن فتح القسطنطينية ليس له ذكر في كتب الحوليات عندهم ، ومرد تلك القطيعة إلى طبيعة النشاط التجاري الإنجليزي المنغلق ، والذي لم ينفتح على العالم الخارجي إلا في نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي حيث شرع التجار البريطانيون في المغامرة في البحر المتوسط متجهين نحو الممالك البندقية ، وعندها بدأوا يتعرفون على الأتراك العثمانيين عن قرب (١).

كما إن البنادقة إحتكروا تجارة بريطانيا مع الشرق حتى أواخر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي (٢). وكانت بريطانيا قد إعتمدت في بداية نشأتها على سفن جمهورية راجوزه لنقل تجارتها للشرق ، وإقامة العلاقات معه ، وإستمرت في ذلك حتى عام ٩٨٩هـ/١٥٨١م (٣). ثم تحول التجار الإنجليز إلى شراء إحتياجاتهم من مدينة انفرس (٤) بالأراضي المنخفضة ، والتي خلفت البرتغاليين في تجارة المشرق بعد أفول نجمهم نتيجة وقوف العثمانيين لهم بالمرصاد (٥).

أما بالنسبة للتجارة في المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني ، فلم يبدأ

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٦٨-١٦٩.
2- Arthur Leon Horniker, Anglo – French Rivalry in the Levant From 1583 – to 1612, Journal of Modern History, vol. xviii, no. 4, December 1946, p.292.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين ، ص ١٣٦.
٤- هي المدينة التي قصد الإمبراطور شارل الخامس تحويلها إلى مركز تجاري بديل للأسواق القديمة في الشرق والتي كانت تهيمن عليها الدولة العثمانية.
٥- الصباغ ، مرجع سابق ، حاشية رقم (١) ، ج ١ / ص ١٧٢.

النشاط التجاري الإنجليزي المباشر معها إلا في سنة ٩١٧هـ/١٥١١م حيث قام التجار البريطانيون بالتعامل مع بعض الجزر اليونانية ، وكذلك ولاية سورية ، وقد إقتصر نشاطهم على إستيراد المنتجات الزراعية كالزبيب والتوابل والقطن ، والمصنوعات المحلية مثل الحرير والمنسوجات (١).

أما أول إتصال من نوعه بين الطرفين فقد كان غير مباشر وحمل الصبغة العسكرية حيث شارك الجيش الإنجليزي في محاربة العثمانيين في هنغاريا في سنة ٩٤٧هـ/١٥٤٠م ضمن إحدى الحملات الصليبية التي كان يروج لها البابا . فيما شاركت فئة أخرى الإمبراطور شارل الخامس في حربه على الجزائر في سنة ٩٤٩هـ/١٥٤٢م. ودفع الفضول ببعض الإنجليز للسياحة في الأراضي العثمانية والتعرف على الأتراك عن كثب. لكن الإنجليز كانوا معروفين لدى الدولة قبل ذلك التاريخ بدليل المادة السادسة عشر من معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية بين السلطان سليمان والملك فرانسوا ، والتي فتحت لهم المجال للإنضمام إليها (٢).

من جهة أخرى ، فإن السلطات العثمانية رفضت في عام ٩٥٩هـ/١٥٥١م طلب سفينتين إنجليزيتين التوقف في ميناء كيوس ، وربما كان تفسير ذلك المسلك - الغريب على تسامح الدولة - عدم إنضمام المملكة البريطانية للإتفاقية المذكورة. ولعل الإنجليز أدركوا ذلك فتقدم السائح البريطاني انتوني جنكسون - ممثل الشركة المسكوفية لاحقا - بطلب إلى السلطان سليمان للحصول على تصريح بمزاولة التجارة في أراضي الدولة بعد تلك الحادثة بعامين فقط (٣). وقد منحه السلطان في سنة ٩٦١هـ/١٥٥٣م إذنا خاصا سمح له ولشركائه بحرية التجارة في الأراضي العثمانية وفق المميزات التي تمتع بها رعايا البندقية وفرنسا مع التأكيد على عدم تعرض سفراء تلك الدولتين وقناصلهم بأي أذى للتجار الإنجليز ، كما سمح لهم بجلب بضائعهم على سفن بريطانية ولكن تحت رعاية العلم الفرنسي. إلا أن التجارة المنظمة والمدعومة من حكومة لندن لم تبدأ إلا بعد ثلاثين عاما من ذلك التاريخ (٤).

١- بولارد ، مرجع سابق ، ص ٩.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٠.
3- Skilliter, op., cit., pp.6, 9.
4- Hurewitz, op., cit., pp.5-6.

ويذكر الباحث نويل باربر في معرض العلاقات العثمانية البريطانية أنّ الملكة اليزابيث الأولى تقدمت إلى السلطان سليمان بطلب مساعدته ونُصرته على الملك فيليب الثاني – خليفة شارل الخامس في حكم الإمبراطورية الألمانية – والذي كان يسعى إلى ضم بلادها لملكه بقوة السلاح (١).

ولم يحدث أي تطور يذكر في علاقات البلدين منذ لقاء السلطان سليمان وانطوني جنكسون في مدينة حلب ، وسبب ذلك طغيان العاطفة الدينية النصرانية على المجتمع البريطاني ، فقد كانت مشاعر بريطانيا الدينية والقومية قوية جداً حتى إنّها أقامت إحتفالات بالألعاب النارية في مدينة لندن في سنة ٩٧٨هـ/١٥٧١م وذلك إحتفاءاً بإنتصار التجمّع النصراني على العثمانيين في موقعة ليبانتو (٢).

وإنتظر تطوّر العلاقات العثمانية البريطانية إلى سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م عندما سافر وليام هاربورن خُفية إلى إسطنبول ، ونجح في إقناع السلطان مراد الثالث بتوجيه رسالة إلى الملكة اليزابيث الأولى ، مهّدت الطريق لإبرام المعاهدة بينهما نظراً لما تضمّنته تلك الرسالة من نوايا سياسية حسنة وإمتيازات تجارية مُغرية ، إذ جاء فيها :

" أنّ الدولة العثمانية ستقدّم كل المساعدة والعون للإنكليز وستبقى موانئها وأراضيها مفتوحة دائماً للتجارة الإنكليزية " (٣).

ومن جانبها أعربت الملكة عن إستعدادها لمنح الرعايا العثمانيين إمتيازات وتسهيلات تجارية مماثلة في بلادها. ثم دخلت العلاقات بين الطرفين مرحلة أكثر تطوراً وأخذت بُعداً عملياً أكبر من ذي قبل حيث قام المستكشف الإنجليزي جون نيوبيري في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م بزيارة كلا من هرمز وشيراز وأصفهان وتبريز ، ثم عرّج في طريق عودته لبلاده على إسطنبول وبولونيا ، ولم تمض ثلاث سنوات منذ تلك

1- Barber, op., cit., p.49.

2- Alfred . C. Wood, A History of the Levant Company, Frank Cass & co, Ltd, London, 1964, p.5.

٣- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج ١ / ص ١١٥.

المغامرة حتى تأسست شركة تركيا للتجارة (١).

وتزامنت تلك الرحلة مع فترة المفاوضات بين السلطان والملكة ، لكن لم يَرِد لها ذكر في كتب كثير من المؤرخين ، وربما كانت تلك بمثابة رحلة إستطلاعية شجعّتها الملكة اليزابيث للوقوف على حقيقة جدوى العلاقة مع العثمانيين ، أو من باب الإفراط في الحذر والدراسة المتأنية التي تميّز بها القاموس السّياسي الإنجليزي عبر القرون.

وبعد هذا الإستعراض الموجز لنشأة العلاقات العثمانية البريطانية ، ولفهم كُنهِ الأسباب التي أدت إلى تطور تلك العلاقة ودفعها إلى الأمام ينبغي التعرف على الأحداث التاريخية لتلك الحقبة.

فقد تشكّلت السياسة الخارجية للدولة في عهد السلطان مراد الثالث حول محاور عديدة شملت معظم الدول الكبرى في ذلك العصر ، إذ أصدر السلطان توجيهاته إلى الصدر الأعظم صقللي محمد باشا بالسعي إلى جذب ملوك أوروبا ، وقد نجح الباشا في التوصل إلى إتفاقيات هدنة وسلام مع بعضهم لمنع الحروب ، كما تمكّن في عامي ٩٨٣-٩٨٤هـ / ١٥٧٥-١٥٧٦م من تحييد دول عدة وفي مُقدّمتها بولونيا وألمانيا وفرنسا وأسبانيا وبريطانيا والبندقية وذلك عبر منحها معاهدات تجارية (٢).

وكانت علاقة الدولة العثمانية مع البندقية وفرنسا متقدمة جداً في تلك الفترة ، إذ جدّد لهما السلطان مراد الإمتيازات القنصلية والتجارية في مطلع عهده ، مع إضافة بعض المواد الجديدة التي تقدمّت بطلبها الدوّلتان ، ومن أبرزها وضع سفير فرنسا في الإحتفالات والمقابلات الرسمية في مُقدمّة المبعوثين الأجانب المعتمدين في إسطنبول (٣).

كما إرتبط السلطان مراد بعلاقة صداقة متينة بملك فرنسا حتى إنّه كان يفضّله على سائر ملوك أوروبا ، وممّا يؤكد ذلك دعوة السلطان أمراء المغرب وكافة ممالكه إطلاق السجناء الفرنسيين وإعادة أموالهم وسفنهم إليهم إكراماً لتلك العلاقة الحميمة. كما سمح السلطان للسفن

١- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٢١٠.
٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٣.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠.

التابعة لكل من صقلّية والبرتغال وأراغون وقشتالة بدخول المياه التركية تحت العلم الفرنسي في أعقاب تجديد الإتفاقية ، وذلك على الرغم من كونها دول معادية للدولة.

ولم تمنع تلك الصداقة السلطان من وقف المخالفات الفرنسية عند حدّها وخاصة عندما تتعلق بالأمن العام للدولة ، ومن ذلك إقراره هدم العمارات التي أحدثها الفرنسيون في الجزائر كمخازن للبضائع التي حُظر بيعها على النصارى المحليّين لئلا يتّم تصديرها لفرنسا ، وإحتجّ السلطان بمخالفة ذلك لمواد الإتفاق بين الطرفين. بل إنّه سمح للقراصنة بمهاجمة مدينة مرسيليا وتوابعها لأنّها كانت في إعتباره غير تابعة لملك فرنسا ، وهذا يؤكد أنّ السلطان لم يكن ليترك فرنسا تعبث بأملاكه كيف شاءت أو تخرج عن شروط الإتفاقات المبرمة بينهما رغم العلاقة المتميزة بين الطرفين (١).

أمّا على الجبهة الشرقية لأوروبا فقد نجح السلطان مراد في سنة ٩٨٣هـ/١٥٧٥م في إستغلال الفرصة السانحة بتخلّي هنري دي فالو ملك بولونيا السابق عن الحكم والعودة إلى موطنه فرنسا ، فتمكن من إلحاق بولونيا بالتبعية العثمانية وإدخالها في حمايتها ، وذلك بدعوة أشرافها إلى انتخاب باثوري أمير ترنسلفانيا التابع للسلطان ملكاً على بولونيا (٢). وقد رفض السلطان طلب ملك فرنسا هنري الثالث الإعتراف به ملكاً على بولونيا ، الأمر الذي أدى إلى فتور العلاقة بين البلدين (٣).

ثم تفرّغ السلطان مراد الثالث للتعامل مع الإمبراطورية الألمانية من أجل وقف الحملات العسكرية على بلاده ، فأمضى في عام ٩٨٤هـ/١٥٧٦م هدنة مع رودلف الثاني إمبراطور ألمانيا والهابسبرج لمدة ثمان سنوات. وبعد تلك الهدنة بعامين ، شرع السلطان في محادثات الصلح مع ملك أسبانيا التابع للإمبراطور الألماني إستمرت خمس سنوات توصّل الطرفان في نهايتها إلى إتفاق قضي بحماية وتأمين السفن والأنفس ، ومزاولة التجارة في منطقة البحر المتوسط (٤).

١- الترّ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ ، ٢٦٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩.
٣- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ ، ٢٦١.

وفي سنة ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م رفض السلطان طلباً آخر من رودلف الثاني لتنصيب إبنه مكسميلان على عرش بولونيا الشاغر ، وذلك عن طريق السماح له بالزواج من أميرة السويد ، فهاجم مكسميلان السويد وأسَرَ الأميرة ، لكنّ الجيش العثماني تمكّن من هزيمته وأخذه أسيراً . وكان الإمبراطور في منزلة التابع للسلطان عُرفاً ولذلك تعيّن عليه الحصول على موافقته على إختيار الأميرة التي سيتزوّجها إبنه ، بالإضافة إلى دفع الضريبة السنوية للسلطان (١).

وإغتنمت بريطانيا فتور العلاقات العثمانية الفرنسية بسبب أزمة الحكم في بولونيا ، فسارعت في سنة ٩٨٧هـ/١٥٧٩م لإبرام إتفاق تجاري حصلت بموجبه على إمتيازات مماثلة لفرنسا ، فاضطرّ ملكها لإيفاد أحد خاصتّه لطلب تجديد المعاهدة السابقة ، وقد تم له ذلك في سنة ٩٨٩هـ/١٥٨١م ، ومن ثم عادت السفن البريطانية للخضوع ثانية للعلم الفرنسي ، كما أُلزمت بريطانيا بالمرور عبر الوساطة الفرنسية لإقامة علاقات تجارية وسياسية مستقبلية مع الدولة العثمانية (٢).

أمّا بالنسبة للعلاقات العثمانية الصفوية ، فقد تجدّدت الحرب بين الدولتين ، لكنّ السلطان لم يخرج بنفسه لقتال الصفويين نزولاً عند رغبة الصدر الأعظم صقللي محمد باشا ، والذي فشل في الحيلولة دون وقوع الحرب. وكادت إيران أن تقع في قبضة العثمانيين في عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، لكنّ تنازع لاله مصطفى وأوغلو عثمان باشا على منصب الصدارة العظمى – الذي أصبح شاغراً بمقتل صقللي باشا – سمح للدولة الصفوية بإعادة ترتيب صفوفها وإلتقاط أنفاسها (٣).

وقد رجحت كفة لاله مصطفى إلاّ أنّه عُزل من منصبه في عام ٩٩٠هـ/١٥٨٢م بسبب تسريبه لإشاعة مُفادُها طلب مملكة فارس للصلح ، ووقفه للقتال فوراً ، بينما لم ترسل إيران سفيراً البتّة كما زعم الباشا.

وإنتهت المعارك العثمانية الصفوية الطويلة بالصلح في سنة ٩٩٩هـ/١٥٩٠م ، وأرسل الشاه عباس أخاه ميرزا حيدر إلى اسطنبول

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٩٦-٣٩٧.
٢- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦-٢٣٧.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٩٨ ، ٤٠٦.

رهينة ، وتـنازل الشاه عن جميـع البلاد التي إحتّلها وأهمّها أذربيجـان والكرج (١). كما تضمن الصُلح الكفّ عن سَبّ الخلفاء الراشدين الثلاثـة وأم المؤمنين عائشة – رضي الله عنهم أجمعين – في أراضـي المملكـة الصفوية (٢). وقد جعلت تلك المعاهدة الدولة الصفوية تابعة لإسـطنبول ، ومثّلت ذروة القوة العثمانية حيث نجح السلطان في حماية المذهب السُـنّي في بلاد القفقاس ووقف المدّ الرافضي فيها (٣).

أما في منطقة البحر المتوسط ، فإنّ السلطان مراد الثالث إقترح في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م على ملك المغرب عقد تحالف عسـكري مشـترك ضد الأسبان الذين إنشغلوا بإحتلال الأراضي البرتغالية ، وحاول إغـراء الملك بعقد مُصَاهرة سياسية بينهما. ولكن لم يُكتب لذلك التحالف النجـاح بسبب إنشغال السلطان بحروبه مع الصفويين وإمبراطوريـة الهابسـبرج الصليبية ، والدفاع عن الحرمين الشريفين ، فماتت بذلك فكـرة تحريـر الأندلس (٤).

كما توغّل السلطان في شؤون البرتغال الداخليـة للضغـط علـى حكومتها الموالية لأسبانيا ، ممّا دفع بالأولى عبر سفيرها فـي إسـتنبول التقدّم في سنة ٩٨٩هـ/١٥٨١م بطلب دعم عسكري من السـلطان ضـد الإعتداء الأسباني عليها ، ولكنّه إعتذر بسبب الهدنة المُبرمة بينـه وبيـن أسبانيا ، وأرجأ دعمه إلى حين إنتهائها.

وكانت لدى السلطان رغبة قوية في تحجيم أسبانيا ، فإستغل توسّـل إليزابيث الأولى ملكة بريطانيا بالتوسط لدى حاكم فـارس لإطـلاق دون انطوان إبن ملك البرتغال والمطالب بالعرش ، وللتأكد من نجاح مُخطّطـه وحرصاً على سلامة وريث العرش البرتغالي وحرّيته ، أرسل السـلطان سفينة خاصة لنقل الأمير البرتغالي إلى العاصمة إسطنبول ، كمـا تقـدم برجاء خاص للحاكم المغربي بفك أسر التجار الإنجليز السجناء وإعـادة أموالهم إليهم ، وقد كانت تلك مناورة سياسية ذكية جداً (٥).

١- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٤-١٠٥.
٢- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٢٠-٤٢١.
٤- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٤٧٣ ، ٥٣٢.
٥- التر ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ ، ٣٠٥-٣٠٦ .

لقد جعل السلطان مراد الثالث من بريطانيا رأس حربة لتمزيق الصف الأوروبي الصليبي عموماً ووحدة الإمبراطورية الجرمانية المقدسة خصوصاً باستفادته من الأحداث المواتية في جنوب القارة الأوروبية ، علاوة على إسهام ذلك المسلك في تكريس الإستقطاب العقائدي في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت ، نظراً لأنّ بريطانيا البروتستانتية هي التي باتت تقاوم المدّ الأسباني الكاثوليكي ، وبذلك أعاد السلطان سيرة جدّه السلطان سليمان القانوني مع أمراء الولايات الألمانية!

أما أبرز القرارات السياسية الداخلية في عهد السلطان مراد الثالث فإنّها تمثّلت في قيام الدولة في سنة ١٠٠٠هـ/١٥٩٢م وللمرة الأولى في تاريخها الطويل بالإقتراض من أجل صرف مُرتّبات العسكر (١).

وتكمن أسباب لجوء الدولة إلى الإستدانة في الحروب مع الدولة الصفوية وإستنزافها للموارد من جهة ، وتبديد والدة السلطان الأموال لشراء الجواري الحِسَان لإشغال زوجة إبنها عن شؤون الدولة من جهة أخرى ، وكان ذلك مؤشّر قوي لبداية مرحلة الإنحدار في مكانة وهيبة الدولة ، والعجيب أنّه كان عصر أوج توسعها وعظمتها أيضاً!

ولم تكن السياسة وحدها السمة الغالبة على عهد السلطان مراد على الإطلاق ، فقد شغلت الأعمال العسكرية جُلّ أحداث عصره ، وتركّزت في ثلاثة محاور هي بلاد فارس ، ومملكة بولونيا ، وشمال إفريقيا والبرّ الأوروبي الجنوبي ، إلاّ أنّ الحرب مع الدولة الصفوية كانت الأكثر بروزاً والأطول عمراً. إذ إنصَبّ إهتمام مراد الثالث في مطلع عهده على قتال الصفويين ، وشاركه الصدر الأعظم صقللي محمد باشا بإستغلال الإضطرابات في فارس عقب وفاة الشاه طهماسب – ومقتل ابنه حيدر ثم وفاة خلفهما إسماعيل بالسّم في سنة ٩٨٤هـ/١٥٧٦م وإنقسام البلاد – من أجل تحقيق تلك التطلعات (٢). فيما يُشار إلى أنّ نشوب الحرب بين الطرفين كان بسبب سوء ظنّ محمد خدابنده شاه فارس الجديد بأنّ الدولة العثمانية كانت ضالعة في الصراع على الحكم بعد وفاة والده فتحقّز لحربها ، في الوقت الذي حاول الصدر الأعظم صقللي باشا منع قيام تلك الحرب خوفاً على معنويات الجيش العائد من الهزيمة في الجبهة

١- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦١.

الأوروبية (١) ، ولعلّ ذلك كان سبب إيفاده مبعوثاً إلى أمراء الكرد والكرج لوقف الهياج والفساد المُستَشري على الحدود مع فارس (٢).

وأيّاً كان السبب أو الشرارة التي أطلقت الحرب بين الدولتين ، فإنّ النوايا الحسنة لم تكن متوفرة أصلاً ، وربما تسبب كلا الأمرين في نشوب المعارك ، فالمحصلة النهائية أنّ القتال إستمرّ لمدة تربو على عقد من الزمن نظراً لإستحكام العداوة. إذ كثر في سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م الخلل في الممالك الإيرانية وحدثت فتن كثيرة على حدودها مع الدولة العثمانية مما إستوجب تعيين مصطفى باشا سرداراً للشرق ، فإستطاع فتح إقليم كرجستان (٣) ، كما أعاد فتح بلاد الكرج وقاعدتها قلعة تفليس. ثم جهّز سنان باشا في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م جيشاً جديداً لقتال العجم في ظل رفض السلطان للصلح والهدايا المُقدّمة من قبل الشاه ، وعزله لقائد الجيش العثماني والصدر الأعظم بسبب وقفه للقتال وعقد الهدنة والسلام (٤) ، وحاولت فارس إسترداد ما خسرته ، لكنّ عثمان باشا نجح في إلحاق الهزيمة بها (٥).

وتفاقمت الأزمة الصفوية لتُلقي بظلالها على شؤون الدولة العثمانية الداخلية ، إذ بعث السلطان في سنة ٩٩٢هـ/١٥٨٣م القائد عثمان باشا لمحاربة خان القرم محمد كراي بسبب رفضه تقديم الإمدادات العسكرية لجيش السلطان المُتجّه إلى فارس ، وتم قتل الخان وتنصيب أخيه مكانه (٦) ، ويبدو أنّ سبب تلك النهاية المأساوية كان تمرّد الخان على الدولة وتواطئه مع الصفويين (٧). ثم تمكّن عثمان باشا من دخول مدينة تبريز لأول مرة في تاريخ الصراع بين الدولتين (٨) ، بينما حاولت روسيا عرقلة حملة الباشا تجاه إيران لكنّها مُنيت بالفشل (٩). وتلك الإتصالات السياسية بين فارس وروسيا بالإضافة إلى هجوم الجيش

١- هريدي ، مرجع سابق ، ص ٧١.
٢- آصف ، مرجع سابق ، ص ٨٣.
٣- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .
٤- القرماني ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٧٤-٧٥.
٥- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٤.
٦- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣.
٧- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٤.
٨- القرماني ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٧٦.
٩- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣.

الروسي على التعزيزات المرسلة من القرم للجيش العثماني في فارس أثارت حفيظة الدولة العثمانية ضدهما ، وكانت بمثابة فاتحة للتحديات الروسية للدولة العثمانية (١).

ولم تمض فترة طويلة حتى جهز السلطان حملة أخرى على فارس في سنة ٩٩٤هـ/١٥٨٥م بقيادة فرهاد باشا ، إستطاعت فتح بلاد قرة باغ (٢) ، وقد تذرعت الدولة العثمانية بمهاجمة فارس لإحدى قوافل الحرير التركية عقب خروجها من منطقة جيلان لإعلان الحرب ، فيما عرف بحرب المشاعل نظرا لإستمرار المعارك ليلا (٣).

ونتيجة لسنوات من الصراع ضد الدولة الصفوية الرافضية والذي استأثر بجهد وموارد الدولة العثمانية ، ومع تسارع عجلة الأحداث وتزايد التهديد الفارسي في أعقاب التمرد الداخلي ، أمر السلطان مراد الثالث ببناء أسطول خاص تكون قاعدته في بحر قزوين للتعامل مباشرة مع الأخطار المحدقة من قبل الصفويين ومواجهتها فورا (٤).

أما بالنسبة للجبهة الأوروبية فقد جهز السلطان جيوشا كثيرة نجحت في مواجهة المجر وفتح العديد من كبريات المدن فيها (٥). كما حاولت الدولة حل مشكلاتها الداخلية على حساب المجر ، إذ اقترح الصدر الأعظم سنان باشا إشغال الجنود بمحاربتها لصرفهم عن الثورات ، وحرض والي البوسنة على إجتياز الحدود إيذانا ببدء الحرب في سنة ٩٩٧هـ/١٥٨٩م ، ولكن تلك الحملة منيت بالفشل بسبب تحالف المجر مع النمسا ، وخسر العثمانيون بعض القلاع حتى استردها عثمان باشا بعد ست سنوات (٦).

وفي المقابل فإن الإمبراطور رودلف الثاني قام بتشجيع الحركات المضادة (٧) ، فأعلنت كلا من الفلاخ والبغدان وترانسلفانيا العصيان ضد

١- شحاته ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣.
٢- القرماني ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٧٨.
٣- هريدي ، مرجع سابق ، ص ٧١.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٣٣.
٥- الصديقي ، نصرة أهل الإيمان ، ص ١٧٣.
٦- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤-٢٦٥.
٧- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩.

السلطان في سنة ٩٩٩هـ/١٥٩١م ، وعقدت حلفا مع الإمبراطور من أجل الإستقلال عن الدولة العثمانية ، وقد نجح الحلفاء في إلحاق الهزيمة بجيش سنان باشا ، وإحتلوا مدينة نيكوبلي (١). ثم تخلى الإمبراطور عن معاهدة الصلح بسبب تصرفات العثمانيين ، وإنتقم من الجيش العثماني في معركة سيسيك في سنة ١٠٠١هـ/١٥٩٣م ، معلنا بذلك بداية حرب إستمرت ثلاثة عشر عاما ، دخلت خلالها أطرافا أخرى في المعركة ، وتوفي السلطان مراد الثالث ولم تطوى صفحاتها بعد (٢).

ولم تثن تلك الهزيمة عزيمة العثمانيين ، إذ أعاد السلطان الكرة من جديد على المجر ، وجهز حملة بقيادة الوزير الأعظم سنان باشا في تلك السنة حققت نجاحا غير مسبوق ، حيث فتح الباشا قلاع بستريم وطاجه ويانق التي عرفت بحصانتها ومنعتها ، وقد قضى ملوك كثير أجلهم على أعتابها ، الأمر الذي إعتقد معه النصارى إستحالة سقوطها في أيدي الفاتحين أبدا (٣) ، ثم لم تلبث النمسا بعدها فترة طويلة حتى تحرشت بالدولة وذلك حين دب المرض في جسد السلطان.

أما في جنوب القارة الأوروبية فإن الحرب بين الدولة العثمانية وإمبراطورية الهابسبرج أخذت منحا آخر إذ إشترك فيها عدة أطراف وقامت تحالفات مختلفة ومتضادة ، فإلى جانب العثمانيين كانت هناك الجزائر والدولة السعدية تشكل حلفا للمسلمين ، بينما تكون الحلف النصراني من البرتغال وأسبانيا وبريطانيا. وفي عام ٩٨٤هـ/١٥٧٦م أمر السلطان مراد الثالث والي الجزائر رمضان باشا بنجدة حاكم فاس بعد أن إحتل البرتغاليون منطقة إفريقية - تونس - نتيجة تنازع أفراد الأسرة السعدية المالكة بالمغرب على السلطة ، فنجح الباشا في طرد العدو الأجنبي وإخضاع البلاد لسلطان الدولة العثمانية (٤).

ولكن المحتل النصراني ما لبث أن عاد إلى المنطقة بدعوة من بعض الأمراء نتيجة إنقسام الأسرة السعدية إلى جناحين ، تواطأ أحدهما مع الأسبان والبرتغاليين بينما إستعان الآخر بالعثمانيين ، وقد ذهب الأمير أحمد المنصور إلى حد التنازل للأسبان والبرتغاليين عن بعض الجيوب

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥-٢٦٦.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٣٤.
٣- القرماني ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٧٩.
٤- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٦.

على الساحل المغربي لدرء خطر العثمانيين – بظنه – وليتسنى له الإنفراد بالملك ، ضارب صفحا عن الآثار السلبية للتواجد الصليبي على الأراضي الإسلامية وسكانها (١). فأوعز الصدر الأعظم صقللي محمد باشا في سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م إلى والي طرابلس بالإسراع في نجدة حاكم مملكة مراكش الذي طلب معونة السلطان ضد المنصور ، فالتقى جيش المملكة مع البرتغاليين في موقعة القصر الكبير إلى الجنوب من مدينة طنجة ، وتم فيها القضاء على الفتنة ودخلت مراكش تحت سيادة الدولة العثمانية (٢). وكانت تلك المعركة – والتي تسمى أيضا بوادي المخازن – حاسمة في تاريخ المغرب الإسلامي ، وأعظم حدث تاريخي فيها – بعد الفتح الإسلامي بالطبع – حيث نجح العثمانيون في تدبير خطة محكمة ألحقوا من خلالها هزيمة بالغة بالبرتغاليين (٣).

وتجدر الإشارة إلى أن إليزابيث الأولى ملكة بريطانيا طلبت من الدولة السعدية مساعدتها في دعم دون انطونيو المطالب بعرش البرتغال ، وذلك في محاولة منها لإبعاد شبح السيطرة الأسبانية عن بريطانيا نظرا للعداوة الناشئة بين الطرفين ، كما تقدمت الحكومة الإنجليزية في عام ٩٩٨هـ/١٥٩٠م إلى السلطان مراد الثالث بطلب القيام بوساطة مماثلة لدى الأسرة السعدية (٤).

من ناحية أخرى ، أرسل السلطان مراد الثالث حملة عسكرية في سنة ٩٩٠هـ/١٥٨٢م لغزو الأراضي الأسبانية تمكنت من العبور إلى مدينة برشلونة ومنها إلى مضيق جبل طارق فجزر الكناري ، فدمرت القواعد البحرية الحربية للأسبان وغنمت الكثير ، في الوقت الذي نجحت فيه في إنقاذ جموع الأندلسيين من المصاعب التي أحاطت بهم (٥).

وشهدت الفترة ٩٨٥-٩٨٨هـ/١٥٧٧-١٥٨٠م إهتمام الدولة العثمانية بمنطقة المحيط الهندي لمنازلة البرتغاليين في مياه المشرق الإسلامي (٦) ، والتي كانت بمثابة القاعدة العسكرية للتحركات البرتغالية

١- شحاته ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ ، ٢٤٦.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠.
٣- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٤٧١-٤٧٢.
٤- شحاته ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩-٢٥٠.
٥- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥.
٦- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٤٩.

في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر ، إذ عاود البرتغاليون في سنة ٩٨٩هـ/١٥٨١م هجومهم على شواطئ البحر الأحمر ، ولكن يقظة العثمانيين أفشلت تلك الحملات. ثم تكرر الغزو الصليبي في سنة ٩٩٣هـ/١٥٨٥م ونجح الجيش العثماني في إحباط محاولة البرتغاليين لإكتشاف مجاهيل البحر الأحمر - لتفادي الفشل مستقبلا وتمهيد الطريق لتحقيق أحلامهم المعلنة - ، وقد كانت تلك آخر حملة للبرتغال إذ إقتنعت بإستحالة النفاذ للمنطقة ، ولجأت إلى إستخدام المنصرين والبعثات الكاثوليكية في الحبشة للقيام بعمليات الإستطلاع.

ولقد كان الفشل بمثابة العنوان الكبير لجهود المنصرين ، حيث أخفقت محاولتين لإيفاد قسس كاثوليك إلى الحبشة بسبب تربص ويقظة العثمانيين ، رغم تحايل القسس على السكان المحليين وتسترهم خلف اللغة العربية التي كانوا يتحدثونها ، وبذلك توقفت الإرساليات حتى مطلع القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي (١). وإستشعارا من الدولة العثمانية لخطر تلك المحاولات اليائسة من قبل البرتغاليين ودرءا للفتنة وذودا عن الملة الحنيفية السمحة ، فإنها سعت في سنة ٩٩٧هـ/١٥٨٩م إلى التوغل داخل الأراضي الحبشية لمنع النفوذ البرتغالي من التنامي ولكنها فشلت ، علما بأن كافة سواحل شرق إفريقيا كانت قد أذعنت لسلطان العثمانيين لفترة وجيزة (٢).

وأرسل السلطان مراد الثالث في عام ٩٩٣هـ/١٥٨٥م إبراهيم باشا إلى مصر للقيام ببعض الإصلاحات ، و تزامنت حملته مع العصيان الذي أعلنه فخر الدين المعني الأول حاكم الدروز في لبنان ، فإنتقل الباشا إليه ونجح في تأديب الحاكم المنشق ، فكافأه السلطان وأكرمه وزوجه من أخته (٣).

وبنهاية هذه المراجعة للأحداث السياسية والعسكرية التي طبعت عصر السلطان مراد الثالث ، والتي تميزت بشيوع السلم في أرجاء الدولة وعلى تخومها عموما على الرغم من المعارك الضارية ضد الصفويين والبرتغاليين ، وهو ما لم تعرفه الدولة في تاريخها الطويل ، فإنه يتعين التطرق إلى تلك الشخصية التي نجحت في صنع ذلك الحدث التاريخي.

١- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٤٨٥-٤٨٦.
٢- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٥٠.
٣- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٥.

إن السلطان مراد الثالث الطرف الرئيس في معـــاهدة الإمتيـــازات العثمانيـــة البريطانيـــة ولـــد فـــي مدينـــة إســـطنبول فـــي سنـــة ٩٥٣هــ/١٥٤٤م ، وكان عمره حين تولى الحكم ثلاثون عاما ، وهو أكثر أسلافه علما ، وخاصة بالمنهج الصوفي الذي كان ديدن الدولة (١).

ومن آثاره الحسنة أنه بنى الأوقاف لفقراء المدينة النبوية ، كما كان لديه شغف كبير بجمع الكتب والمطالعة فيها ، وله دواوين شعرية موجودة باللغات العربية والفارسية والتركية والتي كان يجيدها جميعا (٢) ، وتوفي في سنة ١٠٠٣هــ/١٥٩٥م ، وعمره خمسون عاما (٣).

وقد ترجم له البكري الصديقي موضحا أنه أجـــل الســـلاطين فـــي الفضل والجود والإحسان ، وجمع الأموال الكثيرة نظرا لإستتباب الأمـــن وزيادة الخيرات في عهده ، كما جدد عمارة المسجد الحـــرام فـــي ســـنة ٩٨٣هــ/١٥٧٥م ، وإجتمع في زمانه من العلماء والفضلاء ما لم يســـبق له مثيل ، ولكن يؤخذ عليه إغداقه على أرباب اللهو بمناسبة مولـــد إبنـــه محمد ، ونثر الذهب والفضة على الحاضرين للختان (٤) ، وأشار إلى أنه أكبر ملك جند الجنود في عصره ، وشيد كذلك عمارات كثيرة (٥).

وإفتتح عهده بإصدار قرار بمنع شرب الخمر والذي شاع في أيـــام سلفه وأفرط فيه الجنود الانكشارية خصوصا ، ثم رخص لهم بمقدار ما لا يذهب العقل ولا يضر بالمصلحة العامة ، وذلك بسبب ثورتهم عليه. كمـــا تصدى لمشكلة الإنكشارية بعد قتلهم لناظر الماليـــة والدفـــتردار ، فـــأمر بتجنيد أكبر عدد ممكن من المسلمين الأحرار في فيالقهم التي كانت مغلقـــة من قبل في وجوه الآخرين (٦) ، ورفع حظر الـــزواج عنـــهم فإنشـــغلوا بمشاكلهم الأسرية وضعفت قوتهم وخمدت فورتـــهم (٧). ونتيجـــة لتلـــك الإجراءات الإصلاحية التي إتخذها لم يبق في العاصمة إسطنبول في ســـنة ٩٨٩هــ/١٥٨١م سوى أربعة آلاف جندي من الإنكشارية ، وبذلـــك كان

١- القرماني ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٧٣.
٢- الصديقي ، المنح الرحمانية ، ص ٢٠٨.
٣- القرماني ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٧٩.
٤- نصرة أهل الإيمان ، ص ١٧٢-١٧٣.
٥- الصديقي ، المنح الرحمانية ، ص ٢٠٨-٢٠٩.
٦- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩.
٧- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

مراد الثالث أول من عالج علة الانكشارية المزمنة والتي أرهقت السلاطين عبر العصور (١).

وإستتب في عهده الأمن على طول حدود الدولة شرقا وغربا (٢)، فشهدت الفترة من عام ٩٢٦-٩٨٨هـ/١٥٢٠-١٥٨٠م زيادة في نسبة عدد السكان بلغت ٤١%، وربما تضاعف هذا العدد في بعض الأقاليم والمدن الكبرى بسبب طول فترة السلم الذي نعمت به الدولة - وذلك بلا شك من ثمار المعاهدات التي أبرمها جده السلطان سليمان القانوني (٣). وقد بلغت الدولة في عصره أوج توسعها ومساحتها (٤)، فكانت تتبع السلطان عشرين مملكة تمتد من المحيط الأطلسي إلى قفقاسيا، ومن الحبشة إلى الدونة، كما أن الدول الأوروبية كانت تخضع للدولة وتتبعها عبر الضرائب المفروضة عليها (٥)، والعجيب أن السلطان لم يخرج بنفسه إلى المعارك مقلدا أباه السلطان سليم الثاني، وهذا يؤكد أنه عاش على أمجاد صنعها السلطان سليمان وسياساته بعيدة المدى، وبخاصة في مجال الإمتيازات التجارية (٦).

كما كثر في عصر السلطان مراد تولية وعزل الصدور العظام مما تسبب في بلبلة وإختلال الأوضاع الداخلية بفعل تنافسهم، وبالذات في أواخر عهده (٧)، إذ تم تعيين ثلاثة وعشرين صدرا أعظما، أبرزهم صقللي محمد باشا، والذي إختل بوفاته عمل الحكومة ودخلت على الدولة الفتن نظرا لهيمنة المقربين من السلطان (٨).

وأضعفت محظيات السلطان مراد اللاتي خلفهن أباه سليم الثاني سلطة الصدر الأعظم صقللي محمد باشا، وزير السلطان وذراعه اليمنى

١- إبراهيم العبيدي (ت ١٠٩١هـ)، قلائد العقيان في مفاخر دولة آل عثمان، مخطوطة رقم ٣١٧٥، مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت، ورقة ٨٠.
٢- طقوش، مرجع سابق، ص ٢٣٩.
٣- مانتران، مرجع سابق، ج ١ / ص ٣١٧.
٤- حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٣٠.
٥- أوزتونا، مرجع سابق، ج ١ / ص ٤٣١.
٦- فريد، مرجع سابق، ص ٢٦٥.
٧- طقوش، مرجع سابق، ص ٢٤٠.
٨- مانتران، مرجع سابق، ج ١ / ص ٢٣٢-٢٣٣.

في إدارة شؤون الدولة (١). وكثر ميل مراد لإقتناء الجـواري والعمـل بمشورتهن ، ومن بينهن جارية بندقية إسمها بـافو ، تزوجـها فتسـمت بالسلطانة صفية (٢) ، ورغم ما عرف به السلطان من الجد والرصانة في صغره ، إلا أنه إنغمس في الملذات تاركا شؤون الحكم لوالدته وزوجتـه الإيطاليتين (٣).

لكن ذلك الإفراط الشخصي والتفريط السياسي ، قابله حـزم فيمـا يتعلق بمصالح البـلاد العليا ، حيث أمر السلطان بسجن السفير الفرنسـي في إسطنبول لانسكوم – والذي كان يكن عداءا للأتراك على عكس أسلافه المناصرين للدولـة – في غلطه سراي بتهمة التجسس لصـالح مملكـة أسبانيا ، وتم ترحيله إلى جزيرة مالطا ، فاضطر الملك هـنري الرابـع لإستبداله بسفير آخر (٤).

كما إشتهر السلطان كذلك بالعدل مع المسلمين والكفار علـى حـد سواء ، إذ كانت الجزية على أهل الأرياف من رعاياه النصارى في سـنة ٩٩٧هـ/١٥٨٩م دينارا بندقيا للشخص الواحد مقابل حمايتهم (٥) ، فـي الوقت الذي أمر مراد بسجن والي مصر حسن باشا الخـادم فـي قلعـة بإسطنبول في سنـة ٩٩١هـ/١٥٨٣م ، بعد أن عزله بسبب كثرة ظلـم الباشا ، وحبـه للدنيا ، وجمعه للأموال مما بلغ مسمع السلطان (٦). ولـم تمنعه صلة القرابة من التعبير عن إمتعاضه من الجور والحيف ، إذ بـدأ ينفر من الصدر الأعظم وزوج أخته صقللي محمد باشا بسـبب سـطوته وبطشه في عام ٩٨٦هـ/١٥٧٨م (٧) ، وأظهر عدم إتفاقه معه في الرأي بكل وضوح وصراحة (٨).

وكان للسلطان نظرة بعيدة بخصوص إستمرار الأمن والحفاظ علـى المكتسبات السياسيـة والجغرافيـة ، إذ بحث مع رجال دولته سبل إقامة

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٤٨.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦.
٣- بروكلمان ، مرجع سابق ، ص ٥٠٩.
٤- التر ، مرجع سابق ، ص ٢٧١-٢٧٢.
٥- حسون ، تاريخ الدولة العثمانية ، ص ٤٠٨.
٦- الصديقي ، المنح الرحمانية ، ص ٢٣٦.
٧- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٢٦.
٨- التر ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨.

مشاريع قنوات الدون الفولجا ، وإيصال بحر مرمرة بـــالبحر الأســـود ، والبحرين الأحمر والمتوسط عن طريق شق قناة لتسهيل مهمة الأســـطول العثماني في الوصول إلى الهند لمواجهة البرتغاليين (١).

ولكن ما إرتفع شيء من الدنيـــا إلا وضعـــه الله ، فبـــدأت آثـــار الإنحطاط تظهر خلال السنين الأخيرة لحكم السلطان مراد ، وفي مقدمتها التضخم المالي ، وعصيان الجند الانكشارية ، وتدخل النساء في السياسة ، وتسلط الصدور العظام ، وفساد العلماء ، وعزل المفتيـــن ، والرشـــوة ، والإسراف والمظاهر الفارغة (٢).

وفي مقابل تلك السيرة الحافلة للسلطان مراد ، فإن إليزابيث الأولـــى ملكة بريطانيا – طرف الإتفاقية الثاني – كانت ذات شأن في موطنـــها ، وقد نجحت في إدارة خلافها مع ماري ملكة اســـكتلندا ومنافســـتها علــــى العرش البريطاني ، والتحول ببلادها إلى المذهـــب البروتســـتانتي عـــن الكاثوليكية بأقل الخسائر الممكنة ، وتحقيق إنتصار عسكري كبير علــــى الملك فيليب الثاني إمبراطور الهابسبرج في موقعة الأرمـــادا الشـــهيرة ، منهية بذلك أسطورة الأسطول الأسباني إلى الأبد (٣).

لكن وليام هاربورن التاجر والمغامر البريطاني هـــو الـــذي قـــام بالتفاوض مع السلطان مراد الثالث للحصول على إمتيازات تجارية أســـوة بإمارة البندقية ومملكة فرنسا. ومما يذكر عنه أنه كان من أتباع الكالفينيـــة ذلك المذهب الكنسي الإصلاحي الذي إبتدعه القس جون كالفن أحد تلامذة مارتن لوثر مؤسس الحركة الإصلاحية فـــي أوروبـــا (٤). مـــن ناحيـــة أخرى ، فإن وليام هاربورن كان وكيلا مفوضا لإثنين من كبار التجار في لندن إنتدباه للتباحث مع السلطان العثماني بخصوص التسهيلات التجاريـــة في الأراضي العثمانية (٥).

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٤٩.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٣٠.
٣- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٧٠.
4- Skilliter, op., cit., p.36.
٥- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٥.

(ب) الأسباب :

إختلف المؤرخون حول دوافع السلطان مراد الثالث الرئيسة لعقد المعاهدة مع الملكة اليزابيث الأولى في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م والتي حصلت بريطانيا بموجبها على الإمتيازات التجارية ، وسأتطرق فيما يلي إلى بعض تلك الآراء المتشعبة محاولا جمع شتاتها ، والتأليف بينها للخروج بتصور واضح يكشف حقيقة الأمر ، ويزيل اللبس والغموض المرادف لتطور الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ، وكذلك للتأكيد على دورها في إذكاء الصراع الأوروبي مع مراعاة إنسجامها مع المفهوم الراجح للمصطلح المقرر في هذا البحث.

بادئ ذي بدء ، فإن أحد أهم الدوافع التي أفرزت الإتفاقية كان رغبة العثمانيين الأكيدة في الحصول على الموارد اللازمة لتغطية متطلبات الحروب المستمرة في أكثر من جبهة ، وحسب النتيجة التي توصل إليها المستشرق ستانفرد شو ، فإن السلطان حصل على وعد من وليام هاربون بتوفير الحديد والرصاص والنحاس والزنك للدولة في حربها ضد إيوان . ومما يؤكد تلك الإرادة السياسية العثمانية أن الصدر الأعظم صقللي محمد باشا بادر في سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م بدعوة التاجرين الإنجليزيين إدوارد اسبورن وريتشارد ستابر لإيفاد مبعوث عنهما لإسطنبول (١).

وإتفق المؤرخان وليام هالي وعلي باقيس مع هذا الرأي مشيرين إلى أن المبعوث البريطاني وليام هاربون كان يدرك جيدا الظروف المحيطة بالصراع العثماني الصفوي ، مما دعاه لعرض تزويد السلطان بالذخيرة ، وبخاصة مع حلول فصل الشتاء والبرد القارس الذي أثر في إمدادات وتموين جيشه (٢) ، وتلك الحاجة المتزايدة للمواد الحربية من المؤكد أنها كانت معروفة وموثقة لدى البريطانيين قبل قيام هاربورن برحلته تلك (٣). من ناحية أخرى ، فإن الدولة العثمانية أرادت تنويع مصادر سلاحها وعدم البقاء رهينة لمملكة فرنسا (٤).

1- Shaw, op., cit., vol.I., pp.181-182.
2- Hale and Bagis, op., cit., p.14.
3- Inalcik, op., cit., p.365.
٤- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٢٧.

كما خلص المؤرخ التركي يلماز أوزتونا إلى أن الدولة العثمانية أرادت بناء تحالف عسكري ضد مملكة أسبانيا التابعة لإمبراطور الهابسبرج الذي ما برح يهدد البلاد الإسلامية في جنوب البحر المتوسط ، كما أكد المؤرخ على أن السلطان أراد دعم بريطانيا ضد خصمهما اللدود مستدلا على ذلك بالرسالة التي بعثت بها الملكة إليزابيث في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م إلى السلطان مراد الثالث ترجوه فيها تقديم مساعدته ضد الكاثوليك ، وقد تعهد بدعمها ماليا وعسكريا شريطة إنقيادها وبلادها لطاعته ، إذ حركت مطامع فيليب الثاني ملك أسبانيا للإستيلاء على بريطانيا السلطان مراد لوضع كافة إمكاناته لإنقاذ الإنجليز ، تماما كما فعل السلطان سليمان القانوني مع فرنسا من قبل وأنقذها من براثن شارل الخامس والد فيليب (١). بينما أشار باحث تركي آخر إلى أن الدولة العثمانية كانت ترغب في إقامة علاقة مع بريطانيا نظرا لقوتها البحرية وإستغلالها في مواجهة البرتغال وأسبانيا (٢).

ويبدو أن الشعور المشترك بالكراهية تجاه فيليب الثاني كان قويا جدا ، فبمجرد وصول أول سفير بريطاني إلى اسطنبول في عام ٩٨٩هـ/١٥٨١م على متن سفينة تجارية لشركة تجار الشرق ، بادر المبعوث الإنجليزي بإيغار صدر السلطان ضد كلا من البرتغال وأسبانيا - اللتين كانتا تخوضان حربا على الدولة العثمانية في شمال إفريقيا والبحر الأحمر والهند والخليج العربي - ، كما قام بالتعريض بالرحلات الإستكشافية التي كانتا تقومان بها (٣).

وساهمت العلاقات البريطانية الأسبانية المتوترة في التقارب البريطاني العثماني نظرا لمعاداة بريطانيا للإمبراطورية الألمانية والممالك التابعة لها من جهة ، وكذلك إستمرار العداء المتأصل بين الدولة العثمانية والإمبراطورية من جهة أخرى. وقد حاولت الملكة اليزابيث الأولى من جانبها تفادي التصادم العسكري المباشر مع أسبانيا ، لكن البحارة الإنجليز إستمروا في ممارسة أعمال القرصنة ومهاجمة الأسطول الأسباني في طريق عودته من العالم الجديد محملا بالخيرات والثروات ، مما جعل بلادها شوكة تغص بها حلوق الأسبان ، ولذلك إجتهد الإمبراطور فيليب الثاني لقلب نظام الحكم ضد الملكة إليزابيث وتنصيب

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٩٣.
٢- أوغلي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٢٧.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٣٦.

ماري تودر ملكة اسكتلندا مكانها ، وأيده في ذلك المنحى بابا روما الـــذي ساءه موقف الملكة إليزابيث الإيجابي من حركة مارتن لوثـــر لإصــــلاح الكنيسة (١).

وتجدر الإشارة إلى أن الإمبراطور فيليب الثاني إلتقى ببعض التجار الروس وعقد معهم صفقة لتقديم الدعم العسكري اللازم للقيصر الروســـي إيفان الرهيب من أجل الإشتراك معا في محاربة الدولة العثمانية ، وكـــان ذلك في سنة ٩٦١هـــ/١٥٥٤م على هـــامش زيـــارة الإمـــبراطور إلـــى بريطانيا للزواج من ملكة اسكتلندا. من ناحية أخرى ، شــــعرت الدولـــة العثمانية بخطر التقارب بين رعاياها الأرثوذكس والروس وخاصــــة فـــي شبه جزيرة البلقان وكذلك في العاصمة إسطنبول ، مما دفع السلطان مراد إلى فتح خطوط إتصال مع مناطق آسيا الوسطى حيث كانت توجد كثافـــة سكانية مسلمة كبيرة جدا (٢).

وأيد الباحث المعاصر يوسف الثقفي وجهة النظر تلك وألقى عليـــها مزيدا من الوضوح بإشارته إلى أن بريطانيا كانت لديها رغبة دفينة فـــي الوقوف ضد توسع شارل الخامس إمـــبراطور الهابســـبرج فـــي القـــارة الأوروبية أيام السلطان سليمان القانوني ، وقد وجد السلطان مراد الثـــالث في ذلك التوجه سببا كافيا لمنح إليزابيث الأولى إمتيازات تجاريـــة أســـوة بفرنسا والبندقية (٣).

ونظرا لأن بريطانيا كانت تفتقر إلى الخـــبرة العســـكرية الكافيـــة لمواجهة الإمبراطورية ، فإن الساسة في لندن أدركوا مدى الفـــائدة التـــي ستعود على بلادهم من جراء الإتفاق مع السلطان العثماني ، مما يحقـــق مصلحة بريطانيا الحربية بالدرجة الأولى ، وقد إستنتج الباحث البريطـــاني أندرو فيبا ذلك من ثنايا الرسالة التي بعث بها ولسنغام سفير بريطانيا فـــي إسطنبـــول إلى الملكـــة اليزابيث الأولى حـــول الإتفـــاق مـــع الدولـــة العثمانية ، والتي جاء فيها :

١- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٧٠-١٧١.

2- Dorothy M. Vaughan, Europe & The Turk: a pattern of alliance, 1350 –1700. Willmer Brothers & co., Ltd., Birkenhead, England, 1954, p.176.

٣- دراسات متميزة ، ص ١٠٩.

" إن التجارة مع العثمانيين سوف تعيد عدد كبير من السفن للعمل مما يعود بالنفع على الأسطول البحري الحربي للملكة " (١).

وعلاوة على ذلك ، فقد كانت لدى بريطانيا مصالحها الإقتصادية الخاصة بها ، فالمذكرة التي أعدها أحد مستشاري الملكة أشارت إلى فوائد التجارة مع الدولة العثمانية ، وفي مقدمتها رفع مستوى البحرية التجارية لإنجلترا ، والإحتفاظ بأرباح التجارة التي كانت تتقاسمها مع الوسطاء الإيطاليين والفرنسيين ، كما نوهت إلى معارضة فرنسا والبندقية الشديدة والمؤكدة ، وإحتمال لجوئهما إلى إستخدام السلاح ضد السفن البريطانية التجارية في عرض البحر (٢).

وثمة إحتمال آخر ساهم في تسارع التقارب العثماني البريطاني تمثل في محاولة السلطان مراد الثالث ضرب دول أوروبا بعضها ببعض ، فنظرا للفتور الذي شاب العلاقات العثمانية الفرنسية بسبب هوية ملك بولونيا ، فإن السلطان وافق على منح بريطانيا إمتيازات تجارية موازية للمملكة الفرنسية ، وأهمها الحق في رفع العلم الإنجليزي في المياه العثمانية على السفن البريطانية (٣). وكان هدف المبعوث وليام هاربورن الحصول على حرية التجارة للرعايا الإنجليز دون الحاجة إلى العمل تحت حماية العلم الفرنسي (٤). بينما فشلت المساعي التي بذلها السفير الفرنسي لمنع بريطانيا من تزويد السلطان بالمواد الحربية ، والحيلولة دون إبرام الإتفاقية التجارية العثمانية الإنجليزية (٥).

ولم تكن فرنسا وحدها التي عارضت توصل بريطانيا إلى إتفاق مع العثمانيين ، فعقب تعيين هاربورن في سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م سفيرا لإنجلترا في إسطنبول ، حاول سفير البندقية – وبالتعاون مع السفير الفرنسي – عرقلة إستقبال هاربورن متذرعا بأن التجارة مع الإنجليز

1- Andrew Vella, An Elizabethan – Ottoman Conspiracy Printex Ltd, Malta, 1972, p.25.

٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٧.

٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦-٢٣٧.

4- Vaughan, op., cit., p.167.

5- Shaw, op., cit., vol.I., pp.181-182.

سوف تؤثر سلبا على دخل الدولة العثمانية من الضرائب الجمركية على البضائع ، وبذل السفيران جهودا مضنية للحط من قدر السفير الإنجليزي ، وقدما لذلك الغرض الرشاوى للمسؤولين العثمانيين ، لكن هاربون تمكن من التغلب على تلك الإدعاءات بلباقته وتقديم الهدايا ، فكسب الصدر الأعظم إلى صفه موجها بذلك ضربة قوية لخصومه (١).

ولكن ذلك الإنتصار الإنجليزي كان مؤقتا ، إذ أصدر السلطان تعليماته إلى بريطانيا بضرورة الإعتماد على المملكة الفرنسية للحصول على إمتيازات تجارية ، وبذلك تم تجميد العمل بالإتفاقية بعد أن أوفد هنري الثالث ملك فرنسا مبعوثا خاصا له للتأكيد على الحقوق والمكتسبات الفرنسية السابقة (٢).

ثم ساهمت عوامل أخرى في فتور العلاقات العثمانية البريطانية أهمها خطورة الرحلات التجارية في البحر المتوسط بسبب أعمال القرصنة المنتشرة ، وشجب أسقف لندن لتلك المخاطر التي نجم عنها الإسترقاق والأسر ، فتوقفت شركة الليفانت عن نشاطها في عام ٩٩٦هـ/١٥٨٧م ، ثم إستأنفته في عام ١٠١٣هـ/١٦٠٤م حين حصل السفير هاربورن على حق السفن الإنجليزية في رفع العلم الوطني بدلا من الخضوع للحماية الفرنسية (٣).

كما تجدر الإشارة إلى أثر الخلافات الدينية بين الحكام الأوروبيين في تطور الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وإستخدامها كأداة فعالة في زيادة الشقة بينهم ، وقد بذل فيليب الثاني إمبراطور الهابسبرج غاية جهده للحفاظ على الوحدة مع إنجلترا ، لكن إعتلاء الملكة إليزابيث الأولى العرش أفسد عليه ذلك نظرا للإختلاف الديني بينهما ، علاوة على تعارض المصالح التجارية للطرفين ، وكذلك رفض الملكة عرضه الزواج منها (٤).

من ناحية أخرى ، إعتبر العثمانيون منذ عام ٩٥٧هـ/١٥٥٠م النصارى البروتستانت حلفاء محايدين لهم ، وكانت الملكة إليزابيث الأولى

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٩.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦-٢٣٧.
٣- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج ١ / ص ١١٧.
٤- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٩١.

تدعي بالملكة اللوثرية في الوسط السياسي العثماني (١). بل إن الدولة العثمانية كانت ترى أن إنجلترا البروتستانتية تمثل النصرانية الحقيقية ، وليس أسبانيا الكاثوليكية ، وأنها – أي بريطانيا – كانت أقرب إلى الإسلام ، وعلى ذلك الأساس بنت الدولة علاقتها بالإنجليز (٢).

علاوة على ذلك ، فهناك حقيقة مهمة ينبغي الإشارة إليها والتوقف عندها مليا ، وذلك أن طائفة البروتستانت عموما في كل من بريطانيا والأراضي المنخفضة كانت تتكون من طبقة التجار والبحارة ، وكذلك طائفة الهيجونوت في فرنسا في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، مما جعل للإمتيازات التجارية صدى قويا لديهم (٣).

وفي المقابل ، فقد جرت في عام ٩٨٠هـ/١٥٧٢م محاولة جديدة في أوروبا لحشد الجيوش ضد الدولة العثمانية ، وطرح المشروع الخامس والعشرين فكرة مهاجمة إسطنبول رأسا بالإعتماد على جيوش أسبانيا والبرتغال ، فلم تلتفت إنجلترا واسكتلندا إلى نداء بابا روما ، بينما إنشغلت فرنسا بالتنافس المحموم مع الإمبراطورية الجرمانية على زعامة العالم النصراني الدينية ، وتحسر صاحب المشروع على تخاذل الدول الأوروبية عن مواجهة العثمانيين ، الأمر الذي يؤكد عظم الفجوة الدينية في أوروبا حينها (٤).

ولا غرابة في الأمر البتة ، إذ إن الملكة إليزابيث الأولى كانت تؤيد حركة الإصلاح البروتستانتية بدليل إستغلالها فراغ منصب رئيس أساقفة كانتربري – وهو أكبر منصب ديني في بريطانيا – لتعين القسيس ماثيو باركر الذي إشتهر بإعتناق المذهب الكنسي الإصلاحي – اللوثرية – ، وبذلك حسمت الصراع الداخلي والإضطرابات التي إستمرت في بلادها لمدة خمسة وعشرين عاما. كما إنها نجحت في التخلص من الوصاية البابوية على بلادها ، وقد كان إستقلال بلادها الديني – بالإضافة إلى مملكة اسكتلندا – عاملا أساسيا في إستقلالها السياسي عن الكنيسة البابوية الرومية ، وكذلك عن الإمبراطورية الألمانية. وما من شك في أن تلك الأحداث التاريخية الفريدة والنقلات الكبيرة قد ساهمت في

1- Inalcik, op., cit., p.367.

٢- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٢٦.

٣- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٧٥.

٤- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٤١.

إضعاف الصف الأوروبي الموحد ضد الدولة العثمانية الذي واجهته بمفردها لأزمنة عديدة (١).

ومن الملفت للنظر حقا إبحار التاجر وليام هاربورن في سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م من لندن سرا برفقة جوزيف كلمنتس دون أن يحمل معه خطاب تفويض من الملكة اليزابيث إلى السلطان مراد ، ولكنه إعتمد على نجاح مرافقه وحصوله على إمتيازات تجارية في سنة ٩٨٣هـ/١٥٧٥م (٢). ولعل ما يبرر قيام هاربورن بتلك المغامرة إدراكه مدى تعاطف العثمانيين مع الحركة الإصلاحية في أوروبا ، وبالنظر إلى كونه من أتباع القس كالفن المتمرد على كنيسة روما (٣).

من ناحية أخرى ، فإن غالبية سكان لندن وخصوصا التجار منهم كانوا على عداء شديد مع رجال الدين الذين لم يتقبلوا المذهب الجديد بسبب جبايتهم للأموال الطائلة ومنافستهم – أي رجال الدين – للتجار في معاشهم ، وتلك نقطة مهمة لأن منح السلطان مراد الإمتيازات التجارية لمملكة بريطانيا كان يصب في مصلحة دعم تلك الفئة القليلة من التجار المعادية لأتباع الكنيسة الكاثوليكية (٤).

ومما يعضد هذا الرأي أن التاجرين البريطانيين إدوارد اوزبورن و ريتشارد ستيبر – عضوي شركة التجار – حصلا على وعد مسبق من الحكومة العثمانية بإستقبال وكيلهما وليام هاربورن في سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م لمباشرة المفاوضات مع السلطان ، وكذلك الموافقة المبدئية على حرية التجارة في أراضي الدولة العثمانية له ولشركائه ، وذلك قبل أن تتقدم الملكة اليزابيث الأولى بطلب إلى السلطان لتوسيع تلك الإمتيازات لتشمل سائر رعاياها (٥).

وتؤكد تلك الأحداث وجود إتصالات مسبقة بين الطرفين بخصوص الإمتيازات ، كما توحي بأن هاربورن قد حمل معه رسالة من الملكة إلى الحكومة العثمانية ، إذ ورد أن الملكة بعثت برسالة صداقة مخلصة إلى

١- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٦٥-١٦٦ ، ١٧٠.
2- Hale and Bagis, op., cit., p.13.
3- Skilliter, op., cit., p.36.
٤- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٦٠.
٥- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٥.

السلطان في سنة ٩٨٧هـ/١٥٧٩م ممهدة بذلك للإمتيازات (١).

وثمة رأي آخر يفيد بأنه جرى في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م التأكيد على الإمتيازات البريطانية بناءا على رغبة السلطان مراد الثالث في التوصل إلى عقد تحالف مع الإنجليز ضد النمسا التي كانت خاضعة للإمبراطور فيليب الثاني عدو بريطانيا اللدود (٢). وعلى النقيض من تلك النزعة الحربية للسلطان ، فإن مقدمة ميثاق شركة الليفانت الإنجليزية الذي صدر في ١١ سبتمبر عام ١٥٨١م جاء فيها على لسان الملكة إليزابيث الأولى ما يفيد بأن معاهدة الإمتيازات العثمانية سوف تسهم في قيام وساطات حسنة في العالم النصراني من أجل السلام ، ووضع حد لصراعه مع الدولة العثمانية (٣).

بينما يرى أحد الباحثين أن ملكة إنجلترا هي التي بادرت بالإقتراح على السلطان مراد الثالث بإنشاء حلف عسكري بينهما ضد فيليب الثاني مقابل حصول رعاياها على إمتيازات تجارية ، وقد إستغلت الإنهيار المعنوي والعسكري للدولة عقب موقعة ليبانتو الشهيرة في سنة ٩٧٩هـ/١٥٧١م. علاوة على ذلك فإن الدسائس والمؤامرات الداخلية الناجمة عن سلطنة الحريم ، وتقلب منصب الصدر الأعظم بين الوزراء ، والخطر المحدق بالدولة على الحدود الفارسية ، والوضع المتأزم في بولونيا ، والحرب ضد البندقية والهابسبرج في مالطا وإيطاليا ساهمت كلها مجتمعة في القرار الذي إتخذته الملكة إليزابيث.

ومن المؤكد أن إنجلترا سعت في الدرجة الأولى إلى البحث عن مصلحتها الخاصة ، إذ أثار ضغينتها هيمنة أسبانيا على التجارة الدولية في تلك الحقبة (٤) ، بينما يرى المؤرخ خليل انالجيك أن إنجلترا - وهولندا فيما بعد - قد حصلت على الإمتيازات التجارية من السلطان مراد الثالث في مقابل إبرام تحالف عسكري دفاعي معه تتولى بموجبه إنجلترا محاربة ملك أسبانيا فيليب الثاني (٥).

1- Inalcik, op., cit., p.368.

٢- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج ١ / ص ١١٦.

3- Hurewitz, op., cit., p.10.

٤- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٢١٤-٢١٥.

5- Inalcik, op., cit., p.195.

وختاما فهناك ملاحظة تضفي بعدا شخصيا على الإمتيازات العثمانية البريطانية لا بد من التنبيه إليها ، وهي أن ملكة بريطانيا كانت تمارس نشاطها التجاري الخاص بها كما ذكر أحد الباحثين المعاصرين :

" يشهد التاريخ بأن الملكة اليزابيث الأولى كانت تاجرة رق محترفة ، وكانت شريكة أكبر تاجر رقيق في عهدها واسمه جون هوبكنز ، وكان رجال الكنيسة يحصلون إتاوة عن كل رأس مقابل أن يسمحوا بإبحار السفينة " (١).

ورغم شيوع ذلك الضرب من أنواع التجارة في البلاد الإسلامية حينها ، إلا أن الملكة ربما رغبت في توسيع تجارتها ، ولكن من المؤكد أن بلاد الإسلام لم تحتكر تلك التجارة البشعة وحدها ، فضلا عن أنها ليست المصدر الممول لها. ولعل الملكة أدركت حجم الأرباح التي جناها التجار الإنجليز الذين تعاملوا في البضائع الشرقية عبر موانئ طرابلس وبيروت في أوائل القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، فأرادت أن يكون لها من ذلك نصيب وافر (٢).

وبعد هذا العرض لآراء الباحثين المعاصرين حول الأسباب المحتملة لعقد الإتفاقية بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، فإنه يمكن تلخيصها في أربعة محاور رئيسة. أولا : أن الدولة العثمانية إحتاجت إلى المواد الحربية والذخيرة لخوض حربها ضد الدولة الصفوية ، وقد تكفلت بريطانيا بتوفيرها. ثانيا : رغبة بريطانيا في عقد تحالف عسكري ضد الإمبراطور فيليب الثاني الذي كان يطمح إلى إخضاع التاج البريطاني لسلطته ، وهو شعور ساد في بريطانيا منذ عصر السلطان سليمان القانوني ، علاوة على إستفادة الجيش البريطاني من الخبرة العسكرية العثمانية من جهة ، وتهديد الإمبراطورية لمنطقة شمال إفريقيا المسلمة ، وكذلك قلق الدولة العثمانية من التقارب بين الإمبراطورية الألمانية وروسيا القيصرية والذي ربما شكل خطرا على الجبهة الشرقية للدولة ،

١- جبر الله الأمين ومدبولي عثمان ، حزام المواجهة : حرب التنصير في أفريقيا ، دار الذخائر ، الدمام ، ط ١ ، ١٤١٤هـ ، ص ١١.

2- Inalcik, op., cit., p.364.

بالإضافة إلى تطلع السلطان لتكوين حلف لمواجهة النمـــسا مـــن جهـــة أخرى. ثالثا : فتور العلاقات العثمانية الفرنســية نتيجــة تنكــر فرنســا لإلتزاماتها بسبب تأثير الكنيسة الكاثوليكيــة على القرار السيــاسي فـــي باريس ، وإستغلال الملكة إليزابيث الأولى تلك الفرصة الســـانحة لبنـــاء علاقات مع الدولة العثمانية ، بينما بدأت الحركة البروتستانتية تجذب إليها المؤيدين في بريطانيا ، وخاصة وأن التجارة تركزت في أيـــدي أتباعـــها المناهضين لبقايا الفكر الكنسي التقليدي في لندن. وأخـــيرا : فـــإن تلـــك الأسباب مجتمعة ساهمت في وصول الطرفين العثماني والبريطاني إلـــى إتفاق مرضي ، ويمكن إختصارها في عبارة واحـــدة مفادهـــا أن الدولـــة العثمانية سعت إلى ضرب دول أوروبا بعضها ببعض من خلال تعميـــق هوة الصراع الديني بين الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية.

ثانيا : عرض وتحليل لبنود الإتفاقية :

جاءت معاهدة الإمتيازات العثمانية البريطانية في إثنتين وعشرين مادة إشتملت على مواضيع مختلفة ، وقد تعلقت بالسماح للرعايا الإنجليز بالتجارة ، وتحرير الأسرى والعبيد ، وعدم دفع الضرائب للمقيمين في الدولة العثمانية ، وحرية تعيين القناصل ، وتحرير الإنجليز المختطفين والمتحولين إلى الإسلام بعد إجراء التحريات اللازمة ، وعدم نهب السفن الإنجليزية.

وقد إختلف المؤرخون كما هي العادة حول تاريخ عقد الإتفاقية بين البلدين ، إذ ينقل محمد فريد أن السلطان مراد الثالث منح ايزابيلا – تحريف لكلمة إليزابيث – ملكة بريطانيا في سنة ٩٨٥هـ/١٥٧٧م إمتياز خصوصي لتجار بلادها (١) ، بينما يشير مصدر آخر إلى السفارة التي ذهبت إلى إسطنبول في عام ٩٨٧هـ/١٥٧٩م والمكونة من ثلاثة تجار هم وليام هاربورن ، و ادوارد اوسبرن ، ورتشارد ستيبل للحصول على إمتيازات أسوة بغيرهم (٢).

أما الباحثة ليلى الصباغ فإنها تذكر أن وليام هاربون تمكن في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م من الحصول على وعد عام له ولشركائه بحرية التجارة في الأراضي العثمانية ، ما لبث أن تحول ذلك الوعد إلى معاهدة بناءا على طلب الملكة إليزابيث الأولى (٣).

وهذا التفاوت في التواريخ مرده إلى تعدد الزيارات التي قام بها المندوبون البريطانيون إلى العاصمة إسطنبول لخطب ود الدولة العثمانية ، وكذلك الفترة الزمنية الفاصلة بين التوقيع والمصادقة النهائية ، ولكن من المؤكد أن المراسلات بين الطرفين بدأت في عام ٩٨٥هـ/١٥٧٧م ثم توجت بالتوقيع على المعاهدة في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م كما هو راجح من الوثيقة الموجودة في مكتب السجلات العامة في بريطانيا.

سبق وأن أشرت إلى أن أحدا من المؤرخين العرب لم يورد ترجمة

١- مرجع سابق ، ص ٢٦٠.
٢- مجلة المقتطف ، مرجع سابق ، ص ٤٦١.
٣- مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٤-١٧٦ وما بعدها.

كاملة للنص التركي أو الإنجليزي من المعاهدة ، بل إكتفى الكثير منـــهم بالقول أنّها مشابهة للإتفاقية الفرنسية ، وقد ذكرها كلاً من هـيروتز فـي كتابه الديبلوماسية في الشرق الأدنى والأوسط ، وكذلك كتاب أربعة قرون من العلاقات التركية البريطانية للمؤرخين وليام هالي وعلي باجيس ، وقد أخذ هيروتز نسخته نقلاً عن ريتشارد هاكليوت (١).

فيما إعتمد وليام هالي وعلي باجيس على الوثيقـة الموجـودة فـي خزانة مكتبة بودلاين بمدينة أكسـفورد "رقـم م . س . أو ر . ٦٧ " ، بالإضافة إلى بعض الإستشهادات من النسخة غير المكتملة الموجودة فـي مكتب التسجيل بإسطنبول ، وكذلك النسخة الموجودة ضمن مجموعة شول لأسعد أفندي باشا ، كما أوردا نسخة للمعاهدة باللغة التركية العثمانية قـد كُتِبت في الثامن من شهر ربيع الثاني لسنة ٩٨٨هـ الموافـق ٢٥ مـايو ١٥٨٠م.

وهناك شاهد آخر يؤكّد توقيع الإتفاقية في ذلـك التـاريخ أوردتـه دراسة معاصرة في معرض الإشارة إلى الدور الذي لعبـه سـعد الديـن مؤرّخ ومعلّم السلطان مراد الثالث في إنجاز الإتفاقية مع بريطانيـا ، إذ كان المذكور مُرافقاً للتاجر وليام هاربورن خلال فترة سفارته ، وقد جـاء إسم ذلك المُعَلّم في وثيقة يرجع تاريخها إلى عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م.

وتوجد في مكتب السجل العام في لندن نسخة للمعاهدة مكتوبة باللغة اللاتينية تم إرفاقها مع النسخة الأصلية التي قُدمّت إلى الملكة إلـيزابيث ، وهي مكتوبة بخط اليد برجل تركي يدعى مصطفى ، وهي محفوظة تحت الرقم (SP 78 4A) ، والكشاف رقـم (vol.236, p.284,no.305.) ، ولكن النسخة الأصلية لم يعثر عليها أبداً كما هـو حـال كثيـر مـن المعاهدات في تلك العصور (٢).

1- Richard Hakluyt, The Principal Navigations, Voyages and Traffics and discoveries if The English Nation Made by Sea or Overland to the Remote and Farthest Distant Quarters of The Earth at any Time within the Compasses of these 1600 Years, London, 1904, vol.5, pp.183-189.
2- Hale and Bagis, op., cit., pp.90, 103, 231-236.

وقد إعتمدت على النسخة التي أوردها المؤرخ هيروتز ، وقمت بترجمتها شخصيا عن الأصل المكتوب باللغة الإنجليزية – وأرفقتها في الملاحق – ، كما قارنت مضمونها بالنسخة التي نشرها هالي وبلقيس بالإنجليزية أيضا ، وقد جاءت بنودها على النحو التالي :

المادة الأولى : في ظل إحترام الطرف الأول – ملكة إنجلترا – لشروط الإتفاقية وشيوع السلم والأمن ، فإنه من جهتنا – أي السلطان – ندعو إلى عدم التحرش أو التسبب في إشكاليات لرعاياها الذين يأتون بممتلكاتهم وبضائعهم وسلعهم سواءا بواسطة سفنها الشراعية أو سواها عبر البحر ، وكذلك رعاياها المسافرين عليها وممتلكاتهم وبضائعهم ، أو رعاياها المسافرين عبر أراضي الدولة ودوابهم وبضائعهم وممتلكاتهم ، وفي المقابل فإنه يتعين عليهم الإنشغال بعملهم وواجباتهم المعتادة فقط.

المادة الثانية : إذا سافر أو قدم رعاياها للأراضي الخاضعة لسيادتنا وأمننا أو غيرها من المقاطعات التابعة لنا ، فإنه لا يمكن إحتجازهم تحت أي ظرف طالما أنهم يقومون بعملهم بصورة سليمة ، وعليه فإنه يجب إطلاق سراحهم ثانية.

المادة الثالثة : تحظى جميع السفن والمراكب الانجليزية القادمة والمغادرة للموانئ والمرافئ الخاضعة لسيادتنا وبقية الموانئ في المقاطعات التابعة لنا بالسلام والأمن.

المادة الرابعة : يجب على طاقم الأسطول السلطاني أو سواه تقديم المساعدة خلال العواصف البحرية التي تعصف بأولئك الرعايا ، أو في أي لحظة يحتاجون فيها ليد العون ، وكذلك فإنه لا يجوز لأحد أن يمنعهم أو يشق عليهم للحصول على إحتياجاتهم من المؤونة والغذاء مقابل المال.

المادة الخامسة : في حالة طرح البحر سفنهم على الشاطئ ، فإنه يتعين على القضاة والعمال وغيرهم تقديم المعونة ، ويجب إعادة الممتلكات والبضائع الناجية إليهم دون أي أذى.

المادة السادسة : لا يجوز إعاقة الإنجليزيين المسافرين برا أو بحرا طالما أنهم يلتزمون بعملهم ، ولا التحرش بهم أو إيجاد المشكلات لهم.

المادة السابعة : يسمح للتجار والمترجمين المرافقين لهم بالدخول لأراضينا الآمنة برا أو بحرا ، والقيام بالبيع والشراء والتبادل التجاري ، ولا يجوز لأي شخص من أمراء البحار والربابنة وغيرهم وكذلك العسكر عموما إعاقة التجار الإنجليز في قدومهم ومغادرتهم أو التحرش بهم ومشاكستهم هم وعمالهم وبضائعهم ودوابهم ، وذلك بعد دفعهم للضرائب المعتادة بموجب القانون الخاص.

المادة الثامنة : إذا تراكمت الديون على أحد الإنجليز ثم إختفى ولم يعثر عليه ، فلا يجوز سجن أو إيقاف أي شخص آخر من أجل تلك الديون سوى الشخص الذي يكفله.

المادة التاسعة : إذا توفي أحدهم فإنه يجب إعطاء بضاعته وممتلكاته لمن أوصى له ، أما إذا لم يوص فإن حاجياته تسلم لمرافقيه ، وبمعرفة القنصل دون تدخل من أي شخص آخر.

المادة العاشرة : في حالة ممارسة التجار والتراجمة والقناصل التابعين لإنجلترا وكذلك رعايا الأراضي التابعة لها لعمليات البيع والشراء والمتاجرة وتقديم الضمانات وغيرها من الأنشطة المشمولة بقانون الشريعة في أملاكنا الآمنة ، فإنه يجب عليهم تسجيل أنشطتهم لدى القاضي في السجلات أو الحصول على حجة أو شهادة منه ، وعند نشوب أي خلاف يجب التثبت من سجلات القاضي والتصرف في ضوء محتوياتها ، أما في حالة فقدان أو غياب أحد هذين البرهانيين - السجل أو الحجة - وإدعاء التجار بخلاف القانون المقدس وبصورة باطلة ، فإنه ترفض دعاواهم ويتم منعهم من الإستمرار في عملية المخادعة.

المادة الحادية عشر : إذا إدعى شخص على أحد الإنجليز النصارى بأنه أهان العقيدة والدين الإسلامي ، فلا يجب قبول أي شهادة كاذبة بغرض الترويع والإيذاء مما يخالف قانون الشريعة ، ويتعين منعه من تحقيق ذلك.

المادة الثانية عشر : إذا إستدان أحد الإنجليز أو حامت حوله الشكوك ثم لاذ بالفرار ، فإنه لا يجوز إعتقال أي شخص بدلا عنه إلا الكفيل الضامن.

المادة الثالثة عشر : إذا عثر على عبيد تابعين للرعايا الإنجليز وبعد التأكد من كونهم إنجليز ، فإنهم يسلمون لهم شريطة أن يتم ذلك من خلال القنصل.

المادة الرابعة عشر : إذ إستقر الإنجليز وسكان الأراضي التابعة لهم في بلادنا سواءا كانوا متزوجين أو عزاب فإنهم مخولين القيام بمهنهم ، ولا يجب عليهم دفع الخراج.

المادة الخامسة عشر : لا يسمح بوضع العراقيل أمام القناصل المعينين في الإسكندرية وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس الغرب وغيرها في حالة إستبدالهم بآخرين من الرجال الأكفاء لشغل تلك المواقع.

المادة السادسة عشر : إذا إنشغل التراجمة فإنه يجب تأخير الأعمال المهمة - مثل المرافعات القانونية - حتى وصولهم وتفرغهم ، وفي المقابل فإنه لا يجوز إستخدام الحجج الواهية للتغيب عن المحكمة ، ويجب حث التراجمة على الإستعداد التام.

المادة السابعة عشر : في حالة حدوث خلاف بين الإنجليز أنفسهم ، فإن السفير المذكور أو القنصل هو الذي يتولى الفصل بينهم بموجب أعرافهم ، ولا يجوز لأحد منعهم من ذلك.

المادة الثامنة عشر : إذا أسرت بعض القوارب الشاذة بعض الإنجليز بعد توقيع هذه المعاهدة عهد نامه وتم جلبهم إلى الروملي أو الأناضول بغرض بيعهم ، ففي هذه الحالة يجب القيام بالتحقيق أولا بكل حرص ومهارة ، ثم معرفة من قام ببيعهم ، وبعد ذلك فإن تحول الأسير إلى الإسلام فعلى المالك تحصيل ماله من البائع مع إطلاق سراح الأسير فورا.

المادة التاسعة عشر : إذا إلتقت السفن والمراكب والأساطيل التابعة لنا بنظيراتها البريطانية في عرض البحر فيجب إظهار الصداقة لبعضهم البعض وعدم القيام بأي عمل ضار أو مدمر.

المادة العشرون : تُمنح بريطانيا جميع البنود المكتوبة والمُسجّلة التي حصلت عليها فرنسا والبندقية والملوك الآخرين من أصدقاء الدولة بموجب المعاهدات المبرمة معهم ، ولا يُسمح لأحد بوضع العراقيل أمامهم أو التحرش بهم ممّا يُخالف قانون الشريعة ومعاهدتنا المَكتُوبة.

المادة الحادية والعشرون : يجب حماية وصيانة السفن والمراكب الإنجليزية في أراضينا حتى تغادر بالسلامة.

المادة الثانية والعشرون : إذا نهبت بضائعهم وممتلكاتهم فيجب القيام بمحاولات وإجتهادات للبحث عن طاقم السفينة والمفقودات ، وتقديم الجناة للعقاب المناسب ، وعلى تابعيّ السلطان جميعاً من البيلربيك وأمراء البحار والسنجق بيك والربابنة والقضاة والمحافظين والربابنة السلطانيين والمتطوعيّن الإلتزام بمغزى هذه الإتفاقية وعدم السماح بمخالفتها ، وأخيراً فإننّا سنلتزم بشروط هذه المعاهدة ونُطبقها طالما إلتزموا - أي الإنجليز - بالصدق والإخلاص ولن نسمح بخلاف ذلك أبدا (١).

تلك هي موادّ المعاهدة كاملة كما جاءت في المصدرين المشار إليهما آنفاً ، وقد لمست بعض الإختلافات بين نسخة هيل وباقيس وبين نسخة هيروتز من جهة التقديم والتأخير في بعض المواد وصياغتها ، ولكن دون إخلال بالمضمون ، وقد أشار جُلّ الباحثين إلى أنّ المعاهدة تكونت من إثنين وعشرين مادة ، بينما أورد هيل وباقيس مادة إضافية دعا فيها السلطان رجال دولته إلى الإلتزام بما جاء في الإتفاقية ، وتلك هي نقطة الإختلاف الوحيدة بين النسختين.

وبعد هذا السّرد لموادّ المعاهدة ، فإنهّ يتعيّن تناولها بالدراسة والتحليل للتوصل إلى فهم أشمل وإدراك أكبر لما تضمنته ، ومحاولة إستنطاق النصوص أو ممارسة عملية القراءة بين السطور للكشف عن الجوانب الخَفيّة فيها أو الأهداف غير المُعلَنَة بلغة العصر الحديث ، وقد

1- Hale and Bagis, op., cit., pp.86-89. ; Hurewitz, op., cit., pp.7-9. أنظر الملاحق ٤ ، ٥ ، ٦.

أشرت إلى إعراض المؤرّخين عن الخوض في موضوع الإمتيازات بالشرح والتفصيل . أمّا معاهدة الامتيازات العثمانية البريطانية فإنّها حظيت بنصيب أوفر من الإهمال ، بإستثناء المحاولة اليتيمة التي قام بها المؤرّخان المعاصران وليام هيل وعلي باقيس لِمَاماً على هامش عرض موادّها.

فقد ناقش المؤرخان موادّ الإتفاقية من زاوية المقارنة بينها وبين المعاهدة المُبرَمة بين الدولة العثمانية وفرنسا في عام ٩٧٦هـ/١٥٦٩م في زمن السلطان سليم الثاني والد مراد ، وقد تملّكهما العجب من عدم قيام أية محاولة لعقد مقارنة بين المعاهدتين إلى العصر الحالي ، وبرّرا ذلك بفقدان كم هائل من المراجع القديمة المعنية بالموضوع ، فبادرا بإجراء مقارنة موجزة بين الإتفاقيتين جاءت في بضع وُرَيقات ، وسأتناول أهم ما جاء فيها.

لقد توصل الباحثان إلى أنّ المعاهدة العثمانية البريطانية ليست سوى نُسخَة مُعدّلة عن الاتفاقية العثمانية الفرنسية مع فارق بسيط يكمن في إستبدال إسم بريطانيا مكان فرنسا في عشرين من موادّها ، إذ تم نقل أربعة عشر مادة حرفياً عن النصّ الفرنسي ، فيما أُجريت بعض التعديلات على سبعة منها فقط.

وبحسب النتيجة التي خلص إليها الباحثان ، فإنّ التشابه جاء في الموادّ : ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، والتي شملت مواضيع أمن السفن ، وبضائع المراكب المُتعطّلة ، وسلامة المسافرين ، وحماية التجارة ، والشهادة الشرعية ، والإجراءات القانونية ، والشهادة الكاذبة ، والإعفاء من الخراج ، والخلافات بين المواطنين ، وتفتيش السفن ، وإظهار الصداقة بين البواخر ، وإمتيازات التُجّار البنادقة ، والدفاع عن السفن ، والبضائع المسروقة ، والأوامر للمسئولين في الدولة العثمانية (١).

أمّا جوانب الإختلاف ، فإنّها شملت مجالات المساعدة في عرض البحر ، والرقيق ، وحضور المترجمين كما وردت في الموادّ ٤ ، ١٣ ، ١٦ ، حيث حصلت بريطانيا على إمتيازات أقلّ ممّا أعطي لفرنسا ، بينما إنتزعت بريطانيا إمتيازات واسعة جداً بالنسبة لتحصيل الديون وتعيين

1- Hale and Bagis, op., cit., pp.90-91, 98-103.

القناصل بحسب المادتين ٨ ، ١٥ . أما موضوع تحرير العبيد ، فإن مضمون المادة ١٨ إختلف بالكلية عن نظيره في النسخة الفرنسية ، لكن الباحثان لم يشيرا إلى نوعية ذلك الإختلاف أو الطرف الذي كان الأكثر إفادة منه ، أما المسئولية عن الديون والواردة في المادة ١٢ ، فإن ما حصلت عليه بريطانيا مشابه إلى حد كبير الإمتياز المقابل في المعاهدة العثمانية الفرنسية.

كما إعتبر المؤرخان المقطع الخاص بالإلتزام بتنفيذ مواد المعاهدة وتوجيه السلطان للمسئولين العثمانيين بذلك الخصوص مادة مستقلة ، مما جعل الإتفاقية تتكون من ثلاثة وعشرين مادة ، بينما إقتصرت مقارنتهما على إحدى وعشرين منها ، أما المادتان المتبقيتان فإنهما مما أختصت به بريطانيا لكن دون إيضاح المؤرخين مقصدهما بذلك (١).

وبعد إستعراض نتائج تلك المقارنة القيمة ، سأتناول تحليل مواد المعاهدة الذي أغفله الباحثان وغيرهم. فبالنظر في مواد الإتفاقية يظهر أنها تناولت جانبين رئيسين تعلقا بأحوال الإنجليز وإقامتهم في أراضي الدولة العثمانية أولا ، ومزاولة التجارة ثانيا ، وبعبارة أخرى فإنه يمكن تصنيفهما تحت عنوانين أساسيين هما النشاط التجاري والأحكام القضائية ، وليس هناك أدنى إشارة إلى الدين والعبادة. وثمة جانب آخر إنفردت به تلك المعاهدة عن سابقاتها يكمن في النص على تعيين السفراء والقناصل في العواصم الإسلامية في الشام ومصر وشمال إفريقيا بصفة خاصة كما جاء في المادة الخامسة عشر ، كما يلاحظ على الإتفاقية أحاديتها الصريحة نظرا لأنها أوضحت حقوق الإنجليز المكفولة شرعا لدى الدولة.

أما الأمر المثير للغرابة حقا خلو المعاهدة من تحديد نسبة الضرائب المفروضة على الإنجليز ، علما بأنها – أي المعاهدة – تجارية المنشأ والهدف. كما خلت المعاهدة العثمانية الإنجليزية من القسم أو اليمين السلطانية لضمان العمل بما جاء فيها ، وليس ثمة تفسير لذلك الإغفال المحير سواءا من وجهة النظر الدينية أو الدبلوماسية ، ولكن ذلك لم يكن له تأثير كبير على الإلتزام بمضمونها وإستمرارية العمل بها (٢).

ولقد تناولت عشر مواد كاملة : من ١ إلى ٧ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٢

1- Ibid, p.91, 99.
2- Ibid, p.102.

الجانب التجاري ، وشملت كافة الجوانب المتعلقة بنشاط الإنجليز في الأراضي العثمانية ، والتي دارت في مجملها حول حماية التجار وبضائعهم وممتلكاتهم وسفنهم من الإعتداءات من قبل رعية السلطان وموظفيه ، وبذل العون والمساعدة للتجار الذين إنقطعت بهم السبل في البحر أو البر ، وعدم التعنت والتعسف في إمدادهم بالمواد الأساسية التي يحتاجون إليها حال تعطلهم ، ومعاقبة الأشخاص الذين يلحقون الضرر والأذى بالتجار البريطانيين خلافا لما نصت عليه المعاهدة.

ولكن أكثر ما يثير الانتباه في صياغة تلك المواد التأكيد على أن تمتع التجار الإنجليز بتلك المزايا مرهون بإلتزامهم بشرطين رئيسين هما دفع الضرائب المحددة وعدم الإنخراط في أنشطة أخرى سوى التجارة كما نصت على ذلك المادتين الأولى والثانية ، فيما ألمحت المادة السادسة إليهما ، ولعل ذلك التخصيص من قبل السلطان العثماني كان بسبب بعض السلبيات التي أفرزتها معاهدات الإمتيازات مع الدول الأخرى في الماضي.

أما الاحتمال الآخر للتأكيد الصريح على الاقتصار على التجارة كونه صدر وفق الأعراف التجارية المحلية في بريطانيا ، ومما يذكر في هذا الصدد أن وليام هاربورن وشركائه سمح لهم بوضع قوانين وتعليملت لتنظيم التجارة مع الدولة العثمانية وأوضاع التجار فيها بما لا يتعارض مع قوانين المملكة البريطانية . وقد تم التوصل إلى ذلك الإتفاق مع الملكة بعد معارضة شديدة ، وتم تحديده بسبع سنوات ، وحصره في إثني عشر تاجرا فقط هم أعضاء الشركة ، بينما إحتفظت الملكة لنفسها بحق تعيين عضوين إضافيين في الشركة ، وكانت تلك النواة الأولى لشركة الليفانت البريطانية (١).

علاوة على ذلك فإن الملكة إليزابيث الأولى إستثمرت شخصيا مبلغا كبيرا من المال قدره إثنين وأربعين ألف جنيها في شركة الليفانت عند تأسيسها ، وربما دفعتها خشيتها على أموالها للتأكيد على عدم تجاوز أعضاء الشركة للدور التجاري المناط بهم . ولكن الأمر الأهم للملكة كان خوفها من خسارة حليف قوي بذلت جهودا متضافرة للتوصل معه إلى الإتفاقية ، نظرا لحاجتها الماسة إلى دعمه ضد أسبانيا المعادية (٢).

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٨.

2- Vella, op., cit., p.26.

أما الجانب البارز والمغري لبريطانيا في مواد المعاهدة كان إعفاء التجار والمقيمين وأسرهم من دفع الخراج بحسب المادة الرابعة عشر ، وأغلب الظن أن المقصود بذلك الجزية التي تكون على الكفار دليل إذلال وصغار لهم ، وليس الخراج المفروض على الأرض أو الزرع على ما هو مقرر في كتب الفقه الإسلامي ، ولعله أشكل على المؤرخين النصارى التفريق بين الكلمتين فحسبوهما مترادفتين ، وللعلم فإن الجزية ليست مقدرة بمبلغ معين من المال ، كما إنها قابلة للزيادة أو النقصان ، وليست كبيرة على أي حال.

إن ذلك التنازل عن تحصيل الجزية الواجبة شرعا ليس له ما يبرره إلا أن يكون أولئك التجار عاجزون عن دفع الجزية ، وهذا ليس واردا فإنهم كانوا يمارسون نشاطا يدر عليهم أموالا كافية لدفع تلك المبالغ الرمزية ، ولكن ربما كان المقصود من الإعفاء النساء والأطفال ، مما تؤيده نصوص الشريعة الإسلامية (١). أما بالنسبة إلى إحتمال الخطأ في الترجمة ، فليس هناك دليل واضح عليه فالنص صريح في ذلك الشأن ، لكن المهم في الأمر الأساس الشرعي الذي إعتمد عليه السلطان في منح ذلك التنازل ، وبخاصة في ظل إستئثار شيخ الإسلام بالتصديق على الإتفاقيات مع الدول الأجنبية (٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أن نسخة المعاهدة المكتوبة باللغة التركية أطلقت على موادها عهد نامه ، أو مجموعة القوانين التي تنظم وضع المعاهدين من غير المسلمين. بينما أطلق المؤرخان هيل وباقيس على ضمان الإتفاقية لحرية الحركة والأمن للإنجليز وصف المستأمنين تمييزا لهم عن أهل الذمة من رعايا السلطان غير المسلمين المقيمين في بلاده ، وهذه المصطلحات الفقهية ومدلولاتها هي التي تقرر الأحكام الشرعية بموجبها (٣).

من جهة أخرى ، فإن الأحكام القضائية المتعلقة برعايا بريطانيا المقيمين في ربوع البلاد العثمانية والتي وردت الإشارة إليها في المواد : من ٨ إلى ١٣ ، ومن ١٦ إلى ١٨ ، شملت توضيح الإجراءات المتعلقة بتحصيل الديون ، وتوزيع المواريث ، وتسجيل الأنشطة التجارية قانونيا ،

١- إبن القيم ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٠ ، ٤٢ ، ١٠٠-١٠١.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤١٠.
3- Hale and Bagis, op., cit., pp.98, 233.

ومنع الدعاوى الكيدية ، وأوضاع العبيد والأسرى ، وعدم سماع الدعاوى والمرافعات القضائية إلا في حضور المترجمين ، وفصل السفراء أو القناصل في النزاعات بين الرعايا البريطانيين.

ورغم توافق مضامين تلك المواد مع الأحكام الفقهية للمذهب الحنفي الذي إتخذته الدولة أساسا لأحكامها الشرعية كما تقدم ، إلا أنه يبرز من تلك المواد أمران رئيسان ، أولهما : إلزام التجار الإنجليز بضرورة تسجيل نشاطهم التجاري لدى القضاة الشرعيين في الدولة أو الحصول منهم على حجة شرعية للرجوع إليها عند فض المنازعات بين الإنجليز وسواهم كما ورد في المادة العاشرة. وثانيهما : التأكيد على إلغاء جلسات المحاكمة في حال غياب المترجمين بشرط كون الأسباب التي دعت إلى ذلك مقبولة ومنطقية بحسب المادة السادسة عشر. أما المواد الأخرى المتعلقة بالجانب القضائي فهي مشابهة للإتفاقية العثمانية الفرنسية (١).

وليس ثمة جديد في ذلك وقد تقدم مناقشتها وتحليلها في المبحث الأول من هذا الفصل مما يغني عن التكرار خاصة وأن منطلق هذه الدراسة النظري والمصطلح الذي تعتمده للإمتيازات ثابتين.

لقد تميزت المعاهدة العثمانية البريطانية بوضوح الجانب السياسي فيها بشكل بارز جدا كما في المواد ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، فللمرة الأولى في تاريخ معاهدات الإمتيازات الأجنبية ، تم تخصيص المدن التي رغبت فيها دولة أوروبية معاهدة فتح سفاراتها بها ، إذ حددت بريطانيا منطقة بلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا دون سائر أرجاء الدولة لتكون مقرا لبعثاتها السياسية كما جاء في المادة الخامسة عشر ، بالإضافة إلى إظهار الصداقة بين سفن البلدين المتعاقدين في عرض البحر ، كما توجت الإتفاقية منحاها السياسي الخالص بمنح التجار الإنجليز كافة الإمتيازات التي تمتع بها تجار البندقية وفرنسا من قبل.

ويبدو من ظاهر المادة الخامسة عشر أن مملكة بريطانيا قد إختارت أسواقها التجارية بعناية فائقة ونجحت في فرض شروطها على السلطان ، ولكن بالتمعن قليلا يتضح أن الدولة العثمانية وافقت على منح بريطانيا تلك التسهيلات لا رضوخا لضغوط غير قائمة أصلا ، وإنما في محاولة صادقة منها ووفق خطة محكمة لإنعاش الإقتصاد المحلي لتلك العواصم

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٤-١٧٦.

التي كانت تدين لها بالتبعية . وإن تلك السياسة الراشدة لتؤكد حرص الدولة على أحوال رعاياها في الولايات العربية ، وإستثمار الفرص المواتية لضمان سبل العيش الكريمة لهم ، وذلك مما يدحض مزاعم وإفتراءات دعاة القومية العربية حول إهمال الدولة العثمانية لأحوال المنطقة قرونا عديدة ، وبالتالي مسئوليتها عن التخلف الحضاري القائم!

كما إن منح بريطانيا جميع الإمتيازات التي حصلت عليها إمارة البندقية ومملكة فرنسا بحسب المادة العشرون يعد من أكثر المميزات إثارة للدول الأوروبية المتحالفة مع السلطان عموما ، وفرنسا على وجه الخصوص نظرا لما كانت تمتع به من حقوق حصرية وهيمنة على الملاحة في المياه العثمانية وخضوع السفن الأوروبية لعلمها ، وبالتالي الخطر المباشر الذي بات يتهددها من جراء منافسة بريطانيا لها في ذلك الشرف والدور الكبير ، إذ فهم من تلك المادة السماح لبريطانيا برفع علمها على السفن التابعة لها أسوة بفرنسا والبندقية (١).

ومن المعروف أن التاجر البريطاني انثوني جنكنسون كان قد حصل من السلطان سليمان القانوني على تصريح بمزاولة التجارة في البلاد العثمانية في عام ٩٦٠هـ/١٥٥٣م ، يشبه في مضمونه الإمتيازات التي تمتعت بها البندقية وفرنسا ، ولكن بإستثناء رفع العلم الإنجليزي على السفن البريطانية في المياه العثمانية (٢).

لم تعترض فرنسا حينها على ذلك الإتفاق الثنائي ، ولكن المعاهدة الرسمية الأولى بين الدولة العثمانية وبريطانيا أرقت الفرنسيين طويلا ، ودفعتهم للدفاع عن مصالحهم والتخلي لبعض الوقت عن السياسة المزدوجة التي مارسوها مرارا بحسب تأثير البابا والرأي العام المحلي على الملوك المتتابعين. علاوة على ذلك فإن الإنجليز أعلنوا عن نيتهم صراحة في منافسة تجار أوروبا في الأسواق الحيوية في الشرق عموما ، بل كانوا أكثر دقة في تحديد المدن التي ينون إقامة علاقات تجارية معها ، ولم تكن فرنسا في حالة تسمح لها بالسكوت على تطفل بريطانيا على أسواق إعتبرها الفرنسيون حكرا لهم لأربعة عقود تقريبا ، فلجأوا إلى المكائد المتنوعة للحيلولة دون ذلك وقد حالفهم النجاح مؤقتا.

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠.

2- Hurewitz, op., cit., pp.5-6.

أما أبرز عنصر مفقود في معاهدة الإمتيازات العثمانية البريطانية مقارنة بتلك التي منحت لفرنسا أو البندقية تمثل في عدم التطرق إلى الجوانب الدينية بتاتا ، فبمراجعة كافة المواد الإثنتين والعشرين يتضح خلوها من التلميح أو التصريح بموضوع ممارسة التجار الإنجليز شعائر وطقوس دينهم أثناء إقامتهم في الأراضي العثمانية ، خاصة وأن الإمتيازات منحت بناءا على رغبة الملكة إليزابيث الأولى (١).

ويتبادر إلى الذهن تساؤل حول عدم رغبة الملكة في إثارة حفيظة السلطان ، وبالتالي إعراضها عن المسائل الدينية وتقديم الأولويات وأهمها العون والمساعدة ضد الأسبان ، إلا أن المادة العشرين والتي نصت على منح بريطانيا سائر الإمتيازات التي حصلت عليها كل من فرنسا والبندقية ربما كانت كفيلة بتلبية تلك الجوانب مما لم يذكر صراحة في مواد الإتفاقية ، وإن أوضح دليل على أن تلك المادة كانت فضفاضة وغامضة هو رفع علم بريطانيا فوق سفنها التجارية ، كما إن البريطانيين قد توسعوا في فهمها وتطبيقها.

وثمة نقطة أخرى أشار إليها الباحث الغربي ألفريد وود تستحق التمعن لتميزها تتمثل في إشتراط السلطان على التجار الإنجليز تقديم بيان بأسماء المراكب المستعملة ، والبحارة العاملين عليها وطبيعة نشاطهم التجاري في أراضي الدولة ، يتم رفعه للقيادة العامة للبحرية في العاصمة إسطنبول (٢).

وتكمن أهمية تلك الشروط في أمرين رئيسين ، الأول : إختلافها النوعي عما ورد في الإتفاقيات السابقة ، والثاني : إغفال المراجع البحثية المعاصرة لها. ويبدو ظاهرا أن تلك الشروط كانت بمثابة إجراءات وقائية وشكلية بحتة حتى تتمكن الأساطيل العثمانية من معرفة هوية السفن والعاملين عليها ، ولكن ذلك كان أمرا غير مسبوق في تاريخ الإمتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب حتى ذلك العصر - إن لم يكن شرطا يتيما على الإطلاق - ، وربما كان بدافع الإحتراز من الممارسات الخاطئة والأخطار المحتملة لفتح الطرق البحرية والبرية أمام دولة لم يسبق للعثمانيين أن تعاملوا معها. إلا أن إغفال المؤرخين المعاصرين لهذه الجزئية المهمة يعتبر زلة خطيرة وبخاصة عند تقييم

1- Hale and Bagis, op., cit., p.87.
2- Wood, op., cit., p.11.

نتائج الإمتيازات الأجنبية البريطانية على أقل تقدير ، نظرا لأن تلك الشروط كانت بمثابة إجراءات صارمة لضبط تحركات الإنجليز ، وجعل الدولة على إطلاع دائم على أنشطتهم!

ومما تجب الإشارة إليه أن تلك الشروط الزائدة لم ترد في النص الأصلي للمعاهدة بحسب النسخ التي إطلعت عليها ، ولم يذكر المؤرخ الإنجليزي وود المصدر الذي إعتمد عليه في إيرادها ، وهذا الإشكال في حد ذاته يثير تساؤلا آخر لا يقل أهمية عن إمكانية وجود ملحق سري للمعاهدة ! ولكن لا يوجد دليل على تلك الفرضية نفيا أو إثباتا ، كما أنه لا يوجد مسوغ لإخفاء ذلك الأمر في ظل التحالف العسكري المعلن بين السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا الأول ثم إبنه هنري الثاني على الرغم من موجة الإحتجاجات العاصفة التي أثارها التحالف إقليميا وخارجيا.

إن تلك الشروط المقيدة ربما جاءت ضمن إحدى التعديلات والتي كانت تحصل عادة بمناسبة تولي سلطان جديد ، أو إستدراكا على المعاهدة حدث بعد مقدم أول سفير بريطاني إلى إسطنبول في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م ، وفي ظل الملابسات التي نجمت عن الإعتراضات الفرنسية على حق رفع العلم البريطاني على السفن في المياه العثمانية.

وخلاصة الأمر ، أن مواد المعاهدة العثمانية البريطانية لم تخرج في مجملها عن الإمتيازات التي حصلت عليها كل من فرنسا والبندقية مع بعض الإختلافات والتعديلات الطفيفة ، والتي كانت تصب في مصلحة الدولة العثمانية على أية حال ، وأبرزها النص على عدم تجاوز الرعايا الإنجليز للأنشطة التجارية ، مع الإلتزام بدفع الضرائب. كما إن المعاهدة حصرت مزاولة التجارة في عدد معين من الأفراد ، وحددت فترة زمنية لإنتهاء سريان مفعول تلك الإمتيازات ، وهي شروط إقترحتها شركة الليفانت الإنجليزية على المسئولين العثمانيين ، بينما حصلت بريطانيا على إمتيازات أقل في مجالات المساعدة في البحار والسماح للمترجمين بحضور المرافعات بالمقارنة مع فرنسا.

وأخيرا ، لم تشر المعاهدة إلى الجوانب الدينية المتعلقة بالتجار أسوة برعايا فرنسا والبندقية ، علما بأن المذهب الكنسي السائد في بريطانيا حينها كان على خلاف كبير مع الكنيسة الكاثوليكية المهيمنة على القارة الأوروبية ، وذلك أمر له أهمية كبيرة لا يمكن إغفاله بهذه السهولة ، الأمر الذي يشير إلى إستقلالية السلطان مراد الثالث في منح الإمتيازات للأجانب بمقتضى المصلحة العليا للدولة ، وليس تقليدا لأسلافه.

ثالثا : النتائج :

وبعد إستعراض خلفية الأحداث التاريخية التي واكبت عصر السلطان مراد الثالث ، والتي إنحصرت فيها الحرب على جبهتين رئيستين هما فارس وشمال إفريقيا ، وفي ظل طرح الأسباب المحتملة لعقد الإتفاقية وأهمها رغبة السلطان في ضرب إسفين بين دول أوروبا ، ومن خلال عرض وتحليل بنود الإتفاقية التي لا تعدو أن تكون عهد من السلطان للإنجليز لإيضاح قوانين الشريعة الإسلامية بخصوص مزاولتهم للتجارة وضوابط إقامتهم ، سأتناول في هذا الجزء النتائج التي ترتبت على المعاهدة في ضوء المبدأ الرئيس الذي إعتمدته من أن الإمتيازات – وفق التعريف المقرر سلفا – كانت تهدف إلى حماية مكتسبات الدولة عبر إختراق الصف الأوروبي بوسيلة سلمية ، وسوف أركز على أربعة محاور رئيسة هي الجانب الديني ، والمكاسب الإقتصادية ، والكشوفات الجغرافية ، والبعد السياسي مجسدا في مثلث العلاقات العثمانية المغربية البريطانية.

فبالنسبة لآثار المعاهدة على النواحي الدينية ، تجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية لم تتردد في منح بريطانيا – والأراضي المنخفضة لاحقا – إمتيازات تجارية وسياسية بعدما تبين لها أن الدولتين المذكورتين هما بمثابة عدوتان شرستان لإمبراطورية الهابسبرج ، وبخاصة إثر إنتشار المذهب الكالفني المنبثق من حركة مارتن لوثر الإصلاحية المعارضة للمذهب الكاثوليكي في أراضيهما (١).

كذلك فإن حصول إنجلترا على الإمتيازات التجارية كان ضمن خطة وضعتها الدولة العثمانية لإيجاد تحالف مضاد لفرنسا وأسبانيا في سنة ٩٨٩هـ/١٥٨١م ، وذلك بسبب موقف بريطانيا الديني المناهض للكاثوليكية ، وقد نجحت الدولة في القضاء على القوة الأسبانية التي حملت لواء الدفاع عن الكاثوليكية في العالم ، وسعت إلى نشرها في أوساط المسلمين في شمال إفريقيا ، كما أفسحت تلك السياسة الطريق أمام قيام دولة بروتستانتية معارضة أخرى هي هولندا ، والتي أزاحت فيما بعد دولة البرتغال المتحمسة للكاثوليكية من الخريطة السياسية (٢).

1- Karpat, op., cit., p.56.

٢- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٧٧.

ثم إستطاع السلطان مراد الثالث لاحقا في عام ١٠٠١هـ/١٥٩٣م إثارة الخلافات الدينية بين فرنسا وبريطانيا بموافقته على طلب سفير بريطانيا لدى إسطنبول إدوارد بارتون تعديل بعض مواد الإتفاقية السابقة لمصلحة بلاده ، وبالتحديد حق حماية تجار الدول غير المتعاهدة مع السلطان لفتح المجال أمام بريطانيا لتوفير الحصانة لهم ، الأمر الذي أشعل فتيل الصراع الفرنسي الإنجليزي لفترة تجاوزت عقدا من الزمان ، وإنتهت بدخول الأراضي المنخفضة طرفا جديدا في المعادلة الدينية السياسية بين الدولة العثمانية وأوروبا (١).

ونظرا لخطورة الدور الذي لعبته الدولة العثمانية في تكريس الخلافات الدينية في أوروبا ، فقد كان رد المرجعية الكاثوليكية في العالم مبتكرا بقدر ما كان صادرا عن نفسية يائسة ، إذ شجع البابا جريجور الخامس مبادرة دوق توسكانا وكبير النبلاء الأسقف فيردناند فون ميديشي ببناء أول مطبعة عربية في مدينة روما لنشر كتب الديانة النصرانية ، وتلك المتحاملة على الإسلام بين المسلمين لتشويش عقائدهم. كما لجأت البابوية إلى مخاطبة نصارى بلاد الشام ومهد المسيح – عليه السلام – لإثارتهم ضد الدولة العثمانية ، ففي سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م أرسل البابا رسولا من جزيرة مالطا يدعى ليوناردو آبل إلى الشرق العربي لفتح قنوات للحوار مع الكنائس الشرقية وبخاصة طوائف الموارنة والأرمن واليهود ، وإقترح إنشاء مجمع جديد لكل من طائفتي الموارنة والأرمن تفاديا لرفضهم الإستجابة للنداء البابوي.

ومما أفرزته تلك المطبعة – والتي تعتبر نواة لرافد مهم من روافد الإستشراق – بضع كتب إهتمت في مجملها باللغة العربية وقواعدها ، مثل الكافية لإبن حقيب ، والأجرومية ، وكتاب نزهة المشتاق في إختراق الآفاق للإدريسي في الجغرافيا. بينما سمح السلطان مراد الثالث للمطبعة بتسويق كتاب تحرير أصول اقليدس باللغة العربية للطوسي في سائر أنحاء الدولة العثمانية في عام ٩٩٦هـ/١٥٨٨م ، ولكن ما لبثت إصدارات المطبعة أن توقفت لفترة طويلة بسبب إعراض المسلمين عن شرائها (٢).

وتؤكد تلك النهاية رسوخ عقيدة المسلمين من جهة ، ومستوى

1- Horniker, op., cit., p.293.

٢- فوك ، مرجع سابق ، ص ٦١-٦٢.

الإحباط الذي بلغه رجال الكنيسة في روما من جهة أخرى ، وربما إرتأوا صرف جهودهم وتركيزها لتدارك الوضع في القارة الأوروبية نفسها ومواجهة الخارجين على سلطان الكنيسة من حلفاء السلطان العثماني.

أما في مجال التجارة فإن آثار المعاهدة تبدو أكثر وضوحا وجدوى إذ بالرغم من أن السفن الإنجليزية تاجرت مع الموانئ العثمانية منذ النصف الأول من القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي دون تواجد لجماعات التجار في الأراضي العثمانية أو محطات تجارية ، إلا أن الإتفاقية سمحت للتجار بالإقامة وممارسة نشاطهم ، وبالتالي منافسة الفرنسيين والبنادقة ، مما منح الدولة مرونة أكثر في التعامل مع الموردين والمصدرين ، وخلصها من الوقوع في أسر سياسة طرف أو آخر (١).

كما إن شركة الليفانت إستطاعت توطيد أقدام تجار بريطانيا في المنطقة ، وتزامن ذلك مع طور الإنحدار الشديد الذي كان يمر به تجار البندقية ، بالإضافة إلى الصعوبات التي كان يواجهها التجار الفرنسيون. ومما ساعد التجار الإنجليز على تحقيق تلك المكانة عدم دخول دولتهم في أي وقت مضى في نزاع مباشر مع العثمانيين ، فإستمر التجديد لإمتيازاتهم دون عوائق (٢).

إن تلك التدابير تشبه إلى حد كبير ما كان يمارسه السلاطين الأوائل من إتباع سياسية تقوية الإمارات الإيطالية الصغيرة من خلال التسهيلات التجارية للوقوف أمام هيمنة تجار إمارتي البندقية وجنوة.

ثم إن بريطانيا كانت لها أهداف خاصة بها ، إذ جاء في الدراسة التي وضعها أحد مستشاري الملكة إليزابيث الأولى ، أن التجارة مع الدولة العثمانية كانت كفيلة برفع مستوى أداء رجال البحرية الإنجليزية ، وقد تحقق ذلك الهدف بإنتصار الأسطول البريطاني على الأرمادا الأسبانية في سنة ٩٩٦هـ/١٥٨٨م. من ناحية أخرى ، نجح التجار الإنجليز في تحقيق أرباح وفيرة من التجارة المباشرة مع الأسواق العثمانية والإستغناء عن الوسطاء الذين كانوا يتقاسمون معهم المكاسب (٣).

1- Hurewitz, op., cit., p.5.

٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٧٢.

٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٧.

ولقد تركزت التجارة الإنجليزية في مجال الترانزيت ، وإنحصر نشاط التجار في مدينة حلب ، بالإضافة إلى إعتمادهم على ميناء الإسكندرونة لشحن بضائعهم إلى الأسواق في بريطانيا . ومنذ عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م والإقتصاد المحلي لمدينة حلب في إزدهار مستمر في ظل تنامي تجارة الحرير الفارسي عبر الخليج العربي والعراق والجزيرة وإيران ، فإنتعش الطريق البري بين الفرات وحلب (١) ، ونهضت الأوضاع الإقتصادية في مدن طرابلس ودمشق بالإضافة إلى القاهرة والإسكندرية (٢).

كما تمكن الصناع الإنجليز من تقليد الأقمشة البندقية وبيعها بأسعار رخيصة في الأسواق الأوروبية ، فأقصوا الوجود البندقي عن تجارة منطقة الشرق الأدنى نهائيا ، بينما وفرت لهم الأسواق العثمانية في بلاد الشام المواد الخام اللازمة لتلك الصناعة (٣).

ومن أجل ترسيخ التفوق البريطاني على حساب البندقية ، وبقصد تنظيم عمل التجار الإنجليز في الخارج ، فقد تم تأسيس الشركة التركية في سنة ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م لتنظيم مزاولة التجار لأنشطتهم في الأراضي العثمانية (٤) ، وكذلك القيام بمهمة تصدير الحرير الفارسي عن طريق مدينتي البصرة وبغداد ومنهما إلى مدينة حلب ثم إلى الموانئ الشامية المطلة على البحر المتوسط (٥).

١- رافق ، مرجع سابق ، ص ١٠٩.
٢- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٣.
٣- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٣٩-٤٠. إن نجاح الصناعة البريطانية يعد إنجازا بحد ذاته في ظل ظروف ذلك العصر العلمية والصناعية ، إلا أن الدولة العثمانية خرجت منه بنصيب الأسد حيث أنعش تجارة بلاد الشام في خضم حركة الكشوفات الجغرافية والحملة المحمومة للوصول إلى مصادر البضائع الشرقية والتي أفقدت المنطقة جزءا كبيرا من التجارة العالمية . من ناحية أخرى ، فقد أسهم ذلك النجاح في تحقيق مكسب مزدوج للطرفين بإلغاء التواجد التجاري لرعايا إمارة البندقية ، والتي سعى سلاطين كثر لإزاحتهم من الأسواق العثمانية.
٤- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج١ / ص ١١٦.
5- Inalcik, op., cit., p.368.

ونظرا لتعاظم الدور التجاري البريطاني في تلك الموانئ ، أصدرت الملكة إليزابيث الأولى في عام ١٠٠٠هـ/١٥٩٢م قرارا بدمج الشركة التركية مع نظيرتها الناشطة في إمارة البندقية معا تحت مسمى شركة الليفانت ، وكذلك فضا للنزاعات الناجمة بينهما بسبب الهيمنة المتزايدة لتجار الشركة التركية على حساب نظرائهم المتاجرين مع البندقية (١) ، وقد توصل الباحث التركي خليل انجليك إلى أن شركة الليفانت الإنجليزية كانت أنجح وأهم إستثمارات بريطانيا حول العالم حتى عام ١٠٠٨هـ/١٦٠٠م ، عندما تأسست شركة الهند الشرقية (٢). ومن أبرز الأدلة على تنامي حجم التجارة البريطانية مع الدولة العثمانية وبخاصة في الفترة التي سبقت عملية الدمج تلك (٩٩١-٩٩٦ هـ/١٥٨٣-١٥٨٨م) ، إرسالها تسع عشر سفينة من أكبر سفن ذلك العصر إلى الموانئ العثمانية.

من ناحية أخرى ، أبدت ملكة بريطانيا إهتماما ملحوظا بضرورة تعيين السفراء في بلاد الشام وتوفير سبل العيش الكفيلة بإستمرارهم في مواقعهم للحفاظ على التفوق على تجار البندقية ، وذلك رغم إختلافها مع أعضاء الشركة بخصوص تكاليف إقامة القناصل الإنجليز ، وإصرار الملكة على أن تتكفل الشركة بذلك (٣) ، فتبنى التجار ميزانية السفراء والقناصل لدى الدولة لمدة قرنين من الزمان (٤).

وقد تأسست القنصليات الإنجليزية خلال تلك الفترة وإنتشرت في مدينة حلب سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، والإسكندرية في سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م ، ثم أزمير في عام ١٠١٩هـ/١٦١١م وغيرها ، كما

1- Stanloy Mayes, An Organ For the Sultan, Putham, London, 1956, p.47.
2- Inalcik, op., cit., p.371.
3- Mayes, op., cit., pp.40, 45.
إن عدد السفن والذي يبدو صغيرا لأول وهلة ينبغي وضعه في إطار ظروف ذلك العصر الذي شاعت فيه أعمال القرصنة في البحار المفتوحة مما هدد إستمرارية الملاحة البحرية بين الموانئ التجارية ، ناهيك عن سلامة وحرية الأشخاص والسفن والممتلكات ، وبالتالي إنقطاع النشاط التجاري بالكلية ، وقد كان ذلك سببا لعزوف الكثيرين عن خوض البحار المغلقة فضلا عن المفتوحة!
4- Hurewitz, op., cit., p.9.

تواجد التجار الإنجليز في مدن أخرى مثل سالونيك وأثينا وأكري ، لكنهم كانوا يعملون تحت حماية فرنسا ، وذلك يوحي بأن بريطانيا كانت على إستعداد لأن تتنازل عن أسواق تجارية معينة في الأراضي العثمانية لصالح طرف أوروبي منافس ، ما عدا منطقة بلاد الشام ومصر الأكثر حيوية وأهمية (١).

وبالنسبة لمصر ، فإن إهتمام الإنجليز بدأ منذ عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م عقب تنصيب سفير لهم في إسطنبول ، ومن ثم تم تعيين أول قنصل بريطاني في مصر في ذلك العام ، وتوالى وصول السفن الإنجليزية إلى ميناء الإسكندرية بعد ذلك ، والتي كانت محملة بالبضائع الضرورية كالقصدير والرصاص ، بينما عادت بالعقاقير والتوابل إلى بريطانيا . ثم إزداد النشاط الإنجليزي بين عامي ٩٩٤-٩٩٥هـ/١٥٨٦-١٥٨٧م ، حيث أرسل السفير الإنجليزي في اسطنبول بعثة من التجار إلى القاهرة لدراسة مستقبل سوقها وفرصه ، فكانت توصياتهم إيجابية ومشجعة (٢). ولكن بسبب الرسوم الباهظة التي فرضت على متاجرهم والتي بلغت ١٠% خلافا للإتفاقية المبرمة والتي نصت على نسبة ٣% فقط ، وفضلا عن كساد تجارة الأقمشة الصوفية بمصر بسبب طقسها الحار ، وفي ظل المكائد الفرنسية المستمرة ، فإن بريطانيا إضطرت أخيرا إلى إنهاء عمل القنصلية بمصر في عام ١٠٠٩هـ/١٦٠١م ، وعهدت إلى القنصل الفرنسي برعاية مصالح التجار الإنجليز هناك . ثم تأرجحت تبعية التجار الإنجليز فيما بعد بين قناصل البندقية وفرنسا لفترة وجيزة (٣) ، ما لبث أن عادت بريطانيا بعدها فإفتتحت قنصلية لها في مدينة الإسكندرية نتيجة زوال العقبات التي كانت تواجهها (٤).

ومن فوائد الإتفاقية المباشرة للدولة العثمانية قبول بريطانيا بتصدير الرصاص والزنك للدولة ، وهما مادتان ضروريتان للصناعة العسكرية ، ثم توسعت بعد ذلك في تجارة الملابس الصوفية رخيصة الكلفة ، بينما إستوردت إنجلترا من الدولة العثمانية القطن والمنتجات الإيرانية وأهمها السلك ، والزيوت والخمور اليونانية ، والبضائع الهندية والإندونيسية (٥).

1- Inalcik, op., cit., pp.368-369.

٢- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٥٢.

٣- ياغي ، العالم العربي ، ص ١٩١.

4- Wood, op., cit., p.34.

5- Inalcik, op., cit., pp.369-371.

إن نجاح الدولة العثمانية في الحصول على المنتجات البريطانية في عصور كانت تمارس فيها الدول حظرا على تصدير وبيع المواد الحربية أو تلك التي تدخل في صناعتها لغير حلفائها – تماما كما يجري في عالمنا المعاصر – ، يبرز أهمية الإتفاقية وتوقيتها بالنظر إلى سلسلة الحروب المتتالية التي خاضتها الدولة العثمانية ، وحاجتها الماسة والمستمرة إلى البحث عن مصادر للمؤن العسكرية لإمداد جيوشها ، وإسهام المعاهدة مع بريطانيا في حل تلك الإشكالية الكبرى للدولة.

كما أسفرت الإتفاقية عن إعادة هيكلة نظام التجارة العالمي بصورة جذرية ، وبهذا الخصوص يفيد الباحث التركي خليل انالجيك بأن :

" نمو الرأسمالية الإنجليزية كنظام اقتصادي مدين في بداياته الأولى إلى السوق الشرقية – أي بلاد الشام ومصر – وفي ظل الامتيازات العثمانية في الفترة ٩٨٨-١٠٠٨هـ/١٥٨٠-١٦٠٠م عندما استوطن الإنجليز الهند " (١).

وتتبع آثار ذلك التحول في أسس الإقتصاد العالمي من نجاحه في تدمير نظام الإقطاع الذي هيمن على دول أوروبا قرونا عديدة ، وبدأ رياح التغيير التي أفقدت الكنيسة الكاثوليكية ورجال الكهنوت الأرضية المالية الصلبة التي كانوا يقفون عليها من جراء تحالفهم مع الملوك والنبلاء أصحاب الإقطاعات ، وبذلك تلقت الكنيسة في روما ضربة أخرى موجعة بعد حركة الإصلاح الديني التي لعبت الدولة العثمانية أيضا دورا بارزا فيها (٢).

كذلك فمن نتائج معاهدة الإمتيازات العثمانية البريطانية – بعيدة المدى – زيادة عدد الدول التي إعتنقت المذهب البروتستانتي ، وأهمها مملكة هولندا التي إستقلت عن تاج الإمبراطورية الألمانية الكاثوليكية ،

1- Ibid., p.372.

٢- راجع كتاب الشيخ محمد قطب مذاهب فكرية معاصرة فهو من أفضل الكتب الحديثة التي عالجت هذه الجزئية بروح إسلامية خالصة ، ونظرة علمية سليمة ؛ محمد قطب ، مذاهب فكرية معاصرة ، ص ٩-٧٨.

ومن ثم نجاح المملكة في إلغاء وجود البرتغـــال الفعلـــي كقـــوة بحريـــة وتجارية منافسة في الشرق الأدنى وجنوب آســيا ، وقـــد تحققـــت تلـــك التحولات الكبيرة بسبب الدعم العثماني للملكـــة الـــيزابيث الأولـــى فـــي مواجهتها للملك الأسباني فيليب الثاني في سنة ٩٩٥هـ/١٥٨٧م ، والحـــد من نشاط بلاده التجاري (١).

كما تمخض عن الإتفاقية قيام حملات لإستكشاف أراضي الدولـــــة العثمانية وأسواقها ، فقامت في سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م مجموعة مكونة من أربعة مغامرين إنجليز برحلة إستكشافية للوصول إلى الهند ، وقد مـــــروا في طريقهم على مدن طرابلس الشام والفلوجة وبغداد ثم البصرة وصـــولا إلى ميناء هرمز حيث قبض عليهم من قبل البرتغاليين بتهمـــة التجســـس. وقد نشر التاجر رالف فيتش مشاهداته لثمانية أعوام مـــن التجـــول فـــي الأقطار الشرقية في كتاب مشجعا الآخرين على المتاجرة مع المنطقــــة ، ومشيرا إلى الإمكانات التجارية المتوفرة هناك ، وإقتفى أثره زميله فـــــي الرحلة جون نيوبري الذي أصدر في سنة ١٠٠٦هـ/١٥٩٨م كتابا آخـــر عن الرحلة ذاتها ، وكان هدف أولئك التجار تنمية تجـــارة بلادهـــم مـــع الشرق نكاية في مملكة البرتغـــال التي كانت تستأثر بالمكاسب الماليــــة الضخمة من تجارة الهند (٢).

وفي المقابل ، حققت المعاهدة نتائج سياسية إيجابية كثيرة للطرفيـــن على أكثر من صعيد ، فالدولة العثمانية مثلا وجدت في ملكـــة بريطانيـــا حليفا متينا ضد الإمبراطورية الألمانية ، بينما شجعت الملكة فـــي عـــام ٩٩١هـ/١٥٨٣م السلطان مراد الثالث على قتال فيليب الثاني ملك أسبانيا وحليفه بابا روما ، كما أوعزت إلى سفيرها ببعث رســـالة مماثلـــة إلـــى الصدر الأعظم (٣) ، وكانت إحدى أولويات السفير وليام هاربورن إبـــان توليه منصبه الحيلولة دون تجديد وقف إطلاق النار بين أسبانيا والدولـــة العثمانية (٤).

إن ذلك الغزل السياسي البريطانـــي رغم إقتصاره على القول دون

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٧٧.
٢- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج ١ / ص ٨٥-٨٦.
3- E. Creasy, History of the Ottoman Turks, Richard Bentley, London, 1854, p.363.
4- Hale and Bagis, op., cit., p.1.

الفعل ، إلا أنه حال بين أسبانيا وإبرام سلام مع الدولة العثمانية ، وساهم بالتالي في تدمير القوة العسكرية الأسبانية في نهاية المطاف ، مما خفف بعض الضغوط على المسلمين في شمال إفريقيا والأندلس. ونظرا لأن بريطانيا لا تعرف اليأس ، فإنها نجحت في إقناع السلطان مراد الثالث بالتدخل لمصلحتها ضد الأسبان في سنة ٩٩٨هـ/١٥٩٠م ، حتى غدت الموانئ العثمانية خلية نحل بسبب إنشغالها بصناعة السفن والعدة اللازمة لخوض الحرب ضد فيليب الثاني. وحقيقة الأمر أنه لم يمنع السلطان من تقديم عونه للإنجليز سوى الحرب مع فارس ، وقد بادر حال إنتهائها بتلبية تلك الرغبة البريطانية الملحة والمحببة (١).

وقامت بريطانيا بدور فاعل في إضعاف جناحي الكاثوليكية أسبانيا والبرتغال وأنشطتهما العدوانية في جنوب القارة الأوروبية ، فلا غرابة في أن يمد السلطان لها يد العون ، وقد إستغلت بريطانيا الجانب الديني في حملتها الدعائية ضد الأسبان. إذ أثار السفير الإنجليزي في العاصمة إسطنبول حفيظة المسئولين العثمانيين نحوهما بالتركيز على الممارسات الوثنية التي كانت تعج بها كنائسهم من صور وتماثيل للمسيح وأمه – عليهما السلام – والقديسين وغيرهم (٢). كما إن الدعم الكبير الذي قدمته الملكة اليزابيث الأولى للأراضي المنخفضة للإستقلال عن التاج الإمبراطوري أسفر عن أزمة مالية خانقة لأسبانيا بسب إنقطاع عائدات نشاط هولندا التجاري والذي كان مصدر دخل رئيس لأسبانيا ، كما فاقمت هجمات القراصنة الإنجليز من تلك الأزمة (٣). وكانت هولندا دخلت ميدان المنافسة التجارية مشبعة بالعداء للبرتغاليين وذلك لأسباب دينية وإقتصادية معا ، كما حركتها الرغبة في القضاء على تجارتهم في الهند إنتقاما من ملك أسبانيا الذي أصدر قرارا بحرمان هولندا من نقل البضائع الهندية إلى شمال أوروبا (٤).

ولقد إنعكس ذلك الصراع المستشري بفائدة كبيرة على الدولة العثمانية فيما بعد إذ تمكن التجار الهولنديون من طرد نظرائهم البرتغاليين من المنطقة المتاخمة لأراضي السلطان في العراق والخليج العربي ، كما

1- Vaughan, op., cit., p.71.

٢- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٣٦.

٣- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٧١.

٤- عبد المنعم النمر ، تاريخ الإسلام في الهند ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٠هـ ، ص ٣٤٠.

تخلص العثمانيون من الحليف التقليدي لدولة الصفويين الرافضة والتي كانت تتربص بهم الدوائر.

من ناحية أخرى ، فإن مصرع الملكة الاسكتلندية ماري على يد أعوان إليزابيث الأولى ملكة بريطانيا – بعد نفاذ صبرها من تواطء ملكة اسكتلندا مع فيليب الثاني ملك أسبانيا ضدها – أشعل فتيل الحرب بين بريطانيا وأسبانيا ، فكانت موقعة الأرمادا الشهيرة في سنة ٩٩٦هـ/١٥٨٨م والتي إندحر فيها الأسطول الأسباني الضخم بأعجوبة ، وبذلك بدأت مرحلة الإنحدار للقوة الأسبانية وأفول شمسها للأبد ، كما فتحت تلك المعركة الباب أمام فرنسا للتخلص من نفوذ البابا الذي كان يعتمد على الأسبان لتهديدها. وسمحت تلك الأحداث النائية جغرافيا للدولة العثمانية بتنفس الصعداء ، وتركيز جهودها الحربية في جبهات أخرى أكثر أهمية بعد أن إطمأنت إلى إنهيار عدوتها أسبانيا ، وتحرر حليفتها فرنسا بضربة واحدة للجيش البريطاني الصديق.

ومن الجدير بالذكر أن نمو حركة التجارة البريطانية على عهد الملكة اليزابيث الأولى ساهم في زيادة القوة الإنجليزية البحرية ، وتوسع نتيجة لذلك نشاطها الإستعماري على حساب نظيراتها الأوربيات فرنسا وأسبانيا والبرتغال ، ولم يجاريها سوى مملكة هولندا الفتية. وبذلك تفوقت الدول البروتستانتية الناشئة على الدول التي كانت تدين بالكاثوليكية وتخضع لبابا روما والتي فقدت الموارد المالية اللازمة لمواجهة البروتستانت فضلا عن المسلمين ، وتقلصت بالتالي عدد الحملات البابوية العسكرية ضد الدولة في تلك الحقبة (١).

ثم إن تواجد القناصل الإنجليز في المدن المختلفة كان له بعد سياسي مهم جدا ، إذ إستفادت الدولة العثمانية من التنافس الشديد بين الأطراف الأوروبية للحصول على معلومات عن أنشطة التجار الأجانب ، وقدمت بريطانيا وبشكل غير مباشر خدمة جليلة للدولة بتعيين القناصل في مدن حلب ودمشق وحماة وطرابلس والقدس والموانئ الأخرى لكونها المناطق الأكثر جذبا للتجار الأجانب إقتصاديا ودينيا (٢).

ثم إن السفير البريطاني في إسطنبول كان حريصا على رعاية

١- راشد ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٥.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٠٦.

مصالح بلاده بالدرجة الأولى ، مما تطلب إعلامه للسلطات العثمانية بتجاوزات تجار الدول الأخرى نظرا لأضرارها المشتركة على الطرفين ، وقد أشاد أحد الساسة المتأخرين بأمانة السفير وليام هاربون وحكمته وطاعته للملكة ومصالح بلادها (١). ومنذ إبرام المعاهدة ، لم تدع بريطانيا سفارتها في اسطنبول شاغرة إلا لفترة وجيزة (٢).

ومن ناحية أخرى ، أظهرت ملكة بريطانيا اليزابيث الأولى إحتقارها في لحظة ما لفكرة التعاون العسكري مع العثمانيين ضد أسبانيا بإعتباره وصمة عار عليها وتشكيك في إخلاصها للديانة النصرانية ، ولكن التحركات السياسية للسفيرين البريطانيين الأولين في إسطنبول أثبتت أن ذلك كان شعورا عابرا ، أو تعبير مقصود للإستهلاك المحلي فقط ، مما يؤكد وجود عوامل سياسية خفية وراء تحرك الملكة (٣).

إن الإتفاق السياسي والحربي مع العثمانيين ضد أسرة الهابسبرج وأسبانيا كان من أبرز تلك الأسباب ، ومنذ ذلك الوقت أرسى السفير وليام هاربورن نفوذ بلاده في الشرق الأدنى على قواعد راسخة ومتينة من الأهداف المشتركة مما يدل على نجاح السلطان في إغراء ملكة نصرانية بالتحالف معه ومحاربة خصم له يشاركها في العقيدة – إلى حد ما باعتبار التشابه بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي – والثقافة والتاريخ (٤).

وثمة موضوع أخير وثيق الصلة بمعاهدة الامتيازات العثمانية البريطانية يتمثل في العلاقة التي جمعت بين حاكم المغرب وملكة بريطانيا إليزابيث الأولى ، إذ يجدد الذكرى " بزواج المصلحة " الذي تم بين الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني من جهة وفرانسوا الأول ملك فرنسا وزعماء ومؤيدي حركة الإصلاح الديني في ألمانيا من جهة أخرى ، وكأن التاريخ يعيد نفسه مع إختلاف الأطراف المشاركة إذ حلت بريطانيا مكان فرنسا ، بينما لعب حاكم المغرب دور مخلب القط الذي مارسه دعاة الإصلاح الديني في ألمانيا.

إن تاريخ العلاقات السياسية بين المغرب وإنجلترا يرجع إلى عام

1- Hale and Bagis, op., cit., p.24.
2- Horniker, op., cit., p.299.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٧٤.
٤- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٩٥.

٩٥٨هـ/١٥٥١م عندما قامت سفينتان بريطانيتان بأول رحلة تجارية بين لندن والمغرب ، ثم تبعتها ثلاثة سفن أخرى في العام التالي نظرا للأرباح الكبيرة التي حققها التجار في الرحلة الأولى. وقد توثقت الصلات بسبب المنافع المشتركة ، ونوعية البضائع وبخاصة الأقمشة والبارود ، مما إضطر مملكة البرتغال الطلب إلى بريطانيا بالكف عن التجارة مع المغرب في سنة ٩٨٢هـ/١٥٧٤م ، ولكن الملكة اليزابيث رأت أن البرتغال أولى بحظر التعامل معها . وتلك الأحداث تزامنت مع تولي السلطان مراد الثالث حكم الدولة العثمانية (١).

من ناحية أخرى ، فإن سبستيان ملك البرتغال كان يخالجه إعتقاد بأنه مكلف بتنصير المسلمين في شمال إفريقيا ، فتحالف مع فيليب الثاني ملك أسبانيا في سنة ٩٨٤هـ/١٥٧٦م ، وإنضم إليهما حاكم فاس المخلوع محمد المتوكل الذي لجأ إلى البرتغال (٢) ، وقد رضي المتوكل بتقاسم بلاد شمال إفريقيا وسواحلها مع ملك أسبانيا (٣).

ونتيجة لذلك الصلف البرتغالي والتحالف الكاثوليكي ، بحث الإنجليز عن حليف لهم في المنطقة ، فرنت الملكة ببصرها إلى المغرب وتم تبادل الرسائل بين عبد المالك السعدي وإليزابيث الأولى في عام ٩٨٥هـ/١٥٧٧م لتأكيد إستمرار التبادل التجاري بينهما ، وكذلك الإمتيازات المخولة للتجار الإنجليز (٤). وتسارعت وتيرة العلاقة بين البلدين فقام جون وليامز – وكيل أحد كبار التجار في لندن – ببيع السعدي قنابل للمدافع مقابل تزويده لإنجلترا بنترات البوتاسيوم ، والتي كان ملوك المغرب السابقين فرضوا حظرا على تصديرها. إن تلك الإتصالات جرت بدافع قوي من الساسة البريطانيين لإقامة علاقة متينة مع المغرب لمواجهة الخطر الأسباني الذي كان يهدد عرش الملكة إليزابيث الأولى (٥).

وقد ساعد ذلك التبادل التجاري للمواد الحربية على نشوب معركة

١- ب . ج . روجرز ، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام ١٩٠٠ م ، ترجمة يونان لبيب رزق ، دار الثقافة ، المغرب ، ط ١ ، ١٤٠١هـ ، ص ٣٩ ، ٤٢.

٢- التر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥.

٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٨٧.

٤- روجرز ، مرجع سابق ، ص ٤٣.

٥- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥.

وادي السيل التي خاضتها المملكة السعدية – وبدعم من الجيش العثماني – ضد البرتغال في سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م ، وأسفرت عن محو البرتغال من الخارطة السياسية الدولية لمدة ستين عاما ، وذلك بسبب فقدانها لمليكها وجنودها وأسطولها دفعة واحدة. ثم تحولت الدولة العثمانية لدعم الثوار البرتغاليين ضد ملك أسبانيا فيليب الثاني الذي إستغل الفراغ السياسي الناشئ في لشبونة فقام بإحتلال البرتغال (١).

كما ساهم الإنتصار الكبير على البرتغال في زيادة ثقة الإنجليز برسوخ الإقتصاد المغاربي ، فبادرت إنجلترا في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م بإرسال جون تيتني ممثلا تجاريا للشركة الإنجليزية التركية المستحدثة إلى الجزائر لتعزيز العلاقات الإقتصادية مع دول شمال إفريقيا. كما تولى الإنجليز تأمين اللوازم العسكرية للجزائر مخترقين بذلك قرار البابا القاضي بمنع الكاثوليك من بيع الأسلحة للجزائريين والتعامل معهم ، وطلبه إلى القناصل الأجانب مراقبة تنفيذ ذلك الأمر الكنسي. كما تقدم الهولنديون من جانبهم بدعم الجزائريين عسكريا (٢).

ونظرا لتزايد التبادل التجاري البريطاني مع دول المنطقة ، فقد تأسست في عام ٩٩٣هـ/١٥٨٥م في لندن شركة بلاد البربر للقيام بتركيز جهود التجار الإنجليز ، وذلك بموجب الإتفاقية المبرمة بين السلطان السعدي أحمد المنصور والملكة إليزابيث الأولى. كما أوجد قيام الشركة أرضا خصبة لبناء تحالف جديد بين الطرفين المسلم والبروتستانتي ضد المعسكر المناهض المكون من فيليب الثاني وأتباعه من الكاثوليك المتعصبين. وأكد السلطان السعدي أحمد المنصور في عام ٩٩٦هـ/١٥٨٨م عرضه على الملكة اليزابيث الأولى بتكوين التحالف ضد الملك فيليب الثاني خاصة في أعقاب هزيمة الأرمادا الأسبانية ، واعدا إياها بتقديم الرجال والسلاح ، وكذلك دعم الأمير المطالب بعرش البرتغال (٣).

بل إن الإنجليز إستمروا في القيام بدور كبير وبارز في قضية المسلمين المضطهدين في الأندلس بصورة غير مباشرة حتى عام ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م عندما خاطب الموريسيكيون مملكة بريطانيا علانية

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٨٧.
٢- الترّ ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ ، ٢٨٦-٢٨٧.
٣- روجرز ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠.

طالبين منها تقديم الدعم اللازم لقضيتهم العادلة وصراعهم المرير ضد الأسبان. وكانت فرنسا هي الدولة الحاضرة بقوة في الأحداث السياسية المتعلقة بأولئك الأبرياء منذ عهد السلطان سليمان القانوني ، وإستمرت في لعب دور همزة الوصل بين الأندلسيين والبروتستانت (١).

فقد مضت فرنسا من جهتها تحيك الدسائس ضد تطلع الأسبان لتحسين علاقتهم بالعثمانيين كخطوة أولى (٢) ، ثم إستقبلت بعض مبعوثي النصارى الجدد - أي البروتستانت - في منطقة بريني في جنوب فرنسا بقصد التحالف معهم ، وقد صرح واليها بأن لدى بلاده النية لتحرير أسبانيا كلها من الحكم الإمبراطوري ، وإقترح تقديم المسلمين في الأندلس الدعم العسكري للبروتستانت ، والذين كان عليهم تأمين الأموال اللازمة ، كما توجه البروتستانت إلى إسطنبول مباشرة لطلب المساعدة ، وأقلقت فيليب الثاني تلك العلاقة الطبيعية بين المسلمين في أراجون والبروتستانت في بريني (٣).

وفي عام ١٠٠٠هـ/١٥٩٢م قدمت فرنسا دعمها إلى انطونيو بيريث - الذي لجأ إليها - لمهاجمة مدينة أراجون البرتغالية ، كما سعت إلى إقناع المسلمين بالمساعدة ، فشن أنطونيو هجومه على تلك المدينة بالتزامن مع قيام ثورة المسلمين. ثم وضع انيركي الرابع ملك فرنسا خطة جديدة في العام التالي لقيام المسلمين بتمرد آخر في مدن برشلونة وأشبيلية ومدريد ، ولكن بتمويل من مملكة بريطانيا. كما نسج الملك الفرنسي خيوط هجمة ثالثة في آخر عهد السلطان مراد الثالث ، وحصل على وعد من المسلمين بوضع جيش قوامه ثمانيين ألف جندي تحت تصرف الملك الفرنسي مما إضطر أسبانيا إلى طرد المسلمين نهائيا من الأندلس المحتل ، وهي فكرة كانت تراودها جديا منذ عام ٩٩٠هـ/١٥٨٢م ، وإن كانت تعود جذورها إلى القرن السابق إثر سقوط مدينة غرناطة.

وإنعكس طرد المسلمين من الأندلس بنتائج وخيمة على البلاد

١- جمال الدين ، مرجع سابق ، ص ٤١٩.
٢- الترّ ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨.
٣- انطونيو هورتز و برنارد بنثنت ، تاريخ مسلمي الأندلس : الموريسيكيون حياة ومأساة أقلية ، ترجمة عبدالعال طه ، دار الإشراق ، الدوحة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ ، ص٧٧.

والعباد فإنتشر الفقر والخراب ، وكسدت الجارة ، وغابت الفنون والصناعات الحرفية الراقية ، وتقلصت الموارد المالية للدولة ، ونقص عدد السكان وإختلت التركيبة السكانية ، وتدهورت الزراعة والصناعة إجمالا ، وذلك يفسر تأخر أسبانيا في طردهم نظرا للدور الكبير الذي مارسوه في الإقتصاد المحلي (١).

كما إن هزيمة الأسبان في شمال إفريقيا وتفاقم الأزمة الاقتصادية ، دفعت فيليب الثاني إلى تركيز إهتمامه على الأراضي المنخفضة صارفا النظر عن شمال إفريقيا مؤقتا ، والسعي إلى التوصل إلى سلام شامل مع العثمانيين ، ولم يدر في خلده أن هولندا هي الأخرى ستخرج عما قريب عن طاعته (٢). وبسبب إستمرار ثورات المسلمين في الأندلس فضلا عن إتصالاتهم مع ملوك فرنسا ، أعادت البرتغال النظر جديا في إقتراح أحد القسس سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م ببناء سياج حول مدينة أراجون للحيلولة دون إتصالات الطرفين (٣).

إن العلاقات المتميزة التي جمعت بين الإنجليز والسعديين من جهة ، وبين فرنسا والمسلمين في الأندلس من جهة أخرى ، ساهمت في دحض القوى البرتغالية والأسبانية معا ، ولم يكن ممكنا تحقيق ذلك لولا الصلات القوية بين الدولة العثمانية وكلا من فرنسا وبريطانيا ، والتي ترسخت بسبب معاهدات الإمتيازات الأجنبية التي منحها العثمانيون ، مما ساعد على إيجاد أرضية مشتركة لتنسيق الجهود والتخطيط لمواجهة الأخطار المحدقة.

ويعزز هذا الاستنتاج الإفتراض النظري الذي يطرحه هذا البحث بخصوص الدافع الحقيقي لمنح الدولة العثمانية إمتيازات تجارية ودينية وسياسية لبعض الدول الأوروبية ، وإن في العلاقات البريطانية المغربية والتنسيق الفرنسي الأندلسي أدلة متضافرة على صحة تلك الفرضية ، حيث تم إختراق الصف الأوروبي على الجبهة الجنوبية لإمبراطورية الهابسبرج ، في الوقت الذي تمت فيه المحافظة على الكيانات المسلمة في شمال إفريقيا التابعة للسلطان العثماني بتكلفة زهيدة جدا. بينما تكبدت

١- جمال الدين ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ ، ١٩٧-١٩٩ ، ٣٠١-٣٠٢، ٣٩٤ .

٢- رضوان ، مرجع سابق ، ص ٥٢٧.

٣- جمال الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨.

أسبانيا والبرتغال خسائر فادحة إنعكست على تخلفهما عن ركب التقدم الصناعي والحضاري ، والذي إنفردت بقيادته الدول الأوروبية التي كانت تدين بمذهب القس مارتن لوثر المنشق على سلطة البابا والكنيسة الكاثوليكية. كما إن الواقع المعاصر يثبت حجم الدور العثماني الفاعل في الحيلولة دون النمو والإزدهار لتلك الدولتين مما يغني عن الشروح ، ولله الحمد والمنة.

وختاما ، فإن إتفاقية الإمتيازات العثمانية البريطانية كانت لها آثار إيجابية كبيرة تمثلت في النقاط الآتية. أولا : توفير المواد الحربية اللازمة لمواجهة العجز المتصاعد في مخزون الدولة الذي إستنزفته الحروب ضد الدولة الصفوية الرافضية. ثانيا : إنقاذ المسلمين في شمال إفريقيا والأندلس المحتل من المصاعب التي أحاطت بهم من جراء العدوان الأسباني والبرتغالي المشترك ، وإيجاد أرضية خصبة لتوحيد جهود المملكتين البريطانية والسعدية ضد الغزاة. ثالثا : كسر الإحتكار التجاري الذي مارسته البندقية وفرنسا لعقود طويلة ، وبالتالي تحرير إقتصاد الدولة من هيمنة التجار الكاثوليك الموالين للكنيسة البابوية في روما ، وتنويع وزيادة مصادر الدخل للدولة ، علاوة على إنعاش التجارة في الموانئ المختلفة. وأخيرا : تكريس الخلافات الدينية بين الدول الأوروبية نتيجة إنتصار بريطانيا على الأسطول الأسباني ، وإنهاء الوجود السياسي لدولة البرتغال الكاثوليكية ، وظهور دولة هولندا البروتستانتية التجارية العظمى ، وبداية تكوين النظام الرأسمالي العالمي الذي سيطرت عليه الدول البروتستانتية ، وإنتزاع المبادرة من قبضة بابا الكاثوليك ، وتوقف التحالفات الصليبية إلى حين.

